





GENERAL  
LIBRARY





# فصل الصافي

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن الله العلامي  
الجلي

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني  
مؤلف



# فِي الصَّافِي

فِي شَحْ النِّبْةِ لِلْإِمَامِ الْحَقِّقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْعَلَامِ  
الْحَلِيِّ

تأليف:

الْفَقِيهِ الْحَقِّقِ سَمَاحَةَ الْحُجَّةِ آيَةَ اللَّهِ

السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ صَادِقِ الْحَسَنِ الرُّوحَانِي  
مُذَلِّلِ الْعِلْمِ

چاپخانه مهراستوار



KBL

. H89

1953

vol. 16



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الاولين والاخرين محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين واللعن على اعدائهم اجمعين الى قيام يوم الدين .  
 وبعد فهذا هو الجزء السادس عشر من كتابنا « فقه الصادق » وقد وفقنا لطبعه و  
 المرجو من الله تعالى التوفيق لشرفية الاجزاء فانه ولي التوفيق .



132394

BD2

2/5/80

## الفصل الثاني في الرهن

وهو لغة الثبوت والدوام - ومنه نعمة الله راحة - وفي المسالك ويطلق على الحبس بأي سبب كان - قال الله تعالى (١) «كل نفس بما كسبت رهينة» وفي المنجد الرهن حبس الشيء مطلقا - وفي عرف الفقهاء واصطلاحهم - انه وثيقة الدين المرتهن - ومرادهم بما طفحت به عباراتهم من انه شرعا وثيقة الدين المرتهن ذلك - والافمن المعلوم انه ليس له حقيقة شرعية - ثم الغرض الاشارة الاجمالية الى ماهو موضوع الحكم في المسائل الاتية لا التعريف الجامع المانع - فلا يراد عليه - بانه يرد على عكسه الرهن على الدرك و على الاعيان المضمونة كالمفصوب - في غير محله - مع انه يمكن ان يكون نظرا للمعرفين له بذلك الى عدم جواز الرهن على المذكورات - بل في تخصيص جماعة منهم الجواز بالدين الثابت اشعار بعدم صحة الرهن عليها - مع انه قد يتكلف الجواب على تقدير الجواز بان الرهن عليها انما هو لاستيفاء الدين على تقدير ظهور الغفل بالاستحقاق او تعذر العين - ثم انه ربما اورد عليه بايرادات لفظية و الامر سهل - وكيف كان فتمام النظر يستدعي البحث في مقامات : الاول في عقد الرهن فدين - وفيه مسائل .

الاولى - لا اشكال ولا خلاف في ثبوت الرهن في الجملة بل الاجماع بقسميه عليه بل لعله من ضروريات الدين او المذهب كذا في الجواهر والتصوص المستفيضة شاهدة به مستمر عليك جملة قمتها .

الثانية لأشبهه (و) لأخلاف في أنه من العقود (لا بد فيه من الإيجاب والقبول) كما ير العقود - أما الكلام في أنه هل يعتبر أن يكون الإيجاب والقبول باللفظ كما استظهره صاحب الجواهر ممن عبر بهذه العبارة .

## المعاطاة في الرهن

أما يجري المعاطاة فيه - وفيه قولان - وقد استدلل لعدم الجريان - بوجوه (١) ما عن جامع المقاصد قال ردا على ما افاده المصنفه في محكي التذكرة بأن الخلاف فيها فيه كالخلاف في البيع - أن البيع ثبت بحكم المعاطاة بالإجماع بخلاف ما هنا (وفي) ما مر في كتاب البيع مفصلا من أن جريان المعاطاة فيه إنما يكون على طبق القاعدة و عمومات البيع وإطلاقاته مقتضية لذلك - فكذلك في المقام - أضف اليه ما افاده صاحب الجواهر ره بأنه يمكن دعوى السيرة عليهما أيضا كالبيع (٢) أن المعاطاة ثبت جوازها بالإجماع والجواز غير متصور في الرهن لأنه ينأ في الوثوق الذي به قوام مفهوم الرهن وأن جعلناها مفيدة للزوم كان مخالفا للإجماع - وفيه (أولا) أنه قد تقدم أن الأصل في المعاطاة هو الزوم (وثانيا) أنه يمكن أن يقال أن الإجماع على جواز المعاطاة مختص بالمعاملة التي تجتمع الصحة فيها مع الجواز ولا يشمل مالا تجتمع معه - وبعبارة أخرى - المجمع عليه عدم الزوم مع الصحة و أما عدم الزوم غير المجمع معها فلا يكون مشمولا له (و ثالثا) أنه يمكن أن يجعل ذلك بنفسه دليل للزوم فيه فيقال أن المعاطاة تفيد أصل الرهن وأما الزوم فهو ثابت بمقتضى الدليل الخاص الدال على أن كل رهن صحيح لازم (٣) أن القبض شرط في باب الرهن والعقد مقتض فيلزم من إنشاء الرهن بالقبض اتحاد المقتضى مع الشرط وهو محال كما حقق في محله (واجيب) عنه بأن الشرط هو القبض والمقتضى هو الأقباض لأنه به ينشأ الرهن فلا يلزم الاتحاد المزبور (و فيه) أن المقتضى هو الأقباض والقبض معا لأن الرهن من العقود ومتقوم بالإيجاب والقبول فالقبض جزء المقتضى فيلزم الاتحاد (فالحق) في الجواب عنه على

فرض تسليم شرطية القرض ( وسبباني الكلام فيه ) ان عدل مضافا الى ما تقدم في غير واحد من الكتب من عدم بحضار العدل - شأ به الرهن بقرض - او ليس في المصوص -  
مبدل على كون القرض شرط في الرهن من هذا اصطلاح من الفقهاء والموجود في  
الاحبار اعتبار القرض في الملا مع ذلك مع كونه نحو الاقتضاء - اصف الى ذلك به في  
التشريعات والاعب بات ليس تأثر من الاعيان بخارجها حتى يكون شيء مقتضيا  
والآخر شرطا - بل انما هي موصوفة للمجهول - الشرعية و تكون موصوفة  
بتبع حكم الشرع وتتمام الكلام في محله - ولاظهر حرمان المعاطاة فيه

ثم ان الكلام في اعسار العربة - و المصوبه - و تعدد لايجب على القول  
والصرح به - وماذا كل هو لكلام في اعسارها في سير العقود - فعدم عدم اعتبار  
شيء من تلكم ولا من غيرها ممد او مدعاه - سوى انه يصح ان يكون مدشأه المعاملة  
ممرها عروا والافلومشي ، بقصد انشاء الرهن لا يتحقق

كما ان اعتبار صدور العقد ( من اهله ) وهو تابع العائن به مختار يظهر من  
اسلفه في الكتب المتقدمة من المحدث في الجمع واحد

ولا يعتبر ان يكون في السعر بل محور الارتهاق سعر او حبرا بلا خلاف فيه بين  
بل الاحماع بقسميه عليه كما في الجواهر - لشمول المصوص باطلاقها لكتل لحالتين  
والشرط في الآية الكرمة (١) « وان كنتم على سعر و لم تجدوا كاتبا فلهان مقصوده »  
مضى على العلف ادعاء الكتب عادة لا يكون لافي لسر هي نظير آية لتيمم (٢)  
« وان كنتم مرضى او على سفر لى فوله تعالى - فم تجدوا ماء فليموا » فان عدم الماء  
يكون في السعر عالا - وفي التمسك بها اشكالات حر سمر عليك .

## في اشتراط القبض في الرهن

الثالثة و هي اشتراط لاقاص فيه وجوه واقوال (١) ماعن الشيخ في احدقوله

١ - سورة بقره آية ٢٨٢

٢ - سورة النساء آية ٢٢

والحلي والمصنف في جملة من كتبه وولده و المحقق و الشهد الثابن وغيرهم -  
من انه لا بشرط في صحة الرهن و ترقب آثاره و لرومدن عن سر ثر سسته الى اكثر  
لمحصلين - وعن كثر العرفن حكاية عن المحققين - ن عن العبة والسراير و  
الذكورة والتحرير والسفح والمساات والروضة وغيرها انه لا خلاف في عدم اشتراطه  
في الصحة - وحملوا الخلاف في عتده في للروم - و بذلك يظهر القول لثابن  
(٣) ماعن المبدأ والشح في قوله لآخر وسي لحمد و حمرة و لراح اشتراطه في  
صحته و حثاره في الشريع - و طاهره انه تراف حيث قال (وفي اشتراط الاقصاص اشكال)  
التوقف في الحكم .

وقد استدل لشرطيته في الصحة بوجود ١- لاية الكرمة (١) «فهذه مقبوضة»  
بتقريب انه سبحانه امر بالرهن المفوض فلا يتحقق لمطلوب شرعي بدونه كما اشترط  
التراخي في التجارة والمدالة في الشهادة حيث عرفا بهما (وفيه) بها لودلت فاما هو  
سفهوم لوصف ولا يقول بحجته - مع انه في دلالتها شكلا من وجوه - منها عدم كونها  
في مقام بيان مشروعة الرهن بل في مقام بيان الامر باحد الرهن فان حمل على الارشاد  
الى حفظ المال فمد دلالتها على المقام واضح والافلم يعمل بها احدا لا قائل بوجوب  
احذ الرهن - ومنها غير ذلك .

٢- موثق (٢) محمد بن قيس عن ابي جعفر <sup>عليه السلام</sup> كما عن كتب الاصول وكثير من  
كتب الفروع - وعن ابي عبد الله <sup>عليه السلام</sup> كما في قليل من لاحرود - لارهن الا مقبوضة - واورد  
على الاستدلال به (ناره) بما افاده الشهيد الثاني ره من انه ضعف السند لا مشترك  
قيس بين الثقة والضعيف وفي طريقه من سماعة (واخرى) نانه موثق لجمهور العامة  
فيحمل على التنية (وثالثة) ماعن المختلف من انه مشتمل على الاصمار فلا يبقى حجة  
- وانه يوجب ما قيل - انه كما يحمل اراده في الصحة بدون القصد كك يحتمل ارادة

بيان معنى الاعتداد به في الاستيثاق ولطما يسهل لا الشرطية - او معنى الروم - وفي الكل نظر  
 (اما الاول) فلان لظاهر معرته رواية عاصم بن حميد عن ابن قيس ان المراد به السحلي  
 الثقة - و ان ابن سماعه فيه الحسن بن محمد بن سماعه وطريق الشيخ اليه قوي (واما  
 الثاني) فلان مخالفة العامة من مرجمات احدى الروايتين على الاخرى عند فقد حملها  
 من المرجحات لامن مميزات الصحة عن للائحة (و ما لثالث) فلان الرهن لمسمى يكون  
 لمزاده يعين لمرتهمة فظاهره ان العين لا تنصف بانها رهن ولا ينحقي هذا العنوان لا  
 ادا كانت مقنونة - فظهوره في معنى الصحة لا يكر - وبه يظهر ما في الجواهر حيث انه  
 قد بعد اداء الاحتمال المذكور في الأثراد ثلث قابل لعل الظاهر منه ذلك اى كونه  
 في مقدم بيان عدم الاعتداد به في الاستيثاق بعد ان كان لمسمى به العين المرهونة لا العقد  
 لدى بوصف بالصحة والاطلاق (الذين) كما في جواهر ان الظاهر من استدامة القرض  
 لعين المرهونة عند معنى لرهن بدونها منها الظاهر في لروم انصافها بذلك لصحة لرهن  
 والاجماع بقسميه كما سنعرف على عدم اعتبار لاستدامة فيكون بحر رشدا الى  
 حفظ المال بديل على مشروعة لرهن بحر قصص (فلما) ان يظهر من اعتبار مسمى القرض  
 في تحقق الرهن لانقائه في بقاء الرهن بظن - لاسع الا في ملك - ولا عتق لاهي ملك - و  
 مشاكل - وما ذكره بظهوره لاحاجة الى الاضمار حتى نقول لمصعب رده ان اضمار الصحة  
 غير معنوم وبحسب عنه كما عن لشهد بان صمار لصحة أولى

٣ - خبر (١) محمد بن عيسى عن أبي جعفر عليه السلام لأرهن المقنونة - وتقريب  
 الاستدلال به كما في سابقه وبهم بعيد اطلاق ما دل على لروم العقد وبحرح به عن الاصل -  
 ثم ان هاهنا فروعا .

١ - هل يجب الاقتصار ام لا - الظاهر عدمه على المختار لعدم الدليل عليه  
 ٢ - هل شرطية القرض على نحو الشرط المتأخر - والمقارن - ظاهر الخبر بن هو  
 الكافي لانها يدلان على توقف صدق الرهن على القرض وعليه فلا رهن فله فلا وجه

للمحكم بترتيب آثره من قبل .

٣- لو قصص المرتهن العس لموته من غير دن الرهن . ولو لم يعقد عقد الرهن ولم يصح به على عتاره في صحته . وفي الجواهر بلاحلاف حده فيه (و استدلاله) بانه قصص غير ماديون فيه فيكون كلاقص . و قد ذهب فقهاء مذهب عه . وبانه لاجب الاقصا عليه بالعقد فلا يسقط حق الرجوع للمستصحب منه من لاقطعه الاحصول لمقطوع به من الشرط وهو القصص لماديون فيه . وبه في اقل حراعت . القصص الى الماديون فيه سيما بعد معارضته مع عدة سقوط حق العسر لانه د . وبانه لا قصص في العسر وهو معتبر في الصحة دون القصص (ويكن) لاوب مصدره اذ كونه كلاقص فرع اعتبار الادب والكلام الان فيه . والثاني مذهب من الهوى في المعاملات وما يتعلق ويلحق بها لا يبدل على الفساد كمنحرف في محله فلا في شرطه . ولاستصحاب لا يرجع اليه مع اطلاق الدليل . والاصرف ممنوع . وقاعده عدم سقوط حق بيع لبرصاء ن ريبه بها الاستصحاب ليرد عليه ممر والا فلا دليل عليه . بهذه الكفة . والشرط على ما في الجهر هو القيص دون الاقصا (فلا يظهر) . مقتضى الان لغير كفة نقص فلا دل على مع الهوى عه . الان بتحقيق جماع على عدة الأكف . بالقصص غير لماديون فيه

ولو اشترط الرهن في عقد لاره آخر . بحسب الرهن والقصص ويصير القيص مستحقا عليه للمرتهن بالشرط ويجوز ح و ان لم يرد الرهن في القيص . فلا شك في صحة الرهن ح وتحقق شرطه .

٤- ولو بطق بالعقد ثم ح . و عمى عليه قس القيص فهل سطل الرهن وجهان مسيان على لقول باشرط انقص في الصحة كما هو المختار والبروم . والقول بعدم اشتراطيه بهما . ادعى الاول بكون العقد غير لازم وقد ادعى الاجماع على بطلان العقود الحائرة بالجنون والاعضاء و لموت و مشاكل الا ان يقال ان الاجماع على بطلان ما هو جائر في نفسه لا على بطلان ما يكون غير لازم لعدم تحقق شرط من شرائطه . وعلى الثاني لا يبطل قطعا . فالمستحصل ان الاقوى عدم ابطال .

٥- لو رهن مالهى بدين لمرتهن قبل الرهن - وإن كان في يده على وجه شرعى من ودعة او غارية او حارة او نحو ذلك من المعنوية لاحتلاف في لصحة - لأن لمعتر الفرض الذى هو اسبيلاته عليه لا الاحتياط لاحتارة وهو حاصل لأن سنده لغرض قص - واعتبار كون نقص وقعا انتفاء لادليل عليه والاصل والأطلاق سنده - وإن كان مضاعفا مادون به شرعا كقص لعاصب فقد أطلق الأكثر الا كفاء به - حيث لم تقدم من الدليل كد في حدائق - ودعوى - انه مبهى عنه شرعا ولا يكفي في تحقق شرط - مدفوع بما مر من المبهى عنه لا يدل على الفساد مع انه يمكن ان يقال به رهن الرهن باستدامة لغرض يخرج بدفع العدو لى لامة لى لكه الى تحقيقها بسبب عن ارضا ويدخل في القسم الاول - ويمكن ان يسئل للصحة في هذا الموضع بوجه آخر - وهو ان دليل الشرط ظاهر ومصرف الى اشراط الفرض في رهن ان لم يكن لغرض المرتهنه مقبوضة ومع فرض كونه مقبوضة والبرهان لغرض غير المادون فيه لا يكون الفرض شرعا وحالات الرهن فحده للصحة ومدد كونه يظهر حال حملته من الفروع لمدد كورة في المقام .

## حكم رهن الدين والمنفعة

المقام لشيء في شرط المرهون صحته وارو (١٠١) فيه مسائل لاولى المشهور بين الاصحاب انه (يشترط فيه ان يكون عيناً) يقول انه لا خلاف صدر فيه ورتبوا عليه انه لا يصح رهن الدين ولا رهن المنفعة - فالكلالة في مورد من الاول في رهن الدين ومن سائر والعبية دعوى لاحد اعلى عدم صحته - وسئل له (بردة) يظهر الأدلة في اعتبار العيبة بهذا المعنى في صحته عقده ومعهومه (و اخرى) بان الفرض معتر في الرهن وهو غير ممكن في الدين الذى هو امر كلي لا وجود لدهى لمعارض يمكن قصه وما يدفعه لمدون ليس هو عين الدين بل هو حد فزاده (وثانية) بان الرهن ليس لا من حيث عدم الوثوق باسبابه مالهى الدمة فكيف يستوثق في اسببائه بمثله (وربعه)



بالشك في حصول نقص الذي هو شرط في الرهن بذلك بدعوى ظهور المصوص في كون المقصود لرهن نفسه الذي جرى عليه العقد لأفرده وصدق. فنقص عرفاً لا يستلزم تحقق النقص لمصادر من الأدلة بل هو نقص لا يسأل كونه عليه في الذمة (و خمسة) بالاجماع عليه - و الكل مردود (أما الأول) فإلا أنه ان ريد به ظهور الأدلة في كون المقصود لرهن نفسه فيرجع إلى الرابع و مستوف ما به - وان اردته ظهور الأدلة في ذلك فلا يربط له بالنقص فممنوع (وأما الثاني) فإلا أنه ادعى المدينون الكلى في الفرد يصدق بمقتضى النقص الذي به لأن الفرد عين الكلى - ولذا سوا على الاكتفاء به في الصرف والهمة وعبرهما مما يعبر فيه النقص - أصف له به لا يتم لو كان الدين المرهون على المرتهن نفسه فانه مقصود له - ولذا قلوا بصح التصرف بما في الدماء وان ذلك تقابض منهما قل التفرق (و ما الثالث) فإلا أنه لو تم فإما هو في غير مال لو كان لدين على المرتهن - وهما لم يقصده - مع به لا يتم لو صرح أحلاف الناس في سهولة القضاء و عشره (و ما الرابع) فلا أن الدين اذا كان على المرتهن يكون المقصود هو المرهون نفسه وان كان على غيره فحدث ان اطلاق لكلى على الفرد قهري والفرد في الخارج كما يكون وجوداً لنفسه ووجود الكلى يصدق على نفسه فنقص لرهن (و اما الخامس) فعدم ثبوته لذهاب جميع من المحققين - منهم المحقق الأردبيلي والمفاضل الحراساني والشهيد الثاني و شحراي وصاحب الخواهر إلى الصحة - وقد صرح لمصنفه في التذكرة بساء المسع على اشتراط النقص - وقد مر ان عدم الاشتراط معتبر جماعة (فالمستحصل) مما ذكرناه به محور رهن الدين للأصل والعموم -

وأما الثاني أي رهن المصلحة كسكنى الدار - فهي المسالك المنع من رهنها موضع وفاق (واستدل) له - بان المصلحة لا يصح اقتصاصها إلا بتلافيها - وبأن - المطلوب بالرهن وهو الوثوق على المال لا يحصل بها لأنها تستوفي شيئاً فشيئاً وكل ما حصل منه شيء عدم ما قبله والمطلوب من الرهن انه متى تعدد استيعاء الدين استوفى من الرهن ذكرهما في المسالك (ولكن) يرد على الأول - ان المصلحة حيث تكون عبارة عن الحيثية القائمة

دالعين الموحودة بوجوده على نحو وجود المقبول بوجود العاقل - فمصلحة الدابة مثلاً ليست موهو فعن الراكب الذي هو من اعراضه لامن اعراض الدابة بل المصيرف لعل الراكب - والقصد عبارة عن الاستئلاء على شيء - فمضض العين يصدق فقص المنفعة و لذلك اكتفب به في الاحارة وغيرها - ويرد على الثاني ما به عليه هو قدح في حاشيته على الروضه على ما حكى قال ان اسيداء لدين من غير الرهن لامن بشرط بل منه و عوضه ولو بيعه قبل الاسيافه كما لو رهن ميسارح اليه الفساده فله و المنفعة يمكن ذلك بهب - بان يؤخر العين و يجعل الاجرة رهنا - و دعوى - ان الرهن ح هو الاجرة دون المنفعة - مدفعه - بان الرهن هي المنفعة و الاسيافه بم يكون من الاجرة - و لمرق و صح - فبدأ لادلل على المسع من ذلك ايضاً سوى الاجماع .

الثانية لا خلاف في اعتبار كون العين المرهونه ( مملوكة ) فهو رهن مالا يملك كالحشرات وما شاكل بطل الرهن لعدم مكان اسيداء الدين منه كما لا خلاف في اعتبار كون المرهون مملوكاً للرهن او له دوماً فله لعدم يمكن من سبياف الدين بدونه - نعم لو رهن مالا يملك وقف على - رد لما لك من اجار صبح منه على ما تقدم في كتاب البيع من كون صحة عقد الفصولى مع الاحارة على المدة لا للاجماع ولا للبص لمحتص بالبيع .

وهو يصح رهن الحمرام لوجه - ن - قول الله تعالى ان المصنوع خصوص بيع الحمر والادفعا الصلح وعرد من المعاملات عليها لا شكل فيه - و يظهر صحة رهنها لاما كان اسيداء الدين ح ولا يخر في رهن اريد من ذلك و ن قل بان لا يجر احد بعوض بارائها باي عنوان كان فالظاهر عدم حوار ذلك لعدم امكان استيافه الدين منها ( وعن ) المسووط والخلاف الحوار لورضعها على يد دمي قل د ستقرض دمي من مسلم مالا ورهن بذلك حمر اعلى بدمي آخر يبيعها عند محل الحق فاعها واتى ثمها حارله احده ولا يجر عليه ( وفيه ) ان الحمر لا يتعلق بها حق للمسلم

بعد الهوى عن ورفاهي الاحرار ولاظهر عدم الصحة

## يعتبر امكان قبض المرهون

الثالثة ساءاً على ما مر من شرطية القرض لا اشكال في انه يعتبر ان ( يمكن قبضه )  
فلورهن مالا يمكن قبضه كالطير في الهواء غير المعتاد للعود والسمك في غير المحصور  
من الماء بحيث يتعدى قبضه عدة لم يصح و اما ما على عدم شرطية القبض في صحة  
الرهن - فقد يدل به يعتبر امكانه لعدم الاستيثاق بمثل ذلك - وفي المسالك واولم  
يشترط القبض امكن القول بالصحة مطلق لعدم المانع وبحيث تعدد استيفاء الحق من  
ثمة لعدم صحة بيعه يدفع بامكان الصلح عليه و كية ما صح بيعه صح رهنه ليست  
معكئة كلياً عكسا لغوي - وهو حسن ( ثم انه ) هل المعتبر امكان القبض حين العقد  
وحين تسليم - فلورهن مالا يمكن قبضه حين العقد ووفق فعدة عليه وقبضه صح  
على الثاني دون الاول - و لورهن ممكن لا قبض عند العقد ووفق فعدة بعده صح  
الرهن على الاول دون الثاني ( لظاهر ) هو الثاني اذا الشرط حقيقة هو القرض كما مر  
فمع عدم امكانه حبه لا قبض ولا شرط ولا مشروط - واما اعتباره حين العقد فلا دليل  
عليه حتى لو قلنا باعتباره في البيع لان مدرك اعتباره في البيع لو قلنا به اما هو مدول  
على الهوى عن العز وهد الوجه لا يجري في الرهن فتدبر .

وفي رهن المصحف عند انكاف خلاف - فمن الشبح في المسوط والمحقق  
و المصنف و الشهدى وغيرهم - صحته عبه الامر نوصع على يد مسلم - قيل لا يجوز  
ومشا الخلاف الاحتلاف في صدق السيل على كونه مطلقا لحق رهانة لكاف وعده  
( وعليه ) ولاظهر هو الاول - لانه اذا كان البيع عن المالك المسلم و البائع مسلم  
لا يصدق ذلك - بل يمكن ان يقال بعدم اعتبار الموضع على يد مسلم - لان بيع الكافر  
باه عن المسلم - لا يعد سبيلا عليه والله العالم .

## في اعتبار امكان البيع

(٩) الرأفة المشهورين لأصحابه يشترط في صحة الرهن ان (يصح بيعه) يبيع المرهون لأن ما لا يصح بيعه لا يمكن سقاه الرهن منه - و فرعه ١ عليه عدم صحة رهن الوقف - لعدم حواريه وان كان مملوكا للموقوف عليه - و على تقدير حواره على بعض الوجوه بحيث نشتري شئ مكا كون وقف فلا يتجه الاستيفاء منه مطلقا (وفيها) انه و ان لم يصح بيع الوقف نكن يصح اجارته في بعض الموارد و ما ان الاجارة اما هو للموقوف عليه - وفي مثل ذلك يصح الرهن لا يمكن الاستيفاء و لا دليل على اعتبار الاستيفاء بالسع - و ايضا - قد يحور مع الوقف و لا يجب ان يشتري شئ مكا يكون و فها كما مر في كتاب البيع - و على الجملة - فان لمعتر هو مكان استيفاء الدين في كل مورد ممكن صح الرهن كان حارة المرهون و بيعه و غيرهما - و فيما لم يمكن لا يصح - و بذلك يظهر حال رهن مسدود الصدقة و ماشا كل .

وهو يصح الرهن في رهن الخيار للبيع او للمشتري او لهما - فيه خلاف و قد مر نفع القول فيه في لجبات من كتاب البيع مفصلا .

ومما فرعه على اعتبار امكان الاستيفاء - انه لو رهن ما يضرع اليه القصد ولا يمكن صلاحه بتجفيف و غيره و قد شرط لراه عدم البيع قبل الاجل لم يصح وفي الجواهر بل لا جد فيه خلافا لما فاتته مقصود الرهن ح (وفي المسالك) احتمال الصحة بدعوى ان شرط عدم البيع لا يمنع صحة الرهن لأن لشارع يحكم به عليه بعد ذلك صيانة للمال (و اورد عليه) انه على القول بوجود صيانة لمال حذر من التدبير والاسراف وصحة لشرط و وجوب الوقف به يقع التراحم بين التكيلعين (و يصعب) بان لشرط ح يطل لأنه شرط خلاف لمشروع يصح الرهن بناء على المحار من عدم معسدية الشرط الفساد (و يمكن) ان يذكر لطلان الشرط و حه آخر هو ما فاته لمقتضى عقد الرهن

ويظل لذلك فان صحة الرهن موصوفة على بيعه وجعل ثمنه رهنا - فالحق ان ما احتمله الشاهد الثاني رد من ان حكم شرط عدم بيع حكم ما لو اطلق قوى .  
وما في صورة الالاتلاق والاطهر تعد للمصنف والشهدين و المحقق كاشي و  
غيرهم صحة الرهن بسببه لسلك عند خوف الفساد ويجعل ثمنه رهنا - وان امتنع خبره  
الحاكم حسعا من الحقيق - وعن الشيخ وطاهر اسي رهره وادريس المظان نظرا الى  
عدم قبضه عقد الرهن مع المرهون قبل الاجل فلا يخبر عليه الرهن ورح فلا يملك المرتهن  
استعفاء الدين منه عند حلول الاجل بل يكون كرهن المقطوع بعدم بقائه الى الاجل  
وليه مامر .

ثم ان طاهر الماشي ما وعبره عدم اشتراط شيء آخر في صحة رهن - لكن صرح  
غير واحد منهم الماشي في غير هذا الكتاب - انه لا يصح رهن المجهول ومن الخلاف  
في الخلاف عن عدم صحة الرهن فيما في الحق بل قل طاهره في الخلاف من المسموعين  
وفي التذكرة لو كان مافي الحق مجهولا لم يصح الرهن قطعا في المفروض حاصه للمجهالة  
على اشكال ويصح الرهن في الحق عندما وان تفرقت الصفقة اذا كان به قيمة مقصودة .  
ومحصى نقول فيه - انه ان كان لمجهول غير معين بطل من جهة انه لاحقية ولا  
ماهية للمرد من حيث هو مردد - ولا - فان لم يعلم المرتهن انه يمكن استعفاء تمام دينه  
منه بطل ايضا للعرر - واما ان عم بذلك فاطهر هو الصحة اذ لا يلزم من الجهل به لعرر  
والجهل من حيث هو لم يدل دليل على مانعته والاصل عدمه - والاحصاء على فرض  
ثبوته المتيقن منه غير الفرض .

## الحق الذي يجوز اخذ الرهن عليه

المقام الثالث في الحق الذي يجوز اخذ الرهن عليه - والمشهور بين الاصحاب  
انه الدين لكاتب في الذمة وظاهر اشتراط كونه دينا عدم حواري الرهن على عين مطلق  
مضمونه كانت ام غير مضمونه - وفي التذكرة - الاقوى حواري الرهن على الاعيان المضمونة

و في المنح حواراه علي كل (حق ثابت في الدمه عينا كان او مضمعة) وتفصيل لقول  
في لمقام بالبحث في موارد

١- لا اشكال ولا كلام في انه يصح الرهن على الدس لثابت في الدمه والكتاب (١)  
والسنة (٢) يصح بشهادته - فهل يعتبر ثبوته بل رهن - فكمي ثبوته مقدرا معه  
ومتاحرا عنه ام يفصل بين المقارن والمتأخر فكمي التقارن خاصة - ووجه و  
اقوال (ما) مع التقارن بان شركائين السمسو الرهن في عقد كما يقال لمشتري بالبحث  
عن هذا القرس بمائة ورهنت الدر بها فقال قلت فمن صريح الكركي وظهر غيره به  
لا يصح بل عن الريضي حكايته عن الاكثر بل قبل - المشهور من الاصحاب .  
(واستدل) له بانه يعتبر في الرهن كونه على حق ثابت كما تاتي في المتأخر - وعينه -  
فحيث ان الشرط للسبب شرط لاجرائه هي الآخر - من الرهن عبر لجمرة الآخر من  
القبول تكون هذه والدين والمعروض اعترافه (وفيه) انه على فرض تسليم لمسي ن  
لرهن كساير المعاملات من الاعتديات ومن مسح الوجود فلا تركب له ولا جراء - و  
عليه فلا فرضا التقارن بين الرهن والدين لا بين المردين - هي ومن ثبوت الرهن  
يكون الدين ثابتا فيصدق الرهن على الدين الثابت فتدبر حتى لا تدر بالاشكال (واما)  
مع التأخر كما لو قال هذا الدار رهن على ما استدين منك عدد - فبان كان لمشا هو الرهن  
بعد الدين فلا اشكال في لصحة وان اذا كان المشأ هو الرهن فعلا فداستدل لطلابه  
(تدرة) به لا يتصور الرهن حقيقة بدونه (واخرى) بظهور الافة للصوم في تعقب  
الرهن لعق حتى يصدق انه مستوثق على ماله ولكن يرد (على الاول) ان حقيقة الرهن  
جعل العين وثقة للحق ومعنى ذلك انه لا ينقله الراهن عن ملكه - وللمرتهن استيفاء  
حقه منه عند حلول الاجل المضروب لاداء الحق ان لم يؤده من عليه الحق - بل حقيقة  
هو الثاني خاصة وهو يستلزم عدم اتلاف المرهون وعدم نقله عن ملكه على اشكال فيه  
- وهذا المعنى يتصور قبل ثبوت الحق وكون العين المرهونة متعلقة لحق الرهانة لا معنى

به الا ذلك كما ان حق الرهانه ليس الا ذلك - ومعنى هذا لا محدود عقلي في الرهن فقل  
ثبوت الحق ويرد على الثاني) بالالة وحيلة من التصوص و ان تحتص بصورة سبق  
الحق لكنها لا تدل على الاحتصاص بذلك لمورد كي يذهب بطلاق بقية التصوص و  
عموم ما دل على بقود المعاملات و صحتها - فاداً لا دليل على المنع من الصحة سوى  
الاحتصاص و تسال الاصحاب عليه

٢- الاكثر على عدم صحة احدى الرهن على الاعيان المضمونة - كالمضمونة والعارية  
المضمونة و التصوص بالنوم و نحوها - (و سدل) لدا لاصل بعدم دليل للصحة  
لعدم الاجماع و احتصاص الالة وحيلة من التصوص بالدين و عدم تصرف بطلاق  
بقية بحكم التنازل الى محل المرص - و لمرد بالعقود لعموم ما لوفاء بها المتداولة  
في رمان الشارع وفي كون محل المرص منها غير شك و عموم و ان عدم تناول حسن  
الرهن - و تسميه هذه حيلة في بيعه و العرف عبر معلومة ذكر ذلك كله سيد الرناص  
- و ان - مقصى الرهن استعفاء المرهون به من الرهن وفي الاعيان تمتنع ذلك لا تمتنع  
استيعفاء العين لموجوده من سىء آخر (واكن) لاصل لا مورد له بعد اطلاق بعض تصوص  
الرهن و عموم اذ ان مصاء المعاملات الدين لاساقها احتصاص مورد بعضها بالدين  
و عدم تدول هذا عقد في رمان الشارع لعدم حمل لمطلق على المقيد في المشتبهين  
و عدم صلاحه عند التعريف بالنصر فيه المقيد للاطلاق و فلا عن تخصيص العام و عدم  
صدق الرهن عليه مكاره و اصحة - و اما ما عا استيعفاء العين من المرهون - فيدفع -  
به لا يبرر امكان استيعفاء من الحق منه بل يكفي مكان استيعفاء بدله فلو امكن احد  
العوض عند تحيلولة او تلف لدى هو محل الحاجة كفى ذلك في صحة الرهن لعدم  
احتماد ذكر في مفهومه ولم يدل على اعداء دليل - و الى ذلك يرجع ما عن لتذكرة  
من الخواب عن هذا الوجه به يمكن التوثيق بالرهن لاحد عوضها عند تلفها (والاظهر)  
هي الصحة كما في المتش و عن غيره و يشهد بها مصفا لى ما مر ما دل من التصوص على  
بعض الناس عن الاستساق بالمال - كصحيح (١) محمد بن مسلم عن احمد بن (ع) عن



المسم في لحيوان وفي اقطاع يؤخذ الرهن - مثال (ع) نعم استوثق من مالك ما استطعت ويجوز غيره الشاملة لمحل العرض .

٣- معروى عدم جواز اخذ رهن على الاعيان غير المضمومة - كما اذا كانت مائة في يده كالوديعة و لعارية غير المضمومة - وفي المالك عدم جواز الرهن على الاول ، اي العن غير المضمومة (موصوع وفاق - وهو الحقة فيه و لا في الماشية او له من عدم كونها وثق رهن مضمومة وان حصل تحدد سبب الضمان ، لا ينعدي او التعريط والاتلاف - والرهن انما يصح عند وجود سبب الضمان - نظر لما مر من عدم اعتبار ثبوت الحق حين الرهن - مع ان وجود سبب الضمان المطلق لا اثر له - اد ينس ، لعين لا يؤخذ عليها رهن وما يؤخذ عنه هو بدلها عند التلعب وتعليه ولا فرق بين الرهن على الاعيان المضمومة وغيرها

٤- هل يؤخذ الرهن على المضمون بحكم العقد كاشن وانبيع و يهوها - لاحسان وسد لعقد باستحقاق العوض او بعض قدره وما شاكر كما عن الشهيد ره و حكمة لتحقيق الفائدة وهي الوثوق والارتفاق . فلا يصح حده لعدم علم الاستحقاق في عهد الثمن والمبيع وحاله غير كاف في صحة الرهن وان كان لو تحقق لظهر بكشاه من اول الامر - وجهان (اظهرهما) الاول على العوض بصحة رهن علي الاعيان غير المضمومة من عريضة الاجماع كما لا يخفى

٥- في اخذ رهن على مال الجمالة قبل تمام العمل اقوال - ثالثها مانع التذكرة من الحوار لو شرع في العمل وان لم تتمه و عدمه مع عدمه لشروع (قو) بناء على ما تقدم من عدم الدليل على اعتبار ثبوت الحق في صحة الرهن سوى الاجماع ان ثبت فالظاهر هو لقول الاول فان المتيقن من معد لاجماع ما اد لم يتحقق المقصود بالاستحقاق وفي المقام لثبوت عقد الجمالة قد تحقق . واما بناء على اعتبار ثبوت الحق في صحته بمقتضى الأدلة فالظاهر هو القول الثاني لما مر من عدم استحقاق العمل قبل العمل ولا ينس بالاجارة فان فيها يستحق الاجرة بمجرد العقد كما تقدم ولا فرق في ذلك

بين الشروع في العمل وعدمه

## رهن الحامل ليس رهنا للحمل

المقام الرابع في الأحكام - وفيه مسائل - ١- (ويقف رهن غير المملوك على الأمانة) لما مر من أن المصطفى في العقود أسأه على القاعده ولا يحتس بالبيع (ولو صمها أي رهن ما يملكه وما لا يملكه (لزم في ملكه) و توقف في ملث شريكه على الأمانة - وللمرتهن الخيار بين النقص أو لم يجر .

٢- ( ويلزم ) لزم ( من حبه الزاهي ) العموم مدول (١) على لزوم العقد - ولا يلزم من حبه المرهون لأن الحق له فله سقته كغيره من لحقوق .

٣- (ورهن الحامل ليس رهنا للحمل وإن تحدد ) كما عن بسوط و لحلاف وكتب الهبة للمحقق و التحرر والذكر و لواء و المختلف و الأيض ح و التمتع و غيرها بل عن المذكور الإجماع عليه . وعن الأكثر بل المشهور أنه رهن له وعن الانتصار به مما اوردت به الإمامية وعن لعبة الإجماع عليه و عن السرائر أنه مذهب أهل البيت عليهم السلام و ن عدم الدخول مذهب المخالفين

وكيف كان فحمل المرهون ن كان قبل الرهن - فلعل طاهر حمل الحامل رهنًا لحمله كذا بماله من لتواضع ومنها الحمل - وأما الحمل المتحقق بعده - فإن كان منظر الرهن العرفي محدودا من صفات الرهن كحمل الشجرة والفوائد المتصلة كالمن ومثلك - كان رهنًا قطعًا بل قيل أنه لا يصح اشتراط حروجه و ن كان يعد مستقلا كحمل الدابة - فالظاهر عدم كونه رهنًا إذ التبعة هي الملكية غير مسلمة للتبعة في الرهبة كما لا يخفى .

(٥) على أي حال لأشبهه ولا خلاف في تعة (قوائد الزهون) في الملكية له وتكون (للمالك) وفي الجواهر بل الإجماع بتسليمه عليه بل المحكي مهمامستفيض كالخصوص

من يمكن دعوى ضرورة بمذهب من يدعي عليه ان يبي ويشهد به مصافا الى وصوحيه  
المصوص (١) الدلة على به اركان المرهن على وهو ثلث و تصرف فيها المرتهن وحب عليه  
ان يحبسها من دينه . ويدل على به اركان ثلثه و انفع نفعها بحسب عييه ن ينفع  
عليه باراذلك .

٤ - وورهن احد الدينين ليس رهنا على الاخر ، فلا شكل لال، حتى الرهن  
يتوقف على الانتشاء والتراضى .

(و) كذا لا شكل ولا خلاف في انه (مواستدان آخر و جعل الرهن على الاول  
رهنا عايها صح ) اذ مشمولته ما تدبى لاول عرفادجه بعد عدل لتساقى بينهما - كما  
اورهه عليهم من لاول - وعنه - فان اشأ الرهن عنه ايضا فلا كلام وان اراد ادخاله  
في الرهن الاول فلا بد وان بطل الرهانة الاولى ثم يحدد لهما

٥ - (والمولى الرهن مع مصلحة المولى عييه ) و قد هذه الكلاء في ذلك تحت  
عنوان عام في كتاب البيع و قد هناك شروط تصرف بولى وما يرجع الى ذلك من العروخ  
والاحكام و قدس للرهن خصوصية تستدعى تكرار ما ذكره .

## الراهن والمرتهن ممنوعان من التصرف

٦ - دوا وكل من الراهن والمرتهن ممنوع من التصرف بغير اذن صاحبه  
ام المرتهن فظاهر لانه غير ملك ومجرد الرهن لا يسلمر حوزا التصرف - واما ما دل (٢)  
على المسع عن بيعه دالم بعدد على تراخى - فهو غير ما هو محل الكلام مصافا الى  
معارضته (٣) بمادل على الجور - وبالحمله لكلام ابنه هو في غير البيع بعد حلول الاصل -  
وعدد حوزا التصرف ح من احو صحاح (نعم) في خصوص ما اذا كان عبده دية او حيوان  
رهنا فاقب عليها ذلك المصوص (٤) على حوار لا تنفع بها بالركوب و شرب اللبن

١ - بوسائل - باب ١ - من بواب كتاب الرهن

٢ - بوسائل - باب ٤ - من ابواب كتاب الرهن

٣ - بوسائل - باب ١٢ - من ابواب كتاب الرهن

وما شاكل - وافنى به الشيخ في محكى الهدية وهو يظهر من لصدوقه وما ليه  
 العاقل الحر اسانى وجماعه موقوفه المحدثات الحرامى وبعض آخره - الاصحاب حملوا  
 هذا الاحار على ما اذا لاه الراهن - وهو بلا شاهد - بل يمكن تطبيقها على القاعدة من  
 جهة ان نعمة الرهن حيث تكون على الرهن لانه ماله وله مائه فعليه بعبته - فاداسمه لى  
 المرتهن ولم يعق عليه ولا وكله فى ذلك يكون ظاهر حاله ان للمرتهن الانتداع بظهوره  
 ولنه نراء بعبته ولعله يكون ذلك من قبل الشروط الصمسه فى رهن امثال ذلك - و  
 كيف كان فالحكم ظاهر بدور ودالص المسعر لى عمل به جمع من لاصحاب .  
 واما الراهن فالىسه لى التصرفات الباقية له عن ملكه من الميع وما شابهه فقد  
 اشبعنا الكلام فيه فى كتاب السع فلا يعيد (واما) التصرفات الاخر - فمما كان مهم فيها  
 لاستيفاء حق المرتهن من الائلاف وشبهه فعدم حواره طاهر لانه عويت لم يتعلق حق  
 الغير فلا يجوز كما لا يجوز بلاف ماله .

واما غير الصامى لذلك - فالمشهور بين الاصحاب عدم حواره ايضا (واستدلوا)  
 له - بالاجماع - وبالسوى (١) المذكور فى كتب العروغ - الرهن والمرتهن مسوعان  
 من التصرف فى الرهن - وعن الايضاح انه مشهور لعل - وانه بما كان الرهن وثيقة للدين  
 المرتهن مافى عيه او بدله ولم يتم الوثيقة الا بالاحر على الراهن وقطع سلطنته ليتحرك  
 الى الاداء فلا يجوز له التصرف ذكره فى المسالك ومحكى لتذكورة - واليه يرجع  
 ماعن للروس من تعليله المسع بان العرض من الرهن الوثيقة ولا وثيقة مع تسط المالك  
 على البيع و لو طء او غيره من المصاع الموجبة للمقص او الائلاف (اقول) اما الاجماع  
 فلم يثبت كونه تعديا - واما السوى فلم يثبت استناد الاصحاب اليه و لذلك  
 تراهم يستدلون على المسع بوجوه اعسارية و لو كان السوى حجة لديهم لكانوا  
 يستدلون به - واما الوجه الاخير - فيرد على جميع تفارسه التى مألها الى شىء و حد  
 انه يتم بالسة الى التصرف المانع عن استيفاء المرتهن حقه واما غير المانع فلا  
 يصلح هذا الوجه شاهدا على المسع عنه - وعليه - فماعن طاهر الصدوق و صريح

لمحقق الأردني و لفاضل الحراسي والمحدث الحراسي من حوار التصرفات غير المصافية هو الأطور ادلائل على تسع عنها والاصل ينصى الحوار وفي حمله من نصوص ( ١ ) تحوير وطه لانه لبي ارهت للرهن - وهي شاهدة بذلك ايضا والله اعلم

ثم انه على فرض التسع لا شكل في حوار تصرف مع دن مرتهن - كما انه حوار للمرتهن مع دن مرهن - و عليه تسلم الاصحاب - ويمكن ان يجعل ذلك قرينة على عدم شمول السوى للتصرفات غير المصافية فتعربا به من هذا تسلم ولا جمع يستكشف ان تسع عن التصرف ليس بتحديد محض بل بما هو لرعاية حق مرتهن بحيث يصح ما يماهي حقه فلا يعم مطلق التصرف ولو لم يكن مضافه .

## اشتراط وكالة المرتهن في البيع

٧- اذا حل لاحد وبعد اداء وكالة المرتهن وكلا في البيع فلا شكل في حوار بيعه و ستيغاه حقه والافليس له التسع لاء تصرف في مال الغير بغير اذنه - ولما ورد (٢) في ما اذا كان الراهن غائبا من التسع عن بيعه حتى يحىء صاحبه (نعم) له ان يراجع اذ رهن ولزمه ان يسع و ان تسع رفع الامر الى الحاكم الشرعي فله ان يحكم بالبيع وان ابي داه عليه كما يقع ذلك في سير الحقوق - هي حر (٣) غمار عن الصادق (ع) كان مير المؤمنين عليه السلام يحل المرحل ان يتوى على غرمائه ثم يامر به فيقسم ماله بالحصص وان يبيعه فيقسم فيهم يعني ماله - وعلى لحمله - ان ذلك وطيفة لحاكم والقاضي كما يشهد خارجا فثبت لحكام العدل بمقتضى مادل (٤) على انه عجل الله فرجه جعل

١- لو سائل - باب ١١ من بواب كتاب الرهن

٢- لو سائل - باب ٢ - من بواب كتاب الرهن حديث ١ - ٣

٣- لو سائل - باب ٦ - من بواب كتاب الرهن حديث ٢

٤- لو سائل - باب ١١ - من ابواب صواب القاصي - من كتاب القضاء حديث ١ - ٦

المجتهد حاكما وقاضيا .

ثم انه لما كان اطلاق العند لا يقتضي كون المرتهن وكلاهما في البيع - فقد وقع الكلام في انه (لو شرط) في ضمن عقد الرهن (وكالة المرتهن) في البيع - فهل يعمل بالعزل ادلا - فالمشهور بين الاصحاب شهر عظمه كاذب تكون جماعا - انه (لم يعمل مادام حيا) - وعن الشهد في الجملة انها كسائر الوكالات حثرت فيعمل بالعزل - وفي الشرع بعد لحكم به ليس للرهن مسح وكالة قبل عني تردد (اقول) مقتضى عموم مدونة (١) عني وجوب الوفاء بشرط وبرو ما لا يكون له عرله لو شرط لوكالة ببحر شرط نسيجه - وقد استدل المحور (باب) بوكالة من العقود الحاضرة ومن شابه تسلط كل منهما على المسح (و) الشرط لا يحب الوفاء به وان كانت في ضمن عقد لازم بل عاقبتها تسلط المشروط به على مسح لعقد المشروط فيه (و) لزوم الشرط اما هو مع ذكره في ضمن عقد لازم كالبيع والرهن ليس كذلك وترجيح حد طرفيه عني لآخر ترجيح من غير مرجح - اذ قدم الرهن لا لزوم صرف الرهن وحائز من طرف المرتهن - وفي النكاح بطر (الاول) فلان حوار لوكالة الثانية بالتوكيل غير لازم لحوار الوكالة الثانية بالاشروط وفرض دلاله دليل الشرط على اللزوم (واما الثاني) فلما مر من لزوم الشرط (و) ما الثالث) فلان لشرط في ضمن لعقد الحاضر ايضا لازم لوفاء مادام العقد نافعا كما مر - مع - انه حيث يكون الرهن لازما من طرف الرهن كان مستترمه الرهن على نفسه لازما من جهته عملا بمقتضى لزوم الشرط وقع من الراهن على نفسه والاظهر انه لا يعمل مادام حي (بعم) بطل الوكالة المشروطة بموت لمشروط له وكد بموت الشارع لان الوكالة ادنى في المصروف يقتصر فيها على ما ادله ودامت احداهما بطلت من هذه الجهة - الا ان بشرط ان يكون ورثه وكلاهما موتا - (و) كذا (لواوصى اليه) فانه (لزم) في هذين الموردين ولا سلطان الوكالة (ثم انه) لما كان الرهن وثقة على الذين مادام الدين باقيا يبقى الرهن (و) عليه (الوهابة موروثة) لومات المرتهن .

## المرتهن أمين لا يضمن

٨- (والمرتهن أمين لا يضمن بدون التعدي فيضمنه) أما عدم ضمان بدون التعدي فهو المشهور بين الأصحاب شهره عطية بل عن لحلاف و لعبة و السرائر والتدكير والمناخ لأحمد عنه و لكلامه في مورد من الأول - فما يقصيه القاعدة - الثاني في مقتضى لمصوص العاصنة

والأول - فقد مر مراراً في مقتضى القاعدة - كون لئد من موحات الضمان لا يبد لامانية من غير فرق بين لمالكة منها والشرعة - ومن غير فرق في لئلكية بين العقضية منها وغيرها - وعنه فلا ضمان عليه في لئقدم لا يبد - مائة - وفي يستدل على عدم الضمان بالسوى (١) لأحراح بالضمان - يدعوى أن أحراح الرهن لئراهن ضمانه عليه - وقد مر لكلامه في كتب العصب - و لئد (٢) الآخر الذي استدل به عن غير واحد من الأصحاب - لا يعلق برهن من صاحبه الذي رهه له عنه وعليه عرمة لا يملكه المرتهن بالأرتهان .

و الثاني هي لعدم طوئف من المصوص (الأولى) ما يدل على عدم ضمان كصحيح (٣) استحق من عذر لصبر في الثقة قلب لئسى إبراهيم <sup>عليه السلام</sup> لرحل برتهن العبد يقصيه عور ، و ينقص من حسنه شيء على من يكون نقصان ذلك قال <sup>عليه السلام</sup> علي مولاة قلت إن الناس يقولون إن رهت العبد فمرص أو ابتقات عنه فإصابه نقصان من حسنه ينقص من مال لرحل بقدر ما ينقص من العبد قلت إزيت لو أن العبد فتن قتيلاً على من تكون جانيته قال جانيته في عقه - وحسره (٤) الآخر عنه (ع) قال قلت الرجل يرهن العلام والدبر يقصيه إلافة على من يكون قال (ع) علي مولاة - وصحيح (٥) جميل عن الصادق

١- صحيح لئرمسى ج ٥- ص ٢٨٥- و س ابن دود ج ٢- ص ٢٥٥

٢- لتدكير ج ٢- ص ٣٢

٣- ٢٠٣ هـ أبو سائل باب ٥- من ابون كتب الرهن- حديث ٢- ٤- ١-



عن رجل رهن عذره حل رهنه فصاع الرهن قال (ع) فهو من مال الراهن و يرجع المرتهن عليه بماله و نحوه غير هذا (الثالث) ما يدل على لصمان كحزب ١١ محمد بن قيس عن لؤي (ع) قضى امير المؤمنين (ع) فى الرهن اذا كان اكثر من مال المرتهن فهذه هى احدى الفصول الى صاحب الرهن وان كان الرهن من ماله فيملك الرهن ادى الى صاحبه فصل ماله و ان كان الرهن يسوى مدره فليس عليه شيء - ومثله موثق (٢) ابن بكير - واحار (٣) بى حمزة - وعنه الله من الحكم - وسحق بن عمر وعبره (الثالث) ما يدل على عدم الاصمغ الامع للسعدى و انظر ط كرسى (٤) ابن عن الصادق (ع) انه قال فى رهن اذا صاع من عند المرتهن من غير ان يسهلكه - جمع يجمع على لراهن فاحده و يسهلكه ترد الفصل سبعة (والجمع) من لصوص يقضى تقيد اطلاق لاويس بالثالث - والنتيجة عدم صمان لمرتهن الاصمغ السعدى او ان يربط كما هو مقتضى القاعدة - و اما حار (٥) عبيد بن رزارة عن الصادق (ع) فى رجل رهن عذره حل مبيع كما فهدم او رهن عذره ماله فلم يشر ذلك المتاع ولم يتعاده ولم يجره كما فى كل اى اكنه الموضع هل ينقص ماله بقدر ذلك قال (ع) لا يظهر فى عدم الصمان مع التعريط بشرط ليعطى - فهدم عمل الاصحاب به وارساله لانه عليه كما ان يدل (٦) على عدم سماع دعوى المرتهن تلف الرهن المختلف لما عليه فاعده لاسم من سماع دعوى التلف به لان عدمه ينفى الايمان بعدم عمل الاصحاب به غير ان الحسن بن طرخه

ثم انه بعد ما عرفت من الصمان فى صورة التعريط (٧) اعلم انه (يضمن به مثله ان كان مثليا او الاقبته) كما هو المصرون فى باب لصمان كما مر فى كتاب العصب والكلام فى ان المذر فى لقيمة على يوم الصمان والدفع او غيرهما - هو الكلام فى ذلك فى ساير الموارد وقد مرتفع لبوليه ولكن لا وجه لقيمة (يوم القبض) بها صلا

١-٣-٢- لوسائل - باب ٧ من ابواب كتاب الرهن - حديث ٢-٣-٤-٥-٦

٢-٤- ابوسائل - باب ٥ من ابواب كتاب الرهن - حديث ٧-٨-٩

٦-١- ابوسائل - باب ٩ من ابواب كتاب الرهن

ولو كان اندل يوم القرض بيوم لتعدى الذي هو يوم خروج اليد عن كونها مدية كان  
اولى كما لا يخفى فتدبر .

## حكم الاختلاف في القيمة

٩- (٩) أو حنفا في لقيمة بعد التلف بالمعريط أو التعدى فمن الأكثر ان القول  
قول الراهن - وعن لحنلى والمصنف هو والشهدى وكثير من المشاهير ان (القول  
قوله ي قول المرتهن (مع دعيته في قبضته) واسد بلاول - المرتهن حاش بمعريطه  
ولا يقبل ثوبه (وفيه) ان عدده قول قوله من جهة به حاش - لاسا في قوله من حيث به  
مسكر لاصالة براءة عن ارادة - ولا ظهر هو لثاني (نعم) بكون لره من مدعى بلقص  
كما لو كان هو بملف للره وار - المرتهن القيمة به بحكمها ره فادعى الرابذة -

كان القول قول الراهن للاصل الموجب لكونه مسكر ح

ولو اختلفا في المعريط وعدمه - وعدده بره وامكره بمرجى - فالقول قول المرتهن  
في (عدم التقريط) لم يرم من انه من نفس قوله تسهي عن تمام من انحر -

ولو حنفا في قدر دس - فدعى الراهن نقله - المرتهن الرابذة - فالقول  
قول الراهن واليه شر المصنف وهو به (لا قدر الدين) يعنى به لا يعدم قول المرتهن في  
فسر الدين - لاصاله براءة عن ثوبه لموجه بصورده الراهن مسكرا

١٠- اذ اقصا من بره عن ديوبه - فقد يكون حنا - وقد يموت من اداء شى عمها -

فمضى لاول اندل لم يحجر عليه فلا اشكال ولا خلاف في ان المرتهن حق استعاء وبه  
من لره من الصبر بالاحقية مسماحة له حقا مطلق بدون عره و اما ان حجر عليه  
ف (هو احق به من باقى العرماء) كما هو لمشهور شهرة عظيمة ولم يقل الخلاف عن  
احد وظاهر المسالك لاجماع عليه (والوجه) فيه ان حقه متعلق بالعين فمقد ر حقه من  
العين لا يتعلق حق العرماء به - وبما ه اخرى - انه يستحق الاستعاء من لره قبل تعيق  
ساير الديون بالامول ولا يشار كه احد - فان حق العرماء يتعلق بالملك لطلق - وعلى

الذي فالشهود بيهم ذلك لمار (وعن) طاهر الصدوق وجمع من المحدثين انه بشرك مع سائر العراء واستدوا في ذلك الى حمر (١) عبدالله بن الحكم عن ابي عبدالله (ع) عن رجل فليس وعيه دن لقوم وعندهم رهون وليس عندهم فمات ولا يحيط بماله بما عليه من الدين قال (ع) يقسم جمع ما حلف من رهون وغيرها على ارباب الدين بالحصص و نحوه مكثنة (٢) سليمان بن حصص (ولكن) الحريين صعبان - اما الاول فلعبالله الضعيف المرتفع القول - واما الثاني - فلان عماء الرجال لم يصوا على توثيق سليمان ولا على مدحه - اصف الى ذلك اعراض المشهور عهما فالأظهر في هذا مورد ايضا انه احق به من باقي العراء (٣) ح الو فحل من الدين شيء (٤) بان قصر الرهن عن وفاء الدين شارك المرتهن مع العراء (في الفاصل) بلا خلاف ولا اشكال لان ديه في الدمة ولا تكون محصر في الرهن (ولو فصل من الرهن و) كان (له دين) آخر (يعير رهن) دام بف الفاصل ما على الراهن من لدون الناشئة عيه من المرتهن وغيره (ساوي) المرتهن (مع العراء فيه)

١١- قد مر ان المرتهن مبيع من المصروف في الرهن الامع ادن الراهن - وعليه (لوتصرف المرتهن بدون ادن الراهن) فهو (ضمن) العراء به - (وعليه الاحرة) بلا خلاف ولا اشكال لانه يتوفى مفعة مال المصروف عليه صماها واجرتها والمحسن (٢) عن الباقر (ع) امر لمؤسس (ع) قل في الارض الوريرتها الرجل ليس فيها ثمرة فزرعها و ابقى عليها ماله انه يحتمل له بقتنه وعمله حاص ثم ينظر نصيب الارض فيحسبه من ماله الذي اذنهن به الارض حتى يتوفى ماله فاداسو في ماله فبده مع الارض الي صاحبها .

## حكم مالو باع المرتهن الرهن

١٢- فدينا في كتاب البيع حكم بيع الراهن مع ادن المرتهن و بدون ادنه

١- ٢- الوسائل - ١٩٠٧ - من ابواب كتاب الرهن - حدث ٢٠١

٣- الوسائل - ١٠٠٧ - من ابواب كتاب الرهن - حديث ٢

(٩) أما بيع المرتهن فإن كان بعد حلول الأجل واشتراط وكذا لم يصح سقط حق الرهانة و  
 أما (لو أن الرهن) المرتهن (في البيع قبل الأجل فاش) والمشهور من لم يفل لحلاف  
 الأهل بعض متأخري المناظرين أنه (م) حر لم يرتهن (ب) تصرف في الشيء (على معنى  
 كونه رهنا عنه عوض المبيع كما صرح به في الحواشي ومحكى الروضة بل قبله لا  
 خلاف فيه سوى ما حكاه في الجامع لفظ لغز من أنه لا يكون رهنا - ولكن الظاهر من  
 صاحب الحدائق رد حيث قال ولم يحصرني إلا أن يصريح بحد منهم بالحكم المذكور  
 أنه لم يظهر من كلام الأصحاب من المبيع أن التصرف فيه كونه رهنا

وكيف كان فإن كان المراد الأصحاب كونه لئس رهنا - فيمكن تنقيح عني لأعاده

ادخل الرهانة متعلق بالمبيع مستحصه وثبوتها في عوضه يحتاج إلى دليل - وهم غير ملتزمين  
 بذلك في عكس المسألة وهو لو أن المرتهن ليرهن في بيع وبهم قالوا بسقوط  
 حق الرهانة رأسا وعدم بقاءه لئس (و دعوى) الفرق بينهم من جهة ظهور ذلك للمرتهن  
 في بيع في سقط حقه كما في الحواشي (فيها) أنه لو لم يكن البيع نفسه مسقطا  
 فكيف يكون الأجل فيه مسقطا - وعلى الجملة - يعلق حتى يرد به بالئس يحتاج  
 إلى دليل مفعول بهم) لأن المراد الأصحاب بذلك - به كما لو باع المرتهن  
 ليرهن بعد حلول الأجل يرد الرهن بسقط حق بعهده عن المبيع والئس عدة لأمر  
 يبقى أثره وهو استيفاء الدين من الئس كذا يرد في حلول الأجل بسقط حق الرهانة  
 ولكن أثره وهو استيفاء دين من الئس لو لم يرد ليرهن يكون ذلك الية حيث لم  
 يحل الأجل ليس له التصرف فيه بغير ما الذي حتى مع الشرط سيحوز له التصرف لو  
 كان بعد حلول الأجل - وعليه قسم ما ذكره كميته - ما ذكره المصنف به من قوله (الاعتداء)  
 ولأبرد عنه ما في لجواهر من يجوز التصرف بعد حلول الأجل أيضا وأصبح بطلان - و  
 ما ذكرناه نجمع بين كلمات الأصحاب ونظهر أن مراد من أنكر يعلق حق الرهانة بالئس  
 أنه ليس بدلائل لمبيع في كونه متعلق بحق ليرهن به - ومراد من أنه أنه استثناء  
 الدين منه بعد حلول الأجل على شرطه بآذن الرهن واستثناءه ودين الحاكم - ويرون

أدبه - ويعتد ذلك تعبير الفقهاء عنه بعدم جوار النصرف قبل حلول الاجل وجواره بعده لا يكونه رها فتدبر فانه دقيق لطيف (نعم) يبقى الاشكال في عكس المسألة - ويمكن توجيه ما افادوه هناك بان ظاهر ادن المرتهن في بيع الرهن لنفسه انه يسقط حقه من استيفاء الدين من الثمن - وعنده فلا بد من التفصيل بين مالو كان لكلامه المتضمن للادى هذا الظهور وعنده - ولعله عليه قربة بوجه والله اعلم

## لو خاف جحود الوارث للدين

١٣- (ولو) كان له دين على شخص ومات وعنده من ماله قدرة لا يجمد الورثة الدين - واخرى يجمدونه او يخاف المرتهن من جحودهم - وعلى التذيرين فليس يمكن من اقامة لينة - وقد لا يكون عنده به مقوله - فان علم اوطن - بل (خاف جحود الوارث ولا لينة) - وهو معروف من صاحب - (حازله ان يستوفى من الرهن من ماله تحت يده) وعن شرح الارشاد ومجمع الرها ان الاجماع عليه - والاصل في ذلك - مصافا الى الاجماع - والى حديث (١) في النصرف - ومادل (٢) على حوار لقاصه في بعض الموارد - مكانه (٣) المروزي لابي الحسن <sup>عليه السلام</sup> في رجل مات وله ورثة فجدد رجل مدعى عليه مالا وان عنده رها فكتب <sup>عليه السلام</sup> ان كان له على الميت مال ولا لينة له فسادمه له ماله يده وليرد له في على ورثته ومنى اقر بماعده احده وطول بالسة على دعوه واوفى حقه بعد ليمس يومى لم يقم الينة والورثة يسكرون فله عليهم بمين علم يحلغون بالله ما يعلمون ان له على مينهم حقا - وصعب سله مجر بماسمعت - وبه يظهر ان ذلك في صورة عدم الاعتراف بالرهن والافلو اعترف به وادعى ديا لم يحكم

١- الوسائل باب ١٧ - من ابواب الخيار

٢- لقرة آية ١٩٢ - المحل - آية ١٢٦ - الوسائل باب ٨٣ من ابواب ما يكتب

٣- حديث ٤ - ٥ - ٦

٣- الوسائل - باب ٢٠ - من ابواب كتاب الرهن حديث ٩

لهو كلف البينة وله احلاف الوارث .

ولو لم يحلف الجحود صبه فولان احدهما ان به ان يستوفي دسه - لاطلاق الخبر -  
ثانيهما لمع لوجوب الافتصار على الميقن فما حالف اصل عدم جوار التصرف  
في مال الغير بغير اذنه - والاول اظهر - نعم لو اقر به عبده يؤخذ به ويطالب بالسه .  
وان تمكن من اقامة البينة ليس له استيفاء حقه مما في يده لاحتصاص الخبر بما لم يكن  
له بينة ( وما ) عن مجمع الرهان من ان الرواية عر صريحة بالاشتراط اى اشتراط  
عدم البينة وانما فيها اشعار يمكن ان يكون قد حرج محرر العال ( يدفعه ) ان حمل  
التقيد على لعالب بالقرينة عليه عر صحيح - وعدم صراحة الخبر بالاشتراط لا يضر  
بعد كون لحكم على حلاف القعدة لأند من الافتصار فيه على الميقن من مورد لخبر  
دو الجملة - عدم جوار الاستيفاء لالبحاح الي دليل فان القواعد العامة مقتضية له - و  
سابتوقف حواره عليه لعدم نصراحة يكفى في الحكم بعدم .

## التنازع في ان الشيء رهن أو ودعة

١٢ - (٩) اذا نازعا في عين انهارهن او ودعه فبه اقوال ١ - ماهو المشهور وهو ان  
(القول قول المالك مع ادعاء الودعة والادعاء الاخر) فافص (الرهن) بل ربما  
ستظهر من لابع الاجماع عليه ٢ - ما عن المقنع و لاستصار - من ن لقول قول  
القابض ٣ - تقديم قول القابض ان اعترف المالك بالدين والاقول المالك سبب الي ابن  
حمزة ٤ - تقديم قول المالك ان كانت امانة عبد القابض ثم ادعى رهانها وقول القابض  
نادعى الرهانة ابتداء ذهب اليه ابن المجتهد (ثم ان) محل النزاع اعم من صورة تحقق  
الدين وعدمه - كما يشهد به نقل قول ابن حمزة في عدد الاقول .

وما افاده ابن حمزة ظهر - اما في صورة تحقق الدين فلان اليك كما تكون امانة  
على الملكية تكون امانة على الحق و ليد مقدمة على اصاله عدم الرهانة فيكون القابض

مسكراً - ونحو (١) عادم صفت عن بي عند الله (ع) عن متاح في يد رجليس حدهما يقول اسودعكمه والاخر يقول تورس هذا (ع) القول قول الذي يقول هو انه من الان ان يلى لدى دعى به او دعه شهود - و موثق (٢) سابي عموه عن الصادق (ع) في الاختلاف في مقدار الدين لدى عبه الرهن - قال فان كان الرهن قبل مدهن به او اكثر و حلف هذا حدهما هو رهن وقال الآخر هو ودعه (ع) على صاحب الودعة المسة فان لم يكن به حدهما صاحب الرهن - و نحوه صحيح (٣) بان - به على يد حذر آخر (ودعوى) لهذه النصوص معرض عنها - الامسحاب فلا سند لها (مدفعة) به يمكن به يكون محل كلام جماعة منهم صورة عدم تحقق الدين مع انه يمكن ان يكون عدم فائهم به نصبت هذه النصوص لتحل بما رخصت مع النصوص لانه - وعليه فالاعراض المسقط عن لحظه عرثت (١) في صورة عدم تحقق الدين فله صحيح (٤) محمد بن مسلم عن ابي حمزة (ع) في رهن عن صاحب رهنها فقال لدى عبه الرهن ارتفعه عندي كذا وكذا وقال الآخر - به عندك مدعة فقال (ع) لينة على لدى عبه الرهن به كذا وكذا - فان لم يكن به به فعلى لدى به الرهن السبب - و اختصاصه بصورة عدم تحقق دين ظاهره بقصد خلاف النصوص المتقدمة - و اوضح من ذلك اختصاصاً بهذه الصورة مكانه لمرورى المتقدمة في المسألة المتقدمة - فالجمع بين النصوص يقتضى لساء على التفصيل في صورة تحقق الدين وعدمه

و قد استدل في الجواهر بالقول المشهور - بموثق (٥) اسحق بن عمار عن الصادق (ع) في الاختلاف في الودعة و تعرض ان القول قول صاحب المال مع بيعه بدعوى ان حصوص المورد لا يخصص لو ارد فاستعاد منه ح اصلة عدم الحكم بمال الانسان بغيره ولو ان كان مدعاه فاعلم ان فيه مدعاه مدعى عليه - و صحيح ابن مسلم - و مكافئة لمرورى المتقدمة - (و لكن) الموثق مبني لحكم خاص في مورد محصوص لا يتعدى عنه وعدم محصلية المورد للوارد انه هو فيما لو كان الوارد عام و ارد الا ما اذا



كان خاصاً كما في الموثق فإنه لأشبهه في اختصاص ح و اما الصحيح والمكانة فقد عرفت حالهما.

واستدل لثاني باطلاق النصوص المتقدمة - ولكن قد عرفت انه لابد من تقييده بالصحيح والمكانة (واما) عن ابن الحنفية بظاهر رجوعه الى القول الثاني - لأن محل الخلاف بحسب الظاهر اما هو صورته ادعاء له مدة ابتداء - واما في صورة اعتراف القايض بكونه في يده امانة وادعى انه صار رهناً فهي حرجة عن مورد النزاع والحكم فيها، افاده من تقديم قول لذلك لا تصرف النصوص عن هذه الفرص وقاعدة ليد المتقدمة لامرور له بعد استصحاب بقاء يده على ما كانت من كونها على وجه الامانة لدى هو اصل موضوعي من محل النزاع فلا تكون ح اماره على حقه

### الفصل الثالث في الحجر

مثلث - وهو في اللغة بمعنى لمع و انصق - ومنه سمي الحرام حجراً لما فيه من لمع قال الله (١) تعالى «ويقولون حجراً محجوراً» اي حرام محرماً - وسمى العقل حجراً لأنه بمعنى صاحبه من تركاب الفسح ومن يصرف عاقته - والمحجور عليه شرعاً هو الممنوع عن التصرف في ماله شرعاً - وفي المسالك لمراد مطلق التصرف اعم من كونه في جميع المال وبعضه يشمل الصبي ونحوه الممنوع من التصرف في جميع المال والمرخص الممنوع من التصرف في بعض المال.

(و) كيف كان تنقيح لقول بالبحث في مواضع - الاول - في (اسبابه) وهي كثيرة الا ان عادة الفقهاء جارية على ذكر (سنة) سبب في هذا الباب واما ما سواه - كالرهن - والارتداد وما شاكل فهي مذكورة في تصانيف الفقه (ثم ان) السنة المذكورة هاهنا مرجعها الى قسمين احدهما - ما يوجب الصع لمصلحة المحجور عليه ولحقه - والثاني - ما يوجب الحجر لحق غيره - فالاول - لصغر ولجنون والسفه والثاني الباقي .

## الصغير ممنوع عن التصرف في ماله

(الأول) من الاستدراك في هذا الباب (الصغير) ولبحث فيه في طي مسائل الأولى، لا خلاف في صحة في الصغير من أسباب الحجر والصغير ممنوع عن التصرف إلا مع البلوغ والرشد) أما مع الصغير غير البالغ عن التصرف وجماع في الحيلة فإن في المذكور وهو محذور عليه بالنص والاحتمال سواء كان مسر ولا في جميع التصرفات لا ما استثنى كمداه و إسلامه و حرمة الحج و طاهر الشرايع و غير ذلك الحجر به و باعتبار التصرف العالي وما فاده المصنف أظهر. فإن بعض أدلة المسع وإن تنص بالتصرف العالي لأن حملة منه عامة لجميع التصرفات الاعتبارية وقد ذكر بهد الحكم في كتاب المسع واستدل له بوجوده واستوفى لبحث فيها. وإنما يشير في المقام إلى أدلة المنع.

مها. الآية لكريمة (١) «واسألوا الله حتى إذا بعوا الكا ح فان آمنتم منهم رشدافاد فواللهم أموالهم» ونعرب الاستدلال بها على المسع ن لظاهر منها من جهة جعل البلوغ عبة لاسلاء والامتحان وغير ذلك من القرائن كون حوار الدفع مشروطا بشرط بل البلوغ والرشد فمعهم عدمه ار الدفع مع السقاة او المساواة وليس ذلك الامن جهة حجره في تصرفاته بل لمر د من عدم الدفع ذلك (ثم ن) الآية لكريمة اما تدل على المسع عن تصرفات الصبي مع كونه مستقلا فيها. او كون المعاملة مستدة اليه ون كان ادن له الولي ويكون لصبي من قبل الوكيل الموهوض. من الظاهر منها هو المسع عن القسم الثاني من جهة توجيه الخطأ فيها إلى الولي ونصها لبيع عن الدفع قبل البلوغ. قالتمحصل منها عدم استقلال لصبي في المعاملات وادن له الولي. و لكنها لا تدل على جعل امثاله كالأشياء مع عدم كون التصرف تصرفا له بل من تصرفات وليه وكون لبيع به مثالا. وهي وان احتضت بأمواله لأنه يكفي في معه عن التصرفات

في ماله غيره وسائر التصرفات غير لئاليه عدم القبول - الفصل .

ومنها حديث رفع القلم عن الصبي - لذي زوه (١) في محكي لحصل عن ابن  
الطبيان عن مير المؤمنين عليه السلام في سقوط الرجوع عن الصبي - اما علمت بـ القلم يرفع  
عن ثلاثة عن الصبي حتى يحلم وعن لمحبوب حتى يعي لحديث وروى (٢) عن  
قرب الاساد عن علي عليه السلام في سقوط القصاص ولده في ماله وقرع عنها قلم - و  
في موقوف (٣) عن الصادق عليه السلام عن العلاء عليه السلام في حب عليه الصلاة قال عليه السلام اني  
عليه ثلاث عشرين سنة ان حسم قبل ذلك فقد سببته الصلاة وحرى عليه القلم وبجوها  
غيره (وتقريب) الاستدلال به ان مقتضى اطلاق القسم المرفوع هو قلم التكليف و  
الوضع - ولان ذلك بطلان عقده مستلزم او معادن الولي بشرط كونه كالوكيل  
المعوض - واما العقد الصادر من الصبي - ان لا يلى على كونه آفة محضة الذي له  
استناد سنة الى الصبي وسنة الى الولي غاية الامر بسنة به اما تكون بالنسب -  
ولا يدل الحديث على بطلانه حتى من الجهة الثانية - ولا منافاة بين عدم بعود ما هو عقد  
لصبي بالمشاورة ونفود ما هو عقد الوالي - اذ لقلم رفع عن الصبي لأمر بولي هذا معنى  
فرض تسليم صدق كون العقد وبيع عقد الصبي مع كونه محرى لصيغة خاصة و  
كون طرف المعاملة عند العرف هو لولي - ولا قدم دلالة على سلب عارته وصح  
(فما) عن لمسوط في مسألة لافترار من ان مقتضى رفع القلم ان لا يكون لكلامه  
حكم - وتعميره وقالوا انه يدل على ان نشائه كلا اشياء (عمر دم) ثم ان في  
لعدم اشكالات خمسة اوردت على الاستدلال بالحديث ذكرها مع احوتها في  
كتاب البيع .

ومنها المصوص (٤) الدالة بالمطوق والمفهوم على عدم حور امر الصبي

١ - ٣ - الوائل باب ٤ - من بواب مقدمة لمعادات حديث ١١ - ١٢

٢ - لومائل باب ٣٤ - من ابواب القصاص في الفس حديث ٢

٣ - لومائل باب ٢ - من ابواب كتاب الحجر - باب ٤ - من بواب عقد بيع

في البيع والشراء - ومعنى إطلاقها بطلان ذلك بالمعنيين الأولين - وام بالمعنى الثالث وهو ما لو كان الصبي المتحصنة فلا تدل عليه - لعدم صدق كون البيع والشراء له وعلى هذا هو على عدم ثبوت حبار المجلس لمحري الصبي لعدم صدق البيع عليه فالسبع مثلاً لما يكون بيع الولي أو الموكل والأمراة - ومجرد الصبي لا يكون موضوع النكاح - ولو تردنا على ذلك فلا أقل من أن مثل هذا البيع له ستانسة إلى الصبي - ونسبه إلى الولي أو الموكل - فلا مانع من بطلان ماله واعتبار الثاني كما تقدم - وبشهادة المذكورة استثناء السفيه في بعض تلك الأحكام حيث أن السفيه ليس مطلوب العادة من استثنائه يعلم أن المراد عدم الاستقلال في التصرف ثم أنه قد يستدل لذلك بالنصوص (١) المتضمنة لكون عبد الصبي وحظته واحد - وقد أسوقنا البحث فيها في كتاب البيع ونسب اختصاصها باب الجبايات وأنها لا تشمل المعاملات .

وقد استدلل لجوار تصرفات الصبي (تارة) بالدالة المتقدمة - أما بتقريب أنه جعل فيها المدبر على الرشد وأنه مع استئناس الرشد لا يوقف في دفع المال ولا ينتظر الملوغ وإن أصدر الملوغ طريقاً أعسر إمارته إلى الرشد فلا موضوعية له وذلك جعل لحماية الأخيرة استدراكاً عن صدر الآية أو بتقريب أن ظاهر الآية كونه الأسلاء قبل الملوغ بقربة التعبير بالبناني وقوله تعالى حتى سواء كانت للعناية أم للابتداء والظاهر من استثناء الأسلاء بالمعاملات على الأموال بأن يادبوا لهم في البيع والشراء قبل الملوغ وذلك يقتضي صحة تصرفاتهم (واحدة) بمرسل الميسوط وروى أنه أدب بع عشر سنين وكان رشيداً كان جازيماً التصرف (وثالثة) بالنصوص (٢) الدالة على جوار وصته وصدقته وعقده فانه لو أترم بمرور وجهه عن حديث دفع القلم يرد عليه إباءه مباحة عن التخصيص (ورابعة) بالسيرة التي

١ - أبو سئل - باب ١٩ - من أبواب العاقلة من كتاب الدييات

٢ - أبو سئل - باب ٤٤ - من أبواب كتاب الوصايا وباب ١٥ - من أبواب كتاب الوقوف

والصدقات وباب ٥٥ من أبواب كتاب المقت.

ادعاء سيد الرخص (وحدة) بحر (١) لكوني عن لصادق في حديثي رسول  
 ﷺ عن كسب العلام لصغير الذي لا يحسن صاعه بيده انه ان لم يجد سرق وان  
 حصر لكرامه وما اكتسبه لعلام بما ادا لم يحسن صاعه بيده واحسن سرقته قولى شاهد  
 على نفوذ معاملاته

وفي لكل نظر (١) في تقريب الاول للآية - فانه لو لم يكن الامر بدفع المال متعزعا  
 على لرشد بعد اللوع لا يطلق الرشدا له كروحه لجعل عانة الانتلاء هو اللوع و كان  
 ذكر حتى اذ لمعوا اسكاح رائد - وحمله على الطرفة الى لرشد خلاف الظاهر (واما)  
 التقريب الثاني له فانه لا اشكال كسبه في دلاله لانه على عدم كونه الصبي مسلوب  
 العبارة لانها لا تدل على كونه مستغلاما في التصرف لحصول الانتلاء مع اذن الولي او  
 جدرته وحيث ان هذه الآلة كما مر عدم صحة صرفه استعمالا فلا بد من السوء على ذلك  
 (واما) لم يرسل فلا يرسل له وعدم العمل حتى من مرسله لا يعتمد عليه (و م) البصير المحجور  
 بوصيته وعنفه وصحته فعلى فرض تسليم القول بحجور رهاه لامانع من الالتزام بالتخصص  
 وابعاد حديث الرفع عنه ممنوع (و م) لسيرة فهي غير قابلة لشكك فيها الا ان لمتنق  
 فيها المصلحة بادن الا بدعاء من سيد لروايت دعاء في هذا لمورد (واما) بحر السكوبي  
 فان كان لا سيدلال فمن جهة التخصص من لا يحسن لصاعه يدعيه فيرده في القيد لا مفهوم  
 له وان كان من جهة اعمه فهي عدمه لجميع الموردين مع انها من قبيل الحكمة - و ن  
 كان من جهة ظهوره في لكرامه - فمدعاه ان الهى طاهر في بحرمة لا الكرامة - وتفصيل  
 القول به في كتاب البيع (ولتتوصل) مما ذكره ان لادلة تدل على عدم نفوذ تصرفات  
 الصبي الاعتبارية ان كان مستغلاما واما لو كان آلفا محصنه فلا دليل على لمسح - فلا يكون  
 لصبي مسلوب العدة (ثم اهتم) ذكرها موارد استشواها من دلة المسح ذكرناها في  
 كتاب البيع فراجع

الثانية دسح الصبي وكذا رشده بحجور صرفاته اجماعا وكتاا وسنة

## علامات البلوغ

الثالثة (وبعلم الاول) أي البلوغ (بالانبات) لشعر الحش على العادة إلى حول الذكر والقل من غير فرق في ذلك بين الذكر والانثى (١) والاحتلام او بلوغ خمسة عشرة سنة في الذكور وتسع في الانثى (على اشهر).

وبحة القول بالبحث في موارد الاول - في الانبات لا خلاف في ثبوت البلوغ بالانبات لشعر الحش - واساقيدو الشعر الحش تحررا عن الشعر القصص الذي قد يوجد في الصغرى وصرعه بالرعب. وعن التكررات هذه الشعر دليل البلوغ في حق المسمى والكفار عند علمنا اجمع سبي ودكر نسوة المسلم والكافر للمسه على خلاف بعض العامة حيث حصه بالكفر وما سب الى الشيخ بذلك في محكي الخلاف ادعى الاجماع على انه علامة البلوغ في حق المسلمين والمشر كين .

وكيف كان فيشهد لكونه علامة البلوغ مطلقا - لاجماع المحكي مستص - وحسن (١) يريد الكسبي عن لاهر <sup>٢</sup> وهو طويل فاز <sup>٣</sup> في آخره ن لعلام داروجه ابوه ولم يدرك كان له الحذر اذا ادرك وبلغ خمس عشرة سنة او شعر في وجهه او ببت في عانة قبل ذلك والمراد بالشعر في لوجهه واللحة والشارب - واستقر في محكي التحرير كون سات اللحية دليلا دون غيره من الشعور والعادة قاضيه به - وحبر (٢) حمرة بن حمرون عنه (ع) الغلام لا يجوز امره في الشراء والبيع ولا يهرج عن اليتم حتى يبلع خمس عشرة سنة او يحتمل او يشمر او يبت - فلذلك - وحبر (٣) بي المحترى عن حمرون <sup>٤</sup> عن يه <sup>٥</sup> قال البر رسول الله ﷺ عرضهم (أي المراهقين) يومئذ على العانات فمن وجدته است قبله ومن لم يجدته است الحق بالنداري - وفي النصوص وان لم يقيد الشعر بالشخص

١- الوسائل - باب ٦ - من بواب عقد الكاح والولاء لعقد حديث ٨

٢ - الوسائل - باب ١٤ - من ابواب عقد لبيع وشروطه حديث ١

٣- الوسائل - باب ٦٥ - من ابواب جهاد العدد وميامنه حديث ٢

الآية من جهة - المحش هو المجهود في اجتناب البلوغ - يحمل عليه الاطلاق صراحة الى المجهود .

ثم ان النصوص محتصة بالدعوة وقد عرفت ان الاحماع قائم على كونه علامة في الاشياء ، و يظهر ان عدم التعرض فيها لآيات من جهة تأخر استهات هذا الشعر عن تسع سنين بكثير - فلا يحتاج له فيها

ثم انه صرح عبر واحد من الاصحاب بان خروج لائحة يصاعلامه البلوغ و يعتبران الاولان شاهدين به فلان من الامام يدعي - واما لم تعرض كثير لاصحاب له من جهة تأخر خروجها عن العلامات لآخر قبل الاحياء اليه

وهل الآيات بلوغ بنفسه و دلل على سبق البلوغ قولان - قال في المسالك و المشهور الثاني - و صاهر الماتن و المحقق في الشرح و الدفع هو الاول بل عن معناه لكرامة بسبه الى صلاة الهدى و صوم اله سوط و حدوده و وصايا ، النهاية و المهدب و خمس الوسيلة و صوم السرائر و وصاياه ، كشف الرموز و صوم الجامع و حجره و حجر الارشاد و غير تلكم من الكتب - ومع ذلك قال العلامة الطباطبائي ام اجدهد القول مصرحاً من لاصحاب (واستد) لكونه دليلاً على سبق البلوغ في المسالك - بتعليق لاحكام في الكتاب والسنة على الحلم والاحتلام فهو كان الآيات بلوغاً بنفسه لم يخص غيره بذلك - و قد بلوغ غير مكسب و الآيات قد اكتسب بالدواء - و يحصله على لتدريج و البلوغ لا يكون كذا (ولكن) يرد الاول به في الخبرين المتقدمين ذكر الآيات تدريجاً للعلامات الاخرين و ظهر هما كونه علامة للبلوغ مثهما و معلق به لاحكام على الحلم والاحتلام كما يتصرف فيه معادل على كون السن علامة - كذلك يتصرف فيه بالخبرين و ما افاده فيه من انه لا دليل على القول الآخر سوى ترتب احكام البلوغ عليه و هو اعم من المدعى فكأنه نظر الى الخبر الثالث و عمل عن الاولين - و يرد الثاني ان الاشكال مشترك الورد على كونه علامة للبلوغ او على سبقه بل على الثاني طهر - و الحل ان العلامة هي الآيات لم يحصل من الله سبحانه

بمقتضى العادة و لطسعة - ويرد الثالث ان العلامة محصل بمجرد خروج الشعر و صدق حد النبوة ولا توقف على ترديد و كماله فلا يظهر كونه علامة النبوة لا دليلا على سبقه (ويظهر) ثمرة الراع في قضاء ما يجب فصائه من العبادات وفي نهاد اقراره و تصرفاته لتشفقة على الاحتار برمان علم عدم تضرر بلوغه عنه

الذي في الاحلام - و المراد بخروج المني من لموضع المعتد - و المني هو الماء الدافق الذي يخلق منه الولد - و تضرر منه هو مراد المحقق في الشرايع حيث بيده الذي يكون منه الولد - فانه جديده منه ان المني ينقسم قسمين ما يكون منه الولد - وما لا يكون منه الولد - ان النبوة لا تسحق الا بالاول - في غير محله .

و كيف كان فهو علامة النبوة في الذكر و لاشي - ولا خلاف في كونه علامة له بل الاحد اعقبه - وشهدته من الكتاب قوله (١) تعالى « و ذا نوح الاطفال منكم الحلة فسادوا » قل في التذكرة لحتم هو خروج المني من الذكر او قل لمرثه مطلقا سواء كان شهوة و غير شهوة و سواء كان جماع او غير جماع و سواء كان في يوم و ليلة - و في له تعالى (٢) « و الذين لم يسموا لحتم » و قوله تعالى (٣) « و اسوا ليتامى حتى اذا بلغوا النكاح - المصح » و المراد بلوغ النكاح شهوة النكاح و اللوطه و القدرة على الامر - و قوله (٤) عروجه و لا امر بامال النبيم لانها هي احسن - و من سبه حمر (٥) هشام عن الصادق عليه السلام انقطاع يتم ليقيم بالاحتلام و هو اشبه - و مؤنث (٦) عبدالله بن سنان عنه عليه السلام عن قول الله عروجه حتى اذا بلغ اشبه - قل في الاحلام و حدث رفع لقم عن الصبي حتى

١-٢. سورة نور ٥٨-٥٩

٣. سورة النساء آية ٧

٤-٢. سورة الاحقاف ١٥٢

٥- الومائل - ١ - من ابواب كتاب الحجر - حديث ١

٦- الومائل - باب ٢٣ - من ابواب كتاب النور - حديث ٨



بحكم المتقدم اندي روه لمريقن - وعن الحلبي به مجمع على رونه - والسوى (١)  
المشهور المنظم يقول في وصيه شيخه علي بن ابي طالب بعد لاحتلام - و  
حذر (٢) طلحه بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام ان ولاد المسلمين موسومون عند الله  
شافع مشفع قد بلغوا اثني عشرة سنة كنت لهم الحساب فاذا بلغوا الحلم كنت  
عبيهم السيئات - وحذر (٣) علي بن حمزة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخلع  
دا حنلم وعرف الاحد والأعطاء - ومنها غير تكلم من المصوص بكثرة .

ثم نمراد هذه الأدلة مختلف - هي بعضها حمل لاحتلام علامة - و هو الرؤية  
في المنام - وفي بعضها حمل لحلم علامة - وهو كما مر خروج المني - و هي الآية  
الثالثة حمل المدر سمي بلوع الكاح - ولا فني سبه - من المتحصل منها ان  
البلوع غارة عن حدوث حالة في الانسان بحرح بها عن حاله الطبيعي لغيرها و  
به يسمي عنها خروج المني بلوطاء و لا يسميها او الرؤية في المنام - عادة الأمر  
علامة هذه لحاله لغير الداع بها يكون بحروج المني فانه لا يعرف وجود ذلك لحالة  
الابدنك - وهذا هو السر في تعبير الفقهاء عن هذه بعلامة بحروج المني - ولكن مع  
ذلك كله الالتزام برب حكم اللوع على السالم معه من الصلاة والصوم وما  
شاكر بمجرد بلوع الكاح وان لم يتحقق احدي العلامات الاخر من الآفات والنس  
وحروج المني لا يخلو عن اشكال لعدم اثناء الفقهاء الاحتياط طريق السدة (ثم ن)  
مقتضى حلاق المصوص عدم لمرق في هذه العلامة بصابين الذكر و لاشي كما هو  
المشهور من عن لذكره لاجماع عليه - و في المسالك هذا عندما وعد الأكثر  
موضع وفق .

ثالث في النس و مشهور بين الاصحاب انه في الذكور بلوع خمسة عشرة  
سنة وفي لاشي بلوع سبع سنين - وعن عمر واحد دعوى الاجماع عليه و عن مفتاح  
الكرامة كادت يلع جماعات المسألة اثني عشر من صريح و طاهر و مشعربه و في

الخواهر بل هو معلوم وربما شهداه بسبع بل . بما يريد على ذلك . وعن ابن لجيد انه في لمذكر أربع عشرة سنة وفي لحدائق وعن الشيخ في كتابي الأحبار وأكثر محققى المتأخرين بهم قالو بحصول البلوغ بالدخول في الرابع عشر قال في المفتوح ولا يخلو من بوه .

و متيق قول بالبحث في موردس - لأول في لذكر - الكسبي في الأئمة . اما الأول فيمكن ان يستدل بمشهور بوجه ١ - لاستصحاب - وتقريبه من وجوه - اذ يمكن ان يستصحاب بدء البصر - وعدم حصول البلوغ - وعدم رفع الحجر عنه - وعدم نوحه التكليف اليه - وكل تلك استصحابات حكم او عدم حكم . وعلى فرض تسليم كون بعضها موضوعاً لأربع من حرمة - وليس شيء من ذلك من الاستصحابات في الأمور عبر العدة و ان كان المحر حر من الاستصحابات فيها ايضاً

## ٢ - أصالة المراتب عن التكليف قبل البلوغ خمس عشرة سنة

٣ - ما دل من الآيات والنصوص على عدم بلوغ مالم يسع الحشم - فانه حرج عنها بعد بلوغ خمس عشرة وفي الباقي .

٤ - حمالة من النصوص الخاصة - كآسوى (١) المرسل د استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله دمسمة - والآخر (٢) ان عد الله بن عمر قال عرصت على رسول الله ﷺ في حبش يوم بدروا ابن ثلث عشرة سنة فودى وعرصت عليه يوم احدث ابن أربع عشرة سنة فودى ولم يربى ماله وعرصت عنه عام الحديق و نا ابن خمس عشرة نفسى واحدى في المقالة بل قيل ان الثاني منهما مشهور رواه جماعة من ارباب المعارى والسبر ممن يوثق بفهم . وحر (٣) حمرا عن ثاقر (ع) في حديث و لغلام لا يحور امره في الشراء و لبيع ولا يخرج من لثم حتى يسع خمس عشرة سنة او يحشم ويشر . ويب قبل ذلك - وليس في مذه من يوقف فيه - سوى حمرة - وبعد

العزير - اما حمرة فمصبوا الى ايه من آل اعين المعلوم حلاتهم وعظم مرلتهم - شديد  
لحديث كثير الرواية قد روى عنه الاجلاء كهذا لله بن مسكان وابن بكير وابن عبيد  
والخمس بن محبوب بل في بعض طرق كنهه صفوان بن يحيى وهم من اصحاب الاحمد  
وعن طاهر المجاشي ايه من خاصة اصحاب الصادق (ع) صف الى ذلك كنه ان هذا الخبر  
روى الحسن بن محبوب عن عبد العزيز ع - وهو من اصحاب الاحمد ع - وبه يظهر ان  
عبد العزيز وان لم ينص عليه بمدح ولادم لكن رواية الحسن بن محبوب عنه كافية في  
الاعتماد على روايتها - وحسن (١) لكاسي وصحيحه عن النافع (ع) الحارثي د  
سمعت تسع سبب ذهب عنها التمس وروح واقيم عليها الحدود النامة لها وعليها قل  
قلت العلامة اذا روجه ابوه ودخل باهله وهو غير مدرك انهم عليه لحدود على تلك  
الحالة قال م الحدود الكاملة التي يؤخذ بها الرجال فلا ولكن يجلد في الحدود كلها  
على مبلغ سبب يؤخذ بذلك ما به وس خمس عشرة سنة لحدث - وحسن (٢) الاخر  
وصحيحه عنه (ع) في حديث ما ما حاله ن لعلام اذا روجه ابوه ولم يدرك كان بالحد  
اذا ادرك ولم يبلغ خمس عشرة سنة وشعر في وجهه ونسب في عاتقه قد روت - لى ان قال  
اما بحدود الكاملة التي يؤخذ بها الرجال فلا ولكن يجلد في الحد كله على قدر  
مبلغ سبب يؤخذ بذلك ما به وس خمس عشرة سنة لحدث - وصحيح (٣) بن وهب عن  
الصادق (ع) في كم يؤخذ بالصي بالصام قل ما به وس خمس عشرة سنة و ربع عشرة  
سنة من هو صام قل ذلك قد عه - ب على ارادة معنى او من كلمة و - لاستحالة الجمع -  
وحيث ان مقصود لبيان و ترد بكون ما تقدم عليها وقتا للتمرين فيكون الموع  
بالاكثر والالم يكن الزمان المتوسط به وس الاخر تمرينها - وتعل الفرق بين المتوسط  
بينهما وبين ما قبلهما في التصديق في التمرين وعدمه فان الصي يصيق عليه بما بينهما دون

١- الوسائل - باب ٥- من ابواب مقلعات الحدود - حديث ٩

٢- الوسائل - باب ٥- من ابواب عقد النكاح واولاء العقد - حديث ٩

٣- الوسائل - باب ٢٩- من ابواب من يصح منه الصوم حديث ١ كتاب الصوم

ما تقدمهما من الرمان - وهذا هو السرى الرديد - وصححه (١) (الأحرع) (ع) في كم يؤخذ  
 الصبي بالصيام قال (ع) ما بين خمس عشرة وأربع عشرة فإن هو صام قبل ذلك فدعه بالتقريب  
 المتقدم - ويحويها غيرها (ثم إن) المساق إلى الدهر من النصوص هو اكسار الخمس  
 عشرة لا الدحول فيها - بل حمته منها كالصريحة في ذلك فلا يصح في ما قبل من حملها  
 على إرادة لدحول فيها

ثم - أنه نراه جميع ذلك طوائف من النصوص - منها ما يدل على حصوله  
 بالأربع عشرة - كحبر (٢) في حمرة عن النافر عليه السلام قلت له جعلت فداك في كم تحرى  
 الأحكام على الصبي قال عليه السلام في ثلاث عشرة وأربع عشرة قلب فانه لم يحلم فيها  
 قال عليه السلام وإن كان لم يحلم فإن الأحكام تحرى عنه - وحيث أن نصوص خمس عشرة  
 قابلة للحمل على إرادة الدحول فيها - وهذا الحرص في حصوله بالأربع عشرة -  
 فتعمل تلك النصوص على ذلك - وإذا هذا يقول - نصحه توجه الخطأ إلى  
 الميمر عقلا للعلم والقدرة مخرج (فإن بالإجماع والمصنفين والأربع عشرة - و  
 أن أحول الدين في لسان مرتبة على الأسابيع فيجب أن يكون بوعه كك وليس  
 في الأسبوع الأول والثالث قطعا فيكون في الثاني (ولكن) الحرص صعب السد لجهالة  
 السندى من ربيع ويحجب من المارك - وقاصر الدلالة لاشتماله على التردد الدي  
 يصلح قريبة على الحمل على إرادة التمريض - ونصوص الخمس عشرة قد عرفت صراحة  
 بعضها وظهر آخر في إرادة الاكسار. وصحة توجه الخطأ إلى الميمرين لا تصلح  
 دليلا للحكم بعد كسور البلوغ شرطيا أحسن لسكلف عبر العلم والقدرة - وكون  
 حوال الدين مرتبة على الأسابيع وجه استحساني محض لأسبيل إلى الاستناد إليه  
 في الأحكام الشرعية

١ - لوسائل باب ٢٩ من أبواب من يصح منه الصوم - كتاب الصوم

٢ - لوسائل باب ٣٥ من أبواب كتاب الوصايا - حديث ٣

ومنها النصوص لدلالة على حصول الملوع بثلاث عشرة - كموتى (١) عمر  
 بن الصديق عليه السلام عن العلامة متى تحب عليه الصلاة قال عليه السلام دأبى عنه ثلث عشرة  
 سنة فان حتم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلاة وحرى عنه العلم والحاجرة مثل ذلك  
 الحديث - وحر (٢) عند الله من سدان لم يروى هذه طرق بعضها صحيح او حسن وبعضها  
 موثق مع اختلاف سير في نعمت - عنه عليه السلام عن قول الله تعالى حتى دلمع اشده قال عليه السلام  
 الاحتلام - الى ان قلاد تت عند ثلاث عشرة سنة كسالة بحسبات وكسالة عليه  
 السببات وحوار امره الا ان يكون معها وصعده (ولكن) لا بل على الملوع من  
 على خصوص وجوب الصلاة - ونورده ذكر حريان القلم في الاحتلام دون -  
 وثنائي وان كان لا يسعى لمساقته في سده ولا في دلالة الا به معارض بالنصوص المتقدمة  
 ولمو فتنها للشهرة التي هي اول لم حجاب بده هي . ومعها لا تصل التوبة الى لتر حجب  
 بمحاذلة لده

ومنها نصوص عشر من المنقره في لايوب بداله على حوار وصيته وعنفه  
 صدقه كما في حمه (٣) منها - موثوق شهادته وحوار مردكه في حر (١٤) - وصحة  
 وقعه كما في ثالث (٥) (ولكنها) بجمعها لا تصح لمدارحه متدعه سمه وصدقت  
 النصوص لآخر لو رده في الحلدو لترويح والطلاق المصريحه بعدم الملوع بموع عشر من  
 مع حوار وصيته وعنفه ووقعه وصدقته اعم من لموع وما دل على حوار مره  
 مقطوع السد عبر مروى عن المعصوم عليه السلام وفي طريقه لعبدى عن ونس وقبه كلام  
 ومنها ما دل على حصوله بثمان من كموتى (٧) الحسن بن راشد عن

١- ابواب باب ٢- من باب مقدمة كتابات حديث ١٢

٢- ابواب باب ٣٤- من ابواب كتاب الوصايا

٣- ابواب باب ٢٢- من كتاب الشهادات حديث ٣

٤- ابواب باب ١٥- من ابواب كتاب الوصايا وصدقات

٥- ابواب باب ٩- من ابواب كتاب الوصايا وصدقات

٦- ابواب باب ١٥- من ابواب كتاب الوصايا وصدقات حديث ٣

العسكري <sup>١</sup> اذا بلغ العلام ثمانية سنين فحائز امره فماله وقد وجب عليه الفرائض والحدود الحديث وبحوه غيره وقد ظهر حالها مما مر - فتحصل ان الاظهر حصول البلوغ في الذكر باكمال المحسن عشرة .

المورد الثاني في الاثنى - فالمشهور بين الاصحاب حصول البلوغ لها بلوغ تسع سنين اى كمالها - وفي الجواهر بل هو الذي استقر عليه المذهب خلافا للشيخ في صوم المسوط وابن حمزة في خمس الوسيطة لعشر الا ان الشيخ قد رجح عنه في كتاب الحجر ووافق المشهور - وكذا الثاني في كتب النكاح منها - ويشهد به بصوص كثيرة - كصحيح (١) الكاسي وحمسه عن الدارق (٢) الجارية اذ بلغت تسع سنين ذهب عنها اليتم وروى الحديث وبحوه حمسه (٣) الاحمر او صحيحه - وموثق ابن سنان والمحسن بن راشد المتقدم وبحوها غيرها - وليس يراؤها حر سوى - حر (٤) عات المهر من لائها لا توطأ لاقبل من عشر سنين - وهو مضاف الى ضعف سنده ومعارضته بالصوص (٥) الكثيرة الدالة على انها توطأ لتسع سنين - لا يكون نصا ولا ظاهرا في عدم البلوغ قبله - فلا اشكال في الحكم .

ثم ان المعتمد من السنن القمرية دون الشمسية لان هذا هو المعهود من شرع المعروف عند العرب وقد قال (٥) الله تعالى « ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات » وقال سبحانه (٦) « يسألوك عن الالهة قل هي مواقيت للناس والحج » وقال عمر بن قائل (٧) « هو الذي جعل الشمس حياء -

١- لوسائل - ١١٦ - من ابواب مقدمات الحدود - حديث ١

٢- الوسائل - ١١٦ - من ابواب عقد النكاح واولاء العقد - حديث ٩

٣- لوسائل - ١١٦ - من ابواب مقدمات النكاح حديث ٧

٤- سورة التوبة آية ٣٦ - سورة البقرة آية ١٨٩

٥- سورة يونس آية ٦

واقمر يورا وقدره مارل لتعلموا عدد ليس والحساب ،  
ثم ان الحمل والحيض ليسوعا في حق النساء . اما الحيض فقد مر في محله  
به لا يكون قبل بلوغ تسع سنين واما الحمل فلا دليل عليه . نعم يكون هو دليلا على سبق  
لنوع باعتد سبق الانزال الذي قد عرفت مسنده لنوع

## اعتبار الرشد في رفع الحجر

الرابعة ( و ) قد عرفت ان الوصف ( الثاني ) الذي يتوقف عليه رفع لحجر الرشد  
في المال - وان لكتاب والسنة والاحماع شاهد بداهة - اما لكلام فيما يعنى به الرشد  
قال في المس - انه يعلم ( باصلاح ماله عند اختتماره بحيث يسلم من المغاسبات وتقع  
افعاله على الوجه الملائم ) - وفي ذلك ليس مطلقا لاصلاح ماله لحرشدين الحق ان  
الرشد ملكة نفسانية تقتضى اصلاح المال وتوسع من فساد وصرفه في الوجهة اللاتقة  
بافعال العقل - ولقد اطلوا البحث في ذلك مع انه من المفاهيم لعربية الواضحة فهدم  
والذي يراه اهل العرف رشدا - هو كونه بحيث اذا اراد ان يعامل يكون حاسط لماله  
ولا بصرفه في الاعراض العسلة ولا يكون مندرا وغير صالح به - وهذا هو مراد المصنف  
ره وغيره ممن عرّب اصلاح ماله - وليس معنى الملكية لذلك فابر لشهيد الثاني في  
غير محله - وكيف كان فالامرا وصح من ان بطل الكلام فيه كما ان عدم اعتناء لعدالة  
فيه من الواضحات وفي الجواهر بل يمكن دعوى كونه ضروريا يشك في سلام منكره .  
( و ) قد ظهر مما تقدم - انه ( لا يبرول الحجر مع فقد احدهما ) أي احد الوصفين

البلوغ والرشد غير الرشد لا يدفع اليه ماله ( وان طعن في السن )  
الحامسة - لاحلاف ( و ) لاشكال في به ( يثبت الرشد ) في الرجال شهادة  
امثالهم وفي النساء شهادتهن او بشهادة الرجال اما الثبوت بشهادة الرجال  
فلا تطلق الأدلة - واما ثبوته في النساء بشهادتهن - فلا جماع المدعى في المقام و سيأتي

الثاني من أسباب الحجر الجمون ولا يصح تصرف المجهون الا في اوقات افاقته  
وفي الحديث ودليل الحجر على المحنون طهر من العقل والفعل انتهى وحديث (١)  
رفع القلم بعده وكذا بخصوص اخر تقدم بعضها .  
ثالث (الشفعة ويحجر عليه في ماله خاصة) وفي الجواهر والصابغ لم ينع من  
التصرفات المالية ملاحق احد في بل يمكن تحصيل الاجماع عليه بل عن مجمع  
الرهان دعواه وجه بيع الالة المتقدمة وحسنه منصوص ووجه عدم لسع في  
غيرها خلاف ذلك ثبت لتصرفات بعد احصاها دليل بسع بالتصرف المالي - و لكلام  
في بعض التصرفات كالطبع انه تصرف مسوع عنه لكونه ماليا - غير ممنوع عنه  
موكول الى محله .

الرابع من سبب الحجر ( لملث فلا ينفذ تصرف المملوك بدون اذن مولاه  
ولو ملكه شيئا لم يملكه على الاصح )  
(الخامس الموصى ونقص وصيته اي المرض كالتصحح (في الثلث خاصة)  
اجمعا وسياتي الكلام فيه في الوصية .

## منجزات المريض تخرج من أصل المال

(٩) من نكلاء في المقام في (سجراته المتبرع بها) في بها من الأصل والثالث -  
ومحل الرابع السرقات والمعاصيات حتى ما كان منها من قبيل السع ناهل من ثمن لعقل  
خارجة عن محل لكلام . والمراد بالسرقة المعصية في حال الحية كالهبة والعنق  
وما شاكل . وفيه قولان - ١ - انها من الأصل ذهب الجماعة من المتقدمين - كالكلبي و  
الصدوق والشحبي والسدي والقصي وبي ادريس و لراج وسعيد وغيرهم وجماعة  
من المتأخرين - وعن كشف الرموز بسنه الى الأكثر - وفي الرياض انه المشهور بين  
القدماء ظاهر ابل لعله لاشبهه به بل دعي السباني بحث الهبة ان عليه اجماع الامامية



وحمله في أسرار الأظهر في المذهب مشعرا بالشهرة عنه لاف - ٢ - ماعن لاسكافي  
والصدوق في احذقولييه واني على والشح في المسوط والمصنف ٢٠ ولشهادين و  
الكركي - انه كما تخرج لوحيه من الثالث (كلث) لترعات المحرر - وفي المسالك  
واختاره عامة الساجرين ومنهم لمصنف

و مشأ الاختلاف اختلاف لنصوص ومعها لا يصحى الى ما استدل به الاول  
- به ثالث تصرف في ماله فكان ماصب - و باستصحاب لصحة - و صالة الحور -  
وبه لولا صحتها لما اثرته بالمرء والتالي باطل فكذا المقدم. ولا الى ما استدل به للثاني من  
الوجوه لاستحسانية - فالمتعين هو ملاحظة لنصوص ولابد ولا من نقل ما استدل به لكل  
من نقولين - فان تم دلالة كل من لطائف على ما استدل به ماله وسدها - ولم يمكن  
لجمع المر في سهما - يحمل المطلق على المفيد أو الظاهر على النص - بلا حظ ما بقصيه  
حار الترجيح .

اما لنصوص الدالة على انها من الأصل - فكثرة - لاحظ حسن (١) بي شعيب  
المحاملي او صحيحه عن ابي عبد الله عليه السلام الانسان احق بماله مادامت الروح في بدنه  
وما في الحواهر من انه ليس صريح في شمول الاخفية للتحرير فمكن حمله على غيره  
بل محتمل لاراده الثالث خصوصا اذا قرأ بفتح اللام - - يدفع ظهوره في ذلك  
وموثق (٢) اسناطلى عه عليه السلام الميت احق بماله مادام فيه الروح ليس به فان قال  
بعدى فليس له لا الثالث - وموثقه (٣) لآخر الرجل احق بماله مادام فيه الروح ان اوصى  
به كله فهو جائز - وحره (٤) الثالث عه عليه السلام صاحب المال احق بماله مادام فيه شيء  
من الروح يصعب حيث شاء - وموثقه (٥) الرابع عه عليه السلام ايضا الميت احق بماله مادام  
فيه الروح ليس به قال عليه السلام نعم فان وصى به فليس له لا الثالث - وموثقه (٦) لحامس  
عنه عليه السلام في الرجل يجعل بعض ماله لرجل في مرضه فقال عليه السلام اذا اباه حر - والايراد

١-٤-٥-٦- الوصائل . باب ١٧ - من ابواب كتاب الوصايا حديث ٨-٢-٧- ١

٢-٣- الوصائل - باب ١١ من ابواب كتاب الوصايا - حديث ١٢-١٩

عليها بان عمار قاسد الرأي - في غير محله بعد كونه ثقة - كما ان الايراد عليها بانه يمكن ان يكون اللام مصوحة ولا تدل على ان اى مقدار من المال له فقرية غيرها يقال انه الثلث - غير تام اذ مضاف الى انه خلاف الظاهر والى انه تكون هذه الاحبار حجة مجمعة لعدم بيان ماله ح وهو ساقى مع كونه فى مقام الحسن - بدفعه قوله اذ ابا به حار وفي آخر بعد الحكم بجوار انانه فان اوصى به فليس له الا الثلث فانه فقرية بتعصيل القاطع لشركة كالصريح فى ان له بالنسبة الى الادوية اريد من الثلث - مع - انه لاشبهة فى ان تمام المال له مادام حيا - وانما الكلام فى يعود تصرفاته التبعة فعلى تقدير فتح اللام ايضا تدل على المطلوب - واما عدم العمل به فطلاق موثقه الذى فلا يصح بالعمل به فى غير ما حرج وهو الوصية - ثلث - ولا عبره من الاحبار - وعيه فلا يصح ما فى بعض نسخ الاول منها - فان تعدى ففسد له الا الثلث - مع - به عنى هذه المسحة لم يتم نظام الكلام - فانه على القول الآخر لى له الا الثلث تعدى ام لم يتعد - وحسب (١) سماعه عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الولد اذ سمع ان يجعل ماله لقراءته قال عليه السلام هو ماله يصنع ماشاء به الى ان ياتيه الموت - ورواه حمز (٢) اى به برورادان لصاحب المال ان يعمل بماله ماشاء مادام حيا ان شاء وانه شاء تصدق به او شاء تركه لى ان ياتيه الموت فان اوصى به فليس له الا الثلث الا ان انفصل فى ان لا يصح من يعون به ولا يصح بورثته - وهما من حيث لئلا يدل لانه لا كلام فيهما - ومرسل (٣) مرزم عنه (ع) فى الرجل يعطى الشيء من ماله فى مرضه قال (ع) ان اذن به فهو حائر وان اوصى به فهو من الثلث وهو فقرية بالتعصيل صريح فى المطلوب - ومرسل (٤) لكلبى عن النبي (ص) انه عذب رجلا من الانصار اعتق ممالিকে لم يكن له غيرهم وقال (ع) تركت صبية صمرا يتكفون بالاس بل رواه الصدوق مسندا الى حمزة بن محمد عليهما السلام بالمنحصر

١- ٢- ٣- لوصافى - باب ١٧ من ابواب كتاب الوصايا حديث ١- ٢- ٩

٣- الوسائل - باب ١٠ - من ابواب كتاب الوصايا - حديث ٢

من هذه النصوص المعسرة - ار - سرعت له حرفة تجرح من لاصل وحملة مها  
كالصريحة في ذلك (وبذلك ظهر ما في المال من ذلك ولعل عليه شواهد من الاحار  
الا ان في طريقها عمار و سماعة وعما قد لرأى و لكيف ثقل - ار مصابا الى  
عدم كونهما في طريق جمع الروايات مع الاحار يكونهما نفس لا يقي  
محل للمدقة

و من النصوص التي اسدلها على الخروج من الثلث فهي ان كثيرة - لاحظ  
صحيح (١) يعقوب بن شعيب ثبت ان عبد الله عن الرحل يدوب ماله من ماله  
فقال لا بد له ثلث ماله وللمرتة ايضا (وحده حبر ٢) بن يعسر - وحبر ٣) عبد الله بن  
سنان عن الصادق عليه السلام للرخل عند موته ثلث ماله و ان لم يوص فلس على الورثة  
امصافه - صحيح (٤) علي بن يقطين بن موسى بن الحسن - مالمرحل من ماله عبد مونه  
قال . ثلث و الثلث كثر - وحبر ٥) له لافي الامر في سواد ماله لا عن  
الصادق عليه السلام فاما ما في ثلثه و بعد اسمعيل و روات (و الحروب) عن  
الجميع انه محصنة بالوصية و ذلك في - ثلث ماله من له من حسن الموت و  
معنى ذلك ان تصرف فيه من ثلث الوص و اس هو الاوصية و بعد ذلك انه  
لاحلاف و لا شك في ان المال جميعه له الى حسن الموت و بما الحلاف  
في معنه عن تصرف و عدمه و من بعد حوب ليس له لاثلث ماله وهذا من الوصوح  
يمكن ومع لاعداص عنه فدلالته انه في الاصلاق فيصد بالنصوص المتقدمة فنحن  
بالوصية .

وحبر (٦) علي بن عيسى عن الصادق عليه السلام في رجل حضره الموت فاعتق ممنوكا له ليس له  
غيره فابى الورثة ان يحبرو ذلك كيف القصه فيه قال يقول ما يعتق منه الا ثلثه و ما ير

١ - ٢ - ٣ - ٤ - لوماني - ١ - من ابواب كتاب الوصايا حديث - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ -

٥ - ابوسائل ، ١٦ - ١٧ - من ابواب كتاب الوصايا ، حديث ٢

٦ - ابوسائل - ١١ - من ابواب كتاب الوصايا ، حديث ٤

ذلك الورثة أحق بذلك ولهم ما بقي ونحوه خبر (١) عتبة بن خالد (ويرد) على الاستدلال بهما إلهما في العلق منحراً في حال المرض وليس المستول عنه صحة عتقه في جميع العدول المعروفين بهما عدم صحته الأبي الثالث - واما السؤال عن حكم الثلثين الآخرين من جهة المعتقد لبعض العداد الم يكن ميا و كان موسراً فكيف بان يعتقد الباقي و ان كان معسراً يستعفى العد في الباقي - فلا ريب لهما بما هو محل الكلام.

وحبر (٢) ابي بصير عنه عليه السلام ان ادى رجل عبد موته حاد ماله ثم اوصى بوصية اخرى لعيت الوصية واعتفت الحاربه من ثلثه لان يفصل من ثلثه ما يبلع الوصية (وبه) ان لمثلثون عنه تعاقب الوصيتين احداهما بالعتق - كما بشر له قوله بوصية اخرى فلا ريب له محل الكلام.

وحبر (٣) ابي ولاد عنه عليه السلام عن الرجل يكون لامرأته عنه الدين فميرته في مرضها قال عليه السلام ميرته له فتحور عنها ويحسب ذلك من ثلثها ان كانت تركت شيئاً وقريبه خبر (٤) سماعة (وبه) مضاهاة الى ضعف السد ومضمونها لم يقرب احد الا بالبراء مما في الدية صحيح بالاجماع دون هذه والحكم فيها بالعكس فكيف يستند الى هذين الحبرين المقتويين بالحكم والصعبي السد.

وحبر (٥) جرح المدائني عنه عليه السلام عن عطية الوالد لولده سماعة قال عليه السلام اد اعطاه في صحته جدر ونحوه خبر (٦) سماعة - وقرب منهما صحيح (٧) الحلبي - في ابراء الميرثة من الصداق (ولكنها) تدل على اعتبار الصحة في هبة الوالد لولده وبراء الميرثة من الصداق - ولا تختص بمرض لموت - ولا بمارد على ثلث - فهي عبر

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧. لوسائل باب ١٧- من ابواب كتاب الوصايا حديث ١٣ - ١٦ -

١٤-١١-١٥

٢- لوسائل باب ٦٧- من ابواب كتاب الوصايا حديث ٣

٣- الوسائل باب ١١- من ابواب كتاب الوصايا حديث ١١

مربوطة بالمقدم

وصحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل حضره الموت فاعتق  
 علامه ووصى بوصفة فكان كثر من الثلث قال عليه السلام يمضى عن الدلاء ويكون القصاص  
 فيما بقي يدعوى ان الظاهر ارده كون مجموع لسحير والوصية اكثر من ثلث فاحاطه  
عليه السلام يمضى لعق وان لقصاص الذى فى ثلث يكون فى الوصة (ويرده) به ليس فيه  
 م يشهد ب ارادة كون لمجموع اكثر - لا افراد لفظ كان - بل الظاهر منه ارادة كون ما  
 وصى به كثر من الثلث - وبه يظهر الحال فى حصة (٢) الآخر قريب من هذا بمضمون  
 وقد سدل بعضهم بهذا للقول الاول حتى ادعى صرحه الثانى منهما وان به غير  
 قابل للتأويل .

وموثق (٣) لحسن بن لحهم عن ابي الحسن عليه السلام فى رجل عتق مملوكا وقد  
 حضره الموت واشهد له بذلك وقسمه سبعة وعلقه دس ثلاثمائة درهم ولم يترك  
 شيئا غيره قال عليه السلام يعق بقى منه سدسه لانه اصابه منه ثلاثمائة درهم ونقصى عنه ثلاثمائة  
 درهم وبه من ثلاثمائة درهم ثلثها وهو السدس من الجميع (وهو اولا) به ظاهر فى  
 الوصية لا لسحير بقية التعليل ادلوك - المراد منه لسحير كان المصعب التعليل بانه  
 وان كان جميع لعدده لانه مجموع عن تصرف فى عمر سدسه - لا لتعليل بانه ليس له  
 الا السدس والتعير عن الوصية بالعق يكون منه القوت بواسطة الوصية (وثانيا) مافى  
 لمالك قال ان الرواية واردة فى العق فلا يلزم تعدى لحكم منه الى غيره - ودعوى -  
 ولوية غيره ممنوعة بل هو قياس وبائه على التعليل لا يدل على المطلوب وعدم تقابل  
 باختصاصه بالحكم على تقدير تسليمه لا يجوز قياس غيره عليه و (ثالث) انه لم يصرص  
 فيه المريض -

وبما ذكرناه فى هذا الموثق يظهر الجواب عن صحيح (٣) اس الحجاج الطوسى وصحيح (٢)

٢-١. لم ياتل باب ٤٧ - من بواب كتاب الوصايا - حديث ٢٠١

٢-٢. ابواب باب ٣٩ - من بواب كتاب الوصايا - حديث ٤٠٢

حميل عن أبي عبد الله ( ع ) في رجل اختق سلبه كنه عند موته و علاه دس فقال ان كان قيمته مثل الذي عنه و مثله حار عنقه و لا لم يجر و ظاهر الحر انه ان كان قيمة العبد مثلي لدبي جاز و الا لم يجر - و لا يظهر بي وجه دلالة على ان لعنق المحرق قبل الموت يصح في ثلث دون الرد عنه - و هناك روايات آخر فريفة من ما ذكر ( فتحصل ) انه لا دليل على القول بان المحركات تخرج من الثلث - و على فرض التسليم دلالة بعض ما مر عليه بالاطلاق بقدر اطلاقه بما مر و يحصل بالوصة - و على فرض تسليم دلالة ما مر على كونهما من الثلث و عدم قطعية حملته على الوصية يصح المعارض بين الموضوع - و الترحيح للأخبار الاولى المشهورة من القدماء الى هي اورد المرححات فالأظهرها من الاصل

ثم انه على القول بكونه من الثلث لا اشكال في احتصاص ذلك به ( اذا مات في عوصه ) فلو تخرج محركا في حث المرض به برى على الثلث ثم برى من مرضه صح تسرعه و لا يتوقف على اذن لورثة و ان مات بعد مرض حر و بعير مرض بلاحلاف فيه بل عليه اجماع لاصاله عدم الخروج من الاصل لا ما دل عليه الدليل ( و به ) يظهر ان الممران في المرض هو الذي يصدق عليه عرفا به حصرة الموت و اياه و نحو ذلك و ان بقي ايما كنه اذنه صاحب لجواهر لاحتمال - اص بوضوحه بذلك - و ليس لعدم رعى الدرس المحفوظ كى بحث في الطريق الى معرفة المحفوظ لعدم احده في شيء من الاخبار

ولو شك في مورد انه مال يصدق العمد و ان الماحود موصوعا ام لا - يحكم بكونه من الاصل - لانه الاصل الثالث ما دل ( ١ ) على تسلط الانسان على ماله خرج عنه عسوان صدقة مشكوك فيه من جهة عدم بعير مفهومه و في مثله يمسك بعموم العام .

ثم ان الماحود في الروايات هو العطية و الاسراء و العتق - و ما يتعدى عنها الى غيرهما من المحركات بعدم القول بالفصل - و عليه فتبين الاضمار على المتفق عليه و هو

ما جعله ضابطا في المسالك قال ما استلزم تعويت المال على الوارث بغير عوض ولكن مع ذلك يبقى موارد مشكوك فيها كالصدقة المدونة المراد بها السلامة - واما ترويح الميراث بنفسها بقل من مير لئلا ينسب منها قطعا - وكذا الاحارة باقل من ثمن للمثل .

## الفلس من اسباب الحجر

(السادس) من سبب الحجر والسبع عن التصرف (الفلس) وهو قصور المال عن الوفاء بالنسي في محكي الفوائد لمفسر عهدين ولا مل له في به - وهو شامل لمن قصر ما له من الاموال على عدم سداء الدين وهوذا الموصوع وفي سبب نسبة هذا التعريف الى كثير الفقهاء وعليه - فيكون لمفسر ذلك وان لم يحجر عليه واما يطلق لمفسر على حجر الحاكم على المفسر - من سبب اطلاق اسم السبب على المسبب - فيجمع المفسر والصبر

(٩) كيف كان وما يحجر عليه اي على المفسر (بشروط اربعة) وعن الفوائد وبتذكره بشروط خمسة برئانه المذبذبه لكنها ترجع الى الاول وهو (تموت ديونه عند الحاكم) الذي يريد ان يحجره لاصاله به - مسقطه مع عدم الثبوت وان الحجر يدفع من الحاكم مع عدم ثبوت الموصوع عنه لسببه الحجر (٩) الثاني من شروط (حلولها) اي حلول ديون - لانه لا يستحق الدين بمطلنة مع عدم الحلول من الله يحدث بعد ذلك مراد سهل له لوفاءه عند استحقاق المطالبة (٩) الثالث (قصور امواله) من عروض ومافع وديون غير المستثبات في نفس (عنها) اي عن الديون - وان لم تكن قاصرة ولا حرجا حاصلا كما عن جامع المقاصد وعدها ما اجماع كما في المسالك - سبب طالب بالديون ونقصها والا احرج الحاكم بالقضاء - وان لم نقص تحجر الحاكم مع طلب ارضها من ان يحسمه الى ان يقضي المال وسبب ان يسع مدعه و نقصه لديون - كما مر في الممسح عن اداء الدين ولا يمنع في هذه الحان من التصرف

في مو له فلو تصرف فيه قبل وفاة الحاكم بعد تصرفه وان كان باخر حه عن ملكه -  
وينقل حكمه ح الى حكم من ليس عنده مال والمراد بموالة القاصرة بمشمل الاموال  
التي ملكها بعوض ثابت في دتمه لانه ملكه الان وان كان لاربابها لرجوع فيها - كما  
لهم لمطالبة بالعوض وكما يحتسب تلك من امر له كك يحتسب عوضها من ديونه  
(٩) الرابع (مطالبة اربابها الحجر) و لحق لهم فلا يحجر عليه مع عدم طلبهم ذلك  
الان تكون الدينون لمن له الولاية عليه كالنعم والمحمون وما شاكل - ولو طالب هو  
الحجرون و رباب الدين فعن لذكر به يحجر عليه لان فيه مصلحة له برأية دتمه  
فكما يحاب العرماء في ملتزمهم حفظ لحياتهم بحاب هو ابصارا تسلم من حق العرماء  
ومن الاثم ترك وفاة الدين - ولما روى (١) عن النبي (ص) به يحجر على معاد بالتمسكه  
خاصة ولكن الاول وجه اعسرى لا يصح مستندا للحكم الشرعي - والذي ضعيف  
لسد - فالأظهر انه لا يحجر عليه للاصل السالم عن المعارض

## المفلس اذا حجر عليه يمنع من التصرف في ماله

(واذا) ختمت الشروط - و (حجر عليه الحاكم بطل تصرفه في ماله مادام  
الحجر باقيا) بالاحلاف بعده في ذلك وجه القول به يقتضي لمحت في امور  
١- مع اجتماع الشروط هل للحاكم الشرعي حجره من التصرف في ماله وبطل  
تصرفه فيه ح ام ليس له ذلك المشهور من الاصحاب هو الاول بل لم ينقل لاختلاف عن  
احد سوى صاحب المحدثين ردوا به استشكل فيه بل حكم بانه ليس للحاكم ان يحجره  
ويمكن ان يستدل للمشهور بوجوه (مها) الاجماع عليه قديما وحديثا فان تم ما افاده  
المحدث المجري من علم ظهور شيء من الروايات في ذلك كان الاجماع المذكور  
حجة قطعا (ومها) انه لا ريب في ذلك من وظائف قصدة الجور وحكامهم لما نرى و  
سمع انهم يحجرون المفلس من التصرف في ماله - وقدلت البصو ص (٢) المتضمنة

١- المذكور ح ٢- ص ٥٢

٢- الوسائل - ١١٧ - من بواب معاد القاصي من كتاب القضاء



جعلته (ع) حاكم الشرع حاكما وقاصيا على ناله جميع ما لحكم الجور من الوظائف والمصائب ومنها هذه لوطيته وهذا المصعب (و منها) لخصوص الحاصة. لاحظ حمر (١) عاتق ابن ابراهيم عن جعفر عن به عليهما السلام ان علي (ع) كان يخلص الرجل اذا التوى على عزمائه ثم يأمر به فيقسم ماله الحديث وتقريب الاستدلال به من وجهين - احدهما - قوله يخلص الرجل فلا معنى لقول له الا الحجر عليه - ثانيا - قوله ثم يأمر به فيقسم ماله - ويظهر في رفع اختياره لو اراد التصرف في ماله على وجه يخرج منه ملكه - بل لعله المراد من نحس في حمر (٢) الاصحح بن سنان عن ميراثي (ع) انه قضى (ع) في ابن حمر بالتوى على عزمائه انه نحس ثم يؤمر به فيقسم ماله بين عزمائه بالحصص فان ابي ياعه قسمه بينهم - فان قوله الحصص قرية على كونه مخلص او مره تقسيمه نفسه قرية على ارادة الجمع من التصرف من قوله نحس لا السحر - ومنه موثق - (٣) عمر بن الخطاب (ع) فلا تسعي في الوقف في ان لك كم دلت

٢ - ان حصر عنه الحاكم بجمع من التصرف في المال الموقوف في حال الحجر - سواء كان بعض او غيره على المشهور - وعندها الحلاف والعبية لاجماع على مع من تصرف بماله بما يظن به حق العروة (والوجه) فيه ان الحجر اما هو لحفظ المال للعروة فحق العروة متعلق به فليس له التصرف فيه بوجه - مع - انه اذا كان له تسلط على المال بوجه خفيف عليه مع - نعم - لا وجه لسمعه من التصرف الذي لا يكون تصرف في مال كالنكاح والطلاق والقصاص والنفقة ومما كان مما ليس تصرف في المال - ولا التصرف المحصل للمال كالاغتصاب والاصطاد - واولى بهما الاذهب و لشراء شئ في الذمة والقرض ويحويها سيما على القول بتعلق حقهم به ايضا فان هذه التصرفات ح لمصلحة الغرماء .

١ - ٣ - الوسائل باب ١٠ من كتاب الحجر حديث ١

٢ - الوسائل باب ١١ من كتاب كرامة الحكم - من كتاب الفصد - حديث ١

وهل يصرفه الممسك عنه كتصرف له من موقوف على حاره لعماء فيصح مع لاحاره - أم يكون بطارشا وجهه من قولان اظهرهما الاول بعمومات الطلقة عن المخصص لأن المسكن من الاستعداد من ادلة المبيع من التصرف هو الاستقلال مع - به يمكن ان يدل باستقراء المصلحة مع الاحاره من عموم التعليق لو ارد في النصوص (١) المبيدة لحكم بكاح العبد بدون ادن سند - به لم ينعى له و ساعصى سيئته و احار حار - ان الاستعداد منها في كل عقد - انتهى عنه بحق الأدمى يصح حصول الرصد واحاره صاحب الحق و عسى لخدمة - و سيع حيث يكون بحق العرماء - وله - لادن في التصرف - فلهم ان يجردوا العبد لدى اوقعه - به عني ما هو الحق من كون صحته الفصولي على القاعدة .

٣- ( قلوا قرض بعدد ) في بعد الحجر ( انما يشرى في الدعة لغيره يشارك المقتضى و ابايع العرماء ) د كان عا لى بحاله تعا في المسائل - له - و لا قدمه عني ديه حيث عزم اعساره و تعلق حق لعماء بامواله - و ما ان كان حاهلا فعن المصنف و المحقق و الشهيدين و لكن كفي انه كث - قبل به حور له فسحة و اختصاصه بعين ماله - و قيل انه يصرف مسع لعماء ( و حه ) الاول نفس حق لعماء الموقوفين عند الحجر بامواله و ان كانت محددة - دع على تعلق الحجر بالمتحدد من ماله ( و و حه ) الثاني عموم قوله ( غ ) كما في لغيره الانى صاحب لمعا عا حق بمتاعه اذا وحده بعينه ( و و حه ) الثالث ان له حقا ثانيا في الدعة فهو عزم فصرف به كباير العرماء - و انه قد ادخل في مقاس انفس مالا فليصرف و انفس ادليس فيه بصاعه على العرماء - ( اقول ) ما تعلق حق لعماء بالمال المحدد - بدون تحديد الحجر عليه هي غايه الاشكال - للاصل بعد عدم اطلاق - عموم شامل له - بل المسجه عدم التعليق كما عن فجر المحققين كما ان المنحة عدم تعلق حق تعريم لتحديد المال المحجور عليه لانه بعد الحكم بعين صرفه في قضاء ديون الموقوفين بذل الحكم شر كة الجديد

معهم المستلزم للضرر عنهم خلاف لأصل يحتاج الى دليل وعلى ذلك فينتجه لقول  
الشيء لأنعموم المذكور فانه في المال المحجور عليه بل لانه د كان عوضه حالا ولم  
يسلم لمشتري يكون النافع له بالحياز وبه يظهر انه لو كان مؤجلا او كان قرضا لاحق  
له ايضا انه قبل حلوله لاح - وما ذكره يظهر مافي وجهي الثالث .

٣ - (ولو ائلف مال غيره شاركة صاحبه) مع الغرماء - كما في الشيء وعن

لقوله عود مع المقاصد والمساكن واستدلوا به بعموم الخبر الدال على انصراف وان  
لكن هذا من المال بغير رضا صاحبه ولكن لم اعثر على خبر يدل على انصراف شامل للعرض و  
ثبوت مال في الدمة بغير رضا صاحبه - لا يقتضي مثله - كما مع الغرماء ولا يظهر من الورد على  
من عدم لمشاركه وقوله صاحب نحو هر ره بل حاله حال من ائلف مال لغيره ولا مال له .

## مشاركة المقر له بالدين السابق مع الغرماء

٥ - ولو اقر بدين سابق مع احد (١) على حواجر اقرار لعقلاء على سهم - و  
هل يشرك المقر له مع الغرماء كما في الشيء حيث قال (وكذا لو اقر بدين سابق بعد حكمه)  
بمشاركة من ائلف ماله معهم وهو المحكى عن الشح في المسوطة والمحقق في الشرع  
والمصنف في المذكور والنحرر لم لا يشركهم كما عن الارشاد وقواه شهيد الشيء  
واختاره المحقق الاردبيلي وهو جهان .

وقد استدلل الاول (بان) الاقر كالسنة كما به مع فيه لا شك في المشاركة  
كل مع لاقرار (وبانه) عاين فيمداخره للحجر وعموم الخبر في قسمة ماله بين الغرماء  
و بقره حدهم (وبانه) البهمة على الغرماء لان ضرر الاقر في حقه اكثر منه في  
حق الغرماء (وبان) الظاهر من مال الاسان انه لا يتردى عليه مع عدمه (واورد) عليها  
في المسائل بقوله ويشكك بجمع دلاله للحجر على المدعى لا باقضاء على نفسه ومن ثم  
لزمه بالمال بغيره ولا المحجور لم يدل على انه حائز على غيره ولو شارك المقر له للغرماء

لقد عنيهم لتعلق حقهم بجميع ماله - ولا معنى لمعهم من التصرف الاعدم بقوده في ماله الموجود والمشاركه تستلزم ذلك - وبمع مساواة الاقرار للبيه في جميع الاحكام و يظهر اثره من لا يقل اقراره بالقيس عليه انه وادالم تكن القاعده كلية لم تصلح كبرى للشكل الاول ولا يسح المطلوب - و لثمة موجوده في حق العرماء لانه يريد اسقاط حقهم باقراره ونحقق لصرر عليه لامتسح من اجابه الصرر عليهم و لامكان المواطة بيه وبين المقر له لا يحقق الصرر الاعلهم اسهى

اقول راجحار لمقر بدين سابق ان كان واجدا للشرائط الحجية بان كان المقر ثقفا - بناء على حجة حر الواحد في الموضوعات - ثبت به الدين السابق فيشمله ما دل على شركه جميع لعرماء ومهم المقر له على هذا في لمال - وان لم يكن واجدا للشرائط الحجية فعليه ما يدل عليه حر الاقرار بقوده على نفسه لا على غير ( فسان قيل ) انه قد اشتهر بينهم حجة الامارة في مشتاتهما ومهم الاقرار - فاذا صار حجة ولو على نفسه يكون حجة في لارمه وهو ثوب لدين و معاؤ كون المقر له من لعرماء حين الححر - و يرتب عليه مشار كته مهم ( فلي ) انه لم يدل دليل على حجة الامارة في مشتاتهما مطلقا - وان سباعبها مع اجسام القدين - حدهما كون الامارة حاكبه عن اللوارم والمرومات كما في الححر - فلهما اطلاق دلس الحجة ومع فقد حد لقيدين لانكون الامارة حجة في مشتاتهما - وفي المقدم القد الاول وان كان موجودا - الا ان الثاني مفقود فان دليل حجة الاقرار محض بما يكون عليه - ولا نظر له الى الجهات الاخر - وعليه فلا يشتر به كون المقر له من لعرماء حين الححر كى يشمله ما دل على مشاركة العرماء في المال و ظهور حال الاسد في عدم الاقرار بدين مع عدمه - ممسوع في المقدم - وعلى فرضه لادليل على حجة هذا لظهور ما لم بعد الاطمس - كما ان مجرد انتفاء التهمة لا يكفي مع انه ممسوع ( فالمتحصل ) مما ذكرناه انه لو كان المقر ثقة يشترك المقر له مع العرماء - والا فلا .

( ٩ ) بعد ذكرناه بظهر حكم ما ( لواقفين ) فانه ان كان احبار بمقر واجدا

لشرائط الحجة بان كان لمقرئته ( قدفع ) العين ( الى المقرئ ) والا - فلا - وفي المسالك واعلم ان حملة لا قوال في المسألة اتفقت على قدر الاحتمالات المحمكة و هي اربعة - يعنى بعوده اليهما - واحارده العلامة في الارشاد والشهيد و جماعة - واشتهر فيهم وهو حيره التذكير - وثبوتة في العين دون الدين ذهب اليه ابن ادریس - وبالعكس وهو طاهر المصنف في الكتاب وان كان بعد ذلك تردد - وقد عرفت ان ما حترناه وفوقناه قول خامس في المسألة.

( ٩ ) مما قدمه بظهر ان ( له احوارة بيع الخيار وفسحه ) لان هذا لتصرف اثر امر سابق على المحرر فلا يسمع منه - كما انه طهر ان ما اشترطه المصنف به من اعتبار العبطة في الرد بالعيب لسابق في غير محله.

## اختصاص الغريم بعين ماله

٦- ( ٩ ) المعروف بين الاصحاب ان ( من واحد ) من امرء ( عين ماله كان له اخذها دون ضمانها وان لم يكن سواها ) ان كان يمدون حيا - بل لم نقل الخلاف الا على تشريحه في التهذيب والاستبصار واليهانوس بسوء - فخصي الاختصاص به - اذا كان وفاء بتعدد مال آخر للمعسر يارث او اكتساب او تكون الدين امتريد عني مواله مع صيغة الدين المعنى بمتاع واحده فاد حرج الدين من بين دينوه و المتاع من بين مواله صارت و افه يمدون او غير ذلك مما يتصور له ذلك بحيث لا ينافي القصور الذي هو شرط الفلاس.

و شهد لمشهور مصداق الى السوى المروى في كتب الفروع اذا افسس لرجل ووجد سبعة فهو احق بها و بعوده غيره - اطلاق صحيح ( ١ ) عمر بن يزيد عن بي الحسن عليه السلام عن الرجل يركه الدين فيوجد متاع رجل عنده بعينه قول عليه السلام لا يباحصه

الغرماء و صحيح (١) جد من عن بعض اصحاب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع متاعا من رجل فقص المشتري المتاع و لم يدفع الثمن ثم مات المشتري و لمتاع قائم بعينه فقال يبيع اذا كان المتاع قائما بعينه رد لى صاحب المتاع و قال ليس للغرماء ان يحاصوه فامل - فان هذا لحرر عن ما نحن فيه اذ هو في الميت و مياتي الكلام فيه فالعمدة هو الصحيح الاول .

و اسدل لمذهب به الشيخ بصحيح (٢) ابي ولاد عنه عليه السلام عن رجل باع من رجل ماعا الى مئة فمات لمشتري قبل ان يحضر ماله و اصاب البايع متاعه ان يحضره فاحقق له فقال عليه السلام ان كان عليه دين و ترك نحو ما عليه فلما حده ان حقق له فان ذلك حلال و لو لم يترك نحو ما من دمه فاب صاحب المتاع كواحد ممن له عليه شيء و حدد حصته و لا سبيل له على المتاع و لم يرد بالنحو هذا المثل بمعنى ان تكون تركته قدر ما عليه فصعد بحيث لا يحصل على باقي الغرماء قصور ( و لكنه ) محتصر بالميت و عدم الفصل بينه وبين الحي عبر ثابت بل خلافه ثابت اذ مصداق الى فتوى الاصحاب يمكن ان يقال ان الميت لا ينفي له دمه فلا يناسب الاحتصاص الامع الوفاء - و اما الحي فدمه باقية و لدون الباقي نعلي بها فربما يتمكن من دائه بعد ذلك باكتساب مال و نحوه - فممن المشهور اظهره ثم ان تمام الكلام بالبحث في جهات .

الاولى انه ليس في النصوص سوى احقيقه بماله ورده له و انه ليس للغرماء ان يحاصوه و لا يبدل ذلك على ان له لفسح اللهم الا ان يقال بقرينة فهم الاصحاب ان لمتاعهم عرفا من احد عين ماله ان له الفسح فتدبر

الثانية انه لا احتصاص له بماله - فانه للمديون لكونه بماله والنص دل على احتصاصه بعين ماله فالنماء حكمه حكم ساير امواله .

الثالثة ان المعروف بين الاصحاب ان له ان لا يحدد عين ماله فيصوب مع الغرماء و ليس دال على خلاف ذلك فانه يدل على احتصاصه بعين ماله و انه ليس له

غيرها فلاوجه لصربه مع العرماء - اللهم الا ان قل - ان قوله في رد لى صاحب الماع  
 نظير الامر الوارد مورد توهم الخطر لاستبعاد منه اريد من ن له ذلك يقضى اطلاق  
 ادله الصرب مع العرماء سليمان المعيدوعيه - و ن اذ صاحب الحد ثوره على لاصحاب  
 في غير محله .

اربعة اختلافوا في ان الخيار الثالث له من هو على الفور او التراخي - وفي  
 المسائل مشأ هما اطلاق لخص شويه فيصاحب الى ان ثبت المريل - ووجوب  
 الوفاء بالعقد وبع البيع على لزوم فمصر في لعروح عن ذلك على موضع الضرورة  
 جمعا ورمي يقال على القول بثبوت خيار الفسخ لصاحب الثم ع كما هو المشهور - يدخل  
 الماهم في كبرى كلية مذكورة في الحشرات وعبرها من احدث المتقدمة وهي انه اذا  
 ورد عام له عموم اقر دى وعموم ازماني او اطلاق كك - وخرج عنه بعض افراد في  
 بعض لارمة - وشك بعد مصى الزمان المتيقن خروج لفرد عن العام فيه - انه هل الحكم  
 الخاص سابق ام الثالث هو الحكم الثالث بالعموم - وحيث ان المختار في تلك المسألة  
 هو الرجوع الى العام مطلقا ي كان له عموم ازماني او اطلاق كك ولا يرجع الى  
 الاستصحاب في ذلك المورد - فمقتضى القاعدة هو لساء على ان الخيار للفور - وليس  
 يبرء ذلك ما يدل على ثبوت الخيار بسحو الاطلاق لما مر من انه لو سى عليه فهو المستعاد  
 من ان له احد عين ماله - الملائم مع كون الاحد وفاء ( ولكن ) يرد عليه انه مع تسليم  
 دلالة الامر بالرد على الخيار - حيث ان مقتضى اطلاقه انه لاحد في اى وقت شاء -  
 فلازمه ثبوت الخيار بسحو الاطلاق - وبه يرفع اليد عن عموم ما دل على لزوم  
 العقد لان اطلاق المقيد مقدم على اطلاق المطلق فالأظهر انه على نحو التراخي  
 والله اعلم .

(و لو خلطها بالصاوى ) كما لو اشترى ربنا محطه بمثله ( او لادون فله عين  
 ماله ) لوجود عين ماله فيقسم ح يبه وبين لمفس ( و لا ) بان خلطها بما هو احودها  
 ( ٥ ) عن الشيخ وفي المتى ( الضرب مع العرماء ) واسدل له بانها ح كائنة بالاختلاط

وعلم التمكن من القسمة للأصهار بالمعنى - ويرد - العين ماله الموجودة على الفرض لله  
فسخ عقده مقتضى طلاق الص وبشرك مع المعلى فيحرى حقه هذه الشركة - وبعد  
تشخيص حقه عينا أو قيمة یا حذماله .

لسادسة ( ولا اختصاص في مال الميت مع قصور التركة ) واما به  
الاختصاص اذا ترك الميت نحو مد عليه فيجوز ح لصاحب العين احدها - لمد من  
ان ذلك مقتضى الجمع بين صحيح ابى ولاد ومرسل حمل - ثم ان مقتضى اطلاقهما  
عدم لرد في هذا الحكم بين ان يموت المدينون محجورا عليه ام لا - وان الموت  
بمرة الحجر

السابعة ( ويخرج الحب والص بالتزويج والاستفراخ عن الاختصاص )  
لاستحالة ماله في ملك المشتري فلا يكون عين ماله فائنة

الثامنة ( ٩ ) لو باع شقصا وفسخ المشتري - كان للشحيح اخذ الشقص وبضرب  
الباع مع الغرماء ) فما هذا فرعان - احدهما - انه يقدم حق الشحيح على الباع ووجه  
اسقية حقه من حق الباع لاسحققت دلس وحق الباع ثبت بالحجر - وان شئت قلت  
ان غاية ما يدل عليه النص انه ليس للغرماء محاصه الباع مع بقاء العين ودليل الشفعة  
يدل على ان للشحيح عدم انقاء العين فكون دليلها صالحا لرفع موضوع هذه النصوص  
بقدم - الثمى - انه لا اختصاص للبائع بالعين بل يكون فيه اسوة مع الغرماء و وجهه  
ظاهر فان الثمن ليس عين ماله .

## عدم جواز مطالبة المعسر

( مسائل الاولى . لو افلس نفعن ام الولد بيعت واخذها الباع الثانية لا تحل

مطالبة المعسر ) بل ينظر لى ميسر فبلا خلاف به في الحملة - ويشهد به من الكتاب  
قوله تعالى ( ١ ) وان كان ذو عسرة فطرة الى ميسرة ومن السنة بصوص كثيرة لاحظ



الحجر (١) لمنصهر لوصة الامام الصادق (ع) الطويلة اياكم و عذر احد من احوالكم المسلمين ان تعسروه بشيء يكون لكم قلة وهو معسر فان ادانا رسول الله (ص) كان يقول ليس لمسلم ان يعسر مسنما ومن ينظر معسرا اطيع الله وواه القصة بظله يوم لا ظل الا ظله - و مرسل (٢) ابن سنان عن النبي (ص) لا يحل لعريث ان يسطلك وهو موسر فكك لا يحل لك ان تعسره اذا علمت انه معسر - ونحوهما غيرهما .

بما الكلام (٥) الخلاف - في انه ان كان قد راعى كسب المال - فهل لا يكون له (الرأى فالتكسب) كما هو المشهور بين الاصحاب ان ارسله بعضهم ارسل المسمات وعللوا به عدم وجوب قبول الهبة ونحوها - فيحور الرأى به - كسب عن جماعة من المتأخرين - ام يحور مؤجرته خاصة كما عرفت من حمرة ومال اليه في محكي لمختلفو احتارده لشهيد وفي الحواهر فالانصاف ان كلمات الاصحاب لا يمكن جمعها على معنى واحد بل لمن الحاصل مما ذكرناه منها ربه احوال او خمسة (وقد استدل) لما هو المشهور من عدم وجوب التكسب حتى بالمقدح مباح لاحتياج الى تكسب - بالاصل - و ظاهر الآية الشريفة والاحار وهي مأمور - وحجر (٣) عياث عن الصادق (ع) ان علي (ع) كان يحبس في الدين فادانس له حاجة واطلس حتى سببه حتى يستفيد مالا (ولكن) الاصل لا يرجع اليه بعد الامر بقضاء الدين فيه ان وجب وحت مقدمه - واما الآية الكريمة فهي تدل على وجوب النظر الى الميسره واما ان نحصيلها واجب او غير واجب فهي ساكنة فيه - وانه يظهر حال الاحار بل لو قيل بظهورها في وجوب التكسب يجعل حتى فيها تعليليه لم يكن بعيدا (والاظهر) وجوب التكسب عليه ويشهد به مضافا الى انه مع تمكنه من الاكتساب يكون قادرا على اداء الدين فيجب عليه مقدمة له - حجر (٤) لسكوني روى عن الصادق (ع) ان عليا (ع) كان يحبس في الدين ثم ينظر فان كان له مال اعطى الغرماء وان لم يكن له مال دفعه الى الغرماء فيقول لهم اصعوا به ماشتم وآخروه وان

شئتم استعماله - وان كان فيه اشكال - من جهة ما عني الحل من اية مخالف لاصول  
مذهب ومحكم الشرع (ولعل) يظن لشرع ان الامر في لانه لا يظن وكذا في الحر  
بما في استعماله في الدين ومؤخره - وكذا تحلة نسل التي في حر عيات.

بعدم لاحلاف (و) لا اشكال في انه (لا) يلزم (بيع دار سكناه ولا عمد خدمته) وعن  
المسوط والعيه - التذكرة الاحماع عليه الحسن (١) الحل من لصادق لا لا اتباع  
الدار ولا الحادية في نفس لانه لا بد للرجل من ظل بسكنه وحدهم بعده وصحيح (٢)  
المحاربى عنه (ع) لا يحرج لرجل من مظهر رأسه بالدين وحر (٣) عثمان بن زيد  
قت لابي عبدالله (ع) ان لى على رجل دنا وقد راد ان بيع داره بفضلى فقال ابو  
عبدالله (ع) اعينك بالله ان تحرجه من ظل رأسه (فما) يظهر من حر (٤) سلمة بن كهيل  
من لزوم بيعها - لا بد من حملته على المومر المسائل وعلى لى بدعي قدر الحاجة - والتقية  
- او نحو ذلكم (ثم ان) الظاهر من التعليل في الحسن نظرا لى انه نعم ويخصص - ثبوت  
لحكم في كل ما يحتاج اليه في المعيشة - و بقاء عدم استثناء الدار اذا كانت الحاجة  
اليها من حيث الشرف لامن حيث الاضطراب - كما لو كان له درقد وقعت عليه لرفع  
ضرورته سكنا فيها - فعليه ان يبيع داره المملوكة (نعم) - اذا كان ذلك حرجا ومشقة لا يبيع  
لأدلة في لغزو الحرج - فالمتخصص مما ذكرناه استثناء كل ما يحتاج اليه في المعيشة  
- وما في بيعه حرج ومشقة وعسر .

(الثالثة لا يحل بالحجر المؤجل) بلا خلاف لاعن الاسكاني - لعدم الموجب  
لحلول - لا القياس على الموت (وثبوتات من عليه حل) بلا خلاف ولا اشكال - ويشهد به  
بعض من - كحبر (٥) السكوني عن جعفر عن ابيه عليهما السلام اذا كان على الرجل دين الى اجل  
ومات حل الدين و لصحيح (٦) المصنف اذا مات بعد حل مال القرض ونحوهما غيرهما -

١-٢-٣-٤ لوساقل-١١٧- من ابواب الدين القرض حديث ١-٨-٣-٩

٥-٦- ابوساكن - بار ١٢- من ابواب الدين القرض - حديث ٣-٢-٢

ومقتضى طلاقها عدم المرقى من لسان وغيره (فما) عن اصحاب الفجر وجواشي الشهد  
من عدم حصول العلم بالموت ضعيف واصعب منه الاستدلال له من للاحل قسط من  
النس (ولا يخل) الدين (بموت صاحبه) اي من له دين كما هو المشهور من  
لاصحاب بل عن الخلاف لا خلاف فيه بين المسلمين لعدم بموجب. وما حر (١) اي  
بعبير عن لصادق (ع) ادامت الرحمن من ماله وما عنه من دين ولا عراض الاصحاب عنه  
لا يعتمد عليه .

## ينفق على المفلس من ماله الى يوم القسمة

(الرابعة ينفق عليه من ماله الى يوم القسمة وعلى عياله مكذ قالوا . وهو  
المشهور بينهم وعن غير واحد من الخلاف قد ورد سدل له (نارة) يقوى مدل  
على استثناء الدار و لخدم فانه اذا كان اعماره منسب من جهة لاصحاب الفقة ولى  
بالاستثناء (واحرى) بمدل على استثناء الكس . و قد لا لوليه مدل على استثناء لكسوة لان  
الحى اعظم حرمه من المس . وعدم القول بالفسد يثبت فى سائر النفقات الوحة  
(وثالثة) مدله وجوب الفقة و يثبت الاستدلال بها كما فى الجوهر انها ترجع على  
مدل على و قد لعريم بوجوه سه سوى لاصحاب (ولكن) تنوجه على لاول انه  
لا يدل على حوار شتره الدار و لخدم من مدل المحجور عليه كى يثبت فى النفقة  
تتبع المصاط . وعلى الذى ن الكس نعلق نحن بمدل خلاف لكسوة و نفقة .  
وعلى الثالث نه بسم مع عدم الححر . وامامه و يلقى حق العراء بمدل الموحود  
وهو كس لامل له يسقط عنه وجوب لابق و يعلق بدمه قاداً لادلى عليه سوى تسلم  
الاصحاب عليه وكى نه مدركا (ولو مات قدم الكس) بل خلاف بوحده (و سدل) له

بصحيح (١) زراره عن رجل مات وعليه دين بقدر كفه قال (ع) يجعل مترك في ثمن كفه إلا أن يسحر عليه بعض الناس فيكفوه ويقضى عليه مما ترك - وحس (٢) السكومي عن أبي عبد الله (ع) قال ذل ما بدأه من ثمن الكف - ثم الدين - ثم لوصية - ثم الميراث وبما ذل (٣) على أن الكف من صل المال (وهي الكل) بطر - أم الخيران فلا يهمل في المال الذي لم يتعلق به حق العرماء فإذا حصر عليه ثم ما لا يدل الحيران على تقديم الكف على الدين - وبعدة أخرى - أنه إذا لم يتعلق حق الدين بالمال وبالموت يتعلق به وأخرى يكون الحق معلقاً به فله - و لحسن في صورة الأولى دون الثانية وأما دل على أن الكف من صل المال وما هو من مالا يكون متعلقاً بحق الغير - ولا يحضر من وجه وجه لتدبيره على ذلك الحق من مقتضى القعدة كونه ح من قبل من مات ولا مال له - إلا أن تسالم الأصحاب عليه يجباً عن تكف الاستدلال وحيث انحصر المدرك في الإجماع فتعين الانتصار على المتيقن وهو الواجب منه كما لا يخفى .

## يقسم المال على الديون الحالة

(الخامسة يقسم المال على الديون الحالة بالنقطة) فهو كان عليه ديون حالة وديون مؤجلة وقد فسر لقصور ما عده عن الحالة فسمت أمواله على الحالة خاصة ولا بد من منها شيء للمؤجلة بالاحلاف والدائن لا يسحق شيئاً قبل الاجل ولا يفسد لاجله كما مر في أول هذا الفصل ولوحلت قبل القسمة من التذكرة والروضة شاركت (واستدل) أنه بناءً على من المتحد كإش الحاية وعوض الأتلاف (وبن) لمقتضى للمشاركة موجود وهو كونه ذباً سابقاً على الحجر وكان الاجل ما عدا فإذا ارتفع عمل المقتضى عمله (ولكن يرد) على الأول ما تقدم من عدم المشاركة فيه - لولا الإجماع -

١-٣- لوسائل - باب ٢٧ - من أبواب كتاب الوصايا - حديث ١-٢

٢- الوسائل - باب ٢٨ - من أبواب كتاب الوصايا - حديث ١

وعنى الثاني - اولا - ان المقصود من معلوم في الاحكام لشوعية ولعله يكون الحلول  
دخلا في المقصود - وثالث - انه في زمان امكان تأثير المقصود لاموضوع كى يؤثر  
فيه لان سال تعيق به حق العير قبل ذلك فلاوجه لمشاركة

(ولو ظهر دى حال بعد القسمة نصت وشار كيم و مع القسمة يطلق)  
لان المقصود بمشاركه موجود و المانع مفقود و الجهل به لا يصلح للسامية - هـ  
يصل القسمة نفسها و به نفسها - لائمره مهمه في بحث عن ذلك .

( و هـ ) (يرول الحجر بالاداء ) كما في لسو لشرائع والمسالك والخواهر  
وعبرها ام ينظر الى حكم الحاكم وجهه (وجه) الاول ان الحجر عليه بما كان لحق  
المرءاء ليفسوخ حواله لموجوده وقد حصل (وجه) الثاني به لم يثبت لاثبات الحاكم  
فلا يرتفع الاربعه والاطهر هو الاول - لان حجره اما كان في خصوص الاموال الموجودة  
كمصر - فلاموضوع له كى يكون الحجر ماقب .

(السادسة الولاية في مال الطفل و المحضون للاب والجدله فان فقد  
فللوصى فان فقد فللحاكم وفي مال السفيه والمفلس للحاكم خاصة) وقد مر  
لكلام في جميع تلكم مسنوفى في كتاب البيع في محث الولايات فلا يبدو الحمداله  
اولا وآخرا .

## الفصل الرابع في الضمان

وهو التعهد المالى - الذى هو المراد منه في جميع موارد استعماله بن سائر موارد  
استعمال مشتتة - و ليه يرجع ما قبل انه عبارة عن ادخال المضمون في عهدة الضامن - وله  
قسامان - احدهما ضمان اليد و التلف والا تلافى - ثانيهما الضمان الانشائي - ومحل  
الكلام هو لثاني - فالاول قد مر البحث فيه في كتاب القصب .

ثم ان الضمان الانشائي لاربع في مشروعيته في العملة نصا وفنوى كما ستعرف -  
وحيث انه من المعاملات وبناء العقلاء والشارع على عدم الاعتناء بالاعتبارات النمائية

المالم تردد بمرور خارجي من لفظ او فعل فهو يوقف كبر المعاملات على الاحكام والقبول والالتزام خاصا والكلام فيما يعتبر فيها هو الكلام مما يعتبر في سير العقود والايقاعات لئلا يتردى بغير ضمان شيء خاص مما يشأه وقد اشبع الكلام فيه في كتاب البيع .

اما الكلام في المقام في الاحكام المحصورة بالضمان الاشائي - ونقيض القول فيه بالسحت في موضعين - الاول في الضمان ونظام الكلام فيه في طي مسائل .

الاولى - (وانما يصح الضمان - اذا صدر من اهله - اي بايع العاقل المختار فلا يصح ضمان الصبي والمجنون والمكره عنه - لما مر في كتاب البيع وغيره من كتب المعاملات (وهل) بغير كونه عالما بالمصنوع له والمصنوع عنه كما عن الشيخ في المبسوط والمفرد في السقيح - ام لا بغير ذلك فيصح مع الجهل كما هو المشهور بين الاصحاب بل عن التذكرة لو ضمن الضامن عن لا يعرفه صح ضمانه عند عثمان - ام يعتبر معرفة المصنوع عنه دون معرفة المصنوع له كما عن المصنف في المختلف وحرم - ولا يظهر هو القول الثاني للعمومات السالمة عن معارضه ما يفرض ذلك (و استدلال) الاول في محكي المبسوط بانه بشرط معرفة المصنوع له ليعرف هل هو سهل المعاملة ام لا - ومع اسمه ذلك يتطرق الغرر - ومعرفة المصنوع عنه ليطر من يسحق بذلك عنه ام لا (ويرد) على الاول انه لا يعتبر العلم بانه سهل المعاملة ام لا قطعاً للاجتماع على صحة الضمان مع معرفة المصنوع له وان لم يعلم كونه كذلك - كما لا يعتبر ذلك في شيء من المعاملات امش هذا الغرر لو سمي غرراً الا يكون ما يعاقطها (ويرد) على الثاني ان الضمان لا يتوقف على استحقاق المصنوع له لذلك (و استدلال) للثالث في محكي المختلف - بان المصنوع عنه لا بد ان يتميز عند الضامن ويتخصص عن غيره لبيع الضمان عنه وذلك يستدعي العلم به - وبالمقول (١) من ضمان امير المؤمنين عليه السلام عن ميت متبع رسول الله صلى الله عليه وآله من الصلاة عليه - وبالمقول (٢) من ضمان امي قتاده البزازين عن آخر (ولكن) الاول مصادرة محصة لان

هذا عين المدعى - واما تحريران و ذكرهما الشيخ في محكي الخلاف الا ان الظاهر بهما عاميان - وعلى فرض صحة مدعيا فهما منصمان لفصيلين في واقعتين ولعلهم كانا يعرفان المضمون عنه انصوبنا استدلالنا بشجره للقول الاول - وان كان الصحيح عدم دلالتهم على شيء من الاقوال (ولا يظهر) عدد عشار لعلم المضمون عنه ولا المضمون له - نعم يعتبر ان يكون كل منهما - معا حارجا - فلا يصح انصبا عن المردد لمهم ولا له - لما مر مر من ان المردد من حيث هو مردد لاحقة له ولا وجود

## في اعتبار رضا المضمون له

الثاني (ولا بد من رضا الصامن) ندنا (والمضمون له) كما هو المشهور بين الاصحاب اما اعتبار رضا الصامن فهو من ثل صحت وان شئت دنته من ثل قبول رضا مدعي لقاعدة السلطنة وغيرهما هو ثابت في شرع (و ما) رضا للمضمون له فيمكن ان يستدل باعتباره بوجوه ١- اجماع المحكي عن التحرير وفي الجوه ادعاء كونه من قطعان بقاءه وضروريته ٢- ان الصامن من يهود لا الاقذعت لانه مركب من ثل الصامن ما في دمة المضمون عنه لى دمة نفسه وقول المضمون له تدبير ما يمكنه من ما لى دمة المضمون عنه الى دمة الصامن فكما ان ثل ملكه لمدرجي متوقف على قوله كك ثل ما في دمة - عما - عن الانصاح و المحقق الأردبيلي من عدم اعتبار بقول القدي لانه الترام واعادة للمضمون عنه و يوثق للمضمون له - واصبح الصعب - - وعلى هذا فيعتبر رضا باعتباره بطرق المعامه ٣- به ثل سلم كونه من الاقذعت دون العقود لكن نفس يقال ما يملكه المضمون له من دمة لى دمة صاف لقاعدة السلطنة - ولذا فاد اعلم ان اللذان قالوا بانه ليس من العقود باعتبار صاه ٤- الصوص الخاصة - كصحيح (١) عبد الله بن سنان عن الصادق (ع) في الرجل يموت وعليه دين فوصيه صامن للعرمان

قال (ع) اذارصى به العرماء فقد يرث دمه الميت وبحوه غيره -

ونقل عن الشيخ ده قول بعدم اعتبار رضاه - محتجاً بان علماً عليه السلام و اباقتاده  
 صمما الدين عن الميت ولم يسأل النبي صلى الله عليه وآله عن رضى المصمونه - و ربما يستدل  
 له بموثق (١) اسحاق عن الصادق (ع) في الرجل يكون عليه دين ويحضره الموت فقل له  
 وليه على دينك قال عليه السلام يرثه ذلك وان لم يوفه وله من يعمد وموثق (٢) بن لجهم عن ابي  
 الحسن عليه السلام عن رجل مات وله على دين وحلف ولداً رجلاً وبتاً وصيياً فباعه رجل  
 منهم فقال انت في حل مما لا يبي عليك من حصتي وانت في حل مما لا حولي وحوالي  
 و انما صم لرضاهم عليك قال عليه السلام يكون في سعة من ذلك وحل قلت و ان لم يعطهم  
 قال ذلك في عفة قلت و درجح الورثة عني قالوا اعطاهم حق فقال لهم ذلك في الحكم  
 الطهر فاما دينك وبين الله تعالى فانت في حل منها اذا كان لدى ملك يضم لك عنهم رضاهم  
 الحديث بموسم صحيح (٣) المتعمي عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عنده المال  
 ودية باحد منه يعبر اذن صاحبه قال عليه السلام لا يحد الا ان يكون له وفاء قلت رأيت ان  
 وجد من يضمنه ولم يكن له وفاء واشهد على نفسه لدى تضمه باحد منه قال عليه السلام نعم  
 (ولكن) يرد على الاول مضافاً الى ما مر من ضعف سند الخبرين المصممين بسند القصبين  
 بهما يدلان على وقوع الصمان خارجاً لدى عرفت به مركب من الايجاب والقبول  
 فلا محالة كان المصمون به في كل من ذلك المورد من حصراً و راضياً بذلك -  
 اصف الى ذلك ان كلامنا لحرر من متضمن لفظة في واقعه لا يظهر له حالها مع  
 الاقصاص عماد كراهه فلا يصح الاستدلال بطلانهما - واما موثق اسحاق فهو مطبق بقيد  
 اطلاقه بامر - و اما موثق ابن لجهم فليس ماتضمنه من الصمان لمصطلح - لانه

١ - لمنازل باب ١٢ - من ابواب الدين والقرض حديث ٢

٢ - الوسائل - باب ٢ - من ابواب كتاب الصمان حديث ١

٣ - الوسائل - باب ٨ - من ابواب كتاب الوديعة حديث ١



متضمني نصيبه رضاهم عنه و ن ذلك موجب لحصول لرائته - وحيث انه مخالف للاجماع والضرورة فيعين تأويله و ج - فمدور الامر بين ان يرده الضمان المصطلح بدون رضا المصموم له - واردة ذلك مع رضاه ولكن لا يسه له على ذلك و ليس الا ان اولي من لثبي<sup>١</sup> - واما صحيح لجمعية فهو يدل على جور لاحد من الوديعه ان لم يكن له مال وقد تمهد له شخص بوء ذلك عنه و من لو اصبح خروجه من محل الكلام وكونه محمولا على ادن المدوع (فحصل) ان الاظهر اعتبار رضاه . نعم لا يعتبر رضا المصموم عنه كما هو المعروف بل في الجواهر الاجماع نفسه عليه وذلك - للاجماع - ولما دل (١) على صحة الضمان عن لمست ولا يتصور رضاه - ولما دل على عدم اعتبار رضا المدعوى في ادائه دينه - فانه يدل بالعكس على عدم اعتباره هنا - وللاصل بعد عدم الدليل على اعتبار رضاه - ولا يفي ذلك مع قاعدة السلطة كما لا يخفى (٢) يرتب على ذلك انه (يبرأ المصموم عنه وان انكراهه اذ لو لم يعتبر رضاه لم يكن لانكاره اثر - وما - عن الشيخ وجماعة من بطلانه بانكاره ضعيف (ولكن) مع ذلك كله - الائتراء بصحة ضمانه عنه و ن لم يرض فيما اذا استمر الضمان والوفاء عنه ضرر عنه او حرج - من حيث كون ترع هذا الشخص لوفاء دينه مديا لثابه كما اذا ترع وصنع دين شريف على قادر على وفاء دينه فعلا - مشكل - بل القول بعدم الصحة قوي - فاعذني (٣) نعى الضرر والحرج - فالأظهر هو التفصيل .

## التعليق في الضمان

ثم ان المشهور بين الاصحاب اعتبار التجب في الضمان فلو علقه على شرط

١ - الوسائل - باب ٢ - من ابواب كتاب الضمان حديث ١

٢ - سورة الحج آية ٧٧ - الوسائل - باب ٢ - من ابواب احياء الموات

كان يقول: يا صاحبي! ان اذن لي بي . و يا صاحبي ان لم يبق المدينون الى زمان  
 كذا وان لم يبق اصلا . - طل - وقد استدلوا على ذلك بما استدلوا به على اعتبار  
 السحير في العقود و الانقضاء مطلقا وذكرنا ذلك لوجوده في كتاب السبع والاجاره  
 و الجواب عنه، ويتبين مما ذكرناه ان لا دليل عليه سوى لاجتماع وان به فقد العمومات،  
 وبما العرض من العرض ذلك في المقام - به ربما يقال انه لا يجوز تعيق  
 المصداق ولكن يجوز تعيق الوفاء على شرط مع كون المصداق مطلقا ( وورد عليه )  
 سيد لعروه بان تعلق الوفاء من تعليق المصداق ولا يعقل التمكن ثم قال نعم في ما هو  
 قل يا صاحبي ان لم يبق المدينون الى زمان كذا يمكن ان يقال بان يمكن تحقق المصداق  
 بمجرد مع كون الوفاء مطلقا على عدم وفاء المضمون له لانه تصدق انه ضمن لدين على  
 نحو المصداق في الاعين المتصورة او حقه قصة بعلقيه ( وورد ) على ما مرده حبر  
 جمع من المحققين انه بعد القول بعدم تعقل التمكن من التعليق كيف يصير ممكن  
 او واقعا في هذا المثال ثم ان الصحيح لصمان فيه لانهم على اصحابنا على قول  
 لعدم من انه ضمن دمه لى دمه (اقول) الظاهر ان نظر سيد الى ما افاده بعض الاساطين  
 قال ان لصمان في مورد تعلق الوفاء على عدم وفاء المدينون ليس بمعنى نقل دمي  
 لدمه ليرجع لتعلق الوفاء عنه لى تعلق المصداق - بل هو بمعنى تعهد دمي دمه لغير  
 على حدود تعهد العين المحرجه وعلقه و ضمان وعلى واثره لانقال الى لدمه على  
 تقدير عدم وفاء المدينون كما ان اثره في ضمان العين المحرجه ذلك على تقدير  
 تلفه - وعلى هذا فلا بأس بما افاده ولا بعد ان يكون المصداق المعنى لمربور من  
 المرتكرات العرفية -

## لا يعتبر العلم بمقدار الدين

الثالثة - وقد ذكر جماعة من حملة شرائط صححة الضمان شرطين آخرين

١ - حدهما العلم بمقدار الدين - ومثل في الحروف في التقصير من الحذف والتسريع فلا يعتبر  
والأدنى فيعتبر - ويستدل للاول - بمادل على معنى (١) العود (٢) والصور ولكن  
يرد على الاول به لا عود ولا حطرا في الصمان السريع هو صحيح وانما في الأدنى فلا به لا يرجع  
الى المصنوع لقلل الاداء وبعد الاداء يكون ما يرجع فيه معنوما فلا نرمع عود في مورد  
وعنى الثاني انه صور بعدم عيه ومن ذلك لا يكون معيا - ولا يظهر عدم اعتداد العلم  
به للمعومات العامة .

وعن مصطلح الاستدلال بنصحة مضاف الى الاصل (ومراد به تعلمات) -  
معلوم قوله تعالى - (٣) وانه رغم مشر الى حمل بعير والاصل عدم نفيه - و  
قوله (ص) - (٤) لرغم عارم - (٥) ومارواه عطاء - الفار (ع) قد قلت له جعلت ذلك  
على ذلك ذكرته قد على ما ان قد قال سبحانه الله او ما سمعت ان رسول الله (ص)  
كان يقول في خطبه من ترك صياحه فعلى صياحه ومن ترك ذبا فعلى ذبه ومن ترك مالا  
فاكله وكفى رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ميا ككفائته حد وكفاهه حيا ككفائته منا قال الرجل  
بعبس عبي جعلني الله فداك لو لم يكن صمام لمجهون مسجعا لم يكن لهد بصمد  
حكيم ولا اعتبار اذا نظر لا اعتبار به فامع من الامام (ع) الحكم بان النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> كان  
(ولكن) الالة لكرامة لسبب ما نحن فيه - مع - انه لم يظهر عدم معلومية حمل بعير -  
وقوله الرعيم عارم لم ينس من طرفا وفي الحواضر بل لعل الثالث منها يكفيه - و الحبر  
اسي من انصاف المصطلح وقد يستدل لها بحديث (٦) صمام على بن الحسن (ع)

۳۔ اہل سائنس و طب، میں موب کی ذہنی لتھارے جذب ۳

٢- المصائل باب ١٧ من أبواب الخياد

٢٣ - سورة يوسف ١٣٤

۴۔ مسلمانوں کو یہ ۱۰ امور میں سے کسی ایک میں حصہ لینا حرام ہے۔

۵۔ ابوسائل۔ باب ۹۔ من بواب الدین والقرصی حلیث

۶۔ اومائل - باب ۵ - من بواب کتاب الہماں جلد ۱

لدين عدا الله من الحسن - وحدث (١) ضامنه لدين محمد بن اسامة يدعوي اليهما  
ظاهران بل صريحان في عدم معلومية الدين قدره وكميته وقت الضمان ولكنهما في  
الضمان الشرعي - فالعمدة هي العمومات .

ثم . مدكرنا من صحة الضمان مع عدم تعلم بتقدير الدين بما هو اذا كان له  
واقع معين - والاكملو قال صحت شيئاً من ذلك فلا يصح - اذ المسهم من جميع الجهات  
لا يتحقق له - والظاهر ان مراد المصنف بما اوردته في محكي التذكرة بان الصحة فيما  
اذا كان يمكن العلم به عند ذلك كقوله اذ ضامن للدين الذي لك عليه اما لا يمكن فيه  
تعلم كصحت لثبثنا مما في ذمته فلا يصح قولوا واحدا انتهى هو ذلك فلا يرد عليه ما قبل  
من انه يصح وان لم يمكن العلم به فاحدا بقدر المتصور .

الثاني ان لا يكون ذمه الضامن مشعولة للمضمون عنه مثل الدين لدى هبته - ولم  
اطهر بما يمكن ان يستدل به - الادعوى انه اذا كان ذمته مشعولة بمثل مال المضمون  
عنه يكون ذلك من الحوالة التي هي قسم الضمان - وفيها انه لا محل للمضمون عنه  
مدبونه على الضامن - كي يكون حوالة - فهو داخل في الضمان ويكون صحيحا فلا يعتبر  
ذلك ايضا .

## انتقال المال الى ذمة الضامن

الرابعة - لاحلاف (٩) لا شكال في انه اذا تحقق الضمان على الوجه المعتبر شرعا  
(ينتقل المال) من ذمة المضمون عنه (الي) ذمه (الضامن) و بذمة المضمون عنه عليه  
لاحكام في كثير من الكلمات وفي الجواهر من لعمري ضرورية لفقه - وشهد به مصفا  
الى ذلك ان حقيقة الضمان على ما مر ذلك في المعاملة الثلاثية الممصة شرعا انما يكون  
بعد النحو - ومع ذلك بصوص الباب مشاهدة به لاحظ صحيح عدا الله من حسن وموافق  
من عمر والحسن بن الجهم المتقدمة (٢) وغيرها فانها صريحة في ذلك و على هذا

١ - لوسائل - باب ٣ - من ايوام كتاب الضمان حديث ١

٢ - ص ٦٩ و ٧٠

فلا يصح الاستدلال لصحة ما عن الجمهور من صم الدمة الى دمة مع التصريح بذلك بالعمومات العامة كما في العروة (ويترتب) على ذلك انه لو انكر المصموم دمة لمصموم عنه لم يعد شيئا لان دمه برئته - نعم لو انكر دمة الصام - نأحييه ام الصام فلانه مشغون دمة به فترأى دمه اذا برئته - وام المصموم عنه فلان الصام بما يسحق الرجوع اليه بالاداء الذي قد انتهى محله بالبراءة .

ثم ان ضمان لازم من طرف المصموم له والصام ولا يجوز للصام تسخيه حتى لو كان دون المصموم عنه وتبين اعساره لعدم ادائه لزوم العقد - وكذا لا يجوز للمصموم له تسخيه والرجوع على المصموم عنه - ولكن يشترط في لرومه عدم ملائه الصام حين ضمان بان يكون مالكا لما يوفي به الدين فاصلا عن المستثنيات في البيع لدين وعلم لمصموم له باعساره (و) عليه (فان كان) الصام (علما) وعلم المصموم له باعساره وقت الضمان (صح) و لمراد بصحة اللزوم كما يشه عليه قوله (والا كان له الفسخ) والوجه في الجار مع اعسار الصام وعدم علم المصموم به ذلك - بعد الاجماع - لشرط الضمى لدى عليه به المتعاطلين من جهة اربعة اصناف منى على تسهيل الامر بقصد منه استثناء لدين من ضمان وامانكر ذلك د امكان لاداء منه بالبراءة وهو كون الصام موسر - وقد حقق في محله ان الشروط الضمنية كالشروط بمدكورة تحلها موجب للحيار - فثبت له الحيار - وبهذا البيان يظهر ثبوت حيار له - لو تنس كونه مما طالع بساره سيما مع عدم مكان احضاره ولو بالرجوع الى الحاكم ولو كان موسرا ثم اعسر لان جوره الفسخ لعدم الشرط الضمى - كما به لو كان مفسر ثم اسر وكان العلم بعد حصول المسار لايجوره الفسخ فان لشرط الضمى هو المسار وقت الاداء لاحين العقد - فتدبر .

## ضمان الحال و المؤجل

الحامسة المشهور بين الاصحاب - بل (و) لاختلاف فيه - انه (يصح) الضمان

(مؤحلا وان كان الدين حالا وبالعكس) وتفصيل القول في المقام ان الصور المنصورة اثنى عشرة اذ الصمان اما حال او مؤحل - وعلى التقديرين اما حال او مؤحل - وعلى تقدير صمان المؤحل مؤحلا اما ان يكون الاحل الثاني مساويا للاول - او انقص واريد وعلى المقادير الستة اما ان يكون الصمان سرعا او مسؤلا المصنوع عنه - وهي المسالك وكلها جائزة الا ان موضع الخلاف فيها غير محروس ولكن محل الخلاف محروس واضح - فليهم اختلفوا في موارد .

١- في صمان المؤحل حالا او نقص من احله فان المحكي عن المحر والكركي عدم حواره (و استدله) بانه صمان مالم يجب - وان لفرع لا يرجع على الاصل وان مشروعه الصمان على نقل الدين على ما هو عليه (ولكن) لاول مدفع من المصنوع هو الدين نفسه وهو ثابت والاحل اسماء من الواسع والحقوق مع الرصاص سقاطه من الطرفين سقطت و ثانيا بانه قد عده كلية لم يدل دليل عليها مع - انه في الاصل ايضا اذا ترصا واوقفا بقدر عليه يصحح - والثالث - اولان لنقص صمان الحال مؤحلا وثابت - بان الصمان حقيقة نقل الدين - ما اعتر رعية وصفه من التحيل والتعجيل فلا دليل عليه ولاطلاقات تشهد بعدم عساره

٢- في عتار لاهل في الصمان على نحو اعتباره في السلم - حكى ذلك عن المقنعة و لهامة و العسة (واستدل) له بالاحكام لدى اعاه السيد ابن زهرة (ولكن) المعروف من الاكثر عدم عساره قال الحلبي وقد يوجب في بعض الكتب لاصحها ولا يصح صمان مال ولا نفس الاباجل والمراد بذلك اذا اتفق على التأخير و لاجل فلا بد من ذلك ولا يصح الاباجل محروس ما اذا اتفق على التعجيل فيصح الصمان من دون احل وكذا اذا اطلقا ليعقد والى هذا القول ذهب شيخنا في مسوصه وهو حق اليقين لانه لا يمنع منه مانع ومن ادعى خلافه يحتاج الى دليل ولم نجده انتهى ومقتضى هذا الكلام اتفاقهم على عدم اعتبار الاجل فيه بهذا المعنى - فالأظهر عدم عساره .

٣- في صمان الحال حالا - والمؤحل بمشء اجلا - فمن المختلف الاشكال فيه

نظر إلى ان الصمد متى على الأرفاق ولا ارفاق في هذين لموردين (وجه) عدم انحصار فائدته بالأرفاق . مع ان كون الأرفاق معسرا على وجه يقتضي المطلاق ندونه يحتاج إلى دليل ولم يحدده والإطلاقات تدفعه

ثم انه بقي للكلام في امور (الاول) لو ضمن المؤجل حالا - او بعض دون المضمون عنه كك او مطلقا - فهل يكون لدين على المضمون عنه كك كما عن التفتيح او انه لارجوع للصامس عليه وان ادى الالزام بقضاء الاجل الاصلى للدير كما عن المحقق وظاهر التحرير و لتذكروا الشهيد الثاني او بعض بين الاطلاق والتصريح ببعض احده بالثاني دون الاول كما عن بعض المتأخرين وقواه في لخواهر (وجه) الاول - ان الصمان في حكم الاداء ومتى اذن المديون لميره في قضاء دينه معجلا فقضاءه اسحق مطالبته - و ان الصمان بالسؤال موجب لاستحقاق الرجوع على وفق الاداء واما مع الاطلاق فليس له المعجل الذي قد عرفت اقتضائه ذلك (وجه) الثاني ان حلول الاجل يتوقف على سبب والاول في الصمان حالا فصلا عن الاطلاق يقتضي لحلول بالسبب الى دمة الصامس واما بالنسبة الى دمة المضمون عنه فهو اعم من ذلك فلا يكون مقتضاه (وجه) الثالث ان ما ذكر وجهها للثاني يتم مع الاطلاق واما مع التصريح بالمعجل - فهو يقتضي الحلول (والاطهر) هو الثاني فان التصريح بالمعجل اذن في داء الدين معجلا - لا في استحقاق الدائن ذلك حتى يكون مقتضا للمعجل - واما ما ذكر في وجه الاول فيرد الاول مهما ن كون الصمان في حكم الاداء لا يقتضي ذلك اذ داء الدين المؤجل لا يعبر اجل الدين ولا يصير سببا لصيرورته حالا - ويرد الثاني مهما انه مصادرة محضة - مع انه لو تم لاقتضى القول الثالث - فالمتحصل اقوائية الثاني

لثاني لو ضمن الدين الحال مؤجلا فهل الاجل للدين او الصمد وتظهر الثمرة لو ادى الصامس قبل الاجل فانه لا يستحق الرجوع على الاول - بخلاف الثاني - والظاهر هو الاول فانه اذ ارضى المضمون له بتأخير الاداء فهو مؤجل للدين وبمارة اخرى ان الدين الحال اما هو ما في دمة المضمون عنه وقد انتقل عن دتمه وبرأت دتمه منه

وثبت في دمة الضامن مؤحلا - نعم الضامن واسطة في ثبوت الاجل للدين .  
 الثالث لو كان حالا فتممه مؤحلا سقطت مطالبة المضمون عنه ولم يطالب الضامن  
 الا بعد الاجل احصاء - فلو تمت الضامن حل واحدا من تركته ورجع الورثة على المضمون  
 عنه كما لا يخفى .

## رجوع الضامن على المضمون عنه

السادسة (ويرجع الضامن على المضمون عنه بما اذانه ضمن سواءه والا فلا)  
 الاحلاف في دين في الجملة - ونحو القول في المقام انه - تارة يكون الضامن ياد  
 المضمون عنه - واخرى يكون بغير اذنه - وعلى التقديرين تارة يكون الاداء مائة -  
 واخرى يكون بغير اذنه - ولو كان الضامن مائة قد يكون مع التصريح - لمحابية -  
 وقد يكون بدون - ولو كان الضامن بغير اذنه والاداء معه - فقد يصرح بالرجوع اليه -  
 وقد لا يصرح بذلك .

فان كان الضامن يذنه لامحاض يرجع الضامن الى المضمون عنه اذن في الاداء  
 ولم ياد - وذلك لانه وان كان عقد لضمان لا انتضاء بالمسئولية - وليس هناك بدولا  
 انلاف الا انه قد مر في كتاب الاجارة ان الامر بالعمل او الاذن فيه - واستيفاء المال  
 او لعن لامحاض اسباب الضامن وعليه فلو اذن في الضامن يكون ضامنا لم يؤديه الضامن .  
 وان كان الضامن بغير اذنه - ومع الاذن به محابا - فان كان الاداء بغير اذنه  
 لا اشكال في انه لا يرجع اليه لعدم الموجب للضامن فان قيل ان مال المسلم وعمله  
 محترمان لا يدهان هدر - قلنا - قد مر في كتاب الغصب ان قاعدة الاحترام ليست  
 من القواعد المصنعة فان قيل ان خبر (١) الحسين بن خالد قلت لا يبي  
 المحس (ع) قول الناس الضامن عارم قال فقال (ع) ليس على الضامن عزم والعزم  
 على من كل المال - باطلا فله يدل على الضامن - قلنا ان اتفاق الاصحاب على عدم



الصامن مع عدم الادن في لصامن ولا في الاداء بوجوب تقيده طلاقه فحمل على صورة لادن .  
وما ان كان المصمون يدون لادن و الاداء معه ف لم يصرح بالرجوع له فلا كلام  
يعتد به في عدم لصامن ايضا - اما المبحث فيما لو قل ادما صمت وارجع به على (فقد  
نقل) انه لا يكون صمت بالاداء لان مرجع القول المربور الى بوعدا الذي لا يجب لوجه  
به - ولان الصامن لما اشعبت دمه بالصامن وبرأت دمة المصمون عنه و الاداء واجب  
عليه وبعده عند اليه و الامر بالاداء لا يوجب الصامن لكونه امر باداء ما على المؤدى  
بفسه و العائد بعه اليه وهذا لا يصلح لحمل عوض بارئه فتقوله - وارجع به على لا يكون  
مصمت (ولكن) يتوجه على الاول ان الوعد ان كان مرابا بعمل و سعيه للمال بوجوب  
الصامن لاندائه وعد - بل للكرى الكلية المتقدمة السار اليها آتيا - وعلى اشئى ن  
حمل العوض بارئه ما وعد بعه الى لمبر لا شكل له و ليس حقيقة المعوضة مقصورة  
للدخول العوض في كيس من حرج لمعوض عن كبسه - ولذا - لو اباح المالك ما له ليريد اياه  
عوض في مال بكر كان ذلك اناحة معوضة صحيحة و المقدم من هذا القيل - و لم تحصل مما  
ذكره انه يرجع لصامن الى مصمون عنه لو كان الصامن ماله لا مجازا مطلقا - و ما لو كان  
الصامن لادن به - و الاداء ماله بشرط التصريح بالرجوع اليه -

ثم به يترتب على ما ذكرناه امران - احدهما - انه ليس للصامن برجوع على  
المصمون عنه فيما له ذلك - الا بعد اداء مال الصامن كما هو المشهور بين الاصحاب  
ثانيهما - انه يرجع اليه بمقدار مادي - لان دمة الصامن وان اشتملت حق الصامن - الا -  
ان دمة المصمون عنه لا تشغل الابداء و بمقداره - وللنصوص الخاصة - لاحظ -  
خير (١) عمر بن بريد عن ابي عبد الله (ع) عن رجل ضمن عن رجل ضمما ثم صالح عنه  
قال (ع) ليس له الا الذي صالح عليه و نحوه غيره - فان المتعاد من هذه النصوص  
ن ليس للصامن الا محسر - وعلى هذا ان يرع المصمون له دمة الصامن عن تمام الدين ليس  
له الرجوع الى المصمون عنه اصلا - ولو و هو ما في دمه فهل هو كالبراء ام لا - وجهان

اظهرهما الثاني بناء على صحة هتقدى الذمة وعدم رجوعها الى الانباء ولا يحصى وجهه  
ولو امر الصامن المصمون عنه داء الدين فاداه فالمصمون عنه نصير دمنه مشعولة للصامن  
بالاداء كمامر و لصامن يشتعل دمنه للمصمون عنه دمره ياداد لاداء بل داء فمتها تراءى و  
اشكال صاحب الخواصر ره فى اشتعال دمة الصامن نالقول المذكور فى غير محبه - كما  
يظهر مما اسلفناه

السابعة ( ولا يشترط العلم بمقدار المصمون به ) كما عرفت عند ذكر شرائط  
صحة الضامن مفعلا ( و ) على هذا ان محسب على المصمون عنه مع الجهل به  
يحب على الصامن اداه مائت كونه عليه فلا ( يلزمه ) ( الا ) ما تقوم به الميدة خاصة  
من به كان لازما للمصمون عنه ووب لصامن لا ما يتحدد ادم بعلق الضامن به ولا يكفى  
اقرار المصمون عنه لان فقر ردى نفسه حائر دون الصامن - ولا تخلف المصمون له  
لورد اليمس من المصمون عنه لان البراع و الحصومة ح بين الصامن والمصمون له  
فرد اليمس من المصمون عنه لا ثرله ( نعم ) لو كان رد الحلف من الصامن بثبت عنه  
ما حلف عليه وما ذكرناه يظهر ما فى الاقوال الاخر ( منها ) ما عن ابي لصالح ورس  
رهرة من لزوم ما فرقه العزم بصا ( و منها ) لزوم ما يحلف عليه لمصمون له من  
غير تقيد كما عن المقيد ( و منها ) نفسه برضاء الصامن و هو قول الشيخ .

## ضمان الاعيان

الموضع الثاني فى المصمون - قالوا ( ولا بد فى الحق ) المصمون ( من  
الثبوت سواء كان لازما ) كالسبع بعد النقص و انقضاء الحار ( او آثلا اليه )  
كمال الجمالة قبل فعل مشروط عليه من العمل و كمال السق و الرماية - و الثمن فى  
مدة العيار ( و ملخص ) القول فى المقام سحر يظهر ما هو المعنار وما يرد على لقوم ان  
الفرد المسلم المتفق عليه بينهم هو ضمان ما فى الذمة اى ضمان شخص لما هو ثبات  
فى دمه آخر - واما ضمان الاعيان المضمونة كمالو غصب شخص مال آخر فيضمن

شخص آخر غير ذلك الصل - وضمان الاعيان غير المضمومة كالامانة كما لو ضمن شخص الامانة لثني عند الشخص لآخر فقد وقع الخلاف فيهما من الفقهاء وهناك قسم آخر لم يتعرض له لثنيء وضمان الاعيان لثني تكون عند اصحابها كاموال ليس في متحرهم وحكمه هذا لقسم حكم القسمين الاخيرين ( و محض ) ما ذكروه في وجه بطلان ضمان في القسمين الاخيرين - واحصائه بما في الدم وحوه - وان احصى بعض الوحوه بالاول وبعضها بالثاني (الوجه الاول ) انه لا دليل على العموم و اخبار باب الضمان كلها واردة في ضمان ما في الدم ووارده بيان احكام اخر وليس في شيء منها دله اطلاق او عموم يمكن ان يثبت به لمشروعية الضمان بقول مطلق - وما يروى (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم من ان الرعي عارم قد عرفت انه ليس من اخباره بل يظهر من بعض الاخبار عدم ثبوته ( وفيه ) ان ادلة لضمان الانشائي لمحتصة به وان كان لا اطلاق له يثبت به الا ان مادل على يعود كل عقد ومعاملة عقلائية - كاية (٢) نجارة عن نرس - وقوله تعالى (٣) او فوالعقود وغيرهما له طلاق تشمل هذه الالاء من ضمان باجمعها ( الثاني ) وهو محتص بالقسم الاول وهو ان المضمون عنه كالمضمان مكلف برد العس فوفله مشروعية هذا الضمان كان من قبل ضم دمة الى دمة مع ان مدتها كون الضمان موجبا للانتقال من دمة المضمون عنه الى دمة الضامن ( وفيه ) ان الضمان لمصطلح في ضمان وفي الدمة هو الانتقال وهذا لا يوجب المنع من الضمان بالمعني الاخر في المقام الثالث بالعمومات فتام ( مع ) انه لا مانع من الالتزام في المقام ايضا بالانتقال فيكون بقاء المال بيد المضمان ح امانة عامة الامر يجب رده فورا الى المالك ولو لم

١ - المثلثك باب ١ - من ايراب الضمان حديث ٢ -

٢ - سورة نساء آية ٢٩

٣ - سورة الدائدة آية ٢

بقصر في رد عه و تلف في ثاء ذلك يكون صمائه علي الصامن دون العاصب  
ولو قصر يكون منه عاه يد صمان فكون صمام من حد يد ( و بما ذكرناه ) يظهر  
لخوب عن الثالث و هو ان صمان نقل لحق من دمة الي اخرى فلا يطبق عني  
الصمان بمعنى كون العن في العهد ( لراجع ) ان صمان الاعيان كان المراد به  
عني عن عهد ذي اليد الي عهده او صمها ليها بحمل كونه من لاحكام الشرعية  
لامن الامور التي بيد الدس و صدور فاعومع هذا الاحتمال لآوجه للمسك بالعمومات  
( و فيه ) ان لمر حقة الي المتركرات العقلاته تدفع هذا الاحتمال من العهد و  
الدمة من دس و حد فكما ان ما في الدمة قبل للعن و للصم .. و كك ما في العهد  
من الاعيان ( الخامس ) انه من صمان ما لم يجب فان المسم به منها او قبضتها في  
صوره النصف وقد اشتهر في الالس عدم صحته ( و فيه ) ان الانراء يكون العين  
في العهد لاس من صمان ما لم يجب - مع - ان صمان ما لم يجب اما يكون باطلا  
اذا كان المشأ هو اشتعال الدمة بايدل و لا - و ما - او كان المشأ هو الاشتعال به  
بعد الثاب فلا محدود فيه و تمام الكلام في محله ( السادس ) ان من ركاب الصمان  
المضمون عه وهو المدين و هو مفقود في الصمان في الامة بل و في صمان العين  
لمضمونة لانه صمان تداني لآعن العاصب ( و فيه ) انه لآعسر في الصمان وجود  
المضمون عه - ان ركابه ثلاثة - الصامن - و لمضمون له - و المضمون  
( فالمتحصل ) ان مقتضى العمومات حوار الصمان بجميع اقسامه حتى صمان العين  
التي يد صاحبها وليس هناك ما يمنع عه فالأظهر هو الجوز .

ثم ان صمان ما عدا صاحبه يتصور على وجهين - احدهما الصمان بلا عوض -  
ثانيهما الصمان مع العوض كان بقول الصامن لصاحب المال صمن لك العين  
سة على ان تعطيني عوضا عن ذلك عشرة توامس عن كل شهر و لاظهار صحته  
بكل اصبه .

و ترتب عني ذلك صحة عقد التأمين - فانه من فيل صمان الاعيان غير لمضمونة

دالمؤمن بضم اي تعهد ويدخل شيء في عهده وحارته في عهده التامير سواء كان ذلك من لاعيان الخارجيه - او لغوس الحرة والمملوكه غايه لامرئس صدامحاييا بل يعوض معين بشرط على المؤمن له ان يدفعه دفعة او اقساطا - وقد اشعب الكلام في ذلك في الجزء الأول من كتاب المسائل المسجدة

## الضمان المستحدث

ثم انه قد يعرف في هذا لزمان نوع من الضمان - وهو سعيه بدفع مبلغ ني من تعهد ثالث بعمل اذا تخلف عنه - ويدعى عنه بالكفالة (نوضحه) بدفع تعهد شخصي لآخر براء دار مع خصوصيات تذكر في شهرين مثلا - أو يعنى الطرف على تسعديثات بدفع مبلغ معين أو تحصيل المصنف الأول عما تعهد به - ذلك الشخص الثالث بقل ذلك ويأخذ عموله براء بعده ولمصر عن المصنف شيء - والضمان ليس من الضمان بمصطلح - وكيف كان فالكلاء قد يقع في مورد - الأول في الدلائل على مشروعية هذا الضمان - والدليل عليها انه وإن لم يكن داخلا بحسب عبوس لعقود الا انه قد عرفت ان مقتضى العمومات انهاء كل معامه عقلاية وكل تجاره عن تراص مالم تكن مما دلت الأدلة على مسده وعليه فمما ان هذا الضمان عقد عقلائي ونجدة عن تراص - وله اركان ثلاثة - الضامن - والمضمون عنه وهو المصنف - والمضمون له وهو المتعهد له وكن منهم يستفيد من هذه المعامه - الضامن فاحده العمولة - واما المضمون له فبالضمان حقه - واما المضمون عنه فمواضع فشمله دليل التجرة عن تراص وعمره ونزرتب عليه انه يجوز للضامن اخذ العمولة .

وبه يظهر نحن في لمورد الشيء وهو وجه احد المضمون له المبلغ الذي تعهده الضامن لو تاجر المضمون عنه عن القيام به توافق عليه مع المضمون له .

لمورد الثالث في وجه رجوع الضامن على المضمون عنه بمادفة عنه - ويمكن

ان يذكر به وجهان -١- تربل ذلك على الشرط الصمى - بتقريب ان المتعاملين ما لهم على ذلك وما ان هذا المراء ارتكازى وهو بحكم الذكر فى صمى العقد فيرجع اليه بحكم الشرط -٢- ان من اسباب الصمان الامر المتاعلى على ما حقق فى محله وفى المقام بما ان ضمان الصمان اما يكون بامر ولو صمى من المصمون عنه فهو صمى لما يحجره الضامن و بدفعه بمقتضى الدمة - الى المصمون له (ثم ان) الاصحاب فى ابتداء عنوان المسألة يصرحون بانه يشتر ان يكون المصمون ثابتا فى الدمة و يحتفلون فى انه هل يشمل ذلك العمل فى الدمة - او تسعة فيها - وانه هل يحتص ذلك بالثبوت للزومى ام نعم غيره كالثمن فى رمان الحيار - وفى اواخر المسألة يذهب جماعة منهم الى صحة ضمان الاعيان المضمونة - ولم تعرض احد للجمع بين هذين الكلامين المتهاوتين .

## ضمان العهدة

ثم ان الظاهر عدم الخلاف بين الاصحاب فى جوار ضمان العهدة وهو ان يصمى عهدة الثمن ودر كه للمضى اذا ظهر كون المبيع مسحقا للغير وظهر بطلان البيع لفقد شرط من شروط صحته مطلقا كما عى جماعة - او اذا كان ذلك بعد قبض الثمن كما عى الاخرين (وحيث) انه من قبيل ضمان الاعيان فقد اشكل الامر على جماعة فلم يروا بذا من التمسك لصحة خصوص ذلك واستثائه من ضمان الاعيان - بما فاده المصنف به فى محكى التذكرة قال وهذا الصمان عدى بصحيح ان كان البائع قد قبض الثمن الى ان قال - لاطباق الناس عليه فى جميع الاعصار ولان الحاجة تفس الى معاملة من لا يعرف ولا يوثق بيده وملكه ويحاف عدم الظفر به لو حرج مستحق للغير (ولكن) الاجماع موهون بقلة تعرض الفقهاء له - و الحاجة وان مست الى معاملته لا يعرف - الا ان المعاملة معه صحيحة بمقتضى البدوان كشأ استحقاق العير ليس بتلك الكثرة الموجبة لاستعادة جعل الشارع هذا الحكم - ولكن فى مسحق من ذلك لما عرفت من صحة ضمان

للاعبين بل بقاء على ما امر بصح صمان ذلك الثمن للمشتري اذا حصل الفسخ بالخيار او لتقابل - او تلف المسع قبل القصد - وان كان المشهور بين الاصحاب عدم صحة هذا الصمان لعدم ثبوت الحقوق الصمان فيكون من ضمن ما لم يجب وقدر مديه (بعم) احتلوا في الفسخ بل لعب السابق او لللاحق في انه هل يدخل في العهده ويصح الصمان اولاً - فالمشهور بينهم هو الثاني وقد ظهر معار كراه ان الاظهر هو الاول - على ما افادوه (٩) بوا عيه - من صحة صمان ذلك الثمن فيما اذا ظهر المبيع مستحقاً للمعير و كان العقد باطلاً - دون ما لو فسخ بمحض رايه (لوصف عهده الثمن لرمه مع بطلان العقد لا يتحدد فسخه) وهو على ما علم من ولائهم على ما قوبله - ومما ذكرناه يظهر حال كثير من الفروع فلا حاجة الى ذكرها

## الحوالة

(واما الحوالة) فهي احواله المدبون دئنه الى غيره - او احواله المدبون ما في دئنه الى دمه غيره و على هذا فلا يتقصص بضممان لانه لا احوالة فيه - وما عني ما فده المشهور من انه تحويل لئال من دمه الى دمه مشعولة بمثله - فيقصص طرده بالصمان - مع - ان اعتبار شغل الدمه بما في ما صرح به جماعة منهم من صحة الحوالة على البريء - وكيف كان (٩) المشهور من الاصحاب انه (يشترط فيها رضا الثلاثة) اي المحيل - والمحمول - والمحال عليه - بل عن لارديلي انه لم يظهر فيه خلاف وعن التذكرة بسنده الى صاحبنا - وعن المختلف الى علمائنا - وعن الشيخ الاجماع عليه - وفي لحوه بالنسبة الى الاولين قال بل الاجماع بقسميه عليه من المحكي منهما مستفيض او متواتر .

اقول ما رضا المحيل فيشهد لاعتباره ان المدبون ومن عليه الحق محير في جهة انقصاء فلا يتعين عليه بعض الجهات قهر افلو اكره على ان يحيل فاحال بالاكره لم يقع الحوالة - وفي المسالك نعال للتذكرة قال ويستثنى من اعتبار رضا المحيل ما لو تبرع

المحل عليه بالوفاء به لا يعسر رصا المحيل قطعاً لانه ولاء دمه وصمته بغير اذنه والعبارة عنه مع ان يقول المحل عليه احسن ، لذي لك عنى فلا بد على نفس وقيل ويشترط هما رصا المحتال والمحل عليه بهي و رده انما فرضه ليس من الحولة بل هو من عين الصمد - وقد مر عدم اعتبار رصا بمشكوك عنه الا في بعض الفروض الدرة وبه يظهر ما في مناقشة صاحب الجواهر رده في صحة ذلك بالاجماع منسباً لاعتبار رصا المحيل وعدم الاطلاق لعدم صحة الحولة بحول شمل تعرض

وما لمحتال فالوجه في اعتبار رصا بمشكوك عنه انما في دمه المحل و يقال ذلك الى دمة المحتال عليه بدون رصا ، من عدم حوار المصروف في مال الغير بالرصا صاحبه و لقاعده لسطوة

واما المحل عليه - فالمشهور بينهم اعتبار رصا - وعن جماعه عدم اعتبار رصا قبل وهو صهر المقربة وانتهاه - وعن بعضه لمثل الدين هو حرة لمقتصر والتفويض وايضا دفع ، لمسالك و فروضه - وعن بعضهم التفصيل بين ان يحوله بغير جنس ما عليه فيعسر رصا وبس ما لو حله مثل ما عليه فلا عسر - وعن بعض التفصيل في مالو كانت الحولة بمثل ما عليه من ان يحوله عليه به له عليه وبس ان يحوله عليه من غير نظر الى الحق الذي به عنه على نحو الحق به عنى ان رصا فيمسر في الثاني دون الاول (اقول) ان كانت الحولة عنى التريء فلا اشكال في اعتبار رصا وهذا من توضوح يمكن قال في لمسالك بعد سائنه عنى عدم اعتبار رصا - يستثنى من القول بعدم اعتبار رصا مالو كان برئاً من حق المحيل فان رصا بعسر جماعه - وان كانت الحولة على مشغول دمة بغير جنس ما عليه - فالظاهر اعتبار رصا بذلك ح بمسئلة المعاوضة الجديدة فيعسر رصا لمعاقدن وان كانت الحولة عنى مشغول الدمة بمثل ما عليه - فقد (استدل) لاعتبار رصا - بان لاجماع واقع على صحة الحولة مع رصا المحتال عليه ولادليل على صحتها من غير رصا - وبان اثبات المال في دمة لغير مع اختلاف العرءاء في شدة



الاقتضاء وسهولة دفع الرضا - ويستصحاب بقده بدل في دمة محال عليه للمحيل (ولكن) يتوجه على الأول بمدرك صحة الحوالة لو كان محصوراً في لأحداً كان ما فيه نهياً - وحيث أن دله حرجي من العمومات وخصوص إطلاق ما دون عيني الحوالة بدل عليه - ومعها لأوجه للأحد بالمسكن فلا سمحى لثبته لا يشك في دمة لغيره بل يصرف فيما يمكنه وبذله لى غيره حتى يجمعه يكون اشتد من المالكن و ليس هناك تصرف في ما لا يعبر - وعلى الثالث أنه لا يرجع إلى الاستصحاب مع الدليل وقد يستدل على عدم اعتبار رضاه مطلقاً - بأن المحال عدم مقام المحيل في بعض الأحوال والأوجه لأحد - أنه إلى رضاه من عليه الحق كما لو وكله وبى القرض منه أو باع دمه على غيره (أو ورد عليه) ما مافى دمه ليس من قبل العين الخارجية لا بتعبير بتعبير طرف الأضداد والأعسار بل هو محض نظر فيه فلا محالة بالحوالة بدل شخص مافى دمة لى شخص آخر في دمه مصروف لى المحتال ومن لو اوضح أن بدل مافى دمة لاسان متوقف على رضاه وإلا أنه لسان ذلك بالوكيل في نقص الذي ليس فيه تصرف فيما فى الدمة (وهو) لا يبر بالدمة بنفسه كما هو - لأنه ينظر العرف لا بعد ذلك تصرفاً في دمة العربي أهل لعرف يرون أنه كان يملكه في دمه منكمه لأخر فكان شخص مافى الدمة بدل طرف أضاده - فلو فاسا الممكة بالحيط الذي أحد طرفيها مشدود بالمالك - ولآخر مملوك - يكون المالك بالعمر حقيقة عندهم حين ذلك الحيط من مالك وشده بذلك آخر من دون أن يتصرف فى المملوك من غير فرق بين العين والدين - وعلى الحمله - المحيل عند العرف لا يصرف لأففى منكمه فله ذلك - وإن شئت قلت أن الإنسان إذا ملك في دمه العر كان من آثار الملكية ولو أرمها التصرف فيه كيف ما شاء لأحد - وبالتوكس فيه - أو ينقله إلى العر سبع وغيره - أو بالأمرأ وكل واحد من تلكم من التصرفات التى حوارها من آثار كونه مالكاً فلا شك في عدم اعتبار رضا المحال عليه ولكن مع ذلك كله في النفس شيئاً سيمد دعوى الأكثر باعتبار رضاه فرعايته أحوط .

## الحواله من العقود

ثم انه وقع الخلاف في ان الحواله من الاقباعات والعقود - و على الثاني فهل هو مركب من ايجاب من المحيل وقول من المحال - او مركب من ايجاب وقولين و القول الثاني من المحال عليه ظاهر المس حيث دل (ولا يحب قبولها) هو الاول - وان كان من الجائر ان يكون مرده ذلك انه لا يحب قول الحواله على لمحال عليه لا اعتبار رضاء - وكيف كان فقد ذهب الى كل من الاقوال جماعة (والحق) ان يقال انه لا يسفي التوقف في اعتبار لقول من لمحتان فان المحل اما نقل مال الغير من دمه الى دمه اخرى بلا ساطة منه عليهما ولا يصح بدون قوله كقول ماله الجارحي - ولا وجه لقياسه بالوفاء بل دعوى انه نوع من لوفاء بعد ثبوت الفرق الوصح بينهما حيث به في الوفاء ليس بقس و يقال وفي الحواله انتقال لدس من دمه الى دمه اخرى (وبذلك) يظهر اندفاع ما قيل في وجه كونه انقضاء (واما) عسار لقول من المحال عليه فقد ظهر مما ذكرناه في وجه عسار رضاء ما يمكن الاستدلال به والحوار عنه .

ثم انه يعتبر في الانحباب والقول والمحيل و لمحال و لمحال عليه - ما تقدم في كتاب الضمان من ما يعتبر في عقده وفي الضامن والمضمون له والمضمون عنه (كما) ان الكلام في انه هل يتوقف صحة الحواله على ان يكون المال المحال به ثابت في دمه المحيل مسفرا او مترلا فلا تصح في غير المستقر سواء وجد سبه كمال الجمالة قبل العمل ولم يوجد سبه كالحواله لما يستقره كما هو المشهور بين الاصحاب - ام يمكن ثبوت سبه وان لم يكن هو ثابتا - ام لا يعتبر ذلك ايضا فيصح الحواله بما يستقره على نحو كون الحواله بعد القرض هو الكلام في اعتبار ذلك وعدمه في الضامن .

وهل يعتبر في الحواله كون المال المحال به معلوما محسنا وقدرا للمحيل والمحال فلا تصح الحواله بالمجهول كما هو المشهور - ام لا يعتبر ذلك - وجهان تقدم في الضامن - ومن ما ذكرناه هناك تعرف عدم اعتبارهما .

ثم انه قد يقال باعتبار تساوي المائتين - في المحال به وما على المحل عليه حسب  
 وبوعا ووضعها في صحة الحوالة - وبعدة القول في المقام - ان محل الكلام ليس ما لو  
 حال المدينون دائره الى من عليه غير مدهوله بمعنيه كما لو احواله له عليه الدراهم الى  
 من عليه الدنانير من يدفع اليه الدنانير من باب الوفاء بغير الحسن - فان لظاهره لا كلام  
 في الصحة في ذلك وعدم اعتبار التساوي - كما يظهر من استدلالهم له بل الدين وان كان ح  
 غير مدهولي المحال عليه الا ان المحال به مدهوله - بل الكلام في احواله عنه بمضي  
 دمه وهو الدراهم في المثال (وقد استدل) لعدم صحتها واعتبار التساوي - بل لمحيل  
 لا يكون مسلطا على لمحيب عنه بماله بشغل دينه به اذ لا يجب عليه الادفع مثل ما عليه  
 - وبن الحكم على خلاف نفعه يقتصر فيه على موضع اليقين (ولكن الاول  
 مردود بانه وان لم يكن مسلطا عليه لانه دارضى المحال عليه بذلك يرتفع  
 المحذور ويكوف من فسد وده الدين بغير الحسن مع الرضى - والثاني يرد باطلاق  
 لادله وعمومها

## الحوالة لازمة

ثم ان تمام الكلام في هذا الباب في ضمن مسائل لاوولى (و معه) اى مع تحقق  
 عقد الحوالة بشرائطه (يلزم) لعدم في الصمان من ادله العامة تدل على ارومها  
 (ويشتمل المال الى دمة المحال عليه) كما هو منصوص بحرفه ان كان مليا او عام  
 باعتبار (والافله المصح) على حدود متقدمة في الصمان لاتحاد المدرك لجميع ذلك  
 في الموردين ومع ذلك تشهد بها بصوص لاحظ - حشر (١) ابي ايوب عن ابي عبد الله (ع)  
 عن الرجل يحيل ثرا على المال ابرجع عليه قال (ع) لا يرجع عليه بدا الا ان يكون قد اطلق قبل  
 ذلك - وحشر (٢) عنه عن ابي ثخين (ع) عن الرجل يحيل ثرا على المال على التصير في ثم  
 يتغير حال التصير في ابرجع على صاحبه اذا احتاجه رضى قبل (ع) لا وحشر (٣) مصورس حارم  
 عن الصادق (ع) عن الرجل يحيل على الرجل بالدين ابرجع عليه قال (ع) لا يرجع

عليه ابد لان يكون قد اقلس قبل ذلك .

ولكن المحكى عن ابي علي والشيخ في النهاية و بنى الصلاح و الفاضلي و يظهر  
 لمقتضى ما يقتضيه في برئه دمة المحبيل الأبرء و زيادة على الحوالة و استدلاله بصحيح (١)  
 و زيادة عن حديثه (ع) في برحل رجل و برحل رجل كان له على رجل آخر و يقول له الذي احتال  
 برئت من مالي عليك قال (ع) اد امره فليس له ان يرجع عنه و ان لم يبرئه فيه ابرجعه  
 على الذي احتاله و يعوم ناويلا للحر - احسبها مالي لمالك احتاره - وهو ان  
 الأبرء في الحر كانه يقول المحتال الحوالة فمضى قوله برئت من مالي عليك ابي  
 رصيب بالحوالة الموحدة مع تحويل برئت اب فكيف عن المروم بالازم - وهكذا  
 القول في قوله (ع) و لو لم يبرئه فله ان يرجع لان تعدد مدونه و رصاه غير لازم فيه  
 ما يرجع فيه - و ان لم سم ذلك و لا عده من الدولات كحمله على ما اذا ظهر اعصار  
 المحتال عليه حان الحوالة مع جهل المحتال بحاله - و على ما اذا شرط المحبيل  
 البرائة و وقع التعرض به و بين الصوص المتقدمة و النسبة عموم من وجه لا اختصاصها  
 بغير صورة لا للاس - و اختصاص هذا الخبر بما اذا لم يبرئه - و مورد التعرض هو ما لو  
 لم يبرئه و لم يظهر الاعلاس - و نرجع له للشهرة التي هي و لا نرجعحت .

لكنه صحيح بخواله على الرىء كما هو مشهور بل الظاهر عدم الخلاف فيه  
 لاعتن الشيخ في آخر الباب - و ربما نسب الخلاف الى الفاضلي و ابي حمزة و لم يثبت -  
 بل عن الشيخ في قوله ليس موافقة المشهور - و قد حكى عن عمر بن لاجماع عليه  
 - و يشهد به اطلاق الصوص المتقدمة و عموم ادلة الامضاء لعمدة و ربما يسي الخلاف  
 على لقول فيها استبعاد او عاص على الاول يجوز و على الثاني لا يجوز - و يرداه ان  
 لحو به معاملة مستقلة و ان لحقها حكم الوفاء تارة و حكم الاعتصاف اخرى - ثم بهما  
 ذكرناه في تعريف الصمان يظهر ان ذلك حوالة للصمان (فد) في الشرائع من ان  
 ذلك الصمان شبه - و عن لكشاني الاظهر انها صمان - في غير محله .

[illegible]

## إذا حال المشتري بالثمن ثم رد البيع

الرمة (و لو حال المشتري ) لبيع ( بالثمن ثم فسخ ) واسع بدليل  
و بغيره مما يقتضى الفسخ من حبه (بطلت الحوالة ) عند الشيخ فى محكى  
المسعود و الفخر و المحقق الثانى و المقدس الأردبيلي . لأنها تنع البيع فى ذلك  
وعن القواعد بطلت ن قلنا انها استبعاد و اذا بطل الاصل بطلت هيئة الارزاق - وان  
قلنا انها اعتياض لم يطل ولعله لذلك المصنف رد هنا (على اشكال) وفى الشريعة  
قال وفيه تردد كما عن الارشاد والتحرير و التذكرة (ولكن) ما عللوه به بطلان الحوالة  
عليه - اذ الحوالة حسن ما وقعت كانت صحيحة لازمة لوجود شرائط الصحة والارزاق  
ولا وجه لبطلانها بفسخ البيع فان الحوالة ان كانت تابعة للبيع لوقوعها على الثمن  
الا ان فسحها ليس تابع لفسخ البيع - بل هى ح من قبيل تصرف احد المتابعين  
فيما انتقل اليه ثم حصل لفسخ - و الكلام فيه بفروعه تقدم فى مبحث الحيات و  
عرفت انه فى بعض الموارد يوجب سقوط الحيات وفى بعض آخر لا يسقط و ينتقل  
الى العوض فراجع ما ذكرناه ( و ما ) ما افاده المصنف رد فى القواعد بغيره مامر  
من ان الحوالة معاملة مستقلة - و ليس حالها حال ما ذكره بطبراً له وهو ما اذا اشترى  
شيئاً بدرهم مكسورة فادفع الى النافع لصحاح اودفع بدلها شيئاً آخر وفاء حيث  
انه اذا انفسح البيع يرجع اليه ما دفع من الصحاح او الشيء الآخر لا الدراهم  
المكسورة فاما الوفاء بهذا المحو ليس معاملة لازمة بل تنع البيع فى الانفساخ  
بخلاف الحوالة التي هى معاملة مستقلة لازمة لانفساخ وفسخ البيع - مما لا يظهر  
عدم بطلانها .

( ٩ ) على المطلق ( يرجع المشتري على النافع ) و يستعيد ( مع قبضه )

و ان لم يقبضه فهو باق فى دمة المحال عليه للمشتري ( و لو حال النافع اجنبياً )  
له عليه دين بالثمن على المشتري ( ثم فسخ ) المشتري بما يقضى الفسخ من حبه

(لم يطل الحوالة) للاحلاف بل عن الفجر في شرح الارشاد لاجماع عليه -  
 ووجهه ظاهر لان الحوالة غير معلقة بالمسيبين فلاموهم لرفع اليد عن اصاله للروم.  
 (و لو نطل البيع) من ماله (نطقت) الحوالة (فيها) لان الحوالة  
 اسمى على ماله ذمته و انكشف بذلك عدم اشتغال ذمة المحال عليه - فهي ح بطير  
 ماله حال شخص على من يراه مدبوا ثم ظهر عدم الدين .

## الحوالة المستحدثة

ثم بعد ذلك بين التجار احد الريادة و اعطتها في الحوالة لسمى  
 عندهم بصرف الرات و يطلقون عليه بيع الحوالة و شرها - وهي على اقسام .  
 الاول ان يدفع الشخص الي التاجر مئلا و باحد ذلك المبلغ بعينه من  
 طرفه في بلد آخر و الظاهر ان الحكم فيه حال عن الاشكال - كان ذلك بعنوان البيع  
 بان يبيع المبلغ المعين مثلا مائة تومان بمبلغ يساويه بدفعه في بلد آخر - او  
 بعنوان القرض بان يقتصر منه او يقرضه ذلك المبلغ لسلحه في بلد آخر - اما  
 اذا كان بعنوان البيع فواضح - واما اذا كان بعنوان القرض فلعدم الريادة فيه وقد استشكل  
 فيه بعض الاساطين مع كون المصلحة للمقرض لحر البيع ولكنه ضعيف فان المسوع  
 فيه الريادة في القرض عينا او صفة وليس هذا واحدا منهم مع ان جملة من المصوص  
 تدل على جواره - لاحظ حر (١) يعقوب بن شعيب قلت لابي عبد الله عليه السلام يسلف  
 الرجل الورق على ان ينفقها اياه نادره اخرى و يشترط عليه ذلك قال عليه السلام لا بأس  
 و حبر (٢) السكوني عه عليه السلام عن امير المؤمنين عليه السلام لا بأس بان يحدد لرجل  
 الدراهم بمكة و يكتب لهم سندات ان يعطوها بالكوفة و خبر (٣) ابي الصباح عه عليه السلام  
 في الرجل يبعث بمال الى ارض فقال للذي يريد ان يبعث به اقرصيه و ما او فبك  
 اذا قدمت الارض قال عليه السلام لا بأس و خبر (٤) اسماعيل بن حمار قلت لابي عبد الله عليه السلام

يدفع اي الرجب الدراهم وشرط عليه ان يدفع مائة حري سود وورديها و  
اشرط ذلك ول . لا يامس ويخونها غيرها - و هي ، طاهره في القرض او القرض  
طهر مصدقها

القسم الثاني يدفع شخص مئله لآخر واحد لحواله من المدفوع  
اليه بالاقب وهو الطاهره لا يشكك فيه ان كان ذلك سرا على لبيع و تعرض - اما الاول  
فلما تقدم من ان الاور في نفسه ليس من المكين والمورون فلا يحق الرب لبيع في  
هذه المعامه . واما الثاني فلان الربا في القرض هو ان يأخذ مدائن من المدين لزيده  
مع الشرط واما لو كان الشرط بعدا للمعروض كما في القرض فلا يكون ربا بل هو حائز  
كما مر في كتاب القرض .

القسم الثالث - يدفع المخر مئله - كمائه تومان لشخص في بلد لاجده  
في بلد آخر مع الرئاده - فان كان ذلك بعدوان لبيع صح للمدبر وان كان بموافاق القرض  
و شرط ذلك في ضمن القرض نفس فيه من الربا المصوغ عنه ولغيره من الربا لابد  
من اعمال بعض لحدن الشرطه ( بها ) بقرض منه بالشرط وبعد تمامته يحول له  
المقرض ان يحدد المبلغ مع بروده من شخص ثالث في بلد آخر

## الكفالة

(واما الكفالة) بالفتح فلان في بها من العقود الصحيحة بل عن المذكوره  
كل عده اهل العلم - و لاحد - وساء العلاء - و لصوص الانى طرف منها -  
تشهد به ولكنها مكروهه لصحيح (١) فخص من الحصري - و حبر (٢) الحداء -  
ومرس (٣) الصدوق - و حري (٤) داود الرقي - واسماعيل بن حابر . واما الكلام  
فيما يعسر في عقده وفي المتعاقدين فكما مر في احبها

و ما حقيقها - فهي العهد باحضار النفس لمسحق عليها ذلك ليسب حق ولو



دعوى للمكفول له عليه (وما) عن بعض من صححه كفالة الاعيان لمضمومة عنده او لاعين التي يراد الشهادة عليها محور كفالة بدو بكتاب وغيرها للشهادة على عاينها (غير تم) ذلكفة عبد العرف ليس الاما تقسم - وما ذكره حل في الضمان كعمر والمحكمي عن التذكرة تخصصها بـ اذا كان النفس ممن يحب عليه حضور مجلس الحكم - وعليه لا تنصح كفه الضمي والمحبون - ولكن اظهر كما فاده في محكمي لقواعد عمنها من ذلك ومن يحب احضاره للشهادة وغيرها (بعم) لا تنصح الكفالة عسى حد من حدود الله تعالى بالاحلاف - لقوله (١) - في لعمري من طرق الحصة والخدمة لا كفالة في حد - وتناه الكلام في هذا المقام في طي مسائل .

### شروط الكفالة

الاولى بكفالة من لعمري - لان الكفيل يلزم احضار المكفول متى طمسه المكفول له والمكفول له نفس ذلك و عنه (فشرط فيها رضا الكفيل و المكفول له) كما هو المشهور بل في بحواهر الاحماع عليه - اصعب الى ذلك ان من المعلوم عدم لانتم بحق بدون رضا الطرفين (وما) المكفول عنه المعلوم عدم اعتد رصاه واليه شر المصفره بقوله (خاصة) - واستدلوا له (بوجوب) الحضور عليه او حصاره متى طالب صاحب الحق وان لم يكن ثمة كفالة - وعليه - فالكفيل بضرورة الوكيل حيث طلب منه المكفول له احضاره (وما) عن التذكرة من دعوى الاجماع عليه .

وعن الشح والقاضي والحلي اعتد رصاه وقواه لمصنف في محكمي التحرير - وصاحب بحواهر فيها - واستدل له (بانه) اذا لم يرض المكفول عنه به لم يلزمه الحضور مع الكفيل فم يتمكن من احضاره فلا تنصح كدلته لانها كفالة يعبر المقدور والافاس بالضمين لا يمكن وفاء دينه من مال غيره بغير اذنه ولا يمكن ليوب عنه في الحضور (و احتمال)

اعتبر رضا المكفول عنه في تحقق مساهم - فيشك بدونه في صدقها فلا يصح التمسك  
بإطلاق دليل الكفالة الأصل عدم ترتب اثر الكفالة ولكن يرد على الأول (أولاً) انه مصادرة  
محصنة اذ مع تحقق الكفالة وشمول ادلتها لها، بحققها حكمها وهو وجوب الاحصار الملازم  
لوجوب الحضور (وثانياً) ان فرض الكفالة انما هو فيما لو كان المكفول له مستحقاً على  
المكفول عنه حضوره متى طلبه - وعليه فيجب عليه لحضوره ان لم يكن مكفولاً - وفائدة الكفالة  
راحة الى الترم الكفيل بالاحصار حيث يطلبه المكفول له (ودعوى) انه في الكفالة يشترط  
ان يدعى الو كاله لانه متى نعلق حق الكفالة كان له احصاره لا راد له الرافعة من عهده من دون طلب  
المكفول له (مصدقاً) بان ذلك وان كان حقاً كما عر التدكرة والتحرير وجامع المقصد  
يرى عن الكركى انه قطعي الا انه بعد تحقق الكفالة يكون حصار الكفيل وطلبه حضور  
المكفول - بمنزلة طلب المكفول له فكانه بالكفالة يوكله في لاحصار متى راد وعليه  
فيجب على المكفول الحضور لذلك - واما الثاني فيوجه عليه (أولاً) عدم اعتبار رضا  
المكفول ولا قبوله في صدق الكفالة عرفاً كيف والكفالة من الاعاريات العقلية ولا  
شتر عدهم في صدقها بدون ذلك (وثانياً) انه لو سلم لشر في صدقها يكفي في  
صححة هذا القسم عموم ادلة انصاف للمعاملات فلا يسمى الاشكال في عدم اعتبار  
رضاه - وما ذكرناه يظهر عدم اعتبار قوله انصاف في كالحالة والضممان - من  
العقود لمركبة من ايجاب وقول - وليست انقاعاً - ولا عقداً مركباً من ايجاب  
وقبولين .

(وفي اشتراط الاحل) في الكفالة (قولان) المشهور بين الاصحاب عدم الاشتراط  
فتصح الكفالة حالة - كما تصح مؤجله (وعر) الشيعين في المقصود والمهاينة وان حمرة  
وسلار والقاصي في احد قوليه اعتبار الاحل فيها فلا تصح حالة - ولا دليل لهم سوى  
لاقتضار على المتيقن وعدم الفائدة في الحالة وهما كما ترى - فالأظهر عدم اعساره - لإطلاق  
الدلة - فلمكفول له ان يطلب من الكفيل احصار المكفول وقت وقوع الكفالة ومع التناجيل

لا فرق بين الكفالة الى مدة لشهر يلزم الاحصار بعد الشهر - وبين الكفالة في مدة بمعنى التمهيد في ضمن شهر مثلا وان شئت سم لشاية بالمؤونة والاولى بالمؤحلة كما صرح المصنف في محكي التحرير .

ثم انه يعتبر مع التأجل نفس لاجل كما هو المشهور - بل لاجماع بقسميه عليه كما في لخواهر وهو الحق مع عموم (١) في العرر - بناء على عدم احصائه بالبيع كما هو المختار .

(٩) من شرائط الكفالة ( تعيين المكفول ) هي لحد ثل لاجلاف يسهم في وجوب كون المكفول معينا هو قول كلف احد مدعي لم يصح وكذا لو قال كملت يزيد او فلان وكذا لو قال كلفت مرتين فان لم آت به فعمر ولاشتراك الجميع في الجهالة وانهم للمكفول اسمي (والاصل ) في ذلك بعد لاجماع - انه حيث يختلف الاشخاص في الاحصار سهوله وعدها - مع الجهل به لامحالة يلزم العرر وقدم ان دليل في العرر لا ينحص بالبيع - هذا مع نفس واقعة - وامام مع الانهزام لواقع فالامر اوضح فان السهم لا يتحقق له .

ولو تعلق الكفالة باحد شخصين سحر لسحر لاسحر احدهما المعنى واقعا غير لمعين عنده - فهل تصح ام لا - الطاهر عدم الصحة ( لا لما قيل من لجهالة لعدم لجهن (ولا) لما قيل من ان حق الكفالة من قبل الملك الذي لا نقل مثل هذا - فانه في الملك ايضا يمكن الالتزام به ثم التمس بالفرع او اختيار المالك - وبعبارة اخرى كما يصح ملك الكل في المعنى كك ملك احد فردين سحر التهجير ( بل ) لان متعلق الحق ان كانا هما معا كما في الواجب التهجير فتكون كفالة كل منهما مقبلة بعدم الاثبات بالآخر - فتكون الكفالة ح معلقة و التعلق موجب لطلان كل عقد بالاجماع - وان كان المتعلق احدهما سحر الكل في المعنى فتسقط للعرر ان لم يتساوى الشخصان في الاحصار سهوله وصعوبه فتدبر فانه دقيق .

## الكفيل مخير بين دفع المكفول أو ما عليه

(٩) الثانية إذا حلفت الكفيلة بحب (على الكافل) مع مطالبة المكفول له (دفع المكفول) عاجلاً إذا كانت الكفالة مطلقة و معجلة و بعد الأجل إن كانت مؤجلة فإن سلمه فقد برئ ومن كان عموه إن لم يسلمه - لأن معنى الحق تسلمه لأنسلمه - وإن امتنع الكفيل من ذلك أحرقه لحكم - وإن امتنع حسه حتى يحضره (١٠) يؤدي (ما عليه) كما صرح به عمر واحد و شهد لحوار حمله خبر (١١) عمار عن لصادق عليه السلام أني مر بالمؤمنين على السلام برجل قد كفله بنسي رجل فحسه و قال أصيب صاحبك - وحر (٢) الأصعب من نيته فقصي أمر المؤمنين في رجل تكفل بسبعين رجلاً بنحس وقل عليه السلام أنه أطلب صاحبك - وحر (٣) اسحق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام - أن عبيداً أتوا رجل كفله رجل فحسه فحسبوا المكفول فقال عليه السلام حتى ياتي بضاعته وحوه غيرها .

و أما التحجير بينه وبين دفع ما عليه فقد يقال أنه لا دليل عليه بل ظاهر النصوص المتقدمة تعيين الأول - ومن هنا قال في التذكرة و غيرها عديم وحوث القول على المكفول أنه لو بدل لكفله الحق لعدم إحصاء العرص فيه أو قد يكون له عرص لا يتعلق بالأداء أو بالأداء من العرص لأمس غيره - فله ح الزامه بالأحصاء خصوصاً مما لا يدل له كحق الدعوى أو في دى الدل لأصطراى كالدبة عوض القتل و مهر النسل عوض الروجة (أقول) يمكن أن يذكر لو حوث القول بالتحجير الكفيل بين دفع المكفول وما عليه وحوه ١ - أن تكفاله بنفسها معتصية لذلك لأن ماها عرفاً على ذلك وهو المقصود بين المعلن بها وانشئت عرعه بأن دفع ما عليه أن لم يحضره من قبيل الشرط الصمى من الطرفين - فيجوز للمكفول مطالبة ما على الكفيل أن لم يحضره و للكفيل أن يدفعه ابتداء ٢ - انقضاء ما على الشخص يجوز و أن لم يرص الدائى

بدلت - ٣ - جملة من المصوص هي مرسل (١) الصدوق قال الصادق عليه السلام الكفالة بحصة عرامة بدامة - وفي حري (٢) الرقي عنه عليه السلام مكوب في التوراة كفالة بدامة عرامة وعلى هذا من أدى ما عليه يرجع به على المكفول ان كان الاداء بدونه او كانت الكفالة بدونه اما في الاول فواضح واما في الثاني فلان الكفالة لا تقتضي تحيير المكفول بين احصاء المكفول او دفع ما عليه كان الاداء فيها دما في الدفع فممن لا يستحق مال الغير بالاداء .

## اطلاق الغريم من يد صاحب الحق

الثالثة ( وهي اطلاق غريماعى بد صاحبه ) او وكيله (فهي الزمة اذا ادله او ما عليه)

بلا خلاف طهر كما عن الرباض - وعليه الاجماع كما عن الصيمري .  
 فالروم عاذته فقد استدلل به (بارة) به باطلاقه لغريم يهرأ عاصب فعليه ضمان ما عصبه بحصاره لان البذل المستولف يدرعة مستحقه وبه يتحقق العصب ويستى عليه الضمان بالاحصار (واحرى) بحديث ٣١ لا ضرر ولا ضرار (وثالثة) بدعوى شمول (٤) على اليد ما احببت حتى تؤدي لمن ذلك - وفي الكل نظر ( اما الاول ) فعند صدق العصب عليه سيما هو غير داخل تحت استثنائه (واما الثاني) فلما مر من ان حديث لا ضرر دفع للحكم ولا يكون مشتتا (واما ثالثة) فلان الاطلاق عبر الاستلاء على الشيء مع اياه مختص بالاعيان - فالصحيح ان يستدل به دعوى ما سيمر عليك في القائل معتصدة بالاجماع المدعى - وبه يظهر حال وحو - اداء ما عليه - وربما يستدل به بانه تعويت لمال الغير فيضمن - ويدفع من الايلاف موجب للضمان واما التعويت فلم يدل دليل على كونه من موحدت الضمان - و دعوى شمول الايلاف للتعويت فانه اعم من اعدام الموجود

١-٢ - الوسائل باب ٧ - من ابواب كتاب الضمان - حديث ٦ - ٥

٣ - الوسائل - باب ١٧ - من ابواب كتاب التجارة

٤ - سنن يهني ج ٤ ص ٩٠

والصع من الوجود - مددفعه بانه بحسب المفهوم لعرفي محصن بالاول.

(ولو كان قاتلا دفعه والدية) بمعنى انه يجب عليه دفعه وان لم يتمكن والدية - كما شهد بذلك - صحيح (١) حرير عن ابي عبدالله (ع) عن رجل قتل رجلا عمدا فرفع الى الوالي فدفعه الوالي الى اولياء المقتول ليقتلوه فوثب عليهم قوم فحصدوا القتلى من ايدي الاولياء قتل (ع) روى الشيخان في حقه القاتل من ايدي الاولياء حتى ياتوا بالقاتل قيل له ما بالعدل وهم في السحق قال وان مات فليهم الدية يؤدونها جميعا لي وليه المقتول (ع) من صريح جماعة وطاهر آخر من التحجير من الاول - من دفعه والدية لا وجه له نعم ما كان على المطلق فها الدية توجه تحجيره كما عرفي تحجير الكفيل بين دفع المكحول او اداء ما عليه .

الرابعة (ولو مات المكحول او دفعه الكفيل او سلم نفسه او ابواه المكحول له يبرأ الكفيل) بلا خلاف في شيء من ذلك

اما الحكم الاول - فلعلى الكفالة بالنفس وقد فاق الموت والاحصاء المذكور في الكفالة ان يصرف الى حال الحياة - و لظاهره لا خلاف فيه نعم قال الشهيد الثاني هذا كله اذا لم يكن العرض الشهادة على صورته والاوجب حصاره ميتا مطلقا حيث يمكن الشهادة عليه نهى ولا بأس به ان كانت الكفالة شاملة له ولا فلا - ما الثاني فوجهه واضح - واما الثالث فله حصول العرض - وفي تذكره نقيده بما اذا سلم نفسه من جهة الكفيل فلولم يسلمه نفسه من جهته لم يبرأ الكفيل لانه لم يسلمه اليه ولا احد من جهته وهو كما نرى وبه يظهر حكم الرابع .

الخامسة (ولو عسا موصل لتسليم لزم) عملا بالشرط ولا يبرأ بالدفع في غيره ان كان تعيين موصل لتسليم ما حوذا فبدا في العقد - وان احدث شرطاً فعليه ماهاك تخلف الشرط ولا يفتد عمل بمقتضى الكفالة فتسقط ويبرأ - ولعله يمكن التصالح بين الشيع والابن الرابع - وبين المشهور حيث ان المشهور قائلون بعدم الرائة لو دفع في غير ما عين للتسليم - وهذا الشيخ وابن البراج الي حصول الرائة لو لم يكن عليه مؤونة في

حمله لى موضع التسليم ولا يصير قتل - وعلى العديس لاصح عليه لقول لودعه  
فى غير موضع التسليم - بن يحور له حازد بالتسليم فى لموضع المعين - هذا اذا  
عب موضع التسليم (والا) قلوا (انصرف الى بلد الكفالة وعن ابن حمزة به يرمه  
لتسليم فى دار الحاكم او موضع لا يقدر على الامتاع وقد تعدد الكلام فى ذلك فى فصل  
السلام من كتب البيع .

## الفصل الخامس فى الصلح

وهو لتسلم على مرمى تملك عن او مسعة واسقاط دين وحق او غير ذلك وهو  
فى جميع هذه لموارد شىء واحد بشا مستقلا ولا يكون تابع للفقود لآخر كما فى من  
انه فرع لبيع اذا قل لثب بعرص معوم وفرع لاحاره اذا وقع على لمسعة وفرع  
بهمة اذا افاد ملك العين بعر عوص وفرع لعد ربه اذا تضمن باحق مسعة بعر عوص وفرع  
البراء اذا تضمن اسقاط لدين - ولا لرم كون لصلح مشرك لمطب وهو واصح الطلاق  
فيتضمن كون مفهومه معنى آخر غير كل واحد من الامور المذكورة وهو انه لم الاثنى  
فمنه فى كل مورد فائدة من الفوائد بحسب ما يقتضيه معلقه (ثم انه) فى جملة من  
انكسرت منها كلاء لشيع لا عظم ره من ان لصلح د يعنى بالعين بعرص يتضمن  
انتمليك - فيه مسامحة واصح اذا لصلح لا يتعلق بالعين ولا لمسعة - بن هو نظر  
الائرام لا يعقل تعلقه بالعين وبسبحة كالمكبة ولذا لا يصح ضمن معوله الثانى العين  
كما لا يحصى .

(وهو حائز) بلا خلاف ولا شكال هى صحيح (١) حصص بن لبحرى او حصص بن  
ابى عبد الله عليه السلام لصلح حائر بين المسلمين - وعن لعمه (٢) قل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لصلح حائر بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا - ومثله خبر (٣) مسعده

١- ٢- لوسائن - باب ٣ من ابواب كتاب الصلح حديث ٢-١

٣- مستدرث باب ٢٣ من ابواب الصلح حديث ١

ان صدقة عن الصادق عليه السلام في صحيح (١) هشام عنه ربح لان اصبح بين اثنين احب لى من ان اتصدق بدينين لى غيرتلكم من المصوص الي سمر عيك طرف منها . و اما الايات التى استدلت بها لمشروعها - وهى قوله تعالى ( ٢ ) « وان امرأه خافت من بعلها بثور او اعراضا ولا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا و الصلح خير » وقوله سبحانه ( ٣ ) « وان طائفتان من المؤمنين افسوا فاصلحا بينهما صلحا » وقوله ( ٤ ) « من قتل « ابا المؤمن او اخوة فاصلحا بين اخويكم » وقوله ( ٥ ) تعالى « فانقوا الله واصلحوا ذات بينكم » الى غير ذلك من الآيات - فهى دلالة ماعدى الاولى منها على تصحيح العقد الذى هو محل الكلام تمل - سبيل فى الاول ايضا - وكيف كان فهو لازم من الطرفين مع تحقق شرطه بلاحلاف لعموم مدلول ( ٦ ) على لزوم العقد .

## حكم الصلح مع الانكار

ثم ان تمام البحث فى طى مسائل - الاولى - صلح حذر ( مع الاقرار والانكار ) بلاحلاف قبل لاجماع نفسه عند كمالى لحوار وموضع وفاق كما فى المسائل - ويشهد به اطلاق المصوص الدالة على الحوار - و سورته الصلح مع الاقرار طاهرة لاشكال فيها - و صورته مع الانكار ان يدعى شخص على غيره دينا وعينا فيسكن المدعى عليه فتقع المصالحة بينهما اما سال اخر او بعض المدعى به او غير ذلك من ممعة او غيرها - وقد صرح عمر و احمد بن المراد بالصحة لصحة الظاهرية و اما بحسب بعض الامر فلا يستحب كل منهما ما واصل اليه بالصلح وهو غير محقق .

١ - لوسائل باب ١ - من ابواب كتاب الصلح - حديث ١

٢ - نساء آية ٢٨

٣ - ٤ - لبحر آية ٩ و ١٠

٥ - الاحد آية ٢

٦ - سورة المائدة آية ٢



نوضح ذلك انه تارة يعلم المصالح به محق - واخرى تعلم به غير محق وثالثة يكون شاكا في ذلك او في مقدار ما يستحقه الاشكال في صحة المصلح في الصورة الاولى وان علم بعدم محقية مدعاه ادليل له فكل ما وصل اليه منه فهو حقه - كما لا ريب في صحته في الصورة الثالثة بل متى شرعة المصلح و سببه في هذه الصورة

وما في الصورة الثالثة فبعضى حصة من التصوص عدم صحته بمعنى انه لا يحل به ما موصول عليه لاحظ صحيح (١) عمر بن يزيد عن ابي عبد الله - وكان لرجل على رجل دين فمطغه حتى مات ثم سبى رثته عبي شي فادى احد البورثه لهم وما بقى فهو لمست لتوقيه منه في الآخرة وان هو لم يصالحهم على شيء حتى مات ولم يقص عنه فهو كنه للميت باحده به. وحار (٢) على بن ابي حمزة قلب لاني لحسن بن رجل يهودي ويهبراني كادته عدي اربعة الاف درهم فبكت ابي ان يصالح ورثته ولا علمهم كم كان قال يا لاجور حتى تحرمهم ويحرمهم عرهما

ثم ان رتبة القول في ما ساعد من هذه التصوص بحث في حجب

١- قل في المسائل لو كانت لدعوى مسندة في حربه تجوزها كمالو وحده المدعى بحظ مورثه ان له حقا على احمدا وشهد له من لا يثبت شهادته الجدي وام يكن المدعى عالما بالحال ونوحيته له لمس عبي الميركة فله حقه عبي - فبها حال وعلى قطع المداغة والمتحده صحبه تصح في نفس الامر لانا نحن حق صحيح تصح على اسقاطها - انتهى وحتل الصحة في العرض المحقق السابق (ولكن) الظاهر انه يسعى القطع بالصحة وهو خارج عن محل الكلام فان مورد النزاع التصح عني ما ليس له - وفي العرض المصلح بما يكون على ماله وهو اسقاط حق النفس - نعم - مما نحن فيه ما لمصالح في لئال على المال نفسه وجو لا يجوز وان كان نحن استحقاقه واقعا - والامارة القائمة لكون المدعى به الطرف يقوم مقام العلم فهو كالعلم بانه ليس به

٢- قد قس على هذا بانه على هذا لا يصح للحاكم ان يصالح بصيف المال - عيب له

مع العلم بعدم كونه الا لاحدهما - مع انه لا شك في صحته طاهرا - واحداً عنه في الجواهر  
 بن القطع بالواقع في الجملة لا ينافي اجراء الحكم في لظاهر تعدل مواريه وفيه ان  
 الحكم الظاهري مع القطع بمعالفته للواقع لا مورد له لانه في طرف احتمال الموافقة  
 والاحرج عن كونه طاهرا (والحق) ان عدم ديمسي شرعية الصلح على تسالم في مورد  
 الاشتباه وما لدى لا يصح هو الصلح مع القطع بعدم الاستحقاق فكما ان لم تنص للحين  
 لصلح على التقسيم مع علمهما ان المال لاحدهما - كك لتحاكم ذلك مع لجهل .

٣- انطوف لعدم عدم الاستحقاق ربما بصلح على المال مسبب على دعوى المدعى  
 ولا يكون راضيا يكون ما بعده له او ما استدفع بالصلح صررا عن نفسه او مدته فهو غير  
 مبيح لعدم عدم الاستحقاق للنصوص المتقدمة وعدم كونه كذلك تر صبيح مسحا لا كل من العير  
 وربما بصلح عليه على قدرى الاستحقاق وعدمه ورضى يكون مقدار من المال له وان  
 لم يكن مستحقا ومثل ذلك معاملة عن نراض وصرح - و لنصوص المتقدمة لتشملها فيها  
 في غير هذا الفرص و مصرفه اليه . وشهد به لصح (١) عن الصادق عليه السلام في الرخص  
 يكون عنه الشيء وصالح فقال اذا كان طسه نفس من صاحبه فلا ناس بناء على رادة  
 لصلح بالانقص كما هو العالب مع هذه اعلامة الحال .

## حكم الصلح المحلل للحرام او العكس

الثانية بحور الصلح مطلقا (الاما محلل حراما او بالعكس) وقد مرت لنصوص  
 المنصصة لهذا لاستثناء - و مثل هذا لعنوان اي تحليل لحرام وبحريم الحلال وقع  
 مسني في ادلة لزوم الوفاء بالشرط - وادله بعقد المسس وقد اجتمعت كلمات القوم  
 في تفسيره فمن المحقق لقمي - المراد من تحليل الحرام وتحريم الحلال هو ان يحدث قدعه  
 كلية ويدع حكما جديدا وقد اجير في شرع الصلح على كل شيء الاصلحا او جب  
 بداع حكم كلي جديد - وافاد الشرح الاعظمه في صايطه ان المراد بالتحليل الترخيص

وبالتحريم المصحح - ولكن لم يرد له لعل والحرام هو ما كان كذلك بحيث لا يتغير موضوعه بالصلح أو الشرط وهناك تفسير آخر وقد اشتمل الكلام في ذلك في محث الشروط - وببيان الأظهر - أن هذا - دعوى حرمان واحد في قوله (١) (١٤) - لأصلها أحل حرام أو حرمان حلالاً هو الصلح وهذا لا يتحقق إلا بكون ما صلح عنه حرمة الحلال أو حلية الحرمان - وأما الصلح على ترك الحلال فهو صلح على ترك المصروف دون حرمة الحلال والشيع لا عظم رده بقل ذلك عن لمحقق البرقي في باب الشرط - (ورد عليه إيراد بن حنيفة) - في الحكم الشرعي أمره بيد الشارع غير مقصور لم يكف ولا يدخل تحت العمل ولا معنى لاستثنائه عما يجب الوفاء به لعدم مكان لوقوعه عقلاً ووقه) أولاً - أن شرط التبيحة لا يعتبر فيه إلا كونه وقعه بسبب الشرط ولو لا الاستثناء لك ملزم من أن شرط حرمة الحلال ينافي وكذا يستبعد كونهما معاً مع السبب من عموم دلل (٢) (١٤) - (ورد) شرط لخاص له وشيأ - أن يطل أن هذا الشرط من جهة أخرى غير هذه - جهة لا يكون مصراً - وثالثاً - أن الشرط المحرم للحلال لا يحصر بشرط حرمة ما يكون حلالاً لا يكافئ بل يشمل ما لو شرط حرمة ما هو حلال وضعه كعدم كون إطلاق بيد الروح وبحود ذلك من أعيان - ومن المعلوم أن لمشروط ح هو ذلك الأمر في أعيان نفسه وبولاهد الاستثناء و مدلل على أن الشرط المتخالف للكتاب لا يكون نافذاً لك من غير ما هو (ثانيه) - استثناء شرط المحرم أما أن يكون من شرط الذي يجب الوفاء به وليس لحرمة وحلية من أعيان لم يكف كسب يجب لوقوعه (وقه) أن الودع لا يحصر بشرط الفعل فيه بمعنى الأعيان وعدم انقضاء وهذا مودع في شرط التبيحة نصاً (مقتضى) أن هذا التفسير يتم - وما ذكر في الشرط يجري في الصلح طابق المعنى بالعين ، وبما أن الكلام في ذلك في محث الشروط فراجع ما حققناه في المحرم أو من غير عشر من هذا الشرح .

١- الوسائل باب ٣ من أبواب الصلح حديث ٢

٢- الوسائل باب ٦ من أبواب المحاركات تنجده

## عدم اعتبار العلم بالمقدار

الثالثة: يصح لصاحب علم المصطلحين بالمقدار (المتعار عنه) (وجاهلها) (ب) الاختلاف فيه في لحمله - وفي المسائل الإجماع عليه - واستدل له بصححي (١) محمد بن مسلم ومضور عن الصادق عليه السلام بهما، قال في رحبي كان لكل واحد منهما طعم عند صاحبه ولا يرى كل واحد منهما كم له عند صاحبه فقال كل واحد منهما لصاحبه: لك ما عندك ولي عندى فقال (ج) لأنا من ذلك إذا تراصبا وطأت أنفسهما - وبوجهها الموثق (٢) وأورد عليها أنه ليس في شيء منها تصريح بالصلح ولعله يريد الإبراء - وفيه إجماع، نصح فيها بالصلح، لأنه من جهة ظهورها في إرددها لمعاوضة بين ماعد كل واحد منهما وماعد صاحبه وليست إلا بالصلح وهم الأصحاب - تكون ظاهرة في إرادة صلح - مع أنه يمكن استدلال صحة الصلح بأن مسمى شرعية للصلح والعرض المهم في شرحه هو تحصيل الإرادة عند الجهل - فيكون إطلاق ذلك غير مفيد - بمادل (٣) على معنى العرض - فاستحسن حوار الصلح مع العلم بالمقدار أو الجهل به (ديما) كان (أو عينا) وسواء كان رضاء أو غيره كما هو المشهور من الأصحاب بل عن التذكرة عند علمنا إجماع - ولا فرق في صورة الجهل بالمقدارين تعدد العلم به وتبصره .

وعن الرضا، لا شك في ما إذا كان عينا وامكن العلم بالمقدار - مشاه عموم الأدب بالحوار لمعصده ما طلاق عاثر كثير من الأصحاب - وحصول الجهل والعرض مع مكان المحرر عينا (ومنه) أو لأنه لم يظهر فرق بين ما إذا كان دينا أو عينا - اللهم إلا يقال أنه إجماع على الصحة في ما إذا كان دينا هو (لعارض) وثبات - أنه لو سلم شمول دليل النهي عن العرض للعرض لأوجه لما افترده من أن المسئلة يمهو بين دليل حوار الصلح عموم من وجه لعمارة صحت وتساقطان ويرجع إلى أصل الفساد. ادليل على الضرر حاكم

٢ - بوال - باب ٥ من أبواب كتاب الصلح

٣ - لمذكره ج ١ ص ٤٦٦

وقوع الصلح من الشريكين على كون الربح والخسارة لاحدهما - ١٠٧ -

على دليل الصلح كحكومتها على دله سائر المعاملات - وثالث - ما عرفت من ان دليل  
في المرور لا يشمل هذا الباب فالأظهر هي الصحة مطلقا ولا فرق فيما ذكرناه بين العلم  
في الجملة بالوصف و المشاهدة وعدمه (فما) عن الأثر - بلي قد من اعتر العلم في الجملة  
وان لم يعبر المعلومة المعتره في السع وبحوه غير ظاهر الوجه نعم يعتبر عدم الأثر  
لما من ن لسمهم لاحقة لدولان تحقق - لكنه خارج عن محض الكلام

الرابعة (ولا يثبت) الصلح (الأثر) هما واستحقاق (احد العوصين) بالاحلاف  
ما عدم بطلان الصلح في غير السورين فسم من روم لصلح - واما بطلانه في المورد  
الاول فسم من كتب الأحكام مشروعه الإثالة في جميع العقود - واما البطلان في  
لمورد ثانی هو صح -

## وقوع الصلح من الشريكين على كون الربح

والخسارة لاحدهما

احداه ولوا اصطلاح الشريكين على ان لاحدهما الربح والخسارة والآخر

راس المال صح (ملا خلاف في الجملة فيه - لاص في هذا الحكم - صحيح ١)  
الحلي وحسن المروي عن لکھی عن ابي عبد الله (ع) في رجل حسن اشترى كافي مال وربحا  
فيه وكان من المال دين وعليهما دين فقد حصصا لصاحبه اعطى راس المال ولث الربح  
وعليهما المولى فقال (ع) لا بأس بذلك بشرط ان لا يشترط ان يكون المال دين وهو  
رد على كتاب الله عز وجل (ورود في الحديث ٢) لانه قال وكان من المال دين وعين  
ولم يقل وعليهما دين - وايضا فيه - لانه قال وكان المال دين - ولم يذكر الدين ولا  
عليهما دين - وروى الخبر بعد آخر لانه قال كان المال دين وعسا ونس في شيء من

١ - لوساثر باب ٤ - من باب لغير حديث ٢ - ٣ - من باب كتاب اصبح حديث ١

هذه النصوص نصريح بالصلح - بل بالشرط الا ان الظاهر منها كونه المعاملة واقعة ابتداء لافى ضمن عقد الشركة - وتدل على صحتها مع الاشتراط - وحيث ان الشرط الاسدائي لا يصح - واطلاق لشرط على المعاملة من البيع و الصلح وعندها شيع - وليس هناك معاملة عبر لصلح يمكن تطبيقها عليها - فلامحالة يكون المراد بها الصلح المحصل مدده انه ان كان القول المربور بعنوان الصلح صح والامجدد وعد لاجب الوفاء - ولا في ذلك قوله فاذا كان شرطاً محالاً ، النح وان الصلح ايضا قد بان لا يكون محللاً لاجراءه او لعكس .

ثم مقتضى اطلاق النصوص عدم الفرق في ذلك من صورة وقوعه عند رادة صلح الشركة او في اثنائها او بعد اتمامها - اي بعد مرجع السالين - ومقتضى العمومات ايضا صحة ذلك في الموارد الثلاثة - و لا يثبت في مع مقتضى شركة ولا يكون صلح محال لشرع لان الشركة اما تقتضي كون الربح بينهما و المحسرين عليهما فكيف به لو وهب احدهما ماله بالآخر و ابرأه من المحسرين لاشكال في صحتها فكيف لو اوقع الصلح على هذا النحو .

ومما ذكرناه يظهر ما في المسالك قال هذا اذا كان عدا انتهاء الشركة و رادة فصحتها لتكون لربح مع - هي معه بمنزلة لهنة و محسرين على من هو عليه بمنزلة لبراءة ادانته فلا يساؤه بوضع الشر كشرع و لمستند صحة ابي الصالح - ثم قبل لحرر لمقدم - ثم - وهذا الحر مشعر بما شرطاه من كون الشرط عدا الانتهاء لا كما طلق المصنفه سني و تقدمه في ذات المحقق تشيح على في محكي شرح القواعد و يرد عليهما ان صلح المذكور ان كان محالاً لوضع الشركة و غير صحيح - وما الفرق بين انتهاء الشركة و اتمامها و اثنائها و انحل ان وضع الشركة مقصود للشركة في الربح و محسرين مع عداه بقاء عدا و اذاع امامه فلا يكون الشركة مقصبة لها كما لا يحمي ( نعم ) في الصلح في الأثناء و الأنداء باللسة ابي ما يحق بعد من الربح و المحسرين - اشكال من ناحية عدم المتعلق الا انه بدفع بالصلح المشروط - لدى لا جماع على

بطلانه وبما ذكره يظهر ما في كدمات القوم في المقام من الخط والاشبه

## لو ادعى احدهما درهمين في يدهما والاخر احدهما

سادسة (ولو ادعى احدهما درهمين في يدهما والاخر احدهما اعطى الآخر نصف درهم) بلا خلاف فيه في الحمله والكلام بانه فيما يخصه القاعدة و اخرى في النصوص الخاصة .

اما الاول فالسنة الى احد الدرهمين لامرأع بينهما فيه وهو ادعى الدرهمين واما السنة الى درهم الآخر فكل منهما يدعيه والمفروض كونه تحت يدهما . ولا محالة يكون لكل منهما على النصف واما به لملكته له ويحكم بذلك . فيكون كل منهما مدعيا بالسنة الي نصف الدرهم ومكرراً بالسنة الى النصف الآخر . فيجرى قاعدة المدعى والمكر وهو لزوم الحلف على كل منهما على ما يدعيه الآخر . فاعطى لكل منهما النصف مع الحلف لا بد منه . واما الثاني فمقتضى النصوص الخاصة بذلك لكن بدون حذف لاحد صحيح (١) عبدالله بن المعيرة عن عمرو بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ادعى درهمين فقال احدهما الدرهمان لي ووالاخر ههنا سي ويحك فقال ابو عبد الله عليه السلام ما الذي قال ههنا سي ويحك هذا قرآن احدا درهمين ليس له وانه لصاحبه ويقسم لآخر بينهما ويحوه مرسل (٢) محمد بن ابي حمزة الذي هو كالصحيح لان في سنده ابن ابي عمير . والظاهر من كون الدرهمين معهما تحت يدهما . ومقتضى طلاقهما عدم الفرق بين كون الدعوى فيهما بالنصف من كل منهما على الاشاعة او بواحد منهما على التبيين ان لم يكونا ظاهرين في خصوص صورة الاشاعة وهما الآن على التصيب بدون الحلف (فد) عن التذكرة من لزوم الحلف في الصورتين (وما) عن المدعى من لزومه في صورة الاشاعة غير تامين . واصعب منهما الايراد على الاول بانه لا يتم حلف كل منهما

في صورة دعوى الاشاعة لاحتصاص الخلف ح الثاني و لبنة الاول و مع ذلك يستحق بعد الحلف تمام الدرهم لا النصف - فانه يرد عليه كلامهما مكر بالنية لي نصف الدرهم الذي بيدهما و مدع بالنسبة الى نصف الآخر منه الحلف على النصف الاعلى التمام فتدبر فانه دقيق

## حكم من أودعه انسان درهمين وأخر درهما

( وكذا ) يحكم بان احد الدرهمين لاحدهما والاخر سهما ( لو اودع احدهما درهمين والاخر ثالثا وتلف احدهما بغير تدريظ ) ادلا اشكال في ان احد الدرهمين النافس لصاحب الدرهمين والاخر مرد بينهما - لكن ان يكون لكل واحد منهما نصيب القعدة هو ان يقسم نصف ( فلصاحب الاثنين درهم ونصف والاخر ما بقي ) ويشهد به مضافا الى ذلك خبر (١) لسكوبي عن الصادق ع عن يمينه في رجل استودع رجلا دينارين فاستودعه آخر درهما وصاحبه درهمهما قال يخطى صاحب الدينارين دينارا ويقسم الاخر بينهما نصفين .

ثم انهما اشكالا - وهو انه لو اسفل نصف الدرهم او الدرهم الى ثلث بهمة ويحويها واشتري بمجموعها ثوبا بعلم تفصيلا بعدم دخول ثوب شمامه في ملكه لان بعض الثمن ملث العير قطع فلا يجوز الصلاة فيه ولا لبسه و لم يلزم الاصحاب بذلك - وقد ذكروا في دفعه امورا ( احدها ) ان الامتراح بوجوب صيرورة كل من الدراهم او الدينارين بينهما اثلاثا فما سرق يكون من مالهما لا من مال احدهما فلا يلزم المحذور المذكور ( وفيه ) ان الامتراح في مثل المقام لا يوجب الشركة كما مر - مع ان لازم ذلك اعطاء درهم وثلث لصاحب الدرهمين وثلثي الدرهم لصاحب الدرهم ( لو اوجد كما نسب الى المصنفه في بعض كتبه انه ذهب الى ذلك ( و ثانيهما ) ما ذكرناه في اول البحث من انتهاء قاعدة العدل ولا يضاف ذلك ( وفيه )



ان تلك القاعدة انما تنص على حوار التصرف لكل منهما فيما اعطى له حوار طهرى والكلام بما هو فيما لو احصيا عد ثالث و شرى بهما ثوبا و هو يعلم بعدم ابقائه اليه بتمامه والحكم بظاهري لا يكون مع العلم التفصيلي بخلاف ( و دعوى ) انه بعد كون كل من لصعين مما يجوز تصرف من هو تحت يده - لو نقل الى ثالث يجوز تصرف ثالث فيهما واقعا فان حوار تصرف دى الدوى المال طهرى موضوع لحوار تصرف من ينقل اليه ذلك المال واقعا فلا يحصل العلم التفصيلي بعدم حوز التصرف فيما انتقل اليه بانهما (مدفعة) بل وعدة ايدي ايضا من الامارات ولا تكون متكاملة لبيان حكم واقعى و لا توجب نيل الوقع ( شبه ) السامع على ان ذلك من باب الصلح الفهرى فالمد الشرعى من باب تولاه بحسن كل من لصعين في ملك كل واحد منهما فكل منهما يملك الصفة والافلا يحصل العلم المرئى لواحتمال عد ثالث و شرى بهما شيئا .

و بعد ذكرناه يظهر ان يدعى ماعى المسالك بان الدلف لا يحتمل آو به مهم من احدهما خاصة لاسماع الاشاعة بها انتهى ( و اما ) ابراده على بحر بصعفه فيرده ان البحر قوى ولو سلم صعفه فهو محجر بالشهرة ( وما ) قواه و ما اليه فى سروس من القول بالقرعة ضعيف .

## حكم اشتباه الثوبين

المسألة (ولو اشتبه الثوبان ) لشخصين احدهما من قيمة من الآخر كما اذا كان لو حد ثوب بعشرين درهما وللآخر ثوب ثلثين ثم اشتبه - فان خير احدهما صاحبه فقد انصفه - وان تمسرا ( بيما وقسم الثمن على سبعة اقسام ) هي المثال تعطى صاحب العشرين سهمين من خمسة وللآخر ثلاثة كما هو المشهور بين الاصحاب و فرض الاشتباه توقف على عدم احرار كون الاقل قيمة فى السبع هو لافل فى ثمره والافلا اشتباه

و كيف كان فشهد ليحكم المذكور خبر (١) اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يصدقه الرجل ثلثين درهما في ثوب و آخر عشرين درهما في ثوب فبعث الثوبين ولم يعرف هذا ثوبه ولا هذا ثوبه قال يتبايع ثوبان فيعطى صاحب الثوبين ثلاثة احماس ثمن و الآخر حمسى الثمن فبأن صاحب العشرين قد اصاب صاحب الثوبين اختر بهما شئت قال لا يخرج قد اصدقه - المسجور صدقه بالثبيرة - صف اليه ما في لخواهر قال مع احسان صدقه مسده في طريق الصدوق بل تشيح - واحتمال احصاها بمورده كما ترى (فما) في المسائل من الميل الى القرعة بل عن العبي الحرم به في غير محله .

ثم ان للمصنف قد غفل في المصداق في محكي التذكرة انه ان يبع منه عشرين و تسويها في ثمن لكل واحد ثمن ثوب و لا اشكال و ان حصة ولاكثر صاحب الاكثر قيمة وكذا لا بأس على الغالب وان ساعا محضين صار كالمال المشترك شركة جبرية (و فيه ) انه ان كان كون الاكثر قيمة معلوما انه للاكثر فما افاده و يتم ولا يشمله الحر لانه لا وجه لبعها محضين لحرص امكان حرار ما لكن مهم وان لم يكن ذلك معلوما لا وجه لبعها لحرص الاكثر فلعلة للاقل - مع ان ذلك احتياط في مقابل النص .

اشتمة (وليس طالب الصلح اقرا) - لمثل لان الصلح يصح مع الامكار فطسه لا يستلزم الاقرار لان طله يمكن ان يكون لاحد ربيع المارعة (بخلاف ما اذا قال بعي او ملكني او هبى او اخلصى او قضيت) و من شأنكم انتم بدون المالك فوله هذا اقرار بملكية صاحبه .

## اقرار العاقل على نفسه جائز

(الفصل السادس في الاقرار) لم رده لا عرف وليس هو من قبيل الاشياء

بل ( هو اخذ عن حق سابق ) على نفسه من غير فرق بين الاثبات و النفي كالاقرار  
بالبراءة وبخبره ومن الاعيين والماسع والحقوق - وفي الحقوق من حق الله تعالى  
و حق الناس

و شهد لمحاوره على نفسه ومشروعه مضافا الى اجماع المسلمين من الكذب  
آيات لاحظ قوله له لى (١) « اقررتم و خدم على ذلكم اصرى قالوا اقررتا » وقوله  
عرجل (٢) « و آخرون اعترفوا بدو بهم » وقوله سبحانه (٣) « ألتبتمكم قالوا لى »  
وقوله تعالى (٤) « كذوب قوامن بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم » فتأمل - و من  
لجنة احذر - لاحظ ما رواء (٥) جماعة من علمائنا عن السى <sup>بالحديث</sup> به قال اقرار لعلاء  
على انفسهم حائر - وحبر (٦) الهطار عن بعض اصحابه عن الصادق ع المؤمن صدق  
على نفسه من سبعين مؤمنا عنه - وحبر (٧) المدائنى عنه <sup>بالحديث</sup> لا قبل شهادة الغامق  
الا على نفسه - اصف لى نكم النصوص الواردة فى الابواب المختلفة - منها -  
مادل (٨) على انه يؤخذ به فى الحد بالربا وغيره - ومنها - مادل (٩) على انه لا اقرار بعص  
الورثة بالدين يلزمه ذلك فى حصته - ومنها - مادل (١٠) على انه لا اقرار المريض بدين

١ - آل هيران آية ٨١ .

٢ - تنويه آية ١٠٢ .

٣ - الاعراف آية ١٧٢ .

٤ - النساء آية ١٣٥ .

٥ - الوسائل باب ٣ من ابواب الاقرار - والبلد كذا - ٢ منها

٦ - الوسائل باب ٤ من ابواب كتاب الاقرار الحديث ١

٧ - الوسائل باب ٤ من ابواب الاقرار الحديث ١

٨ - الوسائل باب ١٤ من ابواب الحد

٩ - الوسائل باب ٥ من ابواب الاقرار

١٠ - الوسائل باب ١٤ من ابواب حكام الوصايا حديث ٤

بحوز ذلك - ومنها - ما دل (١) على انه ان اقر رجل عند موته لواحد من اثني عشر ذاهباً  
قام اليه فله المال وان لم يقم واحد منهم السنة فلعمال بينهما نصفان - ومنها -  
غير تلكم .

## بيان ما به يتحقق الاقرار

وكيف كان فالطرفه يكون في الاقرار وفي اللواحق - اما الاقرار - فهي اربعة  
الاول الصيغة - لا خلاف بينهم (٢) - لا اشك في انه (لا يختص لفظاً) بل يكفي به كل لفظ  
بعد الاحراز في لغة كان - وعن المذكور الاحراز عليه - وهو الحجة فيه مصداقاً الى اطلاق  
الأدلة - ان الموضوع هو الاقرار والاعتراف وهما ان يصدقان بالمرز ثبوت حق سابق  
كان لمرز عربياً وعبرياً - ولمعتر هو كون اللفظ كاشفاً في عرف المتكلم عن المعنى  
المطلوب ثبوته ولاعتراف باللعنه - كما به لا يعتر كون للفظ المتكلم به على القبول  
العربي في مادته وهيئته (وتنزع) عن ذلك مروع - منها ما يؤول ان شهد فلان لك عنى فهو  
صدق وشهد - فالاقرب كما عن اكثر المتأخرين انه لا يكون مرز - والمفهوم العرفي  
من هذه الجملة امتناع الشهادة ومنها - ما لو ادعى عنه جديده قرصه فقل صدقت  
مقتر بذلك منه بما يكون في المتفاهم العرفي استهزاء - ومنها - غير تلكم من موارد  
التي لا تندرج تحت صاطة كلية فانهم لعرف لدى يرجع اليه غير منصسط فلان في كل  
مورد من ملاحظة الكلام الصادر من المتكلم ورعاية المرز في الحدله والمقابلة - وان  
كان صريحاً او ظاهر في لاحراز عن ثبوت الحق بحسب المتفاهم العرفي فهو  
اقرار والاثلا .

(٢) بهذا - انما يظهر عدم تعين اللفظ بل (يصح بالاشارة المعلومة) اي  
المفهومة - والمعيار هو لاعتراف عما في الضمير بلا دخل لخصوصيات المعرف في ذلك  
(وعن) بعضهم اشترط التعبد في الاكتفاء بالاشارة من جهة الشك في صدق الاقرار

عليه، وإن عبرت عما في الصمير - ولزم ذلك وإن كان عدم الأكفاء به حتى مع تعدد  
لا به يكتفى به في حال الضرورة للاجماع (وقه) أن لأقرار والأعراء وبساوقهم من  
الألفاظ - لم يؤخذ فيها اللفظ وهذا العرف ثابت و يسر عندهم و عدم صحة السلب  
علامتان محققتان - وعرضي لفظ الأقرار عليهم فهل يشك حدهم في صدقه على المعرب  
عما في الصمير وعدم صحة سبب الأقرار عدم وعلى الجملة فلا يسمى الشك في صدقه  
على الإشارة المهمة والاكتماء بها

(ولو قال نعم أو أجل في جواب أعليك كذا فهو أقرار) - لا خلاف فيهما  
ولا اشك - يكون اللفظ من كلمات تصديق - نعم - إن كان المتكلم ممن يحصل في  
حقه أن لا يعرف معنى لفظ أجل - وادعى أنه تحول كونه كسمة تكذيب أو سهوا لا تصديق  
بقبل منه ولكنه خارج عن محل لغيره فإن هذا يجري في الألفاظ لصريحه إذ صدرت  
من غير أهل ذلك اللسان .

(وكذا) يكون أقراراً - قول (بلى تصعب اليك عليك كذا) فيها مقتضى  
لوضع حرف تصديق وأكثر ما تقع بعد الاستسقاء وتخص بالأجاب سواء كان ما قبلها  
مثبتاً أو منقياً - هكذا ذكره هل لمة والطاهر أنها يجب لصدقه لعرفي أيضاً كـ  
وعني فرض التزل وتسمي الشك في كونهما في لعرفي كـ يستصحب فقرايها ويثبت  
به ذلك - عني ما في محله من أن بـ لعقلاء في لحاورات على أجراء هذا الاستصحب  
والطاهر به لأحلاف بينهم مما ذكره

(بأخلاف نعم) فانه ذهب جماعة منهم الشرح والمثل إلى بها السافر - وهو  
الشهيد وسد المذكراتها - وتردد المحقق فيه في النافع (وجه) الأول - أنها  
وصعت في الله بتقرير ماسق من السؤال وقد كان فيها نصت تقرير النفي في لثمال  
نكار لأقرار (ووجه) الثاني أنه لو سمع كونهما في الله كـ لكنها بحسب الاستعمال  
لشايخ عبد العرف بالأقربى مثل بلى - تكون أيجانا مطلقاً كان ما قبلها مثبتاً ومنقياً -  
أنه صرح جماعة بورودها في اللة كـ وفي المسند أيضاً التصريح بمساواة نعم -

ونسى في السناد (ووجهه) ثالث عدم برجح حد الوجهين على الآخر - وساد ذكرناه  
 بظهوراً فوثية التي ادعت عرفت عدم المعر بما للغة في مقابل العرف - ودعوى - ان الاستعمال  
 عم من الحقيقة وان كان شايها كما هي الرصاص مدعومة بما تقدم من به لا يتوقف صلب  
 الأقرار على اثبات كونه للفظ حقيقة في استعماله بل يكفي كونه محار مشهوراً  
 لا يتوقف دلالة عليه على ذكر كونه

(ولو قال) بعد قول لي عاك دما انما عقرو فلسس باقرار) لانه لم يذكر لمقر به  
 فس الجائر ان بعد ما لا يصدق الدعوى - و بعد لاندل على لحص (الان يقول به)  
 اى بما مدعه فيبره - خلافا للشهدى محكى الدروس قال لا يكون اقراراً ايضا ادعيته  
 الأقرار بالدعوى وهو اعم من الأقرار بها للمدعى وبعبارة - ويرده - ان المسدور الى لدن  
 هو الأقرار به للمدعى - وقد مر انه المعاصر في هذا الباب ولذلك قد يدعى كونه اقراراً  
 في الاول بضم حجة ظهور المحذورات العرفية في ذلك فان وقوعه بعد لدعوى  
 يوجب عندهم صرحه اليها - كما يعلم ذلك من انه لو اقر بشيء آخر صريحاً بعد هذا  
 كما لو ادعى عليه دس فقال ان مقرون لسماء هو فقا - قل - والانه لكرامة المتقدمة (١)  
 و اقررتهم و حدثت على ذلكم صرى قولا اقراراً بشاهدة به وهو غير بعد .

### حكم مالو علقه بشرط

(ولو علقه بشرط بطل) كما عن اكثر المتأخرين - وحنة نقول فيه انه لا اشكال  
 كما مر في ان الأقرار عبارة عن الاخبار عن ثبوت حق على نفسه حرماً - فهل يعتبر فيه  
 كونه عن ثبوت حق سابق - ام يكفي في صدقه الاخبار عن ثبوت حق في اللاحق قولان  
 - اختار بينهما صاحب الجوهره - قال لا يمكن انكار صدق الأقرار على الحقوق  
 المتعلقة بنذر او عهد او مسير على شيء متوقع او معلوم لحصول فاداً اقر مثلاً ان لرب  
 عسى مائة درهم ادعوى في مرضه نذر او عهد او مسير كان ذلك اقراراً بالحق المعلق

بمقتضى السبب لستعلق به - ولكن برده ذلك يكون - قراره بعد كونه حار عن  
السبب وهو البدر السابق مثلاً - ولحق ما ذكره الأكثر من غير كونه حاراً عن حق  
ثابت في السابق - وعلى هذا فهو علقه شرط مستقل لا يكون اقراراً (واحد) لوعيقه شرط  
مضى ولذا هو انه قرار ما علم من حق لشرط فلكونه حار عن - بحق التالي و  
ثبوته لغرض لعدم تحقق شرط واما لم يعلم به فلان الاحتمال بشرط حار عن الملازمة  
بس لشرط والجزم حرم - و قد نصه انه تحقق لشرط حار حاكاب السبب كونه حاراً  
عن حرم - كما لو قال ان كان مكتوباً في الدوران ليرد على العالم كذا حرم فان كان  
مكتوباً كان هذا احراز حرم ما شئت لالف تصديق عليه لقراره (بعم) ان كان شرطاً  
يحيل به لم يقع حاراً لم يكن ذلك اقرار بل هو تكبر عرفاً - واصطفاً هو  
لرجوع الى العرف بحسب ما يفهم من ذلك الحالة الصالحة لهذا الكلام - ولا يمكن  
جعل ميراث كلي له .

## حكم ما لو قال ان شهيد فلان فهو صادق

(ولو قال ان شهيد فلان فهو صادق، لزمه وان لم يشهد) كما في لشيخ في  
المسوط وابن سعيد في الجمع و تصغيره في حصة من كنه - من حكي عنه يسته  
الى الاصحاب .

و استدله (بعم) اذا صدق على تعذر الشهادة لزم لحي لوجوب مطابقة المحرر  
الصادق لمحرره في الواقع فيكون في دمه على ذلك التقدير - و من المعلوم انه لا  
دخول للشهادة في ثبوت المقر به في الدم في نفس الامر فيثبت ح مطاؤه ادا لصادق  
مطابقة سنة المحرر السنة لخاصية في بحق الصدق على تقدير الشهادة ( و بانه )  
اما ان يكون ثبوتاً في دمه او لا - و التالي باطل لاسراره كتب الشاهد على تقدير  
الشهادة لانه حرم غير مطابق لكنه حكم بصدقه على تقديره فيعين لاهل ( بعم )  
بصدق كلما لم يكن المال ثبوتاً في دمه لم يكن صدقاً على تقدير شهادته و يعكس





مادل (١) على عدم ملكة العبد منه ح لا يكون اقرارا على نفسه وللثالث حديث (٢)  
رفع ما استكره عنه - وللرابع مادل (٣) على حجره

وعلى هذا ولا ينس اقرار الصبي بماله ولا عقوبة و تسع عشرة - ولم يحروصيته  
و وقفه وصدقته والاقل فزاره به - لعدد من منسب شئنا ملك لاقراره التي استند اليها  
الاصحاب لصحة اقراره ما يصح منه - ولطهر كونهما وعدة مستقلة عبر عدة الاقرار  
ومدركه، الاحماع وتسلم الاصحاب - بل وعيها بقاء العلاء ولم يردع بشداع  
الافس عنها - واما لا نقد اطلاقها يحدث رفع انكلم عن الصبي من جهة الاحماع  
على ذلك عن فرض صحة اوصيه لعنق الوفاء منه - ولاقرار المجنون الامن دوى  
الدور وقت لوثوق بالمقل - ولا من انه (٥) لكن (ينسب بعد اقراره بعد العتق) ولا  
من المكره - لان حديث الرفع سقط حكم البررة - ولحدر (٣) ابي سحترى عن جعفر  
عن ابيه عنهما لسلام ان عدا (ع) قال من اقر عدا محروك وحسن او نحويف او تهديد  
فلاحد عليه - ولا من المصه في ماله الكونه محصور عن الصرف في ماله ولا من بمفلس  
لانه بعد تعيق حق العرماء لمال يكون ذلك لانه في المال من قبل الاقرار  
على العبر فلا يكون بعدا - ولكنه املا شئت في ماله - وشب في دمه كما مر في  
مبحث المفلس .

## بيان ما يعتبر في المقر له

الثالث المقر له (٥) قد طعنت كلمة، تهم ماله يشترط (في المقر له اهلية التملك)  
ادمع عدمها يلغو الاقرار فلا عبرة به فلو اقر بشيء لجماذ بطل .

١ - الوسائل ج ٥ ص ٢ من البحر - وباب ٧٩٦٧٨ من ابواب الوصايا

٢ - لوراش ج ٥ ص ٥٦ من ابواب الجهاد في النفس

٣ - الوسائل باب ٥٥ من ابواب الحجر -

٤ - الوسائل باب ٢ من ابواب كتاب الاقرار

فهو نقل الأقرار للحمل أم لا فيه تفصيل - إذ إنه ليس سببا يعيد المالك كوصية وارث يمكن في حقه - و أخرى ليس سببا لأبعد المالك له كالحبابة والمعاملة معه و مشاكل - و ثالثة لا يبين سببا .

أما في الصورة الأولى فالظاهر صحة إقراره لأنه يملك وإن كان استقرا ملكه له مشروطا بسقوطه حال حياته - فلو قال إن للحمل دية في دمي لوصية مثلا - ملئ الحمل ذلك بالفعل - وإن لم ينكر مستقر وليس من قبل لأقرر على حق ثابت في المصنف - لمرضى ملكيته - ويمكن أن يكون قرار بوصية أو سبب للارث و هذا أمران سابقان على الأقرار .

و أما في الصورة الثانية فالوجه الصحة عند المصنف و المحقق والشهيد وسيد الرضوي بل يسهل أن يثبت في الشهيدين إلى الأكثر - ولو نظرنا إلى مبدأ الأقرار والعقد مبطله بخلافه من صور تعقب الأقرار - بالمأني - وأورد عنه - بأن الكلام كالجمعة لو واحدة ولأنهم لا يحررون فدأى أوله فلا غيره به كالأقرار - لمعلق على الشرط - وأجاب عنه - أن يكون الكلام كالجمعة لو واحدة يتم فيها هو من مسمى كالشرط و نصه لا فيما لا يتعلق به من بعده ومن ثم اجمعوا على بطلان المعلق دون التعقب بالمأني (أقول) قد مر أن المبرر في الأقرار هو الظهور العرفي للكلام - وعليه - فعدم لم يتم المكمل كلامه لا يعقد لكلامه ظهور لاحتمال ذكر العربية الصرفة وإدغام كلامه نكون ما يستند منه هو المعيار والمبرر - فعدم إقرار بملكته للحمل وقرره بذكر السبب غير المعيد للملك له كان المقرب هو الملكية الخاصة لا المطلقة لأنه لم يعرفها بل بحصة خاصة بها وهي الملكية المسنة عن سبب خاص والمعروض عدم إمكان تحققه للحمل - مما قرره مقتنع الحصول فلا يصح إقراره هذا -

و أما في الصورة الثالثة - فالمتجه هي الصحة كما هو المشهور بين الأصحاب للاكتفاء في الأقرار بإمكان الصحة و معارضة أخرى أنه يبرر لأقرار على الاحتمال الصحيح وعن المصنف أنه يدل على بعض لحكم بالطلاق ولم يعرف قائله - نعم - عن

المعروف في بضاحه بسام عيبه وان حكى عنه في شرح الارشاد بسامه لصحة لى الاصحاب  
مشعرا بدعوى الاجماع عيبه (و استدلل له) بان الحمل لا يملك حقيقة وانما يوجد  
سبب يصلح للتمسك فادام لم يقربه لم يصح - وان - لذلك في صورته صحته مشروط  
سقوطه حيا فقله لا نعم الصحة بل هو مرعى فكان حاسب عدم الصحة اولى على  
التقديرين (ولكن) تنوجه على الاول - ان الحق ما لكه الحسن مكنة غير مستقرة مشروط  
استقراره بسقوطه حيا - مع - ان مقتضى حمل الاقرار على الصحة كحتم سائر افعال  
العاقل - جملة على راده السبب الصالح للملك والافرار بالملك اقرار بالنسب  
الصحيح المملك - وعلى الثاني ان قد سقطه حيا تعلم بالصحة مراعاة بسقوطه حيا  
- فلا يظهر الصحة -

### المقربة وما يشترط فيه

الربع المقربة - وهو اما مال وسبب وحق - فقدر ان الاظهر حور الافراد  
في جميع لعموم ذلك (ولو قال له تلى مال فان قدرته بما يملك قبل وان قل)  
بلا خلاف بل عليه الاجماع في محكى الدكرة وهو نحوه صاد لى اصله لمرثة  
عن الراية بعد صدق المارعى نفس والكثير (ولو لم يقصر) قد وان مسح عن المال  
(حسن عليه) حتى سن لان يدعى السباك ويقل - على تفصيل يابى في كتاب نقضاء  
مفصلا - ومنه يظهر ضعف ما قبل من عدم الحسن - ولو قدره بصادم تحرر لعمده بمولاه  
كقشر لحررة و بوردو ماشا كل - قبل لم نفس لعمده صدق المال عليه فضلا عن  
انصراف اطلاقه اليه على وجه ثبت في الدمة بن سبب ذلك لى المشهور وعن لندكرة  
والروضة قوله اذ المال اعم من غير المتمول لان كل غير متمول مال ولا عكس (قول)  
لا اشكال في ان المال غير لمدك ذرب مال ليس يملك كالمباحات الاصلية و  
ملك ليس بمال من الاصلية عيبه المال لقله - وعنه وقد دل على مال وقدره بذلك لم  
يقبل ولو قال على شىء وقدره بقل - والظاهر بعمود كلام لمصنفه هو ان شىء على



(ولو قال، يعلى (كذا درهم  $\phi$ ) عن لشح والحب والمصنف به - به يرمه  
(مائة) اذا كان الدرهم محرورا - لان قل عدد مفرد مembre محروور - المائة ادوة -  
الالف فمحس على الأقل ولكن يوجه عليه ان الحر يحصل باضافة الجرة ولاوجه  
لحملة على الدرهم الكامل بل يشتبه محروور الدرهم واحد يرجع في تفسير الحر -  
والقدير جرة درهم وكذا كناية عن الحر - ولو حسن درهم مرفوع فلا كلام طهر  
في انه يرمه درهم بجعله بدلا عن كذا

(ولو قال) يعلى (كذا درهمان) لمتجه هو لرو درهم واحد لان طهر  
مه ردة لناكد - محروور فيه سى ولكن الجمعية لمتقدم ذكرهم ذهبوا الى ان  
اللام عليه (احد عشر) درهم - لان قل عدد مركب مع غيره ينسب بعده الممر  
حد عشر دفوقه الاثنى عشر الى سعة عشر فترمه الأقل - والحواص ممر  
(و) اوال (كذا وكذا درهمان) كذا - وذكر حرف العطف ( $\phi$ ) عن  
من تقدموا - بانه (احدى و عشرون درهما) لانه اقل عددين عطف احدهما على  
لاخر ومرا ب درهم مصوب ادوقه اثنى وعشرون الى سعة وسبعين - ويصنف به  
والحق عدم لزوم ريد من درهم واحد - لانه ذكر شش ح و م رهما ب درهم فكنا  
قال شى و شىء هما درهم لان كذا حيث يحمل لهما هو من درهم محروور - تفسير المتقدم به  
ن كثر ب درهم وفي المثال قولان آخر - حدهما لرو درهمين عليه لانه ذكر حملتين  
كل واحدة منهما تقع على درهم و تكون كناية عن فكنا لدرهم تفسير الكل واحد منهما  
فيهما به يرمه درهم وزيادة يرجع في به لان الدرهم ممر لحملة لا حيرد فسقى الاولى  
على جماليه وممر هان شاء - وقد ظهر مما سبق صحتها - كذا به قد ظهر مما تقدم ما في قول  
لمصنف به (هذا مع معرفته والاوله التفسير) فلاحاجة الى بيان

## تعقيب الاقرار بما فيه

(٩) اما اللواحق الثلاثة - الاول - في تعقيب الاقرار بما فيه (١) لوقال لك على مائة مؤجله او من ثمني خمرا او عسع لم اقصه واابتعت بختيار (٢) عن جماعة منهم المصنف ر (٣) (المول قول التعريم مع اليمين) وتفصيل الكلام اما في الفرع الاول - فلا إشكال في انه بالاقرار بمرمى المائة - وح - لم ينكر التعريم الاخر فلا كلام وان انكره - فان كان وصف السجبل متصلا عن الكلام المنفرد ولو سكوت طويل فلا خلاف بينهم في ان الدس حال وقول تعريم مقدم لأن دعوى التناجيل دعوى اخرى والندس مدح وهذا شكل و - وصله بغير السرعة كما عداة للمحقق في التابع - انه كك وهو المحكى عن مريح الشح والقصي وغلوه بأن دعوى الاجل رابطة عن صل الاقرار ولا تسمع كما لو اقر بالصل ثم دعى قصائه - ولكن لمشهور بين الاصحاب سيما المأخرس - انه نقل قوله ويقدم على قول عربيته فلا يكون الدس حالا - وهو الاظهر له - من ان الاقرار بها هو بالباطل ظهور الكلام ومعلوم انه لا يسمع للكلام ظهورا - انكم مشعرا به قوله بالحق بكلامه ما شاء من اللواحق - وان ثبت قلب ان التعريم بحسب ظهور الكلام هو الدس بمؤجل فلا يثبت به الحصنة لأخرى من لدس ي لدس بحد وبؤ به ما قبله لولا قول ذلك منه لادى الى ما ادب الاقرار بالحق بمؤجل و - ان كان على الاصل ان دس مؤجل واراد لتخلص فان لم يسمع منه انه لأصبر بهور بما كان لاحاطة ولا بحث بعدم قوله منه لا يقرر باصل الحق هو من لرمه حلا لأصبر فيؤدى تركه الى الاصرار بالحق وهذا غير موافق لمحكمه لاسيما والصحيح كالمؤمنين لا يباحد باول الكلام دون آخره

واما الثاني - فلو قال له عني - لدم قال متصلا عنه من ثمن حمر غير محترمة او خيرير لانفسه الثاني وثبت عليه ابدال جماعة كمن في لذكره ووجهه ظاهر ولو وصله

بكتابه الاول والمشهور بينهم ايضا ذلك ان عن يونة لعزم بسنه لى عمدنا (و سئلوا)  
 له بانقصه ذلك سقوط الاول لعدم صلاحه الحصر وكذا بحريه من يستحق به الثمن  
 في شرع الاسلام (وهو) انتم مع عدم حمل محبب ذلك في حق المهر - و مما  
 مع حتماله فلا لا لأقرار متى على الغيب فكذلك لم ينعن بغيره بسى ولا حرج عنه  
 بالظن وغيره وسمع منه الاحتمل وان كان ذلك كما قدده لمحقق الأردبيلي ره  
 (وما) في الحواهر من انه لو صح ذلك لاستلزام الأقرار (بندعه) بالاحتمل ولم يكن له  
 مشأ عقلائي لا يمسى به ولا يرمم ما ذكر و كان له ذلك لا يرمم منه سدر - بالأقرار.  
 واما الثالث فوصول قوله من مبيع لم فيه بقوله له على مال - فمن السقوط  
 والحلاف وبهية المراء والمثلث وكذا وغيرها انه قبل قوله - وذهب المصنف  
 ره والمحقق والشهيد الى انه ينفذ قول المردم وهو لم يحكى عن يحيى بن سعيد والحلي  
 ومن غير واحد من المحررين وسدأوا بكاتبى بمساءة ثانيا للاول. وقد ظهر ضعفه  
 بمقدمه - ومه يظهر الوثائق الاول - نعم - لو ان فصل صح ما ذكر تسمر  
 واما الرابع وهو لو دلل على مائه من مبيع استبحر بغيره فقد قالوا انه  
 يلزم بالمائة للمدعى ببقوله على - وهو له حيار اذ مقتضى الاول ثبوت الثمن في الدمة  
 ووجوب دئه اليه على جميع الاحوال ومقتضى الثاني عدم استقراره فيها لحوار  
 الفسخ وعدم وجوب ادائه اليه مطلقا (وهو) ان الثاني لاسا في الاول بل يبين كبعينه  
 دلافاة بين ثبوته في الدمة غير مسقرو عليه فثبت المدرك في باب الأقرار على الظهور  
 لعرفي ولا يبعد ذلك الكلام ظهور ما دام للمكالم ان يلحق بكلامه ما شاء من الواجب - فالأظهر قبول  
 قوله كما عن المسوط والحلاف و لقاضي والمسالك والروضة وسيدى المدرك و  
 الرياض والمحقق الأردبيلي وغيرهم -

## الاستثناء المتعقب للأقرار

الثاني - في بيان احكام الاشياء لمعقب للأقرار لأحلاف عدد في حريان

الاستثناء في الاقرار بل الاجماع يسميه عليه كما في الجواهر (٩) يترتب عليه - انه  
(يحكم بهابعد الاستثناء) - بعدم بغير عبدا الاتصال العادي . ان يصح في الاستعمال  
عادة وعن ابن عباس والحلي فحويته الى شهر وحمله على قول حمزة في تلك المدة  
موضعه ظاهر -

ثم - فواعده و - كانت كثيرة الا انه تعرف منهم ذكر قواعد ثلاث في هذا  
المقام .

١ - ان الاستثناء من الاثبات يسمى ومن سمي نسب وفي المسالك الاول موضح وفاق  
بين العلماء وهو ظاهر - واما الثاني فداشكر عليه بعضهم نظر لي ان سبب الاثبات و  
لسمى و سطة فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاء الاثبات لحدوث التوقف - وينقص ذلك  
الاستثناء من لاسات - ونسب الكلام فيه في الاصول

٢ - المشهور بين الاصحاب حواجز الاستثناء من بحسب لمعبر عنه  
(المتصل) و من غير الجنس (٩) هو ان يناد له (المفصل) تارة و لمقطع  
اخرى - ما حوز الاول موضح - واما الثاني فيشهد به وقوعه في الكتاب  
و فصيح للغة - قبل الله تعالى (١) و لان كلوا اموالكم بكم بالعدل الا ان  
تكون تجارة عن رخص و قبل سبحانه (٢) و مسجودا لا تبس كان من الجنس -  
و فان (٣) عزم قائل «لا يسمعون فيها لغوا ولا تأنتا الا السلام اسلاما له الى غير ذلك من  
الموارد و هل هو ح على وجه الحقيقه او المحاز - فيه خلاف لا يهتما في المقام  
البحث عنه (ثم ان) مرادهم من لجنس كون المشتري داخلا في المشتري منه لولا  
الاستثناء و من غيره عدم دخوله و بذلك يدفع ما في المسالك قال اطلاق الاستثناء  
المقطع على كونه من غير الجنس لا يخلو من ملاحظة مشهورة لان مثل قوله جاء سوك



الابوريد منقطع من ان الاستثناء من لحسن انتهى (ويستقط) في الاستثناء المنقطع  
(نقدر قيمة المنفصل) فلو قل له على ألف درهم - الاثوب - سقط بمقدار قيمة اثوب  
عن ألف درهم

٣- ذهب المحققون من الأصول والأكثر إلى أنه يصبح لاستثناء ديمى بقية  
فتا وكثرت كما في المسالك - وذهب جماعة إلى اعتبار أن يكون الـ في من المستثنى  
منه أكثر من النصف - والأصح أنه يصبح مطلقاً وانه يستخرج استثناء الأكثر وهذا  
لا يصح ما حمل عنه في سبب الأقر - كما مر وسالنا لنترى به في كلام الشارح الأوسط - وبه  
يذهب الأثر دعى الأصول - بهم ذكروا في المقام ان الاستثناء صحيح وان كان الباقي  
قليلاً - وفي لأصول سواء على عدم صحته استثناء الأكثر .

(٩) نخرج على القاعدة الأولى انه اذا ذكر استثنان وكان لثاني بقدر لأول  
رجع جميعاً الى المستثنى منه ( لو قال ) : على عشرة الاثلاثة الاثلاثة لثلاثة اربعة فن  
الظاهر في صورة تعدد الاستثناء اذا كان معاطفاً او كان استثنى مستغرقه بقية سواء راد عليه  
اوسواه رجوع الجميع الى المستثنى منه - هذا اذا لم يحصل بالاستثناء لسعدد استغراق  
المستثنى منه والابطال ما حصل به لاستغراق - كما لو قال في مثال له عشرة لاثلاثة  
الاسعة فيبطل استثناء سبعة ونشت تلك كما هو واضح

ونخرج على انه شتم فانه المصفره (والوجه بطلان الاستثناء في درهم ودرهم  
الادرهما) - والمختار عند جماعة من المحققين انه ان الاستثناء لواقع بعد حمل  
متعددة يرجع الى الجملة الأخيرة وعليه فالاستثناء مستغرق فيكون بطلاً - ولو قلنا  
ان الاستثناء لواقع بعد حمل متعددة يرجع الى الجميع فهل يصح الاستثناء في  
المثال ونشت درهم واحد لانه ح في قوة قوله لدرهمين لادرهما كما في الشرائع - ام يبطل  
ايضا كما عن الشيخ والحلي و لمصنفها وغيره وجماعة من جهة استلزام صحة  
الاستثناء ح التافض و الرجوع عن الاعراف لورود الأقرار على الدرهم بلعطف بقيد  
النصوصية فلم يصح اخرج احدهما بعد ان نص على ثبوته وجهين - اظهرهما لأول

وذلك يظهر بعد ملاحظة انه لا خلاف ولا اشكال في نه لوقال له على درهم الانصفه -  
 يكون صحيحا - ولعن سره ان النجود عن نصف الدرهم بدرهم صحيح - فانه على هذا  
 يقال في المثال انه كانه استثنى من كل درهم نصفه - ونصفا درهم درهم - بل يمكن ان يقال  
 بصحة الاستثناء حتى على المسلك الاول فان رجوع الاستثناء الى الجملة الأخيرة  
 خاصة دون الجميع - اما هو فما اذا لم يسعرق وامامه فيجب العود الى الجميع -  
 فيجوز فيه ما ذكرناه .

(٩) من سرعات الاولى نه (لوقال) له على (عشرة الاخمسة الالف ثلاثة)  
 بان كان الاستثناء الثاني غير معطوف على الاول وكان قل من سبعة فانه ح يعود الى  
 ملوه لالي المستثنى منه - هي المثال (يلزعه ثمانية) .

(٩) مهاما (لوقال عشرة ينقص واحد لهما يقل) بل يلزم بالعشرة على المشهور  
 (واستدلوا) له - بانه رجوع عن الاقرار وكروا في وجه الفرق سه وبين لاستثناء وقوع  
 الاتفاق على قوله لوقوعه في فصيح الكلام بخلاف غيره من الالفاظ المنصصة للرجوع  
 عن الاقرار - وبان يفرض في المثال جملة اخرى مفصلة عما سبقه، فيكون كالمعاني لها لا يسمع  
 وهذا بخلاف الاستثناء بدمع المستثنى منه بعد ان حده واحدة تكون لاستثناء حره منها  
 لا يمكن فصله عنها (ولكن اتوجه على الاول ان قول الاستثناء ليس للاجماع بل من جهة ان  
 لاستثناء من الالف نه ولازم لذلك ظهور مجموع الكلام له على في كونه قرار بغير ما ارجحه  
 به وهذا يجري في المثال ايضا وعلى الثاني به لا عبرة بكون الحملين وحدهم متعددة  
 بل الميراث في باب الاقرار هو الظهور العرفي ومن المعلوم - انه لا يعقد للكلام ظهور  
 مادام كونه مشعولا به وله ان يذكر لغرضه الصارفة ولو كانت بجملة اخرى (فلا يظهر)  
 انه يقلل مع الاتصاف ويلزمه السعة وعن سد المدارك انه احتمال ذلك تقويا لان الكلام  
 اما يتم بأخره -

## جملة من فروع الاقرار

الثالث في جملة من فروع الاقرار ١- (ولو قال هذا اعلان بل لعلى كان للاول وعزم الثاني) لانه صار لس اقره ولا اقراره تنفع على الثاني ماله الذي اقره نسا هكذا استدله (ولكن) بما ان من الاصرار - وان الاسان قديس هو وقد يعلط فيستدرك سل - فالأظهر كونه للشئ خاصة لعدم بعدد الظهور لتام لأقراره للاول مادام كونه مشعولا للكلام وبعد ذكر سل الذي هو مربة على الاشتباه والخطأ - فلا يصدق على مذكره اولا لأقرار بكونه للاول

٢- (و يرجع في المقدور والكيل الى عادة البلد) لان لاعتباط في لأقرار تحمل على ما فهم منها حسب المنافع العرفية في المحاورات وليس لذلك (ومع التعدد) رجع (الى تفسيره) بلاحلاف ولو بعدد الرجوع اليه حمل على الأقل لانه المتيقن.

٣- (ولو اقر بالمظروف لم يدخل الظرف) حداد لمنيف ولو قل لربد عدى نوسا في مدين - رسا في حرة او حطة في سعة ومشاكل - لم يكن اقرارا بالظرف - لاحتمال ان يكون مرده - في مدين وحرة وسعة لى - وكذا العكس كما لو قل لربد عدى عدى سب - يكون اقرارا بالظرف دون المظروف .

٤- (ولو قال له على قمير حنطة) مثلا - (بل قمير شعير) مشهور بينهم - به (لزمه قمير ان) ويجرى فيه ما ذكرناه في الفرع الاول وعليه فلا يلزمه الاتعير شعير (ولو قال قمير حنطة بل قمير ان لزمه اثمان) بلاحلاف بينهم بل ولا اشكال على ما مرنا - وما على ما ذكره في الفرع من حمل بل على غير الاصرار - فانه ما يمكن ان يستدل به لهم ظهور اللفظ في اراده دخول الأقل في الاكثر - وهو وان كان تام - الا ان لازمه السام في الفرع السمين على ما ذكره

٥- (ولو قال اذا جاء رأس الشهر فله على العا او بالعكس) بان امر لشهد

وقيل له على الف داحاء رأس الشهر (لزمه الف) ان لروم الألف عليه في الجملة -  
 فان قلنا ان الأقرار لا يختص بحار ثبوت حق عليه في السابق هو اصح بعدم معرفت  
 من ان التعليق لا يصح - وان ثبت بالاحصاء فان علم من قصده وعرف من كلامه رادة  
 وجود السب الفعلي للاستحقاق له بعد مجيء رأس الشهر بد بذرله مثلاً - صدق عليه  
 الأقرار وشمله دليله - وان علم منه انه يحبر عن تحقق السب في ذلك الوقت بان يكون  
 د ياعلى التدرله بذلك - فهو وعد لا اقرار فلا يشمل حكمه - وان اطلق ولم يعلم احدهما  
 فيقل قوله فيه كما لا يخفى - واما بعد ففرق بين تقديم الشرط وتحجيره فهو المشهور بين  
 الاصحاب ووجهه انه لا فرق بينهما في تعريف واللمة وان الشرط وان تحرف لفظاً فهو  
 متقدم معنى - (فما) عن التحريم من الفرق بينهما - ضعيف - كما انه قد ظهر مما ذكرناه  
 ضعف ما عن المصنف رد في القواعد وغيرها والشهيد والكركي وغيرهم - من  
 بناء المسألة على ظهور اللفظ في كونه تعليقاً او تحليلاً فعلى الاول بطل وعلى  
 الثانى يصح .

ثم ان المشهور بين الاصحاب انه لا فرق بين التعليق على رأس الشهر - او قدوم  
 ريد مثلاً - ولم يحالهم احداً الا المصنفه في المقام حيث قال ( بخلاف ان قدوم ريد)  
 والاول مظهر لانه لا فرق فيما ذكرناه بين المثالين نعم على القول الآخر قد مال - ان التعليق  
 على قدوم ريد صريح في التعليق بخلاف التعليق على مجيء رأس شهر فانه مظهر  
 في التأجيل ولاقل من احتماله وهو كما ترى .

٦- (ولو ايهم الجمع حمل على اقنه) لانه القدر المتمسك الثالث وفي لرايد  
 عليه يرجع الى اصله التراث فلوقال له على دراهم - حملت على الثلاثة بناء على انها  
 اقل الجمع اللهم الا ان يقال به حيث ان القوم قد احتلوا على اقل الجمع هو الثلاثة  
 - او الاثنان - ويحتمل ان يكون المعنى يرى كونه اثنى - فيقل دعواه لو احبر به  
 من القائلين بذلك كما عن لدروس - بل يتعين الحمل عليه وان لم يدعه فانه المتمسك الثالث  
 والرايد مشكوك به يرتفع بالاصل .

٧- (ولو ايهي المقرنه) كما قال لأحد من هذه المدققل مهاد كما يسمع  
 الاقرار بالمجهول كذا يسمع الامر بالمجهول ثم (الرم بالناس فان عين قبل) بحوم مر  
 في الركن الرابع فانه ح دونه ولولا اصل بعد اقراره (و) ح (لو ادعاه الاخر كانا  
 خصمين) الا ان من قرينه دو - فيكون د حلا والآخر خارجا فترتب عليهم حكم  
 دعوى الدخول والخارج لاني في كتاب القضاء مفصلا (ولو) دعي لآخر علم المعر  
 بانها له (له اليمين على عام العلم وان ادعى عنه البان قال قد غصته منى - له  
 الممين على البان - وانما موجه عليه ليمس له لانه لو اقر له تبعه بالعلم  
 ٨- (ولو ايهي المقرنه بيمين) قل كما عرفت مفصلا و ح (فان انكر المقر  
 له وادعى الآخر) انقرته الحاكم (من امر الى - يظهر مالكة لاولي من لاولي له  
 (واقره في يده بيمينه) لانه مكلف صاله الى مالكة منس و نحوه - وبالحيث  
 يسقط دعوى المقر له .

٩- (ولو انكر المقر له بالعبد قال الشيخ رضى الله عنه يعتق وفيه نظر)

١٠- (ولو ادعى المواطاة على الاشهاد كان له الاخلاف .

## في الاقرار بالولد

نفي في المقدم (مسائل الاولي) شرط في الاقرار بالولد (مصاد الى مقدم  
 اعساره امور ثلاثة امكن السوء والجهالة وعدم التصارح) والا خلاف في شيء  
 من تنكهم وان احتلفت تعبيرت العموم عنها - اقول في الاحكام الواردة في ثبوت السبب  
 بالافرار وان كانت مطلقة - لاحظ خبر ١١٠ السكوني عن جعفر (ع) عن ابيه (ع) عن عبي (ع)  
 د اقرار الرجل بالولد ساعة لم ينف عنه ابدا . وصحيح (٢) عبد الرحمن بن الحجاج عن  
 ابي عبد الله (ع) عن امرئه تسمى من ارضها ومعاها الولد الصغير فتقول هذا لي والرجل

١- لو مسائل - باب ٦ - من يواب ميراث ولد جلاء حديث ٢

٢- لو مسائل - باب ٩ - من يواب ميراث ولد لملاعة . حديث ١

سبى فيبقى حاه فيقول هو احمى وليس لهم بينة لى ان قال قتل سبحانه الله اذا حاثب  
بها واستها ولم تنزل مقره وداعرف احده وكان ذلك فى صحة منهم ولم ير الا مقربين  
ورث بعضهم من بعض وبحوفا غيرهما (ولكن) ملذك اعصار القيدى لاولين . انه مع  
عدم لامكان او المعلومه يكون معالقه الاقرار لروايع معلومه فلا يكون مشتت لان طريق  
الاثبات ان يكون طريقا مع احتمال المصادفة واما مع القطع بالاحلاف فلا مورد له  
واما نقيض الثالث فلانه اذا كان هناك مدع آخر فلا معالقه بنعاصرض الاقرار ان . فيعين  
الرجوع لى القرعة ولم يكن لاحدهما بينة . والنصوص (١١) الواردة فى وطء الشر كاه الامه  
المشركة مع تداعبهم جميعا ولدها شاهده بذلك .

(ولا يشترط تصديق الصغير) بالاحلاف فهو عن جامع لمعاصد الاحماع عليه  
لاطلاق لادله . بل (ولا يلزم الى انكاره بعد البلوغ) ثبوت النسب من نسوع ولا  
ينفى بانكاره (و يشترط) التصديق (فى الكبير) كما عن المسوط وجميع من تاحروا  
عنه لان مدله على ثبوت نسوة بالاقرار محتص بالولد الصغير وفى الكبر لا من الرجوع  
الى عمومات الاقرار وهى تقتضى ثبوت النسب من جهة المقر حاصه واما من جهة  
الولد فهو اقرار فى حق الغير ولا يكون حائرا فيعسر تصديقه . ثم على فرض تصديقه  
اما يشت بالاقرار بين خصوص السوء والابوة دون حواشيهما لكونهما من قبل الاقرار  
فى حق لغير الا ان يكون قولهما واحدا لشرط الحجية . لا يقال ان هذا الوجه يقتضى  
عدم ثبوت حواشى السوء والابوة كالجسودة والمومة وما شاكل فى الاقرار بالولد  
الصغير . انه يتوجه عليه انه خارج بالاحماع والنصوص الدالة على ثبوت النسوة بالاقرار  
التي من متفرعاتها لعاوين الآخر .

هذا كله فى الاقرار بالولد (و) اما (فى غير الولد) فلا اشكال فى اعتد تصديق  
الآخر . والآن هو الاقرار فى حق الغير بلا دليل خاص دال عليه (ومع تصديق غير  
الولد ولا وارث) لهما يوازئان بالاحلاف . ويشهد به النصوص . منها ما مرسومها

صحيح (١) الأعرح عن الصادق عليه السلام عن رجل جلس مجلس حيء بهما من ارض الشراك فقال احدهما لصاحبه اسباحي فعرفا بذلك ثم اعتقا ومكثا مقربين بالاحياء ثم ن حدهما مات فان عليه السلام لميراث للاح يصدقان (ولا يتعدى التوارث الى عيوهما) لعدم حوار الأقرار في حق العبر - (ولو كان له) اي للمعر (ورثة عشهرون) في سبه (لم يقل في السب) ولو نصادقا لأن الارث ثبت شرعا للورثة المعروفة سبه فامر ردوا رث تحرو تصديقه له يقتضى معهم عن جميع المال وبعضه فهو اقرار على غير ولا يكون باءا - هذ في غير الولد مما لا كلام فيه ولا خلاف

واما فيه من كان الولد له غيرا فلا خلاف في قبوله وهو طلاق الصوص واحمد في فقهه لانه شاهدان به واما الخلاف في لولذ الكسر - ومشأه الاحد ع على ثوب السب مع التصديق وان مشأه دليل لافرار غير لسان له واما الامتنق من معد لاحماع غير تعرض - والاظهر هو الثاني .

(الثانية لواقرا التوارث باولى منه) كما اذا قرر لاح بول له سب ( دفع ما في نده اليه) من المال لافارعه به اولى منه - فان قل - ن الأقرار بما ثبت به عدم كون لادل له مما لمثبت لكونه للمعر له قلنا لمعر كما اما عدة من ملك شيئا منك الأقرار به الى هي قاعده عقلاية ومجمع عليه - أو مدل (٢) على انه نقل احدا دى اليد عما تحت يده - أو انه اذا ادعى المقرء المال كانت دعواه من قبل دعوى لامعرض لها فيشملها مدل (٣) على انها تسمع - ولو كان المقر له (مساو ياله) في المرات كما لو قر لابن باس آخر للبيت (دفع) به (بسبب نصيبه من الاصل) (ولو ادريائين)

١ - ابوسائل - باب ٩ - من يواب ميراث ولد امة لعدة حديث ٢

٢ - ومعنى لصوص لورده في المور رد لصحيرة بن يسفارة بها ان حجته كانت مرا معروفه راجع رث لك لقواء الثلاث المطبوعه ص ٧٨

٣ - ابوسائل باب ١٧ من يواب كيفة حكم كتاب انصاء وباب ١٥ من ابواب كتب

القطعة - وباب ٣٤ من ابواب الصية -

دعة (فتماكر الم يلنصب الي تماكر ههنا) لأن أصحابهم للأثر مما نسب في حادثة واحدة - وسبه السب لهما على حد سواء؛ شب اكل منهما سبه نصبه من لاصل و ابتكر الآخر لا اثره (و) ما (لواقر) ولا (ناولني عنه) كسواقر لعم مثلا بالاح - (ثم) اقرتاب (ناولني من المقرله) - (قال صدقته) المقرله بالاول (دفع) المال (الي الثالث) كذا المقران عند اكله كوا - نعم - كذا عدلين يشتر باقرهما السب ويرسب عليه جميع حكمه ولو رفعه لارامه (والا) بان كتب لاح العم في كون مقره ثابت ولما نسب - لم يدفع لئلا في ثالث قطعان شئى متحقق المال بالآخر الاول ولا قبل الآخر لثبتي في جهة لانه اقر في حق العيرين يدفع المال بمقتضى لآخر الاول (الي الثاني) - هذا لا كلام فيه

مال الكلام في ما ذكره من انه (يعوم للثالث) و ذكر و في وجهه انه لاقرار ثبتي يجب عليه دفع المال الي الثالث - ولكن - انه عليه قبل ذلك لاقرار الاول فيكون صامته - ويعده حرجي - لاقرار الثاني وقع بعد تحقق العيرة فلا سب فيه في بعض النسخ لكن ان ثبت له كذا - به او رد الاول صار هو السب المحبولة - فعزم لثالث و في مقام موزع - بالحب - انه ان لم ذلك لا يكون يعيد مادا كان بعد دفع المال الي ثبتي - اذ مع من اثار غيره - ولاقروا حجة شخصي تمت ولم يدفع لئلا التهم و لانه شخصي حرجي فلا في بين الافرادين و لا يجب عليه الادفع المال الي ثالث حرجي ووجهه واضح - مادا اقر برؤية شخص دفع له المال اهلا - فقد حرج لئلا عن حرج - بصرفه - لاقرار ثبتي يكونه لشخص آخر و نه لوارث دون الاول ليس اقر رد عني به ولا فيما يملك لتصرف فيه - هذا الوجه في ثبوت الحق لثالث ولزوم الغرامة

و لدى يحتج بالنال عا خلافي - جهة و ن كان صاحب الي تاسر لداقران (احدهما) دقاعده من ملك شيك ملك الآخر به حابه بدور ل ملك التصرف ن كان اقر را شئى في حال ملك لتصرف كس يظهر من جماعه - منهم فخر الدين في انصاح في مسألة اختلاف



الولي و بمولى عليه بعد لكمال حيث شرح قول الولي وقال ان الاقوى على كل من يلزم فعله غيره يمضي اقراره بذلك الفعل عليه - ومنهم - الشيخ في طاهر محكي مسوخته حيث صرح بعدم رث لروحه في مسأله قرر المربص في حال مرضه بالطلاق في حال الصحة - اذ الظاهر انه لا مستند له سوى عموم يعود قرر لمقر عني مامكه ولو في الزمن الماضي - وعليه - بمقتضى هذه الدعدة انه يمكن الاقرار بكون المال للثالث و اذا ثبت ذلك حيث انه يلزمه عنه دفراره الاول فهو الصواب له (ثانيهما) ان يقال - به بالاقرار الثاني حيث به انه يكون في حينه ثلث المال اما بقربا - شيعل ومنه بدل المال وهذا اقرار على نفسه فيؤخذ به

(ولو اقرار الولد متأخر ثم اقرار الثالث) شاركتهم في الارث بالنسبة (و) ان (انكر الثالث الثاني) - . كان للثالث المصنف لان رثه نسب باعترا ف الاولين فهو حد الانس المتفق عليهما فيكون له المصنف - والاول الثالث لانه دعترافه احد الثلاثة فليس به لاثنت (بركة ٩١) سمي (لثاني المصنف) و هو ثبت له دعترف الاول ولا ادعاء للثالث بالانساب له لانه معروف به لا يستحق اكثر من المصنف - وربما يشك عني ذلك بان الاول والثاني معترفان بان لثالث عصب لحدس المال - فكما به هو عصب بيت من المال المشترك كان على لشركتين فكك في المقام - فلا بد من تقسيم المصنف بينهما - ويمكن ان يقال بقسمة المال بينهم ثلاث فان قرر الاولين ثلث لبي لاقرارا باستحقاقه ثلث المال فلا يستحق الا بهذا المقدار ولا اثر لانكاره نسب الثاني (و) هذا هو الاظهر - فكما به (لو كانا معلوم عني النسب لهما فلقمت الى انكاره) كل مع عدم معلوميته.

( الثالثة يثبت النسب بشهادة عدلين ) بلا خلاف لعموم مادل على حجية البينة (البرجل و امرأتين ولا برجل و يمين) على قول وسياتي لكلام فيه مصلافي كتاب الشهادة - (ولو شهد الاخوان بآبن للميت كان اولى منهما و ثبت النسب ولو كانا فاسمين يثبت الميراث دون النسب) و يظهر وجهه

الجميع مع تقدم آراء

## الفصل السابع في الوكالة

وهي استانة في التصرف في ممر من الأمور في حال حياته - وبحرح يقيد في الصرف الوديعة فيها اسمه في الحفظ وقد في حال حياته تحرح الوصية فيها استانة بعد الموت. وأما ما في المسالك من الفرق بين الوكالة والوصية بأن الوصية اعطاء ولاية - فهي تامل - في الكلام منه في كتاب الوصية - وما الفرق بينهما في الغاية فهو انه في الغاية ليس اسمه في الصرف ولا تصرف المستعير في العين بناية عن مالكيه وهو واضح - وكذا المصارف والمردعة والمسافة - ون حقيقتها ليست استانة كما مر في ابوابه .

ولا اشكال في مشروعيتها وفي الحواهر بل لعله من ضروره الدين وقد يستدل بها بقوله (١) تعالى «ادعوا حذركم بور فكم هذه لى المدينة فسطر ايها اركى طعم فليكنكم برق منه ولنقطع» فان هذه وكالة وحيث كونه من الاذن لامن الوكالة - بدفعه ان طاهره نوكل احدهم في الشراء - ما لهم للجميع - وكذا محض الامم السابقة - ومع ذلك فليس في الآية ما يشهد بها كذا مشروع في مذهبهم كى يستصحب - واما قوله (٢) تعالى «ادعوا فقمضى هذا فلهود على وجه اى رت بصر » لعدم كونه وكالة طاهر ويمكن ان يستدل بها (٣) بقوله عز وجل « ائتم الصدقات لفقره و المساكين و لعمال عليها » وتفسير الاستدلال به كما عن المذكورة به جور لعمل وذلك به حكم النيابة عن الشخص - وكيف كان مشروعيتها من الواضحات وعليها ساء العقلاء و لصوص الدالة عليها مو تراء سياى الى حيلة منها الاشارة .

١ - تكهف آية - ٢

٢ - سورة يوسف آية ٩٣

٣ - لقمة آية ٤٠

## الوكالة من العقود

ونما الكلام بالبحث في مقامات (الاول) في العقد وما يحق به (٩) به مسائل  
 ١- المشهور بين الاصحاب ان الوكالة من العقود (لا تدفعها من الايجاب والقبول)  
 و يحقق بها، لكن مدلل على الاساس - و هو بها كمن مدرك على ارضا بذلك  
 (و ان كان فعلا او متاخرا).

و اورد عليهم في ملحقات المعروفة تارة - انه لو دل وكلف في بيع داري فانه يصح بيعه  
 و يضر ذلك وان عمل عن قصد لبياعه وعى كونه قولاً لا ايجاباً مع انها لو كانت من العقود لزم  
 عدم صحته به لعدم تمهيد الوكالة له و اخرى - انه لو كانت الوكالة من العقود لزم مقارنة  
 لقول لا ايجابها مع انه يجوز ان يكون من ليس حاضراً و لم يدر الخبر بعد هذه (و لكن) يروجه  
 على الاول - اولا - ما مر في كتاب البيع في بحث الفصول - من ان العقد المعروف  
 برضا لما لك لا يكون فصولاً كنه ذهب اليه الشرح الاعظم به - ثانياً - انه لا يجب ان تكون  
 وان لم يتم الوكالة الا ان لا يكون المحقق في صمته يكفي في جواز العقد و خروجه عن  
 التصولية و تنوجه على الثاني ما تقدم في كتاب البيع - لا يظهر عدم مصر به فصل  
 بطول بين لا ايجاب والقبول ان كان الالتزام من الموجب بقا (والحق) ان يقال ان  
 حقيقة الوكالة كما عرفت هي الاستدانة في التصرف فهي توجب ضرورة الوكيل ثانياً  
 و انطاق هذا القول على لو كبل من دون رضاه مناف لتسوية لا يناف على نفسه -  
 فالأظهر كما افاده الاصحاب ان الوكالة من العقود - عدا لأمراء بطر العقود الاخر  
 التي لم يدل دليل حاس على اعتبارها - اولها خاص فيها - يكفي في ايجابها وقبولها  
 بكن لفظ او فعل لا عليهما - ويصح ان يكون الايجاب قولاً - لقول - ابيع - وقوله  
 في بيع داره مثلاً - فاعاها - قصد به قول الوكالة تصح و يحق لوكالة - يبيع - و حيث  
 ان حصول البيع والوكالة يكون في زمان واحد يصدق عليه بيع لو كبل و يترتب عليه  
 احكامه (و يرتب) على ما ذكره انه لا يكفي في تحقق الوكالة الرضا الداخلي في التصرف

بل لا بد له من مظهر لما اشترط اليه مراراً من ان ساء لعقلاء و لشارع على عدم الاعتناء  
بلائحه مات لعمامة ما لم تترد - نعم - يكفي في حوز التصرف العلم بالرصاص الطبي .

## اعتبار التنجيز في الوكالة

٢- (٩) المشهور من اصحابه انه يعتبر (التنجز) في الوكالة فلا تصح منه  
على شرط موقع كقدوم لحاج او صفة مرفقة كطووع الشمس - وعن التدكر في الاجماع  
فيه - وفي المسالك من شريفة الوكالة وفي عهد محبرة عند علمه - وفي الجواهر  
لاجماع بفساده عليه - وقد علقه بعضهم بما علقوه لا عبر السحير في جميع العقود  
وذكر كرمه والمحبوب منه في كتاب البيع وعرف هناك انه لا يدل على اعساره فيه سوى  
الاجماع - ونفس ذلك يقتضي اعساره في مقادير (وما) في مدحقات العروة من ان  
لا يكون صحيحه لعدم بطلان على بطلانها وشموب الاجماع على شرط تنجيز في  
العقد اتمل منه (عرقاه) ولا لانه بعد كونه من العقود شعبة بمقدار الاجماع  
الاول - انه قد مر ان الاجماع وانتم على اعساره في المقام بالخصوص - فلا شك في  
كما لا شك في انه محذور تنجزها وتعلق التصرف على شرط اوصفه و شروط تاحير  
التصرف الى ان يكد - كما هو المشهور من اصحابه من عليه الاجماع عن التدكر  
والمسالك وغيرها -

ان يكلاء في انه داعلق الوكالة على شرط وبطدت فهو يجوز التصرف بعد  
حصول الشرط كما عن التدكر وغيرها - فلا يجوز كما عن جماعة وجه الاول ان  
يعسد بمثل ذلك هو لعدم الابدان الموقوف في صفة فهو يوق وار الوكالة احص من  
الاذن وعدم الاحص لا يلزم عدمه لاعم - ولكن يتوجه على الاول - ان الاذن الموقوف  
بما هو الابدان بصرف الوكيل لا عبره فمع بطلان الوكالة ينقضي الابدان ايضا - وعلى  
لشي ان الاذن وان كان اعم من الوكالة الا ان الاذن احص الموقوف في ضمن التوكيل  
ليس عم منه وبذلك يظهر مترك القول الثاني - وهو الاظهر (وما) في الجواهر من

ان لادن والوكالة يشتركان في البينة ولا فرق بينهما سوى انه ندى بصورة العقد كانت وكالة والا كان ادعاء مطلق الوكالة لا يوجب بطلان الادن وحاصل ذلك يرجع الى ان العقد بمعنى الأحص والاعم هاهنا مشخصات الفرد التي مع بعضها لا يسفى الحقيقة ضرورة ان مشخصات زيد مثلا لو ان تعجب لم ترتفع الاستاتعة (بدفع) بان سادده عبارة اخرى عن عمية الادن بمعنى به طبر الفرد بالصفة الى مشخصات و لخصوصيات و حيث ان الموقوفات الخارجية غير الافعال النفسية و لاولى لا تنقل بعقد بخلاف الثانية وكما له ندى مع اشتراط شيء ولازمه انه مع عدم لشرط لادن كما اعترف به قبل ذلك فكذلك به ان بعقد لادن بغيره مع الوكالة - ولا نفاس ذلك بالموقوفات الخارجية غير انفس لتنفيد و حيث ان لمتين هرا لادن مع هذه الخصوصية الى الخصصة لخصصة من لادن - فتوت لادن مع انفاء الخصوصية يحتاج الى كاشف آخر و - حتى ذلك نظر فعر المحققين في لاصح هل ان الكلى لا توجد لا في احد المحررات و ليس هذا لا لوكالة وقد رجع اليه (والمخصص) به على فرض عدم صحته او كالة لا يجوز انصرف سداد الى لادن الصمى - نعم ان حرر وجود لرمح - انصرف لكونه بخارج من محل النزاع .

### اعتبار العلم في الوكالة

٣ . صرح عمر واحد باعتبار العلم في الوكالة - فان لشخ في محكي المسوط اذا و كنه في شراء عبود و حب وصفه ولو اطلق لم يصح وتبعه جماعة (والمخصص) لقول في المقام - ان المعلومة لها اطلاق - احدهما ما يقاس التردد - في سيم - تعال الجهن - اما لاطلاق الاول و اعتبار عظمى - المردد لاثبت له ولا يتعلق به شيء - و اما لاصلاح الثاني فلا دليل على عبارته الاصل و اوجب فيها الوقوع في العرر والحظر - وعلى ذلك من وكله في شراء شيء و اطلق كان معنى ذلك كونه وكلا في كل واحد من تلك الامور المحتتمه لانه وكيل في احدها - فلا اشكال في لصحة ادلاعره ولا حظر -

و ماله و كنه في احد شئس على سبيل الدل - وان كانا مساويين في جميع الجهات فلا خطر بصاً - وان كانا مختلفين فظاهر بصاً صحته من جهة ان الخجل في اعتماد الابو حب بعرض ادكوب الشخص جائر التصرف في احد مالي المالك مثلاً المعنى وانما غير المعلوم للموكل لا خطر منه عليه - واما لتصرف المعلن على الواقع على ذلك الشيء فهو وان كان غير معلوم لا - و كل يكن المداير في تلك للمعامله هو ملاحظة حال - و كل فان كان عدلما كمي في روع العود و لا لا حظ حال الموكل - و دلحمة - لجهة في لو كانه لا توجد العود من حيث نفسها - و امس حيث المعاملة لوجه بعدد فالعير في حيث حال الوكل لا الموكل - فالظاهر عدم اعتبار المعلومات لان المعنى المعنى في المعين المقابل للتوريد .

## الوكالة جائزة من الطرفين

٤- (وهي جائزة من الطرفين) فلا خلاف كما في الذكره واحده كما في ظاهر العبة فكل منهما بظاهره - والكلام في موديس .

اول في عرف الوكيل نفسه فله مشهور بينهم انه يعبرون بمجرد عرف و به لا فرق في بطلان الوكالة بذلك من اعلاء الموكل وعدمه و صرح جماعة منهم بانه يمكن تولف اعراله على علم الموكل - وفي ملحقات العود لا قوي عدم لطلال بعرفه - لم يكن اجماع و سبقه في ذلك المحدث الحرابي - ولم يذكر والطلالها بعرفه الوكيل نفسه و جهه يمكن الاستدلال به عند كون الوكالة من عقود ومقتضى عموم دلالة لروم العقد لرومها بصاً - و كونه جائزة من طرف الموكل لان له عرفه كما ياتي للدليل لخاص لا يسلم كونها جائزة من طرف الوكيل - وان لعقد لازم من طرفه لخاص من الطرفين الاخر - لا محدود في ثبوته بل هو موجود كالم من به لازم من طرف الراس جائر من طرف المر به - و لكننا عند الشح حائره من طرف بعد ولازمه من طرف لمولى - وعلى ذلك فان كان هناك جماع ولا - فالظاهر عدم البطلان مطلق بل يظهر المتخصص لانه الحصة بطلان الوكالة بما

لو علمه بالحرج عدم بطلان بعزل الوكيل عنه - ثم ان الكلام في صحة تصرف بالاذن الصمى على فرض القول بـ بطلان هو الكلام في المتقدم في المسألة الثانية - وقد عرفت في تلك المسألة ان الاظهر عدم لصحة فكذلك هنا وللصغيرة في المسألتين قول ثلاثة. ففي قواعد حرم في هذه المسألة صحة التصرف وفي تلك المسألة جعل لصحة احتمالاً. وفي التذكرة عكس ما في القواعد. وعن التحرير ولارشاد اطلاق القول بـ بطلان فيهما - وقد مر ما به يظهر ان الحق هو عدم الصحة في الموردین

الثاني في عزل الموكل الوكيل - لا خلاف (و) لا إشكال في انه (و) قوله الموكل (بطلان تصرفه) بطلان وكالة. والاحذر شاعره بذلك - بما الكلام في انه من يحكم بـ بطلان مع علمه بالقول (خاصه كما هو المشهور فلا يعزل الوكيل بعزل الموكل) انه الامع اعلامه به ولو تصرف قبل ذلك بعد عي الموكل - فيحكم به بعد اعلامه ان يمكن و يوسع لاشهاد كما عن شيع في الهدية و في الصلاح و ابي الراح و حمزة و الحلبي معزل بعزله مطلق كما عن لقواعد .

والاظهر هو الاول لحملة من لصوص لاحت صحيح (١) هشام بن سالم عن ابي عبد الله (ع) في رجل وكل آخر على وكالة في امر من الامور و شهد بذلك شاهدين فقام الوكيل فخرج لامضاء الامر فقال اشهدوا اني قد عزلت فلانا عن لو كانه فقال (ع) ان كان الوكيل مصى الامر الذي وكل فيه قبل العزل و لا امر واقع ما مضى على ما مضاه الوكيل كره الموكل ام رضى قلت و ان الوكيل امضى الامر قبل ان يعلم بعزل او يعلم انه قد عزل عن الوكالة و لا امر على ما مضاه قال نعم قلت له و ان بلغه العزل قبل ان يمضى الامر ثم ذهب حتى امضاه لم يكن ذلك بشيء قال (ع) نعم ان الوكيل اذا وكل ثم قدم على المجلس فامر به غاص اندا و لو كلة ثامه حتى بلغه العزل عن الوكالة شفعه سمعه او يشفعه بعزل عن الوكالة - وصحيح (٢) معاوية بن وهب عنه (ع) من وكل رجلاً على

١ - نوتهن - باب ٢ من بواب كتاب الوكالة - حديث ١

٢ - لو تال - باب ١ - من بواب كتاب الوكالة - حديث ١

امضاء امر من الأور فالوكالة ثابتة اذا احتى يعلمه بالبحر وح كد اعلمه بالدخول منها  
 وحسب (١) ابي هلال الرارى ثمرب من لصحة لتضمن سنده عني حمة من اصحاب  
 الاحكام قبل لاسى عد له (ج) رجل وكن رجلا يطلق امره اذا حاصت وطيرت وجرح الرجل  
 عدله فشهد انه قد اقص ما كان امره به وانه بدله فى ذلك قال (ع) فليعلم طله و ليعلم  
 الموكل . وصحيح (٢) لعلم سنده لطويل المصنف للامكار على من فرق فى هذا  
 بحكم بين المكاح وسره وانه معول فى الاول بلاشبه بدون الدسى . وبحكم امير  
 لسؤمس (ج) بذلك مع الاشهاد وعدم الاعلام

وما نقول لثامى فلم اطهر بيمينك ان سدل به له سوى لاجماع الذى ادعه  
 اسره وه وهو كما ترى بل طلاق المحررين الاحرس بدل على عدم تمامية هذا نقول كما  
 ن جميع النصوص تدل على خلاف معنى القواعد ومعه لا يصح الى ما استدل به له  
 من الوكالة حائرة من نظرين ولا بدوان تطل بالمرى و بالعلم به - ولا لى ما قبل من  
 وجود رواية بذلك - الذى لم فصل بين وعدته كونه رواة مرسة لم يعمل بها لاصحاب  
 فلاظهر انه شوق بطلان الوكالة على اعلامه بالعرب والا فهى ثابتة بذاكم صرح  
 به فى النصوص .

## اشتراط الوكالة فى عقد لازم

٥- اذا شرط الوكالة على نحو شرط السجعة فى ضمن عقد لازم فالمشهور انها  
 لازمة - واستدلوا له بان الوكالة وان كانت حائرة الا بها تلزم اذا جازت من قبل لشرط  
 (توصيغ) ما فادوه . دليل دل على ان عقد الوكالة من العقود الحائرة بحدود فسجه  
 فالجور من آثار العقد لاس احكام الوكالة من حيث هى - وعليه فذا شرط الوكالة على  
 بنحو شرط السجعة بء على صحف شرط لتسجعه كما هو الحق يكون نسب ح هو الشرط

١- الوسائل - باب ٣٩ - من ابواب مقدمات الطلاق وشرائطه - حديث ٢

٢- الوسائل - باب ٢ - من ابواب كتاب الوكالة - حديث ٢



وهو لازم مقتضى ادله الروم الشرط - وبغير ذلك - ان الهبة اي التبرع محذور حادثة  
محذور للوجوب ارجوع فيه - ولكن لو شرط في ضمن عقد لازم مكيه شيء محذور  
ليس له - بارجع فيه فكذلك في المذموم بظاهر الحكم كذا لو شرطها في عقد حادثة  
بناء على ان الشرط في صفة لازم الوفاء مادم به العبد - نعم له - بارجع فيه فبطل  
الشرط - وبعبارة تكون عند هو مراد مشهور - حيث دعوا الى ان وكالة المستترضة في  
ضمن عقد حادثة حادثة

ولو شرط في ضمن عقد وكالة - لا ير له - فالظاهر به محذور عليه عدم العمل به  
فهل يعمل لو غرله التذمر عدم العمل (لا) من جهة حرمة العمل وارجح به - نعم لا يقع  
لاستلزامه - فقد اوضح (ولا) به ولم ينه - خلاف مقتضى الشرط فانه ان كان  
الشرط عدم الاعراض بالعمل كان شرط خلاف الكتاب والصحة وان كان عدم العمل فانه مقتضى  
وجوب ذلك فلا محذور لعدم تأثر العمل فهو خارج عن الشرط (لا) لأن مقتضى  
العمومات كون الوكالة كسابر المفقود لازمة جرح عنها ما لو لم يشترط عدم العمل  
بمقتضى خصوص الحصة لمقدمة فسق صورة الأسرط داخله تحت العمومات فتدبر  
(بذلك) سماع ما ورد على لزوم الوكالة - بدور مدعوى - لزوم الشرط موقوف  
على بقاء الوكالة وبقاء الوكالة موقوف على لزومه وان كان هو غير و - حتى على  
الوجهين الاولين فان لزوم الشرط ليس موقوفا على بقاء الوكالة - على بقاء عقدها  
وقد حصل .

## موارد بطلان الوكالة

٦- (٩) قد ذكر الاصحاب انه (تمطل) الوكالة (بالموت و الحيون والاغماء

وتنف متعلقها وفعل الموكل) وتفصيل الكلام بالمبحث في موارد .

الأول - في الموت - اذ في صورة موت الوكيل - فإبطال طاهر من الوكالة قائمه به ومحموله له بموته ترفع به (ودعوى) ان الوكالة من لحقوق فتنتقل لي الو. ثمة من حيث كونه حتى تركه لست فلو ارثه (بدعوى) ان الحق العائس للبقاء ينتقل لي الوارث وهذا الحق الذي هو انه بالوكل نفسه غير قابل للبقاء - حتى لو كانت مشروطة في صحن عقد لانه اذ شرط هو وكالة الوكل نفسه لا مطلق (وكالة) نعم (لو اشترط وكالة وارثه بموته صحيح) ان كان المشرط في صحن عقد الوكالة - فصير الوارث وكلا لانه وكالة بشرط - ولا يصح مثل هذا المعلق لعدم شترائط التسخير في الشرط ولعدم شمول العقد لاجماع لما كان معاد العف - المحرر مع الشرط المعلق في صحنه واحدا فتدبر فانه دقيق .

وب في صورة موت الموكل فقد استدلو اطلاب لو كانه فيها (بالاجماع) على اطلاب الممود لجائزه بالموت (وبالاجماع) على اطلاب لو كانه بموته بالخصوص (وب) مساعد حور تصرف الوكل هو الادب وسقطع بالموت (وب) المال بعد موته ينتقل الى الو. ثمة فهو من التصرف على ادهم - وموثق (١) ان كبير عن بعض صحابا عن نبي عبد الله في رجل رسل يحطب عليه امرأة وهو عائب فذكره العائس و فرض الصدق له جاء خبره به موثق بعد ما سبق لصدائق فقال يَا بَلَاءُ ان كان امك بعد ما موثق قدس له الصدق ولا ميراث وكان امك قبل ان يتوحي لها نصف الصداق وهي وارثه وعليها العدة ويحده صحيح (٢) ابي ولاد

وفي الكل مناقشه (اما الاول) فله عدم ثبوت الاجماع التعدي - مع انه قد عرفت عدم كون الوكالة من العقود الجائزة بقول مطلق بل هي لازمة من بعض الجهات (واما الثالث) فلا يله لا يفسر في حور تصرف الوكل بقاء الادب والرضا - ولذا لو وكله ثم سهر عن تو كيه بالمره بحيث لم يبق في حراة النفس بعد تصرفه - وايضا قد عرفت انه مع

العمل ولا شهاده على عدم الأرب والرجوع لأنظال الوكالة ماله يعلمه ذلك. وعلى لعملة  
 لأشكال في عدم عسار بعد الأرب في بقاء الوكيل والثانية راعية وتسبب هي من قبل  
 الأرب المحرور (وإنما يرجع) فلا تلازم بينه وبين كونه مطلقاً ثالثاً لرجوع أمره  
 إليه - مع - أنه سحبي في كونه الوصية أن يكون تصرف في ما بعد موته ما يريد من الثلث  
 بمثل البيع ضمن المثل وبحود - ضعف في ذلك - فلا تكون لوكالة مطلقه بمثل  
 (وإنما يحصر) فلا بد من إبطال المطلق فيه من جهة عدم صحته بروج حسب لأمس جهة  
 إبطال الوكالة (وإنما يحصر) أن لا يلبس على مطلقاً بموت الموكل - من المصووص  
 المتقدمه شعر بعدم إبطال لأحد من - فإنه كان له ذرعه بإحدى يمينه بدهرج -  
 فالأظهر عدم إبطال (بعد) ذلك - هو من صدره ومصرف في جانب حسبه - كما أنه  
 بعالم - بطلان - بطلان موته لأبيه - أمده - بطلان في ذلك نظر الأصحاب والله العالم  
 الثاني - في الحدود والأعضاء - وهو كبر في كونه يعمى لأحد على إبطال  
 الوكالة بالحدود أو لأعضاء من أحد من حيز فرق من يكون بحدود أطراف أو أرب  
 ويكون منه الأعضاء بغيره أو طه به علم - هو كبر - حيث أمهل - وسدوا له بقطع  
 الأدب في حدود الوكيل - وقد ظهر صفة من ماله من - في حاله - فهو كبر في  
 حال عمله وفاقه من نصبي - ورد - واحد - وعسى عنه فيكون - كبر - أولى من الحكم  
 لشرعي والوحي الأحادي لأنه أولى بعينه وقد جمعه بعينه - مصدياً لأمور - فالصحيح  
 أن لا يدرك به إلا الإجماع - حيث - كان بعد

أشكال في تباع للمعق كموث المرته - من كل في فروجه - وإطلاقها وتلف ما  
 وكل في بيعه وبحود ذلك فالوجه في إطلاق - بطلان - ح صدر لأن لوكالة كسائر سنانة  
 في التصرف - مع تباع المعق لا تصرف فلامعنى للإسائه - مع لم لو وكلة في شراء  
 شيء ودفع به ديراً أناله - وبه نعم - فقرة على التقيد بصدقه نقى لوكالة ولكنه  
 خارج عن محل البحث لعدم تباع للمعق ح

رابع في من لموكل عنه كمالو وكلة في بيع داره ببيعها مباشرة ووجه

تطلان أو وكالة في هذا المورد ظاهر مما مر  
ولأسفل الوكالة للموم ولا نعروض السيد لأحدهما ولا لسكر ولا لفق نالم  
تعلق الوكالة على العدالة - بل ولا بالحجر - على الوكيل في صح - وأما على الموكن  
فلا الحجر وإن كان مـوحا لعنم حوار تصرف الوكيل في مال الموكن مـدام بقاء  
المحجورية ولكن لا بوحب تطلانها بحيث لا يصبح تصرفه بعد رفع الحجر إلا أن يكون  
هناك إجماع .

### فيما تصح فيه الوكالة

(٩) المدم الثاني فما ( تصح فيه ) لوكالة وهو كل ما ( تكامل فيه شرعا ) عبر  
مـمر من المعلومه - أحدهما - أن يكون مـمـوكا للموكن بمعنى كون مباشرته له ممكنة  
بحسب العقل والشرع فلا يجوز الوكالة في الأمور المستحيلة عقلا والممـوعه شرعا  
كالغصب والسرقة والقتل فهو عصب أو سرق وكل وكالة العمر كانا وعليه لصمد  
دون ذلك لعمرنا بهما - ( لا تتعلق عرض الشارع بإيقاعه مباشرة ) فكلما كان  
لدخل فيه لبيان تصح فيه الوكالة لأيهما روحا وهذا ما لا كلام فيه .

أما الكلام في الموارد المشكوك فيها التي لم يدل دليل خاص على حرمان النيابة  
فيها كالنكاح و الطلاق ومـث كل - ولا على عدم جريانها فيها كالوحيات من الصلاة  
والصيام وغيرهما - فمن المشهور أن الأصل صحة النيابة ولذا استقر به الفقهاء على  
طلب الدليل على عدم لصحة واعتبار المـشـره في موارد الشك ( وقد استدلل ) لذلك -  
بإصالة عدم شروط المباشرة - وبالأحار المقدمه الذالة على عدم ابرار الوكيل إلا  
بعلامه بالعرل - ادمقتضى اطلاقها صحة لوكالة في كل مر لاحظ قوله (ع) - من وكل  
رجلا على امضاء امر من الأمور فالوكالة نائمة انداحتى يعلمه بالمرحـع عنها - وبعموم  
قوله تعالى (١) «أو هو بالعمود» بدعوى شموله للوكالة ( لكر ) يتوجه على الأصل

والسواء عني الصحة يتوقف على عموم بدل عليها - واصله عدم الاشتراط لأنكمي ولا يثبت بها لعموم من الأصل هو عدم رتب لآثر على فعل العر - وعلى الأحرار أنها في مقدم بيان حكم آخر فلا علق لها من جهة صحة الوكالة في كل امر من الأمور - وعلى عموم الآية بهادلس الردم لا لصحة - اصنف أنه ان ائسمست بها على فرض دلالتها على لصحة ائصف تمسك بالعدم في الشبهة المصداقة إذ لا ريب في انه حرج عنه ما يعتبر به المباشرة - فمع الشك في شرائطها لا يصح التمسك بالعموم .

والحق انه في ما يتعلق به التكليف عم من لوجوب والأسباب مقتضى صلاح دليله اعتبار المباشرة - كما حصى في محله - وما في غير ذلك من المؤ رد كس العقود والإقاعات فممكن المساء على عدم اعتبار المباشرة بوجهين (حدهما) لتمسك بطلاق دليل الوكالة المقتضى - بنفريه ان يشارع لأقدس شرع لوكالة ولم يبين ما يصح فيه وما لا تصح فيستكشف بكونه ذلك لى العرف ومن المعلوم انه لا يشترط المباشرة عند العقلاء في شئ من العقود والإقاعات فتصح وكالة فباشرا عا (ثانيهما) اطلاق ادلة العقود والإقاعات - ادلائد دللتها ، إلا على عوار اسبب العقد او الإقاع لى من يكون موضوع الأثر المترتب منه ومن لواصحه انه ماذن الموكل بنسب العقد او الإقاع به - وبعبارة أخرى ان ظاهر الأدلة وان كان اعتررا سندا عما وبس لعقود والإقاعات الى الموكل الا انه لما كانت هى سببى للمسببات لا لأسباب والمسببات تسند اليه بالادان وان كان لسبب غير مسبب اليه ومستندا لى دعوته بالمباشرة - فمقتضى اطلاق تلك الأدلة صحة الوكالة والبيان في لجميع لا ما حرج والدليل ويمكن ان يستدل بالمعيرة العقلانية - بن والمشرعة ايضا على ذلك - وما ذكرناه يظهر الحال في جميع الموارد المشكوك فيها كما لا يخفى .

## عدم جواز تعدى الوكيل المأذون

نشأت في بيان وظيفة الوكيل بالسياسة في العمل بما واكل فيه وفيه مسائل - ١ -  
 لا يجوز ان (تعدى الوكيل المأذون) فيه من حيث الجنس و النوع و الشخص و  
 الوصف و القدر و الجنس و الدماء و الميراث و السيئة و النوع و المصلحة و المكان و  
 المشاكل و لو خالف بوقف على الاحارة فيه فمعه و نظر فيما لا يفسد - واستثنى من ذلك  
 ما لو علم عرف كونه التعيين من باب المثال - كما لو قال بعد شمس كذا و علم ان لا عرض  
 له في خصوص ذلك المعتبر - و ما العرض في عدم الاذن فيجوز بيعه بالاريد هذا كنه  
 مما لا كلام فيه.

وما لكلام في الاستثناء المذكور في الجنس قال (الا في تخصيص السوق) فان  
 معنى ذلك صحة المعاملة ح لو دعه في سوق آخر مع ان جماعة حكموا بالصحة  
 ووجه الاشكال ان لحكم بالصحة مع عدم الاذن و لصحة ما تكون في  
 صورة اذن فكيف مع جميع الحكم بالصحة مع الحكم بالصحة (وقد دفع) في الرياض  
 ذلك بان الاذن المفهوم عنه بدلالة على صحة المعاملة خاصة دون نقل عن مواردها  
 المصلحة و لا يلزم منها ليدفعه فان الاذن المفهوم ليس لاس حث الاولوية و لا تحصل  
 الاحيين حرر المعاملة لاوله و مشأ الاولوية ليس لارادة لشمس عمده و هي قبل المعاملة  
 غير حاصلة و ح فيكون ليدعاه عنها صما ما احده و دفعه ان الاذن في الشيء اذن  
 في مقدماته - و ليدعاه بعد الصما و لو وكله في بيعه في اي سوق شاء مع ان هذا  
 لمره و ينص الصما فيه فان لم ياذن له في بيعه في السوق و اما المأذون هو البيع في  
 السوق و الحل ما اشرنا اليه من انه لو ضم شمول الاذن له لا محالة يكون ذلك اذن في  
 مقدماته و لا اقل من عدم كونه يده في طريق بقية في السوق لبيع عادية مشمولة  
 للحدوث (١)

وعن المصنف ره في التذكرة لتفصيل بين كون محل المعين سوقا عدل إلى سوق آخر فحكم بعدم بطلان و من كونه مدة معينة فعدل عنها إلى لمدة أخرى فحكم بالصحة مع بطلان له. وأخرى المعاملة عليه فيها - وورد عليه سؤال وجه الفرق بينهما (ويمكن) أن يثبت أن نظرة الشرف إلى أنه مع تعيين سوق خاص يكون ذلك بحسب أهله ليس باب اشتراطه لأن في صحته في سوق أخرى لأدنى شيء دعي في مصاديقه فلا يصح اعتباره بغيره و ما مع تعيين لمدة فحسب المتعاقب يعرفه بغيره لا نظره إلى مدة خاصة وإنما عطف حفظ المال عن ضعف في السعر فاستند الأدل منه في المعاملة في سائر أخرى على غير لامتناع وهو حصول المال سالما إلى تلك المدة فالقول له ليس مادونا فيه - والمعاملة مادونا فيه على تقدير العمل فتدبر فيه دقق ويمكن أن يكون نظره من جميع من لحكم من في السوق أيضا إلى مدد كراهة

٢ - (ولو تعمم التصرف) كما إذا أكله في كل فليس وكثير منه له فعله (صحيح) ووافقا للشحين والحلي والفاصي والد لعل وعامة المساحرين عند قلل منهم لأطلاق الأدلة كما مر.

وعن الخلاف وشرع وفجر لمحمد بن عده الصحة لأدنى عر عظيم لأنه ربما الزمه ليعقود ما لا يحكمه لولاءه ما يؤدى إلى ذهب منه كان بوجه دربع آخر ثم أطلقه قبل إدخول درهم نصف وهو من ثم بوجه بارسع آخر وهكذا (وبدفع) ذلك ما دعيت كلمة هم عنه من أنه بشرط في صحة تصرفات الوكيل - أن تكون (مع المصلحة) ولا اشكال في أنه متى تصرفه ح (الأقربى للأفراد) كما عن الأكثر أمالاه لأدعية السبب لأختصاص حكمه بامتكلم إذا أسأ عن نفسه بظهور قوله (ص) (١) إقرار لفعله على أنفسهم حائر - وبعبارة أخرى هو من مقولة ليعقود والمراد لأن مقولة بمعنى وف فرار لو كمل عر فرار الموكل و دليل الحوار محتضن بفرار الإنسان نفسه وأولاه خلاف المصلحة المشروطة في تعميم الوكالة

٣- لو اطلق التصرف اى لم يقده بعد ولا عمه كما لو اطلق لسع وعل وكنت في البيع ولم يصر ثمنا ولا بعد ولا حولا ولا صحيحا فالشهور بين اصحاب بروم رعايته ما يصرف له الاطلاق ولذا قالوا (والاطلاق يقتضى البيع حالا ضمن المثل بمقد البلد وابتياح الصحيح) فلو بع من ثمن لمثل بمالا تسامح فيه وقف على الاحارة وكذا لو بع سبعة مع مكان النقد وقف على الاحارة الا اذا كانت المصلحة في السبعة وكذا الحال في لبيع بغير بعد البلد وفي شراء المعيب - نعم اذا كان العيب حقيقيا يصح البيع ويكون للموكل حصار لعيب اذا لمأدب فيه هو للمعاملة على المحو المتعارف فيكون اشراء من لو كمل غير محالف لمقتضى الوكالة فصيح - عانة الامر بشت الحيز للموكل بمقتضى دليله وربما يكون بشرى بغير ثمن لمثل ابصر من هذا القبيل - وبالحكمة - المصط كون المدة امله على المصدرف او خلافه - فهي الاول تصح مع الخيار بخلاف الثاني .

٤- المشهور بين الاصحاب ان اطلاق التوكيل في لسع (و) اشراء يقتضى (تسليم المبيع في البيع و تسليم الثمن في الشراء) لان لو كن هو المحدث يجب عليه تسليم ماله له - وفي ملحقات لعروة انه لا وجه له ومحل منع - اقول يمكن توجيه كلام المشهور بوجهين (احدهما) انه اذا تحقق لسع بادن الموكل فقد انتقل مال الموكل الى طرف المعاملة فمافى به الموكل ليس للموكل بل لطرف ويجهز المال بي صاحبه وان قبل فعنى هذا لو اشترط عبده عدم التسليم بطن الشرط - قلت لو اشترط عبده ذلك لاسدب يعمل عليه مع لطرف مع هذا الشرط وعليه فلا يجب التسليم بل لايجوز بمقتضى الشرط (ثانيهما) ان ساء المعاملين على تسليم لمبيع و الثمن فالأذن في البيع بمقتضى لظهور العرفى ذن في التسليم فما افادوه مثيب لا اشكال فيه

٥- قالوا ان اطلاق التوكيل في البيع (و) الشراء يقتضى جوار (الرد بالعيب) والظاهر ان مرادهم مالو كانو كيبلا في التصرف من غير ان يكون مستقلا وو كلاما موصا ولم يكن وكبلا في اجراء الصيغة والافلا اشكال في ان له ذلك مع الاستقلال وانه ليس



له لو كان وكيلا في حراء الصبغة خاصة . فمرادهم صورة اطلاق الوكيل له دون الوكالة لمطابقة بمعنى جعل الامر سده مطلقا . وتمام الكلام في ذلك وفي سائر الجبار تنهى مبحث الخيارات من كتاب البيع فراجع .

٦ - المعروف بينهم ان تلاق الوكيل في الشراء لا يقتضي الاذن بقص المبيع كما ان اطلاقها في البيع لا يقتضي الاذن بقص الثمن وعلوه بانه قد لا يستمن على المبيع والثمن من استامن على البيع والشراء . وهو حسن لانه لا بد من يقيد بما ادلم تدل لقرئ على الاذن في بعض و لافهو مادون فيه كسبو و كله في شراء عن من يمكن بعيد حذف مع عدم قص الوكيل دهانها . او كله في البيع في موضع يصح بيع الثمن برك قصه كسوق غائب عن الموكل

٧ - دا و كله في المرافعة لانتساب حق ليس له قصه بعد ثباته الامع القرينة على ادبه في ذلك ايضا ( و ) ذلك لانه ( لا يقتضي وكالة الحكومة ) ( لا بد من القبض ) .

## اعتبار اهلية التصرف في الموكل والوكيل

المقام الرابع في بان ما يحصر في الموكل والوكيل ( و ) في مسائل الاولى ( يشترط اهلية التصرف فيهما ) بالاحلاف فيه في الحملة - و تنقيح القول في طي فروع .

١ - بشرط فيهما النوع فلا يصح توكيل انصبي ولا كائنه - اما الاول فلما دل على ( ١ ) رفع القدم عن انصبي وعدم جواز امره مع انه لا يجوز تصرفه بنفسه فيما يوكل فيه وقدمر اعتد ذلك في وكالة - نعم - يصح توكيله ما دون تولى كسبه تصرفاته و معاملاته على ما مر في كتاب الحجر .

و ربما يشي من ذلك ما لو و كر النال عشر سبب فيمالة ان يصرف فيه كالوصية للارحام بل في مطلق المعروف والصدقة والطلاق - يدعوى انه اذا جرت



٣ - بعرض الموكل عنه لسهه اذ كان الموكل فيما يتعلق بماله نفسه لم اعرفت في كتاب الحجر ب السعه ممنوع عن التصرف لدالي لالة لكرمة (١٠) و جملة من لمصوص (٢) ولا يصح ب كنه لا ذلك صابط لا تصح قد لموكل كما امر - نعم - يصح تو كنه فيما له التصرف فيه - وكذا يجوز و كانه لاحتصاص ذلك ببيع بالتصرف في ماله نفسه - وبذلك يظهر حال موكل لنفسه و كانه وانه يجري فيهما مصاد كونه في السعه

## حكم اكراه الوكيل والموكل

٤ - معروف من لاصحاب عدم صحته ب موكل بمكره ولا و كاله - ما لأول ولا اشكال في الحديث (٣) روي انه اسكره عنه فلو كره له لك على توكيل في بيعه او لروحه و بطلاق روحه او شا كل طلب ب و كاله فبيع السع او الطلاق فصول وعلى هذا ان ك - مورد - ب كاله فبيع دون العقد كنه في الاكراه على الطلاق - فان حر الطلاق بعد ذلك فهو ببيع على عدم صحته لعدم حر ب لفصولية فيه ولكن ب حر برفع الاكراه لوكيل - فهو يصح الطلاق ب لاجتهاد - والحق ان يقال ان كنه العقد لاجتماع عدم صحة الطلاق لدى بعض من الاحرار في مقدم ب ان لاجره عقد ب لو كاله دون الطلاق صح بطلاق - و ان كان العقد ان بطلاق لا يصح ب يكون معلقا على لاجره كنه - و بظاهره فلا يصح في المقام فان صحة الطلاق موقوفة على صحة او كاله الموقوفة على لاجره و لم وقف على متوقف على شيء - ووقف عليه فيكون صحة الطلاق موقوفة على لاجرة فلا يصح - فالأظهر عدم صحته تعلق لاجره بطلاق او الو كاله

١ - النساء آية ٧

٢ - الوسائل باب ١ من أبواب كتاب الحجر .

٣ - الوسائل ج ٥ - باب جهاد النفس و ٢ - و ١٦ من أبواب الامتنان

والثاني - فارة بكرة الوكيل على قول الوكالة - وأخرى - بكرة على التصرف  
للمدعى الذي وكن فيه - انتهى - لاول فمقتضى حديث رفع الاكراه عدم صحة الوكالة  
لكنه انقضى بعد ذلك بها وقبلها صححت .

واما الثاني - فقد يكون المكروه هو المالك كما لو قيل للمالك للوكيل مع  
داري او طبق روحي - وقد يكون لا كراه من الاحس كمن لو كره لوكيل عبي بيع  
دار موكله او طلاق زوجة موكله - فقد ذهب جماعة منهم الشيوخ الاعظم - له  
لصحة في الفرع والآخرين في الطلاق فهما - واختار المحقق الثاني لصحة في  
الفرع الاول - بطلان في الثاني

وقد استند لبطالان فيهما بوجوه عندنا وجهان الاول - ان مقتضى حديث رفع  
الاكراه رفع ثمر العقد ( وفيه ) ان العمل الوكيل جهس - احدهما - جهة العقدية - ثانيا  
جهة قيامه بالوكيل - والاكره لا يؤثر في عقد الوكيل لشيء من الامور المعترضة  
فيمن الجهة الاولى من العربية ويجوزها بعد فرض كونه مستحصالها - والجهة الثانية  
عند رجلة في ترتيب الاثر وحصول نقل و لا ينقل لكون الوكيل احسب عن المال بل  
عقد انما يؤثر من حيث يمساه الى المالك الموكل والمفروض عدم كونه مكرها فيما  
هو موضوع الاثر ومقتضى الاكراه وما يتفق لا كراهية لا اثر له ( لثاني ) ان القصد الى المعنى  
شرط في صحة العقد ومع ذلك في ذلك لا اصل بحرره كون المكروه قاصدا له او اصداله  
لقصد لحرره في افعال المفلا - انتهى في الافعال الاحتياطية دون المكروه عليها ( وفيه )  
اولا ان الكلام به هو بعد حرر لقصد وثاب ان اصداله القصد بما هي في مطلق الافعال  
الاحتياطية في مقابل الاضطرابية كحركة يد المرتعش .

و استند لبطالان في الفرع الثاني من المكروه اذا كان غير لمالك فغاية ما هناك  
رضا لمالك بالعقد ومجرد الرضا لا يصحح الاستناد كما ان الكراهة الباطنية ليست ردا  
( وفيه ) مصفاً لى من من يمانه - من اجل الكلام هو كون العاقد وكلا - ومن الوكيل  
يستند الى لموكل من جهة الوكالة - فلا ظهر في الصحة في الفرعين .

الثالثة قالوا (و) يشترط (الحرية ولو توكل العبد او وكل باذن مولاه صح )

ثالثة (ولا توكل الوكيل بغير اذنه) له في التوكيل صريح و لو بالتعميم  
كاصح مشتب او محوى كتناسع منعها بحيث يدل القرائن على اذنه - او عجزه  
عن مباشرته و دلم يكن مستمع عمن الموكل بالمعز او برفع لو كبل عمن وكل فيه  
عادة فان توكيله ح يدل ، بمحوى على اذنه في توكيل لعمر مع عمن الموكل بغيره  
عن مثله - ثم انه في مورد حوز الموكلين هل يكون الموكل اشئ و كبله عن الاول وعن  
الموكل - ونظير لثمة في به على الاول ليس للموكل عزله و للوكيل دلش و يمكن  
على الثاني - الظاهر هو الاول - ولا فني من الاطلاق - و ب لو كبل ان يوكله عن نفسه  
او عن موكله .

و بكر لمولى (و للحاكم) لو كل (عن) الصي و لمحون (و السفهاء و البله)  
بلا خلاف في ذلك ، بل عليه لاحد عرا ذكره و الأردنى وهو الحق فيهمصاك الى  
طلاقات الأدلة فيمكن منها له شره بنفسه فكانت بغيره

الرابعة ( و يستعمل لدوى المرواات التوكيل) في السارعة و ان لا يواوها  
بانفسهم - كما هو المشهور من في لراض بلا خلاف في طهر لأصحاب - و استدلو له  
(١) بما رواه في كتبهم الامه لالة لعبد - و كل عملا في حصرة قال ان لمحصومة و بما  
و ب شيط - حصير هو بى لا كره - احصرها - و الفهم - اصم المهلكة - و  
صاف سنده لا بصر بعد اسناد لأصحاب الو كوا الحكم متحدا و لكن عموم التعليل  
يقضى عموم الحكم بغير دوى لمروا ب اصوم بشرم به الاصحاب (و عن) بعضهم  
لمن في الحكم لتحاكم (٢) البى (ص) مع صاحب لفاقه و تحاكم الوصى (ع) (٣) مع  
من رأى در غطمة عنده - و تحاكم على من الحسن (ع) مع روحه الشانية - فكيف

١- البوطرول كتاب الو كالة و بسند - ٥ - ٢٠ من ابواب كتاب لاجارة حديث ٣

٢- الوسائل - باب ١٨ من ابواب كيفية الحكم

٣- الوسائل - باب ٢٢ من ابواب كيفية الحكم - حديث ٤

بنواوا سادات الانام المدعوة مع كراهته - لان احتمل الذواعى والضرورات فى  
مشرتهم قديم - ولا يرفع لدعى دليل استحباب الذواكيل -

وكالة الكافر عن المسلم

لخدمة المشهور من أصحابه لا يجوز وكاله بكفر عن المسمم (ولا يتوكل  
الذمي على المسلم) - سبعا - حوله عليه - بل عنه - لأحد - ع - في محكي المذكرة  
غيرها وقد سئلوا له (١) لشره في أن جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا  
(وفي) ولا - ان طهر الله قلوبه ما قبله في العمل في الآخرة - ساء - انه قد ورد  
في حديث (٢) انه رأى الرضا (ع) ان المرء من لانه في سبيل الحق - وثالث - ان  
السبل صدها السبطة ولو كلل لاستطاع له على الموكل لو لم يكن - بعكس - فالأصناف  
له الدليل له سوى لأحد - وان لم - مع - هو الحوار

ثم عايناهم في القول ، المصعب المصعب منه بحرمة تركه دون طلاق أو كونه واجباً  
المدينين منه ولو بوقت استعداء الحق منه على المرافعة كي يمكن دعوى حلق السلطة  
و يظهر عليه - و هو محذور استعداء الحق منه - أنه لا يكون مشمولاً لدليل الجمع .

ثم قاله تلي: سمع احبوا في وكاله لمسلم عن الكافر على المسمم - ومن  
حصاة لمسمع عنها - سب الى اكثر قدماء - وعمدة المباحين على لكراهة - وفادعي  
على كل من القولين لاحماع - ولا يندرک لهم سوى لانة الكريمة وعدعرفت حالها  
ولكن الاحماع على المرجوحة - لا بدس بالانزاع بها - لمستن نكراهة - وما في  
بقى الصور المصورة في لتمام ولاظهر هو لحوار بلا كراهة .

سادسة: ولا تضمن الوكيل الا بعد التقرير، اجماعاً - لانه امين وقد مر  
الامس لا تضمن لامع العدي او التمرط

(ولا تمطل وكالته به) أي بالنسبة أو المرتبط لأن مقتضىها يحتاج إلى دليل معقود وأصل وكده لعمومات بعضي العدم - ولو تعدى ثم عُد بعد بصره بمقتضى أو كالة - فهل بقي صمدية أم لا - لمشهور من لأصحاب هو الأول (و لا ظهر) هو الثاني إذ دليل لصمان محتض بحال بعدى - وفي نيت الحال خرج دونه عن كونها صمدية وحكم بكونها مصدقة لحديث على اليد - والمفروض عوده إلى الحالة الأولى - فيكون المقدم من مصاديق المسألة معروفة - وهي أنه لو خرج فرد عن محض إتمام في زمان - ثم شك بعدمصبي ذلك زمان في بقاء حكم الخاص أو عود حكم لعدم هل يملك معموله إتمام ويستصحب حكم الخاص وحديث أن المحار هو الرجوع إلى عمه - العدم مطلقا فيرجع في المقدم إلى مدلل على عدم ضمان لأمس

## في اختلاف الموكل والوكيل

المقام لحامس في حمله من مسائل اختلاف الموكل والوكيل وحكمه تدكر في ضمن فروع .

١- (٩) لو أحسب في العدى أو المرتبطة، الموكلة والكره لوكيل (القول قوله مع التبيين وعدم اليقظة في عدده) لأن لوكيل من ولايتهم من أئمن ودعوى المرتبط أو العدى إهم (٩) كذا لو أحسب (في العزل - أو في العلم به) بلا خلاف بل عليه الإجماع في محكي العيب - لأصالة عدده وللحبر (١) في ثلثي - في امرأة وكنت أحاطا ليزوجها ثم عزلته بمحضر الشهود وأدعت أعلامه بالعزل وأكره الإجماع فأبى أمر المؤمنين (ع) فطلب منها الشهود فانت بالشهود لدين عزلته بمحضرهم فشهدوا على العزل دون الأعلام فلم يملكه ومضى تزويج الإجماع وجمعه والمحرطون (٩) كذا لو احتسب (في التلف أو التصرف) كما هو المشهور بل عليه الإجماع في الأول - لأنه أئمن لايتهم ولأن اليمين على المنكر .

٢- (٩) لو جتعا ( في الرد ) بان ادعاه بوكيل وانكره الموكل ( قولان )

أحدهما - ان القول قول الموكل مع نفسه - ذهب اليه الحلبي والمحقق والمصنف وولده و لشهيد ان - ثابتهما - ان لقول قول الوكيل ان كان وكالته بحسن - بس الى المشهور - والحق ان قال انه كما يصل قول الوكيل في السب كذا قيل قوله في الرد - ادلا وجه لقول قوله في ثلث سوى ان عدم تصديقه في دعوى تلف يندرج تحت عنوان نهيام المؤتمن وقد ذهب عن نهيامه - وكذا يقال في دعوى الرد وان عدم تصديقه فيه يندرج تحت عنوان نهيام المؤتمن ( ودعوى ) ان المسمى عنه هو نهيام المؤتمن بالتامس العدي فيحتمل بالودعة لوجه لها - سمع و قدور و (١) ان صاحب الغارية مؤتمن وصاحب الصبغة مؤتمن - فالأظهر هو قول مع يمينه - ولا فرق في ذلك بين كون الاحلاف في الرد و لو كذا دابة وبعد انقضاءها - لان العين بعد انعتقها سد الوكيل اسمة ملكة لي ان ردّها له - وبذلك يظهر مدعى كلمات القوم .

٣- (٩) لو حلف في اصل لو كذا في القول قول منكر الوكالة مع لحلف

سواء كان هو المالك كما اذا تصرف في ماله بدعوى وكالة فانكره وكبته او المدعى عليه لو كذا كما اذا شري شئ مدعى و حذاه اشراه وكالته عنه وابله وانكر المشتري وقال شترته لنفسى و الوجه في تقديم قول المنكر عموم مدول على ان اليمين على المنكر .

٤- (٩) يقدم قول الموكل لو ادعى الوكيل الاذن في البيع بثمن معين

عند الماني وغيره لاصالة عدم الاذن - و بشكل بان الوكيل امس لآبهم فلو قيل بتقديم قول الوكيل كان اوجه كدبر وعلى مقاله ( فان وجدت العين استعبدت و ان فقدت او تعذرت فالمثل او القيمة ان لم يكن مثليا )

٥- (ولوروجه) مراة مطلق و مدعاو كاته على ر و بحد ( فانكر الموكل الوكالة )

يقدم قوله ان ( حلف ) و للمرثة ان تروح مع عدم علمها بمصدق مدعى لو كذا ( و )



احتلوا في ثوب المهر لها و عده على اقوال ١- ان (عليه الوكيل المهر)  
 كملا كما عن الهبة والقاضي وقود الحلي ٢- مائة لمصنف ره وال  
 (وفيل نصفه) نسب ذلك الى المشهور ٣- ما عن حماد وهو عدم ثوب المهر .  
 و استدلل للاول بان المهر يجب ، لعقد كملا ولا يتصف بالانطلاق المعقود  
 في المقدم وقد فوته الموكل عليها تنقصه في الاشهاد فيصمه - و نصا به اقر  
 باخراج نصها عن ملكها بغيره لم يعلم اليها وكان عليه لصمد - ولكن يتوجه عن  
 الاول بان المهر يجب على الروح لا على الوكيل فان ثبت عليه فوته لو كسب ضمن  
 على اشكال في ان لم يثبت موجب للصمان او الصمان محض بالانكاح - و حيث  
 انه لا يثبت عنه فلا تقويت بصا . و يتوجه على الثاني انه اقرب حرج فصح عن  
 ملكها بغيره في ذمة الروح لا في ذمة نفسه فلا شمه دلة الامر .

فالصحيح بان يستدل له بغير (١) محمد بن مسلم عن ابي بصير عن رجل روى عنه  
 امه وهو عتق قال لنكاح حائر ان شاء بمرح فلان ان شاء ترك فان ترك المبروح  
 تزوجه فالمهر لارم لأمه - جاء على تزيده على دعوى ابو كره ( لا ) انه يحب حملها على  
 اربعة النصف جمعانية وبين صحيح (٢) ابي عبيدة عن الصادق عليه السلام في رجل -  
 رجلا ان يزوج امرأه من هل الصرة من بني تميم فزوج امرأه من اهل الكوفة من  
 بني تميم قال (ع) حالف امره وعلى المامور نصف لصادق لاهل لمرأة ولا عدة عليها  
 ولا ميراث بينهما قال بعض من حضر فان امره يزوج امرأه ولم يسم ارضا ولا قبيلة ثم  
 جحد لامر ان يكون امره بذلك بعد ما روجه فقال (ع) ان كان للمامور به مكان امره ان يزوج  
 كان الصادق على الامر وان لم يكن له بية كان الصادق على المامور لاهل لمرأة ولا ميراث  
 بينهما ولا عدة عليها ولها نصف الصادق ان كان فرض لها صدق فوجهر (٣) عمر بن

١- الوسائل - باب ٢ - من ابواب عقد النكاح وولاء لغيره - حديث ٣

٢- الوسائل - باب ٢٤ - من ابواب عقد النكاح وولاء لعقد - حديث ١

٣- الوسائل - باب ٣ - من كتاب الوكالة - حديث ١

حظظة عنه (ع) في رحل من الآخر - حطب لى ولانه قد عصب من شىء مما قال من صدق ووصفت من شىء وشرعت فذلك من رخصا وهو لازم لى ولم يشهد على ذلك قدس وحطب له وبذل عنه بصدى وعبر ذلك مما طالبوا وشبهه فله رجوع اليه انكر ذلك كله قال (ع) حرّم بها نصف بصدى عنه وذلك انه هو الذى صيغ معها فما لم يشهد لها عليه بذلك لدى قبل لمحل بها ان الروح لا يحل بلاول فمما شبه وبين الله عروحل الا ان يطلقها لان الله تعالى يقول فمما كنعروى وبسريح باحساب ان لم يفعل فله ما شئ فيه شبه وسأل الله عروحل و كان حكمه انظر حكم لاسلامه و قد باح لله عروحل لها ان الروح - والمماشيه فيها من حالها لم ينعو عنه لانه مع بطلان المكاح طاهرا لاوجه ثبوت المهر - فى غير محلها - كما ان دعوى - ان الصحيح لحداء بدل على ثبوت مهر ونصف - مدعاه بان يظهر كون قوله (ع) ولها نصف اصدى بان ما احمله او لا قوله كان بصدى عنى لما مور لاهل بمره وبه علم بالمره بالآخر هي الميراثه وانما لقول ثبوت فهو وان بان موقفا لقاعده الا انه لا يحد ر اليه مع بعض الصحيح المعمول به - فبحر لاقول وسطه (9) بان حر عمر من حظله بدل على به (يحب على الموكل طلقها بم كده) وصح يقول ان كان روحى بهى طلقه وهل يجب شبه انسوى انه نصف المهر كما عسى المصعب رده وولده ولشهاد ولعحقق لتأنيب المس له اما لا يحب وحيه مقتضى القاعده وان كان هو الواجب الا ان المحرر يبدل على عدم وحيه - شبه انما يبي منه حيث حكم (ع) روحوب ان يطلقها خاصة ولا يظهر عدم الواجب

ولو علمت الميراثه بصدقه فى دعوى الوكاه - فدينار به ليس لها ان تروح ما لم يطلقها وح ان منع من تطلاق فهل لها الفسخ ويحجر لحكمه الشرعى الروح عنى الطلاق او يطلق عنه ام يجب عليها الصبر الى موت ذلك ارحل - وحيه ولكن مقتضى اطلاق لاجار حويز الروح مطفا وهل لها ان تأخذ نصف لمهر من الوكيل -

لوساق إليها الروح نصف لمهر بعد الطلاق الظاهر ذلك بعدم عرف من عدم وجوده على الروح نعم - لو قلنا بوجوده عليه وحدثه نفس له ان اتحد من لو كمل للتعليل في خبر ابن حنبل الذي يحضض كما نعلم

## بيان ما ثبت به الوكالة

المقدم سادس في بيان حجة من احكام الوكالة غير ما مر (9) وفيه مسائل - الاولى (لو وكل اثنين) بان حصل وكالة واحدة لهما (لم يكن لاحدهما) التصرف الا ان ياذن لهما) فلا خلاف ولا شكال كما هو واضح

الثانية - فيما ثبت به الوكالة - فانه لا يكون هناك مارة وحصوله وبدعي الوكالة مدع من دون ان يكره حد - واخرى يكون في مقدم لمحاسبة (ا) في الصورة الاولى فثبت بكن ما ثبت به سائر موضوعات من العلم والنية - وخبر الواحد - بناء على المختار من حجته في الموضوعات - وبكفي احبارة بذلك - بل يمكن قنونه مطلقا - بناء على قول كل دعوى لامعراض لها - وسيأتي الكلام في الكبرى الكلية في كتاب لقضاء (9) اما في تصويره الثانية فعلى القول به لا يكتفى في ذلك بمقدم سوى شهادته عديس - ولا عرد بعلم لحاكم - ولا شهادة رجل واحد مع يمين ومع شهادة مرأس وفي غير الحقوق المالية و (لا تثبت) لوكالة (الاشهاديين عديس) وتمام الكلام في المسمى مو كقول الى محض - وسفر ان للحاكم ان يحكم بعينه - وان شهادته رجل واحد مع امرئ ثبت بها الدعوى في غير الحقوق المالية ايضا - وعلى الجملة لاحصوية للوكالة فالمشع فيها هو عدد باب لقضاء .

الثالثة - يجب على الوكيل تسليم ما كان بيده من مال الموكل اليه عند مطالبة كما في الوديعة والعدية وما شاكل ويجب المصدرة اليه بحسب المتعارف فلا يجب الاسراع في المشي في طريق الرد ولا رفع اليد عما يكون مشغولا به من الاكل وما شاكل

(ولو اُخِر الوكيل التسليم) في يجب (مع القدرة والمطالبة ضمن) لعموم (١) على اليد فيه حرج عنه اليد المادوية وعلى الباقي (فان قيل) انه هذه اليد حين حدوثها لم توجب الضمان وبعد خروجها عن كونه مادوية بشك في ذلك ولا تستصحب بقتنص بقائها على ما كانت عليه من عدم كونها موجهة للضمان (قلنا) ان المختار عند الرجوع الى عموم العام فيما بعد زمان التخصيص مطلقا - ولا يرجع الى الاستصحاب كان للعام عموم ارمائي ام لم يكن سيما في مثل المقام مما كان حرج الفرد من اول زمان تحققه لاسيما الانباء .

### في تعريف الهة وبيان حقيقتها

( كتاب الهبات وتواضعها - وفيه فصول الفصل الاول في الهة ) وهي بالمعنى الاعم تمليك مال بلا عوض فتشمل الرصبة والوقف والصدقة وبهذا الاعتبار غير المصنف بكتاب الهبات .

واما بالمعنى الاحصائي فهي تمليك مال طلقا محررا بلا عوض براء الموهوب من غير اشتراط بقصد القرية - فيحرج الوقف لعدم كونه تمليكا طلقا والصدقة لأشراط القرية فيها ، والبيع لكونه تمليكا لامعانا والصالح لانه اشاء التنازل وليس حقيقته التملك والرصبة لانها ليست منجزة .

واما الهة المعوضة - فهي لخواهر بعد التعريف للهة - نعم يقتض بآلهة لمعوضة ولو بالقرية ويدفع بان المراد من قوله بغير عوض ومحررا عن القرية عدم لزوم ذلك فيها لعدم اتفاق حصوله فيها انتهى - وقد سبق في ذلك سيد الرصاص قل في شرح قول المحقق تبرعا محررا عن القرية - اي من دون اشتراطها بها والا لا ينتقض بالهبة المعوضة عنها والمتفرع بها الى الله فابهم هة اجماعا (اقول) ما افاداه يتم نسبة الى قصد القرية - دون الهة المعوضة فان التملك فيها بلا عوض براء الموهوب

توضيح ذلك - نالهبة المعوضة تتصور على وجود (الاول) ان يهب المال ويشترط على لتهبة هبة شيء (الثاني) ان يهب المال ويكون داعية هبة لمنهبة شيء (لثالث) ان يهب المال ويشترط النتيجة اى كون ذلك المال الاخر ملكا له (الرابع) ان يهب راء ذلك الشيء (الخامس) ان يهبه في مقابل هبته بحيث تكون المقدسة بين الهبتين - اما في الوجه الاول والثاني فيكون عطاء المال اعطاء لا ابراء شيء بل محابا - وفي الوجه الثالث فان قضا بعدم صحة شرط النتيجة فلا كلام وان قلنا بصحته فذلك الشيء وان كان يصير ملكا له الا انه للشرط لا للعقد هبة و لئلا الموهوب اما يعطى محابا لا ابراء شيء و في الوجه الرابع فهو خارج عن الهبة المعوضة بل هو بيع بلسان الهبة - واما في الوجه الخامس - فالمقالة اما هي بين الهبتين لئلا لئلا وكل من المالكين محابى ليس ببراء شيء - ولكن - الظاهر عدم صحة ذلك لانه ان اردت به تعميق هبته على هبة الاخر فلزام يهب الطرف لا يكون هبة من هذا الطرف ايضا لنقدتها بهبة لآخر فهذا هو المعلق للمجموع على بطلانه وان ردت به انه يملك هبته في مقابل تملك هبة لآخر فبردد عليه به هي الهبة التملك اما يتعلق بالمال وليس هناك تملك متعلق بهذا العمل من الآخر نعم يصح ذلك فيما اذا وقع عقد آخر على هذا العمل بحيث صدر مملوكا بواسطة عقد آخر ولكنه خارج عن المقام فاحصرت الهبة المعوضة عنها بالوجود الثلاثة الاول وكونها فيها تملك محابيا واصبح -

### حكم هبة ما في الذمة

ثم ان تمام الكلام في هذا الفصل في ضمن مسائل - الاولى (انها تصح) لهبة (في الاعيان المملوكة وان كانت مشاعة) فلا خلاف في ناحية الاثبات - بل عليه في محكي العدة و بهج لحق الاحماع - اما حوار هبة الاعيان المقسومة فهو المتيقن من معقد الاحماع على مشروعية الهبة والاحمار المتواترة الدالة على ذلك لانية حملة منها في ضمن المسائل الانية و اما حوار هبة المشاعة - فيشهد به مضافا الى

طلاق الاده - حممة منصوص لخدمة لاحظ صحيح (١) الحلى عن الصادق عليه السلام  
عن زر لم تقسم فتصدق بعض من الدار بعه من الدار قال لا يجوز قلت ارأيت  
ان كانت هه قال لا يجوز ويحوز غيره

بما الكلام وما يستند من مفهوم هذه الجملة - وهو عدم صحة هه ما في  
الدمة ولم ينص القول فيه انه (ترة) بوجه مدعى الدمة لى من علته (و اخرى) بهه  
لغير من عليه - وعلى التقدير الثاني ناره يكون مدعى دمة ثمة قبل لهه - و اخرى  
بشبهه في دمة نالهه كما سمك مدعى دمة بالسع

امامة مدعى الدمة لمن هو عليه والمشتهور من اصحابها بها مرء وتصح بهه  
المعون ولا تصح بمعاون الهه - وعن جماعة منهم سد العروة صحبهه هه والاول (طهر)  
فلما دعوا بان جادها عدم صحته هه - ثمة بهما صحبهه دراء

اما الاولى فتشهد بهان الهه كما مر تملك محابى و لاسان لملك ما لا على  
بسه لعدم ترتب الاثر على هذه الملكية فكون اعشاره دعوا - وما - هذه لشبح الاعظم  
ره في كتاب السع في مقدم الجواب عن هه - بوجه من يعقل ذلك ان يكون الاسن مالكا  
لما في دمة ورعوه لى سقوطه عنه - عر دم - ان السقوط ان كان لاجل ما شرنا ليه من  
لعوية اعتذر الملكية فهو مدعى عن الحدود كالقاء وان كان لكونه ثمة تلك الملكية  
فيرد عليه ان ثبوت لشيء لا يعقل ان يكون علة سقوطه .

وقد استدلل له بوجهين آخرين - جدهم - ما عن بعض الاساطين وهو ان الملكية  
لما كانت بحوا من السلطة على من في دمة المال فلا يعقل نقله اليه لان لسان لا يمكن  
ان يتسلط على بسه بالحوا الذي كان لظرفه وبالحيلة لا يعقل قيام طرفى السلطة بشخص  
واحد وشيد بعض المحققين ذلك بان المسلط والمسلط عليه متصانان والتصان من  
اقسام التقاض فكيف يعقل اجتماعهما في واحد (وبه) انه لا يرى محذورا في اجتماع

المسلط والمسلط عليه في شخص واحد وليس كل موهوم تمام الصفات من اجتماع تعديل من مكان سهمها تعابر في لوجود كالمية و لمعوليه - والا فالعالمية و لمعومية و لمعومة والمعومية من تمام الصفات وليس من اجتماع التقابل و المعتمد في شخص واحد و يجب لآسان نفسه ويعلم نفسه - و السلطة من هذا القبيل و معها كون الشخص و هو على شخص و كون لمسلط عليه محب ارادته و حذره وهذا بمعنى يمكن اجتماعه في شخص واحد و السلطة لآسان على نفسه من اعلى مراتب السلطة كيف وقد ورد - ان ليس مسيطون على انفسهم - ولم يستشكر احد في معقوليته - مع - ان المسيطر عليه انما هو بعض - احدهما من ضرره السلطنة - ثابتهما طرف لسلطنة فمن سلطنة لآسان على مفي دمه لا يرم فيم طرفي السلطة بشخص واحد - ثابتهما - صحيح (١) مدونه من عمر عن بن عديله (ع) عن الرجل يكون له على رجل الدرهم فيهما نهاله - يرجع فيها قال (ع) لا (وه) به كما يلائم مع نهية المصطلحة كشيلاثم مع رده الأبراء منه - بن في المصادق سيدل به على اذه الأبراء منه - و لانه لو لم يجعل ابراء منه له لمكن طلاق القول بحوار الرجوع كما سيأتي انشاء الله تعالى من حواره فيها في موضع كثيرة بخلاف الأبراء فانه لازم مطلق - وان كان يمكن لجواب عنه رده لارجع فيها من جهة سقوط مفي الدمة وهو في حكم التلف .

وما ذكرناه ظهر وجه صحيحها براء - ويشهد به - مصداقاً لى ذلك - والى ما دل (٢) على العموم لأمهر (٣) و لده (٤) والمرص وغير ذلك من لموارد العادة اذ العموم هذه المور رده ابراء لمافي الدمة - انما عقد اوافع عملاني لم يردع الشارع لا قدس عنها

١ - الوسائل ١٥٦ من ابواب الهيات حديث ١

٢ - لمرقة ايه ٢٣٧

٣ - انشاء آية ٩٣

٤ - الوسائل باب ١٣ من مهن معروف - وباب ٢٣ من ابواب الدين

فتكون مضاة عنده .

فهو من عقدوا ناع - الظاهر هو الثاني ادلاحيمة لملك الهبة عبر الاسقاط لانتقل شيء الى الملك - ويمكن الاستشهاد له بحملة من الادب والروايات لاحظ قوله تعالى (١) «الآن يعرفون أو يعرفون الذي بيده عقدة النكاح» حيث اكتفى في سقوط الحق بمجرد العفو ولا دخل لقول في مسماه قطعاً - وقوله تعالى (٢) «ودعة مسلمة لى اهلكه الا ان يصدقوا» بناء على ما مر من عدم كون هبة ماعلى الشخص وصدقه اليه الا امرء وليس فيه اعتبار القول - ودعوى - ان في امرء الشخص من ما هو نسي في دمه من فلا يحجر على تحملها - مدفوعة بان اسقاط لاسان حقه تداء من دون ان يسله من عليه لحق لا يظهر فيه منة بفعل تحملها على من عليه الحق عرفاً - فالأظهر عدم اعتبار لقول فيها .

واما هبة الدين لعبر من عليه والمعروف سهم عدم الصحة و في المسالك عليه لمعظم (وعن) تشيع و بحلى والمصنف به في المختلف وجماعه صحيحها (واستدل) للاول - بان القصاص شرط في صحة الهبة وما في الهدية تمتنع فحصة لانه ماهية كلية لا وجود لها في العارح والجريبات التي تتحقق الحق في صممها ليست هي الماهية بل بعض افرادها و مرادها غيرها (ومنه) ان الحق التث في محله ان وجود الكني عين وجود اراده وعليه فخص احد افراده قص له - وهذا يكفي في المقام ( و ربما يستدل ) للثاني مصافا الى ذلك صحيح (٣) صموان عن الرضا عليه السلام عن رجل كان له على رجل مال فوهه لولده فذكر له الرجل المال الذي له عليه فقل عليه السلام انه ليس به عليك شيء في الدنيا والاخرة يطيب ذلك له وقد كان وهه لولده قل عليه السلام نعم يكون وهبه ثم رعه فجعله لهد ( و الابراء ) عليه بان الهبة للولد لايجوز الرجوع فيها وقد حكم فيه بحواره (متدفع) بانه لايجوز الرجوع فيه لانه لم يقصه واطلاق

١ - البقرة آية ٢٣٧

٢ - النساء آية ٩٣

٣ - الرسائل - باب ٢ - من ابواب كتاب الهبات - حديث ١



لسرع ح لمحاظ لعقد و بمدكره يظهر حكم ما لو وهه كليا في دمه من دون ان يكون ثابا قبل لهبة في دمه - و به يصح وقصه اما هو وقص بعض افراده -  
ثم انه اذا وهه دسالة على غيره وكان المتهب مدبونا لذلك الغير بقدره - فان قصه الوهب و سلمه الى المتهب او ادله في القصر قصه ثم رده عليه عوض عما عليه فلا كلام .

اما الكلام في انه هل له ان يحتسب عليه براءه عليه - ام لا - الطاهر ان له ذلك فانه ح بحكم القصر بل لا معنى للمعص الا جعله تحت سيطرته و احتبزه فكاد به بالاحتساب فذقص انكى على كلبته وان شئت قلت ناسبه بادن لمس عليه الدين ان يقص مدعيه للواهب من طرفه على وجه المدوعة بيه وبين ما له على المتهب فلا اشكال فيه .

ثم انه قد ظهر من جميع مقدمه صحة المسامحة وقص المنفعة اما يكون وقص العيب - بل يصح هبة لحقوق القديس سقن وان لم تكن من الهبة المصطلحة ولم تشمله بصوص الباب لكنه تكفى العمومات في صحتها .

## الهبة من العقود

كناية - اما نصع الهبة (بايحاء وقبول) حيث بها تملك من طرف و تملك من آخر و عبارة اخرى حلع و لس فيعتبر رضا كل من الحالع و اللانس و التزامه بذلك و حيث ان مجرد الا لزامات التصاندة لاغرة بها ما لم تبرر فلا بد من مرور من طرف الواهب وهو لا حدس من طرف المتهب وهو لقول - والقول في ما يعتبر فيهما من تعربة و لمصوية وما شا كل هو الكلام في سائر العقود فلا يعتبر فيهما شي سوى كون المرر كاشعا عن الالتزام المصبي عرفا - ولا يعتبر فيهما عدم الفصل لطول بينهما - ولا اللفظ بر تجري المعاظة فيها فان قيل انه قال الشهيد الثاني في المسالك و طاهر الاصحاب الاتفاق على فتقار الهبة مطلقا الى العقد القولي في الجملة -

وعليه والأجماع دليل على عدم صحته لجهة المعطية (قل) ولأن الإجماع المقول ليس بحجة - وثابت - من مترك لمحمدين معلوم وهو ما ذكرناه في جملة عقود لعدم جریان المعطاة فيها - وعلى هذا فنحن لعويضة نرى في المقام وهو به قد تعارف بين الناس الهبة العلية ويعملون مع الموهوب معاملة لملك ويتصرفون فيه تصرفات المتوقفة على الملك .

ثم إن لأصحابنا من أئمة الهدى (عليه السلام) والفقهاء المعظمين فيها ورؤاها من اليهود (١) من مسمى الهدية والائمة عليهم السلام لمعاملة مع مبهدي بينهم معاملة المنكية . إذ كانت الهدايا تحمّل إليهم فيقولون ويرتّبون آثار ملكية فإن مارية القطعة قد هداه بعض ملوك إلى نبي (عليه السلام) وكانت أم ولد له وأهدى المبحار إلى عيسى بن الحسين (عليه السلام) حارية فأودعها ريد وهكذا لحاؤا إلى جعل الهدية غير لينة وذلك لانه في الهدية المأخوذ في حقيقته رسالة إلى شخص بقصد الإكرام والأعطاء دون الهبة وجعلوا اليهود من فعل المعصومين (ع) وبسره لعمارة على ترتب آثار ملكية عنها بمحرد لأرسال من الهدية دلالة على عدم اعتبار الإيجاب والقول بلعطين بلو معين يص في خصوص الهدية دون الهبة

ولكن بناء على ما قد مر من حررد المعطاة بها على قاعدة لاحقة إلى تكيف الفرق بينهما بعد كون الهدية في الحقيقة قسما من الهبة علة لأمر به هبة مقرونة بقصد الإكرام والأعطاء - وجعل ذلك كله دلالة على لمبحار الفرق بين قسام الهبة غير طاهر (فان قيل) أن المعطاة لأعني لهاي الهبة أصلا - بل فيها الأعطاء من جانب الآخر من طرف الآخر (قلنا) أن عنوان المعطاة لم يرد في آية ولا رواية كي يدور الحكم بالعود وعنده مد رصدة وعدمه المراد به لإنشاء فعلي وهو شمل الأعطاء من جانب واحد (فان قيل) أن المتعارف في الهدايا الاكتفاء بالأرسال من مبهدي ووصولها إلى مبهدي لهو لينة قائمة على المعاملة مع معاملة الملك فلا ماص عن بناء على الفرق

بين الهدية وغيرها من اقسام الهبة (قل) ان المهدى اما مقصد للملك محاد و يظهره  
بالارسال الى المهدى له فهو اشاءه وبعد لوصول اى المهدى اليه بقل هو ذلك  
فيتم الايجاب والقبول ولا يصير الفصل لظن سبها كما مر فى كتاب البيع

## القبض شرط فى صحة الهبة

الثالث ( و ) المشهور بين الاصحاب انه ينعقد فى صحة الهبة (قبض من المكلف  
الحر) بل عليه الاجماع عن التذكرة والايضاح فلا تنعقد الملكية قلته (وعن) لشيعيين  
وان سراح واس حمزة والحلى والمصنف فى المصنف كونه شرطاً فى اللزوم - يشهد  
بالاول صحيح (١) ب عن حمزة عن الصادق (ع) للمحل والهبة ما لم تقص حتى  
يموت صاحبها قال هي بمنزلة امراته وان كان لصى فى حمزة و شهد عليه فهو حائر -  
ولو كانت الهبة معدة للموت بدون القبض لم تخرج من ثا عدا الامر كون الوارث مخرجاً  
فى الرجوع وعدمه - و مؤلف (٢) داود بن الحصص عنه (ع) الهبة والحيلة ما لم تقص  
حتى يموت صاحبها قال (ع) هي ميراث فان كان لصى فى حمزة و شهد عليه فهو حائر  
وتقريب الاستدلال به كما في سابقه وفوى (٣) بى مصر عنه (ع) الهبة لا تكون اذ هبة  
حتى يقصه والصلقة حائره عليه وتقريب الاستدلال به اذ على بى الهبة بدون القبض  
وطاهر لى كونه بها تشرعياً لا تكوينا - ومعنى لى بشرعى عدم يرتب لاثراً  
عليها وعلى هذا دلالة البحر على بى الصحة بدون قبض لو لم تكن بالصراحة لا ريب  
فى ايه قرينة معها ولا مجال للمناقشة فيها كما ذكره

واستدل للقول الآخر بالامر (٤) ب لوفاء بالعود - وبصحيح (٥) اى بصير عن  
بى عبدالله (ع) الهبة حائرة فقصت اولم تقص فسمت ولم تقسم والمحل لا يجوز حتى

١ - ٥٣ - لوسائل - ب ٤ - من ابواب كتاب الهبات حديث ٩ - ٧٠ - ٢

٢ - الوسائل باب ٥ - من ابواب الهبات حديث ٢

٣ - الثالثة آية ٢

يقص وإنما أراد الناس ذلك فاعطوا. وحس (١) عبد الرحمن من سيابة عمه (ع) إذا تصدق الرجل بصلقة أوهة قصها صاحبها أولم يقصها علمت أولم تعلم فهي جائزة (ولكن) بوجه على الأول أنه دليل للزوم لالصفة - مع أنه لو كان دالاً على صحة كل عقدم لزم نفسه بعامر - وأما الخبران فالمراد من لجور فيهما يحتمل المعلوم كما فهمه الشيخ في محكس الاستصار لالصفة و يؤيده إطلاق الحوار عليه في روايت الهمة بدى الرحم الآتية - وفي حس (٢) الأقرار وغير ذلك من الموارد وعلى هذا فلم يقص أحد مصمومهما لاتفاق الأصحاب على عدم اللزوم بدون القص مع أن أكثر أفراد الهمة جائزة حتى بعد القص - ويحتمل أن يرده لعود المترتب منها - حواراً أولروم - فيرد عنه ما عاص ما مر إذا الهمة بدى الرحم حكمها اللزوم وعودها إنما يكون كك مع الاتفاق على اشتراط لزومها لنفس - ويحتمل أن يراده الحوار المقاب للزوم فلا يدل الخبران على اشتراط القص في اللزوم بل دالاً على عدمه يصاغيه ما يدل أن عليه حواراً للزوم في الهمة من قص وهذا بلانهم مع اشتراط قص في تأثرها في ملكية كما بلانهم مع حصول ملكية من القص - وأما حملها على إرادة أن همة تؤثر في حصول ملك و دالهم نقص لدى موسى الاستدلال فهو يحتاج إلى تربة عليه مفقودة

ثم إنه على فرض الثمر ونسلم دلالتها على ذلك إنما لا يصلحان للمقاومة مع المصومين المتقدمة المشهورة بين الأصحاب - فإن الشهرة أول لمرجحات فتقدم هي ولا ظهر أن القصر شرط في صحة الهمة بمعنى أنها لا تؤثر في حصول الملكية الأبعد القبض .

(٩) فرع المصنف على ذلك أنه (لوهبه ما في ذمته كان إراء) وقدم الكلام في ذلك في المسألة الأولى وعرفت ما هو الحق .

(و بشرط في القبض إذن الواهب) كما هو المشهور بين الأصحاب وفي

١ - الواسط - باب ٣ - من أبواب كتاب الهبات حدثت ٣

٢ - الواسط - باب ٣ - من أبواب الأقرار

لمسالك هذا مما لا خلاف فيه عندنا وفي الرصاص لا خلاف جده فيه بل عليه في بهج الحق والدروس و لمسالك اجماع امامية وفي الجوهر بل لاجماع قسميه عليه - (واستدلوا له) بالاجماع - وباصالة عدم ترتب الاثر وعدم الانتقال مع عدم اطلاق يوثق به في تناول مثله - وبين ما دل على شرطه ظاهر في غير القصاص بدون اذن الواهب بناء على قرينة يقصها من باب الافعال او لتعجيل - وبحرمة القصاص بدون اذنه بناء على كونه شرطاً في حصول الملك فان لمال قس القصاص ملك لو هب فلا يجوز التصرف فيه بلا اذن صاحبه (وفي الكل نظر) اما الاول فلمعلوم بمدرك المحققين - واما الثاني فلان لاصل لا مودله مع طلاق الدليل - ومع اطلاق يوثقه كما ترى - واما الثالث فلان اشتراط الاقصاص خلاف المنع عليه لستهم على كفاية كون لمال بيد المتهب - التهم الا ان يقل ان انقضاء لمال عنده اقصى وعلى اى حال المنقضى من دليل الشرط اعتذر وصول لمال لى بدال المتهب والريد على ذلك اعتذره مشكوك فيه بارتفاعه بالاطلاق - وما الرابع فلان بحرمة لا توجد فسد لقصاص مع انها مطلقاً ممنوعة - فالأظهر عدم اعتبار اذن الواهب .

ثم به قال المصنفه (الا ان يهبه ما في يده) ويحتمل ان يكون ذلك استثناء عن اعتبار القصاص فمراده انه لو كان الموهوب حال الهبة في بدال المتهب لا يحتاج لى قصاص حديد كما هو مشهور بين الاصحاب - ويحتمل ان يكون استثناء من اعتبار الاذن في القصاص فمراده انه لا يعتبر الاذن في هذا القصاص وهو بصا مشهور - وعلى كل حال فهو مبني على ما قدمناه من عدم اعتبار الاذن في القصاص مطلقاً

ولكن على القول الآخر (فتارة) يستدل لعدم اعتدائه في القصاص بانصراف ما دل على اعتبار القصاص المادون فيه عن القصاص (واخرى) بان اجراء الوهب للعقد كاشف عن رضاه بالقصاص (وثالثة) بعموم الملة في حر (١) محمد بن مسم عن الباقر عليه السلام في الرجل

يتصدق على ولده فان تصدق على من لم يدره من ولده فهو جائز لان والده هو الذي يلي مروه  
يدل على ان كونه في قصص الولي كاف من دون اعتبار قيد كفايته اسمها في بخاط بعض لولي  
قصص للمولى عليه يدل على كفايته ذلك وان لم يكن هناك دن - ولكن - يتوجه (على الاول)  
انه لامتناعاً للاصراف السرور سماء عني اعتذر لاقصص خصوصاً اذا لم  
يكن الواهب عالماً بان المال في يد المتهب (وعسى الثاني) ان من الجائز ان يكون  
للوهاب نظر خاص في الهبة بدون القصص كالبحر معاملة - او غير ذلك من الاحتمالات  
والحاصل لمحل الكلام مالم يحرر رصده بذلك (وعلى الثالث) ان المعروف في البحر  
قصص الواهب ولاية عن الصغير فالآن هناك موحود ولا ريب فيه يستقام .

ثم انه لاختلاف (و) الاشكال في ان (١) للاب والحد ولاية القول والقصة عن  
الصغير (والمجربون) - كما لهما الولاية على العقود والابقاعات تنوعاً بينهما على  
ما مر معصلاً في كتاب البيع - ويترتب عني ذلك انه لو وهب لولي ما في يده للمولى عليه  
الصغيراً والمجربون لم تقتصر الى قصص جدد ولا الى قصص رمان يمكن فيه انقص بل  
يكفي قصصهما (ويشهد) بذلك في الصغير مصداقاً الى كونه على وفق القاعده - صحيح ان  
- وموثق داود لمتقدمان المتضمن لقوله (ع) وان كان الصبي في حجره فهو جائز  
و ايضاً يشهده المجلد في حجر (١) عني من حقه من احبه (ع) اذا كان ب تصدق  
عني ولده بصغير فانها جائزة لانه بقصص ولده اذا كان صغيراً - وفريق منه غيره

وهل يعتبر قصد القصص عن الصبي كما عن المصنف رهام لا كما هو المشهور  
وحقان - اطهرهما الثاني لاطلاق الاحار (ولو) وهما للصغير مالا ليس في يدهما  
- فاطهر اعتناز قصصهما كما هو المشهور - اذ الخبر ان مصرفاً الى صورة كون الممن  
في يدهما والتعليل في الخبرين الاخيرين يدل على اعتباره (ولو) كان لمتنب ولدا  
كبيراً يعسر قصصه ولا يكفي قصص الولي - من غير فرق بين الذكر والانثى وما عدا لاسكافي  
من عدم اعتباره في لاثني مادامت في حجره - لا وجه له سوى لقياس

## حكم الهبة من حيث اللزوم والجواز

الرابعة (وليس له الرجوع بعد الاقصاص ان كانت لذى الرحم او بعد التلف او التعويض وفي التصرف خلاف وقبل الزوجان كالرحم وله الرجوع في غير ذلك) فيها فروغ

١- المشهور بل ربما ادعى الاجماع عليه به يجوز الرجوع بعد القصاص الا في مواضع مخصوصة قد وقع لانفاق على بعضها والحلاف في بعض كما سيمر عليك. ومقتضى القعدة هو لزوم الاما ح كذا هو لسان في جميع المقود. ولكن في خصوص المقام روايت خاصة وهي طائفة.

الاولى - ما يدل على مذهب اليه لمشهور لاحظ صحيح (٢) حبل والحلى عن ابي عبد الله (ع) اذا كان الهبة هبة مساهلة ن يرجع ولا فليس له. وصحيح (٢) محمد بن مسلم عن ابي حمزة (ع) الهبة والحلة يرجع فيها ان شاء حررت او لم يحرر الا انى رحم فيه لا يرجع فيها. وصحيح (٣) بصري وعبد الله بن مسعود (سيمان س) عن ابي عبد الله (ع) عن ارجح يهب الهبة ارجح فيها ان شاء م لا يقال (ع) يجوز الهبة لدوى لقرنة والذي يثبت عن هبة ويرجع في غير ذلك ان شاء. ومرسل (٤) بان كالصحيح (ع) قال سألته هل لاحدان يرجع في صدقة او هبة قال (ع) اما تصدق به لله فلا واما الهبة والحلة فانه يرجع فيها حارها ولم يحررها و كان لدى قرينة. وصحيح (٥) زرارة (ع) في حديث ولا يسمى لمن اعطى الله شيئا ان يرجع فيه وما لم يعطه وفي الله فيه يرجع فيه بحلة كانت او هبة حررت ام لم تحرر ولا يرجع الرحمن فيما يهب لامرئته ولا المرنقة فيما

١- لوساقن - باب ٨ من ابواب كتاب الهبات حديث ١

٢- ٣- ٤- لوساقن - باب ٨ من ابواب كتاب الهبات حديث ٢- ١- ٣

٥- اورد صدره في ابواب كل باب ٣ من ابواب كتاب الهبات حديث ١- ودينه في ٢٦

تهب الروحها حير اولم يحز وموثق (١) عبيد رزاره عن الصادق (ع) في حديث ولس  
 وهب او يحل ان يرحع في هته حير اولم يحز الى عبرتكم من الصوص  
 الثانية ما يدل على عدم حوار الروحوع في الهة كحز (٢) ابراهيم بن عبد محمد  
 عن ابي عبدالله (ع) ان الحيار في الهة مادامت في بك فادا حرجت الى صحتها فليس  
 لك ان ترحع فيها قال رسول الله ﷺ من رجع في هته فهو كالرايح في قبته وحز (٣)  
 ابي بصير عن الرجل يشتري المبيع فيوهب له شيء فكان الذي اشترى لؤلؤا فوهب  
 له لؤلؤا رأى المشتري في اللؤلؤ ان يردا يرد ما وهب له قال (ع) الهة ليس فيها رجعة  
 وقد قبضها بما سبيله على البيع ودرد المتاع المبيع لم يردعه الهة - وحز (٤) محمد  
 بن عيسى كتب الى على بن محمد (ع) رجل جعل لك جعلي الله هداك شيئا من ماله ثم  
 احتاح اليه باحده نفسه ام يبعث به اليك قال (ع) هو باحار في ذلك مالم يخرجه عن  
 يده ولو وصل اليه لربا بن يوسف وقد احتاح اليه - وحز (٥) جرح المدائني عن ابي  
 عبدالله (ع) قال رسول الله ﷺ من رجع في هته فهو كالرايح في قبته -

ولكن الطائفة الثانية - كثر ما صعبه السيد - واهم مطلق من الاحاد الاولى  
 لشمولها للهة المعوص عنها وما قصد بها لقرنة وهنة ذي الرحم - بعيد طلاقها بها -  
 ومع الاعماص عن المجهتس الجمع العرفي بينهما اما هو يحمل الثانية على الكراهة -  
 وان ابيت عن ذلك فهي معرض عنها عند الاصحاب لعدم لزوم الهة بقول مطلق اتفاقا  
 وعلى فرض النزل فهي لا تصلح لمقاومة لصوص الاولى - فالأظهر ان الهة من العقود  
 الجائزة الا ما خرج بالدليل (فان قيل) انه لو كانت الهة من العقود الحائرة لزم ان تنفسح  
 بالجنون والاعماص والموت ومن المعلوم ما خلاه (قلنا) انه قد مر انه لا دليل على هذه  
 الكبرى الكلية - وانها غير تامة - وعلى فرض التسليم بقيد اطلاق الكبرى بما دل على

١-٢-٥ - وسائل - ١٠-١١ - من ابواب كتاب نهات - حديث ١-٣-٤

٣- وسائل - ٩-١٠ - من ابواب الحيار من كتاب لبيع - حديث ١

٤- الوسائل - باب ٣ - من ابواب كتاب الهات - حديث ٨



عدم اعساخ الهبة بها .

## لرؤم الهبة لذى الرحم وهبة احد الزوجين للآخر

٢- لايجوز الرجوع في هبة الابوين للاولاد بعد الفسخ وكذا العكس ويشهد به - صحيح محمد - و الصرى وعبدالله بن سليمان لمقدمين - ولا يعارضهما مرسل ابن المتقدم - لعدم صلاحته للمنفقة ومعهم لكونهم مشهورين بين الاصحاب والشهرة اول المرحجات والاصحبة سندهما - ويمكن ان يقال ان قوله في المرسل وان كان . الح بما يرجع الى قوله يُؤْتَى أولم يحرفه فالمعنى انه ان لم يحرفها لافرق بين ذى الرحم وغيره - فلا يعارض المرسل الصحيح (ثم انه) مقتضى اطلاق الصحيحين عدم الفرق بين الولد وولد الولد - وبين الذكور والاناث - وبين الاولاد الصغار والكبار وانه لايجوز الرجوع في شيء من تلكم الموارد - فما - عن السيد المرتضى في الانتصار من حمل الهبة جائره مطلقا ما لم يعوض عنها - شاذ لا يعايناه ولا قريب به رده ادهى الاجماع عليه مع ظهور الاجماع على خلافه (واما) ما عن المسوط من الفرق بين كبار الاولاد وصغارهم وان لرؤم الهبة محض بالصغار - فيمكن ان يكون مراده عن ما به عليه صاحب الجواهر صورة ما قبل نقص حيث انه في الصغار لاحاجة الى نقص كما عرفت فلا يكون خلافا في المسألة .

وكذا لايجوز الرجوع في هبة ساير الارحام بعد الفسخ لاطلاق الصحيحين لمقدمين - وعن بعضهم حوازموا استدلالهم مرسل ابنان - لكنه قد عرفت حاله وحمله على غير الابوين والاولاد - وحمل الصحيحين عليهم جميع نزعى لاشهاده -

وما هبة كل من الزوجين للآخر - فمن جماعة عدم جواز الرجوع فيها لصحيح (١) رداة عن ابي عبدالله يُؤْتَى اما الصدقة محدثة اما كان الناس على عهد رسول الله (ص) يفعلون ويهون ولا يسيئ لمن اعطى قه شيئا ان يرجع فيه قل وما لم يعطه وفي الله

فيه يرجع فيه بحقه كانت أو مفسدت ولم تحز ولا يرجع أرجل فيما يهب لأمرته ولا المروثة فيما تهب لزوجها حير ولم يحز لأمرته تعالى يقول «ولأن أحدوا مما أنتموهن شيئا» وقال «فإن طيس لكم عن شيء منه فكلوه هبتا مراهبوهذا يدخل في الصدوق والهبة هكذا في الفروع والتهذيب - وفي الاستبصار راد ولا يحل لكم أن تأخذوا

ولكن المشهور بين الأصحاب هو الحوار - لصحيح (١) محمد بن مسلم عن أحدتهما (ع) عن رجل كانت له زوجة فأدبه امرأته فها قال - هي عليث صدقة فقال (ع) أن كان قد ذلك لله فليبعها وأب لم يعل فها أن يرجع بشيء منها - و توجه على الاستدلال به أنه من المحسوس أن يكون المراد به حيث يكون المعروض فيه الصدقة أو قصد به القرية فهي صحيحة والأفلا لا شرطاها بقصد القرية ولا يطرقه إلى الهبة ويؤيده لفظة على فانه أم يحمله صدقة لأمرته بل عليها - فلامعارض لصحيح زرارة و ن كان هو أيضا لا يحلو عن اشكال لدلالته على لزومها حتى مع عدم نقص لهما إلا أن يقال انه لا يبراد على الحر من هذه الهبة لامكان الالتزام بذلك وفي هبة لروح خاصة - أو يقال ن عدم العمل ببعض الحر لاستعطه عن الحجية بالنسبة إلى باقي مدلوله وعلى هذا فالمتمسك هو لسانه على لزوم هبة أحد الزوجين للأخر - و الاحتياط في هبة لروح من نقص لا يبرك (ثم يظهر كما قل عدم الفرق بين لدم والمنقطع و لم دخول به وعرفان و لمطعمه الرحمة .

## لزوم الهبة بالتلف

٣- المعروف بين الأصحاب انه اذا تلف المال الموهوب فلا رجوع و أن كان المتهب احس بل عليه الإجماع في بعض الكلمات و يمكن أن يستدل لذلك بوجهين

أحدهما أن المتمسك من دأب حوار الهبة في مقابل صالة اللزوم هو جواز رد

العين والرجوع فيها، كما في الصوص لاجور عقد الله بمعنى لسط على مسح العقد  
تصبح ذلك ن الحوار فيعلق بالعقد من كروحه - وقد تعلق بمن جهة خاصة وهو  
فسحه باسترداد العين خاصة والمتبعين الثالث بالأدلة في المقام هو الثاني وبعد التلغ  
لا يمكن سر داده فيصير العقد لارما وما عن المحقق لحر - بي رده من تمتع الرد  
ملكية عين لانها والمكية كما يصح مراعي من الموجود كث تصح انتزاعها من  
لثالف قابها من الاعار، ت وهي لا تتوقف على موضوع موجود وعليه فالموضوع و  
ان كان هورد العين الا انه يمكن بعد التلغ (تظهر) جوابه مما ذكرناه في تقريب هذا  
لوجه - فان يدعى ان لثب الاله حوار فسح لعقد باحد العين نفسها لاجواره  
من كل وجه وهذا لا يمكن مع تلف لعن

وسرأب عين هذ الوجه به لوسف بعض لانجور الرجوع في العن الاخران  
المتيقن من الأدلة فسح لعقد رد الموهوب تمامه

الوجه الثاني صحيح (١) حول والمعن عن لصادق (ع) اذا كانت الهبة قائمة  
بغيرها لا يرجع ولا فلس له - اذ من لمعلوم به مع تلف لا يصدق قيامها بغيرها لان  
الظاهر منه بقاء الموهوب في ملكه ولو تلف لا يصدق ذلك - كما - انه لو تلف بعض  
الموهوب لا يصدق اصابها بعين بغيرها وان كانت قائمة ببعضها

بقي لكلام في انه داخل في عين عس وخرجت عن حقيقتها لاصلبة واوجب  
نفسا فيها هل يصدق قيام العن بغيرها م لا الظاهر هو الثاني كما شهد به مرس (٢) جميل  
لو رد في جبار لعن عن حدهما (ع) في لرجل بشرى لثوب او ثمت ع فجدوه عبادان (ع)  
ن كان الشيء قائما بعينه رده على صاحبه و خد الثمن وان كان الثوب قد قطع او غبط  
وصنع يرجع بنفس العيب - وبه يدل على ان المراد بقيم العين بغيرها بباقيته مثل  
لصنع والحيطة و لقطع - فحدث العيب بصابه .

١- الوسائل باب من ايوأب الهات حديث ١

٢- الوسائل باب ١٤ من ايوأب الحار من كتب البيع حديث ٣

ويرتب على ما ذكرناه في هذا المخرج أولاً وآخر - به دماء المتهم بعد القبض  
سقط حور الرجوع لأن القدر لم يبق ثلث بالدلة حوار الرجوع على المهب و  
لمرجع في غيره أصالة المروم - وانصافاً المال بموت سفل لى ورثته فلا يكون قائماً  
بعينه

ولو مات الواهب بعد الألف من فهل نكرم الهبة كما عن نصف ربه والشهيد  
والفهر والمحقق لثاني وغيرهم - إلا - لظاهر هو المروم لأصابعه بعد كون المبيع  
من الدليل المخرج رجوع الواهب نفسه (ودعوى) أن حق الرجوع يستقل لى ورثته  
لعموم دل على أن ما تركه المهب من مال أو حق فلو ارثته (فهي) ولا - أن كون ذلك  
حقاً فلا لسفل والأسفل عبر منهوه عطلة من الأحكام ولعموم المشر له لا يصلح  
لأثبات كونه كذا من ذلك مفروض في موضوعه - وذلك - أن يستقل الى انوارت اما  
هو بحق المبروك اى ما يكون مطبق ولا لسفل بعد موت وكون هذا الحق كذا عن  
معلوم اذ قلنا مختص بالواهب نفسه وموته ينتهى مدوه لا يكون باقاً والاستصحاب  
لامورد له في المقام

## التصرف من علامات الهبة

٤- احتلف لأصحاب من المتقدمين والمخبرين في سقوط حوار الرجوع  
بتصرف المتهم في العس الموهوبة للا حسم مع عدم صبر المسقطات على قوال  
١- السقوط وعدم حوار الرجوع مطلقاً أى تصرف كان حتى سكتى الذر وركوب  
الدبة وتعلقها ولس الثوب ويحد ذلك ذهب اليه الشرحان وابن الراج وابن ادريس  
واكثر المتأخرين كذا في المالك - ٢- عدم سقوطه مطلق وبقاء الحوار لثالث قبل  
التصرف بس ذلك الى الاسكفي والديلمى والحلى وابن رهرة العوى مدعب عليه  
الاجماع وحتاره المحقق في ثرايع - ٣- انصبي لمرومها مع خروج الموهوب عن  
ملكه او تغيير صورته كقصاره الثوب وبجارة الخشب و عدمه بدون ذلك كالركوب

و يسكنى و ليس و يعود من الاستعمال و هو فولات اس حمرة و الشهيد فى محكى الدروس و جمعة من المتأخرين .

و نقيح القون فى المقام بالبحث فى مورد (الاول) فى ما اد نقل المنهت (مال الموهوب عن ملكه بعد لازم - والحق عدم حوار الرجوع ح لما عرفت من نال المتيقن من ادلة الحوار ما د يقب بعض على صفة المنكية للمنهت - وانها لا يصدق قيام العيب فلا رجوع به - مع ان الناقل اذ كان لازما امتنع لرد و معه لا معنى لمسح العقد الذى قد عرفت ان الثالث بدليل مسح العقد برد لعين (ولو) عادت العين به يمسح فهل يعود حوار الرجوع لاصحح حوار الذى موضوعه ما يمكنه المنهت و هو محفوظ من المثل و بعد المسح - ا لاجور - لان الموضوع تبدل حسن ما نقل لمال عنه فلا يحري لاصححاب و جهن اظهر هما انكى .

الثانى لو كان لمال عقد اخر - و يظهر سقوط اجور لعين مامر فان المال ليس قائما بعينه ولا يمكن مترداد لعين للو هب فان معنى حوار لعقد الثانى حوار فسحه للمنهت لالو هب فليس له العقد الاخر و اللازم س .

الثالث ما لو تصرف لمنهت فى نفس تصرفا معبرا للصورة - فالظاهر عدم حوار الرجوع ح نصا لقوله (ع) فى التصحيح ان كانت الهة قائمه بعينها فانه ان يرجع فيها و الا فليس له من المعلوم عدم صدى قيام العن مع تعبير صورته كما يشير اليه مرسل جميل المتقدم لور فى حوار العيب - ان كان ثوب دائما بعينه رده على صاحبه و حدد ثمن وان كان الثوب قد قطع او حبط وصنع رجع بفضا العيب و ان التفصيل قاطع للشركة فيعلم منه مقابلة تعبير الصورة للقيام بعينه

الرابع ما لو تصرف فى المال الموهوب تصرفا غير معبر للصورة - فالظاهر بقاء حوار الرجوع لاطلاق الادلة (وقد استدلل) على عدم حوار الرجوع ح - بان - الاصل هو اللزوم فى كل عقد حرج عنه ما لو لم يتصرف فيه فمع لتصرف يرجع الى الاصل الثالث بالادلة - وسان - جمعه من النصوص تدل على لزوم الهة خرج عنها قبل

التصرف خاصة - ولا جمع - ولى هذه الثلاثة. جميع ما ذكره في المسائل من لوجوه  
لغيره للبرم بالتصرف مطبقا ول هذه الأدلة جميعها من ضعف عبارات اصحاب  
هذا القول ولم يبق جمع لا حذمهم هكذا (ولكن) سوجه على الاول ما مر من تعيين  
المرح من هذا الأصل في باب الهبات لا صل فيها بحور الامحرج بالدليل. وعلى  
ثاني ما تقدم من مصوص لردم الهبة ضعفة سدا - وقصره دلالة عليه - وعن  
مقاومة مصوص الحوار - وعلى الثالث ان دعوى لاجماع مع مصدر الاكثر لى الخلاف  
كما ترى. فالأظهر عدم كونه موحا لسقوط الحوار

الخامس ما د مرج العبر وهبة - ولظاهر سقوط حوار الرجوع ايضا فان  
لمرج ان كان موحا للثب الحصى وسدل صورته النوعية الى صورة نوعية اخرى  
- وكان موحا لثبات عرفا كما لو صبح شئ باللون الموهوب - فبمرفى صورة ثبات  
المال - وان لم يكن موحا له - فبكان المرج موحا للشركة كما لو مرج سائر بهن  
الموهوب من آخر - فالوجه في السقوط سدل الملكية لاستقلالية لى الأشعبة فلا يمكن  
الرد خارجا ولا ملكا - ولا يكون المسمى فانه (الافان) ان ذلك فيه لو مرجح مال العبر  
لا يقب اد مرجح مال هبة (فانه) مرجح عليه به يرجع الواهب وصدر ملك له انما يملك  
بالأشعبة لاستقلاله وان لم يكن المرجح موحا للشركة - فلان الرد الملكي وان كان  
ممكنا الا - المخرجى منه غير ممكن و يمتنع من دليل حوار الرجوع هو الرجوع  
برد العين مع ان العين قد تغير وصف من وصفها فلا تكون وثمة بعينها .

السادس ما لو ارجح مال - او اعدره - او اودعه - وما شاكل - و لصا بطا به ان صدق  
نقد المال بعينه حاز الرد والأفلا - ومع الشك شك في حوار الرجوع فكما لأصبح  
لتمسك بالدليل المخرج لا يحوور الممسك بعموم مدلل على الحوار لكونه تمسكا  
بالعدم فى الشبهة المصدقية والمتعين ح الساء على اللزوم للشك فى تأثير الرجوع و  
الأصل علمه .

هـ - قد ظهر مما قدمناه انه ان عاب المال عند التمسك فلا رجوع - وبه يظهر ما فى المتن

قال (فان عاب فلا ربح و مران رادت و ياد معضه) كالسمن و مدش كن - فالظاهر  
 حو الرجوع لصديق بقاء لم يل عليه فانه رد و لم ينقص اللهم الا ان فعل رد كان قصرة  
 الثوب او حياطة و مضه موجه لعدم بدء المال بعده فكيف لا يكون كث مع حصول  
 الرائدة بمضه كالسمن و بعد سما د تحقق ذلك جعل لمتهب و لا اقل من الشك  
 في صدقه - و عنه فالاصح عدم حوارج الرجوع

ثم يدعى (قوت) بوجه رد - لارجه لما د كرد لشهور من بعد رجوع الوهب  
 (قمت) براده - اذ بعد كون الرجوع و سجد لعقد الهبة من جهة لاس الاول و كون  
 لما من الرجوع لمتهب و تحقق لريادة في ملكه و لو (والا) ي وان لم تكن  
 لريادة مضاة بل كانت معضلة (فالمعوضه) لا لوجه القول بارجوع لورده -  
 خصوصا ان خاصه من وجه الى لو هب بل الاوجه هو اشركة ان لم يكن اجماع .

## الهبة المعوضة لازمة

- ع- لا اتكس و لا اكلا - في مشروع الهبة المعوضة بفسادها الثلاثة  
 لمتقدمه - وهي ان يهب لمال و بشرط على المهب هه شيء - و يهبه و يكون داعيه  
 هبة المتهب - وان يهب لمال و بشرط لدمحة اي كون المال الاخر ملكا له لا لطلاق دلة  
 الهبة و بشرط

ولا كلام ايضا في نه اد عرض عن هبة تنصير لازمة و يشهد به صحيح (١) عند الله بن سنان  
 عن الصادق عليه السلام اذا عوص صاحب الهبة فليس له ان يرجع و نحوه عبره لافرق في العوص بين  
 القليل والكثير - ولا بين كونه مشروطا في ضمن الهبة وعدمه و مقتضى اطلاق لئس ان لا يعتبر  
 رضا الوهب و كان له في صورته عدم الاشرط عدم لئول لعدم كونه معلوماه ولكن لو قلنا  
 صدرت الهبة معوضه لا يجوز الرجوع فيها - ومع اطلاق الهبة بدون اشراط العوض لا يجب

لتعويض على المذهب (فما) عن الشيخ و بنى لصالح من وجوبه مطلق كما عن الاول  
وفي هه الاذى للاعنى كما عن الثاني - لا وجه له - نعم - يجب مع الاشراط وجوب  
الوفاء بالشرط .

بل لا يجوز له التصرف في المال قبل ان يضىء بشرط الحبر (١) القاسم بن سليمان  
عن الصادق (ع) عن رجل بهت الحاربة على ديثب فلاشب الله ان يرجع فيها قول يُخَالَفُ  
نعم - كان شرطه فلت رأيت - وههله ولم يشه انطأ هه الاول يُخَالَفُ هم اذا كان لم يشترط  
حين وهه - بء على عدم الفرق بين تجارية وغيره - وقد ورد ان لم رده المساء على  
عدم لاثانه - فلو كان باب عهده يجوز له التصرف ببعضه منطوق الحبر  
ثم انه دل في المسائل والافرق في التعوض من كونه من بعض لموهوب وغيره  
عملا بالاطلاق ولانه ناقص بعد المبدء ممنوك للمذهب فصيح بدله عوضا عن الحملة  
انهى - واوردهه - به كالتعويض بالكل بعدد الاغوصا - وفيه ان صدق لرد غير مضاف  
لصدق التعويض فما افاده شهيد منس .

## في الصدقة

ثم انه لا اشكال ولا خلاف في مشروعة الصدقة والنصوص لدالة عليها متواترة  
وفي الكتاب احصا آيات تدل عليها (٢) والله تعالى وَمَا تَنْقُصُوا مِنْ حَرْبٍ يُوَفِّ لَكُمْ  
وقال (٣) سبحانه وَأَنْتُمْ فِي أَمْوَالِكُمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ و قد (٤)  
السي يُؤْتِيهِ لصدقه تدفع منه أَمْوَالُهُ (٥) وقال يُؤْتِيهِ والله لا له لاهو يدفع بالصدقة

١- الوسائل باب ٩ - من ابواب كتاب الهبات حديث ٢

٢- البقرة آية ٢٧٢

٣- لمعارح آية ٢٥

٤- لمسائل باب ١ - من ابواب الصدقة من كتاب بركاه حديث ٢

٥- الوسائل باب ٩ - من ابواب الصدقة حديث ٩



بداء والسبيل والحرق والعرق واليهدم والحوون وعدسعين باب من السوء (١) وقال  
 الفقر **باب ١** - صدق المعروف بدفع مصراع سوء وقال لصادق (٢) المعروف  
 شيء سوى الركة فترى إلى الله تعالى بالمر وصلة الرحم إلى غير تلكم من الآداب و  
 لأخبار (وشرط في الصدقة بعد هذه المصدق للصرف لا يحب والقول لأمر  
 في الهمة - ويكفي فيها بالفعل كما مر - ونصح مع الفصل الطوس من لا يحب والقول  
 (ويعثر) فيها القصص في الصحيح (٣) وعنه لاس في لوقف في الرجل يتصدق على  
 ولله قدادركو فقال (ع) دله بمصوا حتى يموت فهو مرن

ونعم الكلام في صدقة الله في خمس (مقابل الأولى لا يجوز الرجوع في  
 الصدقة بعد الإتيان وإن كانت على الاحتمال) على أظهر أشهر من عليه عمنس  
 تاجر وعن الحللى لأجماع عنه كذا في الرص - وشهد به صحيح (٤) رواية عن أبي  
 عبد الله (ع) - بالصدقة محدثة المكان الماس على عهد رسول الله (ص) ينحلون و  
 يهون ولا يسمى لمن أعطى الله شيئاً أن يرجع به قال وما لم يعطته وفي الله به يرجع  
 ومحنة كسب أو هبة الحديث والمعسر (٥) المستعصية مماثل الذي يتصدق بالصدقة  
 ثم يعود فيها مثل لدى يعنى ثم يعود في شئ (وعن) الشح في لمسوط حوز الرجوع  
 قل أن صدقة التطوع عند بمرنة الهمة في جميع الأحكام إلى أن قل وكل من له الرجوع  
 في الهمة به الرجوع في صدقة عليه - ورواه ممر (ووقفها عن غير أدب المالك  
 قالوا لم تمتقل إليه) ورواه في الهمة أظهر منه أظهره الأسفل -

(الثانية ولا بد في أن صدقة من بنة القرية) بالاحلاف - من العرق بينها وبين

١ - نوبل باب ١ - من بواب فعل معروف من كتاب الأمر بالمعروف حديث ٩

٢ - نوبل باب ٧ - من بواب ما يحب به بركة وما يحب به حديث ١٣

٣ - نوبل باب ٤ - من أبواب كتاب الوقوف والصدقات

٤ - النوبل باب ٣ - من أبواب كتاب الهبات حديث ٩

٥ - نوبل باب ١١ - من أبواب كتاب الوقوف والصدقات

لهما بما يكون بذلك - ويشهد به - تصدى الى لاجماع عليه لمقتضاه (١) المستفيضة  
الدلة على انه لاصدقة الامار بن عوجه الله سبحانه وبحوها كثير من لصوص الاثية.  
(الثالثة يتحور الصدقة على الذمي وان كان احمسيا) كما صرح به جماعة من  
الاصحاب وعرض ابن سبي عيين المسع من الصدقة على غير مؤمن وظاهر بعض الاصحاب  
ان لاجلاف في الصدقة على الذمي كالاجلاف في لوقف عليه وسبب للكلام في الوقف  
عليه - يشهد الاول مصداقا بي اطلاق الأدلة وقوله (٢) تدعى ولا ينهاكم الله عن الذين لم  
يقتنواكم في الدين ولم يحرجوكم من داركم ان تنزلوهم - حملة من لصوص لاجظ  
حس (٣) عمرو بن ابي نصر طلب لابي عبد الله (ع) ان هل له ابي يعقوب علسا وفهم اليهود  
والنصارى ولحقوس فمصدق عليه - ونسبهم ومرس (٤) الصدوق عنه (ع) عن السائل  
ولابدري ماهو حال (٥) عظم من وقف له لرحمة في فلك وبحو هاعرهم  
(الرابعة صدقة السرافصل) قال الله (٥) تعالى « وان تحفوه وتؤنوها لفقراء  
فهو خير لكم » وقال لصادق (ع) في حس عمار (٦) « صدقة والله في السر افصل من  
لصدقة في العلانية - (الامع التهمة ! في ترك لمو سبه فيظهر هادعا للتهمة - وانحمد الله  
اولا وآخرا

## الفصل الثاني في الوقف

ويطلق عليه لصدقة - من العال في الاحبار السعبر عن الوقف بالصدقة

١ - لوسائل - باب ١٣ - من ابواب كتاب لوقف ولصدقات

٢ - المستحقة الاية ٨

٣ - ٤ - لوسائل - باب ٢١ - من ابواب لصدقة من كتاب الركاة - حديث ٧ - ٤

٥ - لقرة الاية ٢٧١

٦ - رسائل باب ١٣ - من ابواب لصدقة من كتاب الركاة - حديث ٣

من ينفذ الوقف قليل - فالوقف هو الصدقة الجارية - وحقيقته تحييس لخير و تسهيل لمصلحة - كما في السوى (١) - حسب الأصل و سبل الشرع - وهو ثبت بالنص و لأجماع وقد ورد في الأحبار الحث عليه .

و لبحث في هذا الفصل يقع في مطالب الأول في العقد و ما يلحق به وفيه مسائل - لأولى ظاهر لأصحاب اعصار اللفظ فمما شأنه بوقف و يندرجه غير صحيح - ولقد اختلفوا لبحث في اللفظ لصريح فيه وغير الصريح في المس (وصريح المعاظة وقعت والماضي بقريظة) وقال بذلك غيره وعلوه به - بموضوع لعدة و شرعا - و صرح جماعة منهم بأن الوقف باله - رده شدة - وفي المسالك و الظاهر ان الصيغة بها صحيحة وان كانت غير صحيحة - و جعلوا في حسب و حسب فقيل به نصير و فقام غير توقف على (قرصة و قيل لا يكون الامع المراد به - والمنحة كفايه كل ما يبدل على المعنى المشار له ولو تضمنه المخرن كما في - بر العقود

## جريان المعاظة في الوقف

الناية مقتضى ما ذكره من شرائط الصيغة عدم كفاية المعاظة - وعن الذكرى و لمرئز كفايتها في المسجد لا معظم بمساحد في الاسلام على هذه الصورة - ولا أقوى كفاية ثلث في جميع الأوقاف لأطلاق الآية

وقد استدل لعدم جريان المعاظة في الوقف بوجهين (أحدهما) ان المول بالاروم فيه موقوف لما شتهر سهم من توقف للاروم على نعط و لحوار غير معروف في الوقف من لشرع (وفيه) ان لا ان الاروم لا سوقف على نعط كما حقق في كتاب السع - ونايا ان لاجماع على حوار لمعاظة محض بالمعاملة بين مجتمع فيها نصحة مع الحوار ولا يشمل ما لا مجتمع فيه معه - وبعبارة اخرى المجتمع عليه عدم الاروم مع نصحة - واما عدم الاروم غير المجتمع معها فلا يكون مشعرا لاله - وثالثا انه يمكن ان يجعل هد نفسه

دلیل الروم فيه يقال ان لمعاطاة بعد اصل الوقف ما الروم فهو ثابت بمقتضى الدلائل  
الحاص لئال على ان كل وقف صحيح لازم او مانا) الجواب عن ذلك انه لا مانع من  
حوار الوقف ولم يدل دليل على عدم اجتماع الوقف والحوار بل الوقف من الفرض حذر  
(وبرده) ان نقص جزء المؤثر فله لا يكون المؤثر تاما كي يكون لازم وحذر وقد ورد  
عنهم الشيخ (١) ما جعل لله فلا رجعة بعده وظاهر ذلك ان ما كان لله لا يلائمه الرجوع وهذه  
غير قابل للتخصيص.

ثانها عن المحقق لائس به وهو يخص بعض قسم الوقف - وخاصة  
بعض اسمائه كالوقف لخاص او لمصرف خاص كالوقف "بنة سيد الشهداء سلام  
الله عليه من جهة عدم كون فعل مصداق له لا يحرقه للمعاطاة (وهو) لا يتصور معاملة  
لا يكون فعل فيها مصداق لتلك اسمائه بالسمى لمعقول وهو كون الفعل مطهر عرفا  
للاعتبار المقيد بالافق من الاله التي عنهم الاحرس معصية به - مثلا د سال  
احد عن من ترك وقف ماله هل يوقف هذا المال لمصرف خاص فحذر رأسه فاصداه نشاء  
الوقف يكون هذا الفعل بضميمة الفرائض المرحومة مصداق لقول الوقف فلا يظهر صحة  
الوقف المعطاة في مطلق ونقصه السيرة القطعية - في مثل العرش للمسجد والذى  
استقرت سيرة المسيرة عنه شرئها واعطائها للمسجد من دون حرره الصبغة وكذا  
تعمير المسجد الحرره بالسمه الى الآلات لمعاملتها فيها (ودعوى) انها من قبل  
الاجهية المصدرة عن التدكر في جعل التخصيص للمسجد انه من قبل تملكك المسجد  
وليس وهما - وبك معقولا لظن اني بالتمسك في الامور لاعبارية ولا مانع من عشارها  
للمسجد الا انه خلاف المرتكر العرفي فبانه لا يحظر بل احد من اهل العرف هبة  
لمسجد وبمعه قول لظن انها وقصه - فالحق كون ذلك كله من قبل الوقف  
المعاطاة في والله العالم.

## اشتراط القبول في الوقف

الثالثة أحلهموا في اشتراط القبول في الوقف على قول ١ - ما عرطه الأكثر حيث ذكروا لأجباب ولم يتعرضوا لذكر القبول وهو عدمه اشتراط مطلق - ٢ - ما عر التذكيره وهو الاشتراط مطلق - وبسبب لي لأكثر بقا من جهة صدقهم على الوقف من العقود - ٣ - بتعصين من الأوقاف العامة مثل الوقف على زعماء أو الفقهاء أو المساجد فالأول والأوقاف الخاصة وهي ما كان الوقف على جهة معينة كشخص معين و جهة معينة كالذي - وإلى هذا يقول ذهب الشهيد في لدروس و ظهر من المحقق في اشرع والشرح في المسائل لسل إليه كمد في حديثي .

ولاظهر عدم اعتبار القبول مطلقا لأعلاق الأدلة مدصديق وقف على فعل الواقف خصوصا على القبول في الوقف حيث لا يملك : إصالة عدم لاشتراط وحلو بمصوص الواردة بتعصية لأوقاف لمصوص من (ع) عن ذكر القبول لاحظ - ما نص من (١) صدقة على من سئل (ع) بداره إلى في سبب رفق - وحبر (٢) عجلاب المصم لصداقة صدوق لال داره وحديث (٣) صدقة الكاظم (ع) برخص له على ولاده وغير فكمن الأحبار وليس في شيء منها لأشارد في القبول - صدق إلى حديث سوره لتعشعة في الوقف على أصحاب فانه لأمر في شيء من تلك المور رد قول الطر أو الحاكم و سئل لأعساره فانه عقد مبر فيه القبول كسائر العقود - وبسبب دجبه في ملك الغير بغير رصده بعد - وإصالة فناء لملك على ملكه بدونه ولكن لا أول مصدرقة محصة - وتوجه على ثبتي ولا لقص - بطقب للأحقة ونم نقل جند عسار هو بهم - وثابت به لو تم لا حصن - لوقف على شخص معين أو اشخاص معينين - وثالث - قد عرفت أن الوقف ملك ملك لا يملك - ورأينا أنه لا مانع من التزاع به أو دل عليه الدليل وقد عرفت وجوده وكم

١ - ٢ . لو سائل - ٥ - ٤ - من يوب كتاب لوقف و صدقات حدث ٣ - ٤

٣ - ابوبائل - باب ١ - من يوب كتاب لوقف والصدقات حدث ٧

لهم نظير - وعلى الثالث - بلامورد للأصل مع وجود الدليل - ولا ظهر عدم عساره مطلقا - وعلى فرض تسرل فالمعنى لبدء على اعساره في لوقف المحض - أما الوقف العام فلا محل لتردد في عدمه بشرطه في هذا العلم

## شرائط الوقف

بمطلب الثاني في الشرائط - وعلى رتبة قياس - القسم الاول شرط الوقف (وشروطه) خمسة - والمصنف لما كان يرى اعسار القول في الوقف جعلها سنة وما جعله من الشروط على تقدير عساره - مع - انه حرر الصدقة فلاي حقيقة الوقف بانه فعل أو اوقف وبالأحباب في الوقف عسار - لو كان لقول معتز بانه هو لكونه من شرائط الصحة وتأثير فعل الوقف في حصول الأثر -

وكيف كان دون شروطه (المقرب) كما هو المشهور وعن الحلبي والسداسي رهرة اجماع لإمامه عليه - واسدل له لاجماع - وبإطلاق الصدقة عنه في الأحبار وهو يعتبر فيها - في الموقوف (١) و (الصحيح ٢) لاصدقه ولا على الأئمة بوجه الله عروجن وتو صبح هذا الوجه - أن إطلاق الصدقة على الوقف ما عني وجه الحقيقة فيكون لوقف من مصديقه يعتبر به ما يعتبر في كل صدقة وما يكون على وجه الاستعانة و لشبهه - وهما مقتضيان الشر كفي الأحكام اما حاملة او المبادر منها خاصة ولأرباب شرائط القرينة في صحة تصدقة من اظهر حكمها - وبإساع لائمة وعويهم لما ثورة بقواهم انتفاء وجه الله سبحانه - وبأن الأصل عدم صحته لوقف حرج عنه لوقف مع قصد القرينة وبقي القائله - وبصالحه لعدم بفي الكاليف إذا لرب في انه من المستحباب ومقتضى ذلك الأصل اعتباره فيه -

ولكن تنوجه على الأول - انه لم يثبت كونه بعديا ولعل مسند المجتبعين بعض

ما ذكر - وعلى الثاني - لو كانت الاحبار متصلة لحمل صدقه على الوقف مثل -  
الوقف صدقه كذب هذا لوجه ثان - ولكن ليس في الاحبار لا اطلاق الصدقة  
على الوقف ولازم ذلك ان للصدقة معنى عاما يصدق على الوقف و ما ان كل  
وقف يصدق عليه لصدقه فلا يسمي من تلك الاحبار و عنه فمن الممكن كون  
المسألة بين العوائق عمود من وجه - و على احتملة الاشكال في انه اذا لم يقصد  
القرية بالوقف لا يطلق عليه الصدقة - واما ان ذلك يقتضي بطلانه سحوا بصلح ذلك  
لتقييد اطلاق ما ذكر على صحة الوقف بقول مطلق ولا يستفاد من تلك الاحبار - وعلى الثالث  
به لا كلام في صحة القرية فيه و ارجحية ذلك - و بما لكلام في لزومها - و فعل  
المعصومين عليهم السلام اعم من ذلك - وعلى الرابع ما يقتضي اطلاق دلة الوقف صحة كل  
ما يصدق عليه هذا العوائق و معه لا مورد للاصل - لمرور - بل يمكن ان يقال ان الوقف  
من لافعال العقلانية امضاها الشارع الاقدس ولا ينعرض ما عليه بقاء لعقلاء قصد القرية  
وعلى الحدس ما حقق في محله من الاصل كون الامور توصف بحسب شئت خلافا  
- مع - ان الوقف حكيم - الصفحة - والاستصحاب وفقد القرية الثالث بالاصل اساهو  
في الحكم لثبوت دون الاول فنحصل - ان الاظهر عدم اعتبار قصد القرية في الوقف  
(نعم) ترتب الثواب عليه موقوف على قصد القرية و من آثار التقرب الى الله تعالى  
لامن آثار القفل المجرد .

## يعتبر في الوقف الاقصاص

(٩) الثاني مما قالوا بشتراطه في الوقف (الاقصاص) و لظاهر عدم الخلاف  
فيه وفي مسائل الاحكام عليه وبشهادة صحيح (١) صموان بن يحيى عن ابي الحسن عليه السلام  
عن الحسن بن يقف نصيحة ثم يبدوله ان يحدث في ذلك شيئا فقال عليه السلام ان كان وقفه اولده  
ولغيرهم ثم جعل لها فيما لم يكن له ان يرجع فيها وان كانوا صغارا وقد شرط ولايتها

لهم حتى يلعو فحورهم لهم لم يكن له أن يرجع فيها وإن كانوا ولم يسمها  
لهم وإن لم يحدصوا حتى يحوروها عنه فله أن يرجع فيها لأنهم لا يحورونها  
وقد يلعوا وحسب (١) محمد بن جعفر الأسدي وما ورد عليه من جواب مسائله  
من محمد بن عثمان العمري عن صاحب الرمان روحا فداه وما استلب عنه  
من لوقف على ما يجب وما يجعل له ثم يحسح الله صاحبه فكل ما لم يسلم فصاحبه وه  
بالمخيار وكل ما سم ولا حيز به لصاحبه حاسح ولم يوجب فقر له أو استغنى إلى أن  
قل وأما ما سئلت عنه من أمر الرجل لدى يجعل له عتبا صعة وسلمها من قم يقوم فيها  
وعمرها ويؤدي من دحبها حراجي ومؤنتها ويجعل ما بقى من الدحب ما يجب فإن  
ذلك حائر لمن جعله صاحب الصعة فما عنيها بما لا يحور ذلك لغيره - وما دل (٢)  
عنى به لو مات لوقف قبل نقص رجع مرانا - وسيمر عليك - فلا اشكال في  
صل الحكم -

ونتمام الكلام في هذا شرط في ضمن مروع - ١ - هل نقص شرط للصحة كما  
هو المشهور - أم يلزم كما هو ظاهر الغنى والشرائع والتمعة - طاهر صحيح صغور  
هو الثاني بقوله فله أن يرجع فيها - أي الصعة - ولو كان شرط للصحة لكنت الصعة  
نافذة على منعه ولا معنى للرجوع فيها - وحسب الأسدي بلائم مع كل مذهب - وكذا ما دل  
على به لو مات لوقف قبل نقص رجع مرانا - وعلى هذا فإن كان إجماع على كونه  
شرط للصحة - وإلا لم يجز كونه شرطاً للزوم وعده بحكم الدعاء المتعلق بالعقد  
والقبض ظاهر -

ثم إنه على القول بأنه شرط للصحة فهو ككشف وناقل - مقتضى إطلاق  
لوقف هو الأول - فإنه يقتضي عدة أعمار النقص وحصول العمل بمجرد حراء الصفة  
والميقن من مدل على شرطية المصير عند حصوله مع عدم النقص وإنه على تقديره



فلا يشترط العلم من الأول فلا بد من علمه وقبض الاعتبارات بشرط بخارجي الموجود لخارجي في غير محله - ولمحة كونه كاشف

## بطلان الوقف بموت الواقف قبل القبض

٢- اقامت الوقف قبل القبض بطل الوقف لاجل - واسدل له بحر (١)  
عبد سرور عن الصدوق (ع) في رجل تصدق على ولد له فذكر كواهل دالم يقصوا حتى يموت فهو ميراث فان تصدق على من لم يدرك من ولده فهو خاثر لان الوالد هو الذي بنى امره وقال سبح الابرجع في الصدقة اذا تصدق بها استغناء وجه الله (واورد) عليه في المسالك - جمال - في الصدقة معناه ان يحصل فلا يكون دليلا قال ويؤيده قوله في آخر الحديث وقال لأبرج - الح وهذا الحكم من حوص الصدقة لخاصة (قول) لأصحاب وان فهو من الحر ان المراد بالصدقة في صدر الحر اما الوقف او الصدقة بالمعنى الاعم لشماله ودليل الحر لاساقه اريمكن ان يكون ذلك حررا آخر كما يؤيده تكرار لفظ دل - مع ان يكون ذلك من حواص الصدقة بالمعنى لخاص مبيع بل هو من حواص كل صدقة اريد بها وجه الله كما قد به في لغير (ولكن) كون الصدقة لها معين - المعنى الخاص والمعنى لاعم غير ثابت و مجرد الاستعمال اعم من حقيقة وليس استعماله في غير المعنى الخاص بقدر استعمالها فيه وهم الاصحاب ليس حجة فشمول الحر لغير الصدقة بالمعنى الخاص مشكك (اللهم) الا ان يقال ان الصدقة لها معنى عام كما يظهر من موارد استعمالها واستعمال ساير مشتقات هذه المادة و استعمالها في المعنى الخاص من باب اطلاق اللفظ الموضوع للمعنى بعدم على بعض مصاديقه وعيه فمقتضى اطلاق الحر ثبوت هذا الحكم للوقف - فتأمل - فان هذا محل نظر بل منع وعلى اى حال لحكم من المسلمين عندهم وكفى به مدركا

هذا كله في موت الواقف - وما اذابت الموقوف عليه من القرض فهل يظل  
ايضاً لا يلزم ان يصح اداءه من لطف اللاحق - وجهان (استدل) للاول بان ذلك شأن العقد  
المحترز فصلا عن الذي له سم ملكه وبن - الظاهر ان المعتز قرض من كان طرفه في حراء  
الصيغة فلا يكفي قبض غيره فانه نظير قول غير من حوط بالانجاب - ووجه - لو مات  
الموقوف عليه من القرض يكون سيرة للمعتز فيكون يش الوقف على معدوم ثم موجود  
(ولكن) سوجه على الاول - بعدم من ذلك ليس شأن العقد المحترز وعلى فرضه فهو  
شأن العقد المجتزأ واسرته في العقد للآراء الذي لم يتم اركانها فليس مع الفارق - و  
على الثاني ان الانجاب ليس محض الوجود بل لجميع نظمات وعيه فكذلك مع  
عدم موت الطعة الاولى يكفي بقضهم عن قص سائر الموقوف عليهم فكذلك مع موتهم  
يكفي بقض الطعة الثانية - ووجه على الثالث - ان لوقف ما كان على موجود ثم  
معدوم و ما لم يكن القيد بالقبض شرط من شروط الخارج عن حقيقة الوقف  
سبباً على ما قوبله من كون القبض شرط للزوم لاشتراط الصحة - فالأظهر عدم بطلان  
لوقف

## اشتراط القبض في الوقف على الجهات العامة

٣ - ظاهر كلام اصحابنا بشرط القبض في لوقف على الجهات العامة  
كالوقف على المساجد وما شاكل - وكذا في الوقف على الفقراء والرواد وسجودهم من  
الاصناف وكذا في وقف المسجد و المدرسة والفقرة - ولكن احوال القرض محتصة بغير  
المدكورات فالقول بعدم اعتبار القبض فيها غير بعدو على فرض اعتباره في الوقف  
على الاصناف يكفي قص واحد منهم (فيل) انه لا بد من قص الحاكم عن الجميع ولا  
يكفي قص واحد منهم لان الموقوف عليه لحسن (وفيه) انه لو كان الوقف على الجميع  
بسجود لعموم بحيث لزم التقسيم على الجميع صح ما افادوه في الحقيقة محل الى  
اوقاف عديدة - واما الوقف على الحسن كما لو وقف دار على العلماء فيكفي قص

واحد منهم كما ذكره في وقف لمسجد بهيكله صلاته حنة بهو في وقف المقبرة  
 يكمي في و حدويها . واما في الوفاء على الجهات فلا بد من قصد الحاكم الشرعي او  
 لمدون من قومه وفي جميع هذه الموارد لو حصل الواقف تولية الوقف لشخص وجعله  
 فيما يكمي قصده كما يشهد به صحيح صفوان المتقدم . وكان وقفه لو ولد ولعبرهم ثم  
 جعل له قدامه بكر له نبرحج . والتوقيع الشريف . ويسمى من قسم يقوم فيها . وبذلك  
 يظهر ان ما ذكره جماعة من بهيجور لمرافق في لوقف على الاصناف ان يصيب فيما  
 لخصوص القصد ولو بعد لوقف . بهيكله ح قصده خصوصاً مع عدم الحاكم مسداً  
 لى المحرر في غير محله وقوله . ثم جعل لا يبدل على الراحي . ان انقسم يكون  
 هذا الوقف والله العالم .

٤- المشهور عند كون القصد مباحاً به ذلك ان يكون من الوفاء والمستند  
 في ذلك ان المعسر هو الاقص . وفيه وقوله (ج) في التوقيع لشريف المتقدم فكل  
 ما لم يلم بضاحه بالحدار الظاهر في لشرائط تسليم الوقف وقوله (ع) في صحيح  
 صفوان وكانوا لم يسميها فيها . ولا تعارضها قوله في الصحيح ولم يعاصمو  
 حتى يحور وهاهنا . يدعى ان نهره حور المحاصصة مع الواقف لقصد . قال  
 يظهر منه تعريفه النسخة عن هو بمحاصصة معه في الاقص فما زاد من اعشار الاذن  
 والاقتصص هو الاظهر

٥- ادعاء الوقف الاب على اولاده الاصغر لم يحج في قصص جديدة لعدم اعبار  
 بقصد صلا لا يصراف ادناه عه . فانه يرده ما في صحيح صفوان المتقدم وقد شرط  
 ولائها لهم حتى نلوا في حور ههنا لم يكن الحال لان قصده ولاية عبيهم قصصهم . لعموم  
 ادعاء لولاثة لصحيح صفوان المتقدم . وصحيح (١) محمد بن مسلم عن ناقر (ع) في الرجل  
 يتصدق على ولده وقدار كوا . ادالم بقصد . حتى يموت فهو ميراث قال تصديق على من

لم يدرك من ولده فهو حائز لأن والده هو الذي بنى امره - وبحوزه حجر (١) على بن جعفر - وهما معوم الغلة بذلان على التمام - وبذلك يشمل الصدقة للوقف والأمر أو ضحك .

وعلى هذا فهل يعتبر قصد كونه عن المولى عليه فلا وجهين لاسعد دعوى عدم اعتباره كما عن جماعة لأطلاق الأحرار - بل عن كاشف لمطاء ويؤيد لحلاف والأقوى لحوار - ولا بأس بجمودا على لأطلاق ثم انه قد ظهر مما ذكرناه انه لو وقف احس على لصير (يقول المولى القمص عن الطفل ٩) ايضاً طهرما قدمه في الفروع السابقة - بل (لما نظر في المصالح القبض عنها).

## عدم اعتبار التنجيز في الوقف

(٩) ثالث من شرائط الوقف (التنجيز) عند المشهور ولو قال وقعت دجاء رأس الشهر وان قدم زيد لم يصح - وفي الحوزة بلا خلاف ولا اشكال بل الاجماع بقسمة عليه - وفي المسالك اشترط تنجيزه موضع ووق - ولا دليل بالخصوص لاعتباره في الوقف وما ذكره في وجه الاعتداد ما ذكره وجهه لاعتباره في مطلق لعقود - وقدر الكلام في ذلك في كتاب نفع وغيره من الكتب المتقدمة و عرفت عدم تمامية شيء من ما ذكرناه لادليل له سوى الاجماع وعلى ذلك فحيث ادعى صاحب الحدائق في لتمام وهذا الشرط لم أفق عليه في حصة من كتب المتقدمين بها كتاب النهاية للشيخ والمسوط وكتاب السرائر لأن ادريس وكذا لمقنة للشيخ المعيد ره فانه لم يتعرض احد منهم لذكره في الكتب المذكورة انتهى - فالقول بعدم الاعتبار قوي لعدم الاجماع - سيما في العلق على لصعة التي لا بد من وقوعها - واما لتعليق على وصف موجود او شرط متحقق - فلا اشكال في صحته كما مر تفصيل القول

في ذلك

## عدم اعتبار الدوام في الوقف

(٩) الرابع من شروط لوقف (الدوام) بمعنى عدم نوقبه بمدة كعشر سنين على المشهور وفي الخواهر من الاجماع محصله و محكيه في العينة عن الخلاف والسرائر عليه .

و استدلاله بالاجماع - و هو - باننا من معسر في مهوره ولد قالوا ان مطروفت صريح في اوقف بخلاف سائر الالفاظ فيها عدم مدة الفرائس - و بخصوص لشملة على اوقف الائمة عليهم السلام فيها شمس على التاسد لاحظ حر (١) روى عن الله عن ابي عبد الله (ع) في صورة وقف امير المؤمنين (ع) بسم الله الرحمن الرحيم هدا ان تصدق به على ابن بي طالب (ع) و هو حي سوى تصدق بداره التي في بني رريق صدقة لان ع ولا توجب حتى يرثها لله الذي يرث السماوات والارض واسكن هذه الصدقة حالاته عاشر وعاش عقوبه فاذا انقرضوا فهي لدى الحاجة من الملة - الحديث و هو دحر (٢) عجلان ابي صالح في صورة وقف الامام الصادق (ع) و حر (٣) عن الرحمان المنصص لوقف الكاظم (ع) وفيه تصدق بجميع حقه من ذلك على ولده من صاه لرحال والنساء - الى ان قال صدقة حسابتان لامتوية فيه ولا رد اذ انتفاء وجه الله تعالى سبحانه الحديث وتقريب الاستدلال بها ان الظاهر من الوصف كونه صفة النوع الصدقة لا لشخصها - وبعد كونه شرطا حار جاعل النوع ماحودا في الشخص مع ان سياق الاشراف يقتضي تحاره عن ركن العقد على الموقوف عليهم - وبالأصل - فان لمنع من دليل مشروعة الوقف صورة التابيد وفي غير هان يرجع الى اصالة الفساد .

ولكن توجه على الاول عدم ثبوت كونه تعدد - وعلى الثاني ان التابيد غير

١ - ٢ - الوصائل - باب ٤ - من ابواب كتاب الوقوف والصدقات حديث ٢ ٣

٣ - الوصائل - باب ١٠ - من ابواب كتاب الوقوف والصدقات - حديث ٥

معبر في مفهوم الوقف انتهى بنق النص والفهم المعروف ، كلف الاصحاب على انه تحصيل لاصل وسبل الصفة كما مر . مصداق في اطلاق الوقف على سقطع في الاحكام الشرعية ، ووجه على ما ثبت من كون الوقف كونه صفة لزوج - وقف - نعم - دعوى عدم كونه تصرفاً . - عن وقف - جودا في اشخص قريبه . وكني لم يدعي ان الوقف صفة احدهما بل في الآخر سقطع - كالنكاح انتم و سقطع - في الدية لسبب ذلك وقف و قد واصل الدية والمحقق شيء واحد وهو الوقف ذاته . ويد - والصواب - حقه لانتهى ذلك - وعلى الرابع ان طلاق دلة الوقف بغير قوله ( ١ ) . وقف يكون على حسب وقته ، اهلها شاء الله تعالى يدل على صحة الوقف لسقطع

و يشهد له مصداق في ذلك صحيح ( ٢ ) على من يهتدي به فربما لروى بعض مؤلفين عن ائمة عنهم لسلام ان كل وقف في وقت معلوم فهو واجب على الورثة وكل وقف في غير وقت حين مجهول فهو بطلان مردد دعوى الورثة وان اعلم بكون ائمة عليهم لسلام فكتب في هكذا هو عدى في صفة الوقف لسقطع والاصحاب لما كان بينهم على اشتراط لصد حملوه على صحة حب ( و شيخ ) فمدد سبل الوقف به على الموقوف عليه دون المدة - اسد في صحيح ( ٣ ) القصر كتب في اني محمد بن اسأله عن الوقف الذي يصح كيف هو وقد روي ان الوقف اذا كان غير موقت فهو باطل مردود على الورثة و كان موقفاً فهو صحيح مطلق و قال قوم ان الوقف هو الذي يذكر فيه ان الوقف على فلان وعقده اذا انقضى هو لنقضاء المسكن الذي يورث الله الارض ومن عندها في ان ذلك و لدى هو غير موقت ان يقول هذا وقف و لم يذكر حده ، لدى يصح من ذلك وما الذي يبطل موقع . الوقوف بحسب ما وقفها اهلها شاء الله ( وفيه ) اولاهما خبر ان لا يربط لاحدهما بالآخر فلا وجه لحمل احدهما

١ - بوسائن . باب ٢ - من يرتكب لوقوف و الصدقات

٢ - ٣ - ابوداود في باب ٧ - من يترك لوقوف و الصدقات . حديث ١ ٢

فرقة على الآخر فامل - وثانيه نفس في كذا - في معنى تفسير قوم السموات بالموتوف  
عليه و لست اقول انك تفتي عن ذلك حتى يكون عدد حوائج تقرير الهم - بل مثل عن ما يصح  
من ذلك وما لا يصح و حجاب - انك لو قلت صحح على حسب ما يوقعه - وعنه فهو  
بصايل على صححه بموافقه (فما) احسنه حيث انك انك لست بالشهيد الثاني به  
وصحح المعايير وسبب انك لو عرفت من هذه شرط ان يدعي لاصح

الوقوف على النفس

٩. شرط الخامس (أحد أوجه من وجهه) بمعنى أن يكون الواقع على غيره فهو واقع على نفسه بطلان وهذا ما لا خلاف فيه من أصحاب كتب في المسالك و لحدائق وعن التذكرة سيما في مسائلها وعن لسانه لأصحاب علمه وهو لائحة فيه - والاعتماد على ذكره وحجته بطريقه

لأنهم قد سددوا له ما ورد به من يوقف على النفس لأقتضاء الوقف من  
المصلحة خاصة أو مع العسر إلى الله وفعله ولا يعنى إيفاء منكره إلى نفسه - و جرى -  
بمحمود بنصوص الآية (الآلة على عاصم) من قوله تعالى ليعود الله عبد الحقة وثالثه -  
بمحمود (أ) طلبة في ردد عن الصدقات من نفسه - ابن حنبل تصديق بدارله وهو ساكن  
فيها من (ب) نحن أخرج من (ج) ورابعه - حكاية (٧) عبي بن سفيان إلى أبي  
يحيى - جعلت ذلك ليس لي وبدولي صدق ورثته عن أبي يحيى بعضها استودعت  
ولا آمن الحديثان ولم يكن لي ولد وحديث بن جرير فصارى جعلت هذا - لي أن  
أقرب بعضها عن فقراء أحوالي و لم يصنع من بعضها وأصدق شمسها عليهم في  
حالي وبني تحويف أن لا بعد توقف بعد موتي فإن وفيتها في حياتي في أن آكل  
منها يوم حياتي لم لا أفكركم - فهمت كتابك في مرضك فليس لك أن - من  
من لصدقة فرائد أكلت من لم تعد أن كان لك ورثة وهم وأصدق بعض

نفسها في حياته وان تصدق امسك لنفسك ما قوتك مثل ما صنع امير المؤمنين عليه السلام  
 وفي الكل نظر - اما الاول فلا نه لو سلم كون الوقف نقلا للمنفعة الى الموقوف  
 عليه مع به محل تامل به يمكن تصحيحه في الوقف على النفس بان مقتضى الوقف  
 حيث يكون ابقاء العبد وحسبها لازم ذلك في نفسه حسن المنفعة بها وبعدم اخرج  
 العبد عن ملك الوقف لانكون المنفعة به - فكيف له ان يملكها بغيره كذا له ان ينفقها  
 لنفسه - وبمنارة اخرى لم يوجد في حقيقة الوقف السلب بالعرى يكون بقاء المالك  
 للمنفعة في ملكه ما قبله - وعليه فلاما مع من هذه الجهة في ان سوقف العبد ويحسبها  
 ويجعل مفعولها لنفسه ولا يكون ذلك خارجا عن حقيقة الوقف - واما الجواب عن ذلك  
 كما في ملحقات بمرور به لامانع من تدليس ملكية ممكنة اخرى عليه بحو آخر -  
 نعم انهم مرده قد - واما الثاني فلمس الاولوية مع انه سبني عدم دلالتها على  
 ما استدلل بهاله - وما ثالث فلا نه ظاهر في لزوم انحراح عن ثبت بعدا وقعه على  
 المير ولا يدل على عدم حور الوقف على النفس واما الرابع فلا نه اولم يدل على  
 جوار لوقف على النفس من جهة قوله (ع) وان تصدق امسك لنفسك ما قوتك  
 بدعوى ظهوره في انه داوقف وراذ ان ياكل منه حياه فليحسن في ضمن حواء  
 الصيغة ثبت منه ليعتد به - لا يدل على اوسع به يدل على انه لو وقف على الفقر  
 لا يجوز له ان ياكل مادام حياه ولا يدل على عدم جوار جعل شيء من لوقف على نفسه -  
 فالمستحسن انه لا يدل على المسح عن الوقف على النفس سوى لاجماع .  
 ثم انه على القول بطلان لوقف على نفسه - لو وقف على نفسه ثم عبي  
 غيره بطل بالنسبة الى نفسه وكان من لوقف المنقطع الاول - ولو وقف على غيره ثم على  
 نفسه كان من لوقف المنقطع الاخر - ولو وقف على غيره ثم على نفسه ثم على غيره كان  
 منقطع الوسط وسياتي حكم هذه الصور بالنسبة الى غيره .



## حكم ما لو شرط الواف شرط لنفسه

ثم ان تمام الكلام في هذا المعام انما يكون في بحث في فروع ١- لو وقف على غيره و شرط داء ديونه و حرر مؤثمه فيه اقول - بطلان الشرط والوقف ذهب اليه المشهور سواء شرط اداء دين من او طلق لدين و سواء شرط اداء مؤثمه الى آخر العمر او الى مدة معينة و سواء عين مقدار المؤثمة او لم يعينه - صحة الوقف و بطلان الشرط - صحتهما معا - ووجه الاول - كونه شرط محال لمقتضى الوقف ديمقضه - ووجهه عن العين والمفعول - ووجه الثاني انه غير مدف لمقتضى الوقف عاينه كونه غير حائر و عسدا والشرط بعسدا لا يفسد

والحق ان يقال - انه تارة بشرط على لموقوف عليه فيؤدي ديه و يدر مؤثمه من ماله او من غير مدفع لوقف فلا شكل في صحة الوقف والشرط ان اجتمعت سائر شرائط صحة الشرط - ادلم يجعل المفعول له - و اخرى بشرط عه داء ديه مثلا من مفعول الوقف لكن بعد ملكه لها - وهذا ايضا حاله عن الاشكال ويكون الوقف والشرط صحيحين - وثالثة بشرط سثناء بقدر ديونه من مفعول الوقف - وهذا ايضا حاله عن الاشكال والمتاوى منفعه شئ صحة ذلك - ورابعة يجعل الوقف على نفسه بمقدار ديه مثلا و عني غيره وهذا هو حب لبطلان الوقف بالنسبة الي نفسه ولكن لا وجه لبطلانه بالنسبة الى غيره مما يحصه وهو الرايد عن مقد رديه فصيح و فقه له و بقى بمقد ر ديه في ملكه وله ان يعين به ماشاء - فالله محصل عدم البطلان في شئ من المور د .

وبذلك يظهر حكم ما لو شرط بغيره و حته الدائمة و اما لو شرط بفقرة اولاده و غيرهم من اقربائه او بفقرة روجه لا بقطاعة - فلا موجب للاشكال اصلا .

٢- لا كلام في انه يجوز ان يجعل مقدرا من المصاع لحق التولية - ح وان جعل التولية لنفسه حرره احد ذلك المقدار - ادليس ذلك من الوقف على النفس لعدم كون المتولي موقوف عليه بل انما باحد معادرا من المال براء تصديه لذلك وتعه

في حفظ الوقف واصلاحه وصرف ماعده في مصارفه ومن العاثر جعله من قبيل استئجار  
هذا بقدر من المصالح - وما عن المحقق القمي - من انك من قبيل الوقف على نفسه  
فلا يجوز في غير محله

## في بيان صور امكان انتفاع الوقف

٣- اذا وقف لواحد على صنف من الاصول كالعلماء او فقهاء ورواؤه شاك  
وكان منهم فان كان المراد البرع عليهم - فهو بالنسبة الى نفسه من قبيل الوقف  
على نفس فلا يجوز وان كان المراد من المصروف كماله هو بعد المصروف -  
ففيه قول - منه - جواز انتفاعه مطلقا دعوى انه المشهور - ومنها - عدم الجواز  
مطلقا ذهب اليه الحديث في المصنفه في نفس كنهه - جوزه لأمع قصد خروجه  
ومنها - جوزه مع الاطلاق لأمع قصد الدخول او الخروج

والحق ان يدل ان ماذون على بطلان الوقف على نفس لا تشمل المقام سمع على  
المعتد من محض المذكر في الاجماع لان الوقوف عليه عنوان العلم او التقدير  
او البرزخ والمحمول جهة العلم والفقر او الرتبة ولا يطرأ فيه على الاشخاص وغيره  
فالوقف صحيح والدخوله تحت ذلك لعدم ان يتنعى بنفسه - ولا يقاس ذلك  
بالحمس و كان من عليه الحمس موزنه - حيث لا يجوز ان يبعده عنه لا يجوز الاخذ في  
ذلك لانه من جهة به نحو فيه الاعطاء ولا يصدق ذلك باكن نفسه وهذا بخلاف المقام  
ولا يصر فيه قصد الدخول - نعم - لو قصد خروج نفسه لم يحرله الانتفاع به بل بموقوف  
عليه هو غيره لتقدم العنوان الموقوف عليه بذلك .

وكذا يجوز له الانتفاع بالوقف لو وقف على امام مسجد او على لاعلم في بلده و كان  
هو الامام في ذلك المسجد او الاعلم في ذلك البلد سيما اذا لم يكن حين الوقف ثم صار اماما  
او اعلم - فان لم يستثن من معتد الاجماع الوقف على الشخص - واما الوقف على العنوان  
وكان مطلقا عليه فغير مشمول له والاظهر هو الحوا .

والذي من جملة ذلك الأرواف العامة على الحديث في لغة كالمسجد والمقابر  
والخانات البرور والمدارس لأهل العلم وعشائهم ولا يسكنون ولا خلاف في حوار  
اشفاق الواقع في، وفي موقفه على هي محبة ذوي البسمة صعب له دخله  
السيرة المستمرة الكاسفة على رأي المستقيم (٥)

شرط عود الہ قبہ ملک

[illegible]

واسئل المصلاب (١) الشريط المذكور (٢) في المصطفى (٣) وفي أبي هريرة (٤)  
ابدا (٥) وانه يرجع الى الله وفي أبي الحسن (٦) و (٧) حب بن عبد الله بن حنيفة بن عبد  
الحاجة (٨) وفيه ما يدل على عدمه (٩) وفي نسخة (١٠) وفي نسخة (١١) وفي نسخة (١٢) وفي نسخة (١٣)  
المعبر ولا يجرى في الوقت حد الشرط ولا حد الاسقاط (١٤) وفي نسخة (١٥) واسئل من

١- الوسائل - باب ٢ - من أبواب الوقوف والصدقات

۲- لیسانس - ۳- دکترا - ۴- استاد

الفصل عن بني عبد الله (ع) عن رجل يصدق بعض ماله في حياته في كل وجه من وجوه الخير وقال انه احتجبت لى شيء من المال وان الحق به يرى ذلك له وقد جعله لله يكون له في حياته هذا هلك الرجل يرجع ميراثه اريصصى صدقة قال (ع) يرجع ميراثه عسى هله - وفي نقل آخر وقد ان احتجبت الى شيء من مالى ارم من عسى فاد حق به اله ذلك وقد جعله لله وكيف يكون حاله اذا هلك لرجل يرجع ميراثا الى حره وحره (١) الاخر عه (ع) من اوقف رجلا ثم قال ن احتجبت لى فاد حق بها ثم مات لرجل فانها يرجع الى لمراث - بقرب ان حكمه (ع) بالرجوع الى لمراث بعد لسؤال عن صحة هذا لشرط وعدمه وعن رجوعه ميراثا وعدمه اا شرط هذا لشرط وفى الحبر الاول - وبالرجوع انه فى لحر لثنى بقول مطلق من غير سبق سؤال طاهر فى بطلانه .

ولكن الاول يتوجه عليه ما مر من هذه قصده الوقف من حيث هو التمسيد - ويتوجه على الثنى ن معنى الشرط ومقصده عود الوقف ملكا لا لاسماعه وهو وقف - وعلى ثالث انه يكون بعد لارتفاع الوقف للاحدونه وعلى الرابع انه تحديد لمقدار بقائه صدقة صف اليه ر الوقف من قصد لقرنه لان يكون صدقة فهو اخص من المدعى الا ان يتم هذه القبول بامتناع وعلى الخامس انه لا يمكن لختيار له من بل يجعل غايه للوقف وسبب فرق و صح

واما الحبر ن فرما يستدل بهما على الصحة بدعوى ن لمراد بهما انه اذا شرط ذلك ثم حصلت الحاجة وعاد اليه ثم مات يرجع ميراثا لا لثنى وقفا - قبل وبؤده التفسير بالرجوع انه طاهر فى انه فى ذلك كذا وقفا والا ففى لطلان يكون ناقيا فى ملكه ولا معنى ح للرجوع وهذا وان كان اخص عرته لانه بوجب حمل الخبرين فلا يصح الاستدلال بهما فالظاهر صحة الوقف والشرط .

واما القول بصحته حسب كفاى المس فلاوجه له سوى اعتبار الدوام فى الوقف -

ادح لا يمكن وقوعه وقف و لا يقع حسبه من جهة ان قصده هو دعوى قصد الحقيقة  
الحسن ولا يصح اعتقاده كونه وقفاً بعد إنشاء ما هو حسن حقيقة - وإن قيل ان مقتضى  
الوقف خروج مدعى ملك لو وقف - و مقتضى الحسن ما أنه في ملكه - وهما  
متباين فكيف يحكم بحسن حده مع قصد حق لأحد - فبذلك يخرج عن ملك  
في الوقف وعدمه خروج مدعى الحسن لأحد من حسن في مفهوميهما من عدمه من آثار  
البايد وعدمه كما سيظهر عليك - ولكنه لا يرد به مرمم عدد بعد - وهو م في الوقف سيما  
ينبغي ان يوجب بطلان هذا الوقف -

ثم انه على المحرم من كونه وقف لا شك في انه دالم نحصل العدة ولم يرجع  
المال اليه يعني وقفه ولا يرجع بموت مرمم - يؤكد على القول بصحة حسن  
ولكن المحكمي عن المحقق لقمي - بعد حيرد كونه حساساً لم يرجع بالموت  
الى الورثة وإن لم يحق له حقه من حصة من ثمنه - ولكن بطلان لشره  
الى ان الحسن حيث لا يكون مسير من خروج عن ملك مدعى وقفه لا ينفصل  
المال في الورثة حسب مرمم موله و حيث ان مدعى والمسلط على المال من حسن  
الموت لورثة حسن لموت وملكه المدعى من المال وقف في ملك الغير  
فيكون بطلاً - أو يكون في خلاف الحروب ولكن لا يوجب مدعى في كسب الأجزاء  
من المال تلك الحسن ومعها المصلحة فلا موقفه حجاب عنه فيه تمسكه -  
- وأما لغير ان فقد مراهم محتمل - ولا يظهر عدم غير مرمم مع عدم تحقق الحاجة

## الوقف على من يقرض غالباً

٥- (ولو جعله الى أحد أو لمن يقرض غالباً صح وقف وقفه في الموردين  
أما الأول فلما مرمم عدم عيار الدوام في الوقف - الثاني فلأنه لو سلم المطلق  
في الأول لا محال للساء شبهة في ذلك لا حرج مدعى على بطلان الوقف المقطع  
هو في الوقت الى مدة ولا يشمل المدعى - أصب له ان الصحيح حسن المتقدم في

مسألة شرطية لدواء على ما دل عليه في قوله في تقريب الاستدلال بهما على المحار  
في إطلاقه. واما على قول الآخر في الظهور (ثم ن) المصنف قد استدلل على صحته وقفا  
في محكي يستحق ما التزم به. فملاكه صدق في شمع اختيار المالك في التحصيص  
وعبره وبما تنبئك الآخر من شرطية تنبئك الأول ولازم تقدم المعلول على عنه  
والحتم (أ) لو ارد في وصية + طمة (+) حيث جعلت امر صدقها الى اولادها مع  
احتمال الانقراض - ورد الآخر به لغيره كتاب عامة بعدم الانقراض مع انه ليس في  
الحر كونه وحسن مظاهره له فيه. ومن يدعى بطلانه وقفا انما يقول به من  
جهه كون الدواء شرط ولازم من ذلك كون ممتلك الآخر شرطا من اللازم بين  
المصرف الآخر استحقاقه. به ظهر ما في الأول - فالصحيح ما ذكره (ثم انه)  
على قول بطلانه وقفا صحيح حسب ما مر من الاستدلال له سوى اتفاق العس في  
رأية معينة

ثم نه على نفدر كون لوفع على من نقرض او لى امد حسد -- لاشكال  
فى انه بعد الانقراض اى ايهام لآمد (ارجع الى ورثة الوالف) او نفسه -- لانه لم  
يخرج من الاول عن ملكه -- عن رجوعه الى ورثه لوفع حين موته -- و اما على  
القول بصلحه وقد -- فان لا يخرج من ملكه لوفع الوالف والحكم وصح  
فانه ملك له وقد اصاب سبل الى ورثه -- وان قلت بمرورها عن ملكه فحيث ان  
الخرج اخرج الى مده وبعده وليس اخرجاً فثبت بعد مضى المدة و حصول  
لديه ارجع الى الوالف وان كان قد والافس من اى ورثته -- ثم هل المدار على  
ورثته لوفع حين موته -- ورثته -- لاخر اى تولان اوقاهم الاول -- اما اذا قلت  
بعدم خروج لىل عن ملكه فالوفع وصح -- و اما على القول بمرورها عن ملكه ولانه اى  
يخرج فى مده محبة ودية فما عليه به انه علم فله فى بيت لمدة ملك لنفس من بعد  
تلك المدة بالملكه بغير لزوم التمس بعد موته سفل تلك الى ورثته (وعلى

هذا ) لو وقف على ولديه وبعد موته من أحد الولدين عن واحد من الانقراض - بشرك مع الولد الباقي ابن أخيه لتلقيه من أبيه .

## شرائط الموقوف

نقسم ثلثي شرائط الموقوف (التي هي مورد حدها ان يكون عينا ) ولا يصح وقف المصلحة - كان ساحر دار عشرين سنة و - ان جعل مفعلة و هي قسيبها لأن سكن فيها وقفا مع بقاء العنصر - منك ما يكفي مطلقا - ولا وقف الدين كما اذا كان له على الغير عشر شاة مثلا لا يصح ان يحملها ويقتل فصلا من ذلك الغير - وكذا لا يصح وقف الكسب في لمدة ابدية ان وقف نفسه بالاخلاق في شيء من تنكح وعن جميع الاحصاء في الأول - وفي آخره - عوى اعيان الاصحاب على الجميع طاهر - ولا وقف المصالح وعن لغة الاحصاء عليه ايضا فالكلام في موضع .

١ - في وقف لمصلحة و بغير - فيه اربعة من عدم صحة وقفها لأن الوقف كما عرفت عبارة عن تحسيس الاصل و اطلاق المصلحة - وهذا لا يتصور في المصلحة فان الانتفاع به انما يكون بتلافيه فلا يتصور فيه تحسيس الاصل و الاصل ح - في المصلحة

٢ - في وقف لدين كما لو كان له دين على غيره فآراد وقفه ( فاستدل ) لعدم صحة وقفه بالأصل و اختصاص الأدلة كما وسه بغيره بحكم الصراحة في بعض والتقدير في آخره والشك في دحوه في الوقف - ومن - الوقف يقتضي اصلا بتحسيس و ذلك يقتضي امرا خارجيا بحكم عليه بتحسيس و الدين في لمدة مركبي لا وجود له في الخارج فوقفه قبل لتعسف كوقف المعلوم - باب - المهمة لكتابة له لم يكن ايا وجود في الخارج لم يكن للموقوف موجودا حال التعسف كما في معنى وقف المعلوم وان وجد بعد ذلك (ولكن) لأصل لا مورد له مع وجود لاعتلاق و اختصاص الأدلة جميعها بغيره مسموع هذا بل بعض الآخر مطلق شامل له ايضا و الوقف وان كان

يقضى صلا يحتمس بكر كما يكون الكلي في ادمه مملوكا للعمر و مالا و يقع عليه  
 لبيع - ككك تصح و فوج الوقف عنه فكم منكم في ادمه ليعبركك يحتمس عليه  
 (ودعوى) انه عسر في وقف لاقص والكلي غير قابل لذلك (مدفوعة) اولا بانه لو  
 وقف على صنف كك . من سله . من و جدا مهم يكون ذلك فسا للكلي بكنسه كما  
 في سله . و شسا . حيث يكون وجود عرر عن وجود الكلي فكيف نقص فرد  
 منه فله نقص فكلي . في هذا نظر الشهيد رة حيث قد في بيع السلم قبل انقص  
 على غير من هو عنه من ل لعدا . قال مدققه . هه كله ثم عس في عين شخصية  
 نصب العف حدها و كات . كاتبا . محمود علي . ساء . ايهه لكله غير السصفة  
 بسحو من اءاء لبحق لاصح و فها فطها ولكن الكلام في لكلي المصحق في  
 ادمه الذي عرصه سمكنه و مع عليه . مع و ساشان و هو س كالمدود المطلق  
 كي لاصح و فله . و د لادلس عى بطلان . وقف بكلي في ادمه . سوى الاجماع .  
 نعم لا يصح وقف . في رة . و اقف . ر . نسب الموقوف في دمه نفس لوقف  
 وهو و اصح

٣- في وقف لمهم . الر د . ب . كان هو عرر . عرر المعين و اءاء ادمه صحة  
 و فله و ص . ح . و د . لا يحق عرر . و ان . س . س . و المفس في لوقع المحقول  
 عند لوقف فشهد لعدا صحة . و د . (١) على سى لعرر ساء على عدم حصاصه  
 بالبع و بشموله لكن عرر ساع . و . كك يحول به عرر مسلول للعرر كما لوقف حدى  
 الدارين المسدوشين من جميع جهات لادلس عى بطلان و فله . سوى اجماع العية  
 وهو كمدبرى . و بما ذكره . يظهر حكم وقف احدى الدرين مثلا بسحو التحجير . بان  
 يكون رمام بعينه يد لوقف او . نقر عة . كد ظهر لاشكك في وقف الكلي في المعين  
 كوقف مائه ذراع مثلا من لقطعة لمعه من رص كعهه لاشكك في صحة بيعه و لاجماع  
 عى بطلان وقف الكلي غير شامل له .



ثم انه كما يصبح وقف العين، تبعه المخرجة ككك يصح وقف المشع والظاهر انه لا خلاف في صحته والاحار بداله على حوار بصديق بالمشع شامل لوقف شاهدة به مضافا الى عمومات والمطلقات

(٩) الشرط الثاني - يكون لعين موقوفه (مملوكة) فلا يصح وقف ما لا يملكه المسم كالحريز موقوف على المسم او الكافر - وكذا لا يصح وقف الحر ومشاكل وهذا واضح

اما الكلام في وقف ما لا يملكه لوقف فعلا وان كان مملوكا لغيره، فذهب جماعة منهم المحقق في اشرع والمصنف رد في الارشاد والقواعد والمحرير وشهيد الثاني في المسالك على ما حكى الى الصحة لا تتبع صادر من اهله صحيح المارة واقع في محله قبل نقل وقد اجاره المالك فيفسح كغيره من العقود - وعن جماعة القول بالطلان او لميل اليه منهم المصنف في بعض كسبه وشهيد الثاني في لروضة وفجر الاسلام وقواه سيد الرياض .

واستدل به من عدة الفصولي لا ثرها وتأثير الاحارة فيما عدا محل النص المختص بالبيع والكاح غير معوم - وان - الوقف فك ملك في كثر من موارد ولا اثر لعبارة لغيره - وانه - يعتبر في الوقف القرينة وهي ملك العر غير حاصلة وبية المجير لها حين الاحارة غير باعقة بالاشراط لمقاربه بالصفة وهي في لمرص مفقودة اولان تأثير بنتها بعدها وادنتها في لصحة غير معومة فلاصل بقاء الملكية الى ان يعلم النازل وهو ما قرر غير معلوم (ولكن) يتوجه على الاول ما تقدم في كتاب البيع من كون صحة المعاملة الفصولية اما نكون على القاعده لالخص الحص وهي شاملة للوقف ايض - وعلى الثاني ان العقد الصادر من الفصولي اذا اجاره المالك بسمه اليه ويكون كالعقد الصادر عنه بلا فرق في ذلك بين كون ثره الملكية او فكك لملك او لروحية او غيرها - وعلى الثالث اولا انقص بوقف الوكيل وثانيا بالحل وهو ما مر من عدم اعتبار القرين فيه وعلى فرض اعتباره يكفي بة القرينة حين الاحارة التي بها يستند



مسلم عن ابي عبدالله (ع) عن صدقة العلام مالم يحتلم قال (ع) نعم اداوصها في موضع الصدقة وبحورها عبرها - ولا يراد عليها بمحالفتها للقواعد والاحتياط والاصل كما ترى - ولكن يرد على الاستدلال به ان كون المراد بالصدقة المعنى الاعم غير ظاهر والمتيقن منها الصدقة بالمعنى الاخص فالظاهر عدم صحته وقفه - نعم - اداوصى بالوقف صح عنه وقف الصبي - لكنه خارج عن محل الكلام

## حكم الوقف على من سيوجد

القسم الرابع شرائط الموقوف عليه (و) هي امور - احدى (وحدود الموقوف عليه) فلا يصح الوقف على المعدم كما لو وقف على ابن ربيد فتجبل اليه ابايتين عنده - والمشهور عدم حوار الوقف على من سيوجد - بل ظاهرهم الاجماع على عدم جوازه .

وعلاوة بان الملكية منه وحدوده تستدعي معلوما وحودا .

واورد عليه في ملحقات الفروة - ولا - بالخص ما اذا كان تبع لموجود فانهم يجوزونه كما اذ وقف على اولاده لموجودين ومن سيوجد منهم وكما في سائر الطون اللاحقة - وانا - بانه لا فرق في عدم الموقوف له بين كون له مال موقوف او المملوك مع انهم يجوزون تملكه لكن في الذمة ويجوزون تملكه المنافع وليست موجودة بل تستوفي شيئا فثبت - ويجوزون الوصية بما يحمله الحارثة او ثباته وثباته - انه لا اشكال في حوز الوقف على المحتاج والمروء مع عدم وجود راث او حاج حين الوقف وكذا الوقف على طلاب مدرسة معينة مع عدم وجودهم فيها حاله - وكذا الوقف على امام مسجد مع عدم امامه بالخص والوقف على فقراء قرية مع عدم وجود فقير فيها فعلا وهكذا - وراى ان الوقف ليس تملكيا - وحامسا - ان الملكية من الامور الاعتبارية فوجودها عين الاعتبار العقلاني وليست كالسواد واللبايس المحتاجين الى محل خارجي بل يكفيها المحل الاعتباري .

ويتوجه على ما فاده أولاً ان الوقف للمعدوم يسع للموجود بما يكون بالوقف  
 له بعد وجوده ولا يكون المال وقفاً له بل هو بالفعل وقف للموجود - وان قيل يلزم به في  
 المقام نصاً فإنا لا نعلم من التعليق المجمع على بطلانه - وعلى ما افاده نياً ان ما في الذمة ليس  
 معدوماً صرفاً بل به تحقق اعتباري وهو يكفي في عروض ملكية به وهذا بخلاف المعدوم  
 المطلق والمنفعة ليست عبارة عن استعلاء المتنع الذي هو من اعرصه بل عبارة عن  
 الحيثية القائمة بين الموجودات بوجودها على وجودها بقول بوجود انفس  
 فمصلحة الدائم حيثية كونها مصلحة لا يترك وهذه ما نصير فيه بالاستيعاد لدى هو  
 عبارة عن الانتفاع ومن المعلوم ان تلك لحيثية محققة تتحقق لعين وبد بحور تملك  
 المنفعة لمرسلة لتغير - ويتوجه على الرابع ان الوقف ليس بملك للعن ولكنه تسبيل للمنفعة  
 على الموقوف عليه - فإذا لم يكن مورد للتسبيل لم يكن وقف - وعلى ما افاده  
 انه لا اشكال في ان ملكية من الأمور الاعارية ولا تحتاح في اعتبارها في معرض ما افاده  
 خارجي ولكنها توقف على ان يكون لها طرف في اقل الاعصار والمعدوم بقول مطلق  
 لا يصلح لذلك .

ولحق ان حصة الوقف هو محسوس الاصل وفي ذلك لا يحتاج الى وجود  
 الموقوف عليه - وتسبيل المنفعة وتكون التسبيل بحول من المنفعة بعد ما يوجد لا يحصلها  
 له بالفعل لا يرى فيه محدوداً وتذهب به في توقف على الاحتياج و لروار وما شاكن  
 يكون من هذا نفس - لا يدل ذلك بكون تعبد مجموع على بطلانه - فانه يتوجه عليه  
 ان تعليق الوقف من تحسيس الاصل وتسبيل المنفعة كليهما على امر متاخر موجب  
 لتسبيل للاجماع - وان اذ كان لتحسيس فعلية والتعليق بما يكون في تسبيل المنفعة  
 فلا اجماع على بطلانه - فان قيل به فبشر في توقف النص والمعدوم لا يمكن ان ينقص  
 قلنا انه يمكن ان ينقص الحاكم او المتولي - مع انه لا يؤثر في النص فينقص بعد  
 ما يوجد - فالأظهر صحة الوقف على المعدوم بهذا النحو الا ان يكون اجماع على  
 بطلانه والظاهر وجوده من ظاهرهم لاجتماع على عدم حور الوقف على الحمل  
 قالوا لان الوقف تملك ولا يعقل تملك المعدوم - ويرده مصافاً الى ما مر ان لحمل

موجود وهو قابل للملكية وشترط فيه سولد. كما ليس لعدم قابليته للملكية من  
لديله الخاص فلا فاس لمقامه

ثم ان يستثنى من سطلان الوقف على المعلوم هو الوقف على الاشخاص واما  
الوقف على الاصناف كالبزوار والفقراء والعلماء و مثا كل فلا اجماع على سطلان  
الوقف اذا كان اشخاصها غير موجودين

كما ان يستثنى من معقد لاجماع هو سطلان في المعلوم في اول الوقف  
اما لو وقف على طبقات طويلة فماتت طبقة الاولى و لم يكن من طبقة الثانية احد  
موجود - بل واحد بعد مقضى زمان لا يطل بوقف كما لا يخفى .

ثم انه لو وقف على المعلوم ثم على الموقوف نظر بالنسبة الى المعلوم - فهل  
يظهر بالنسبة الى الموقوف كما هو المشهور . ام يصح كما عن المسوط وغيره وجهان  
ويجوز الوجهان في كل مورد - فليس لاصح الوقف عنه كالوقف على نفسه وما شا كل  
ثم بمن يصح .

و استدلال الاول - بان لمرته يصح حره ما تلقى الوقف من الرمة السابعة و  
هو غير ممكن في اعرص ( و - ن ) مراد الواقف من السلسلة لطولية المرتب يقيد  
المرتب فلا يمكن الحكم بالصحة في بعض دون البعض ( و - ن ) ان حكم بصحة  
لوقف للموقوف من حين لوقف لزم تحلف العبد عن نقصد وان يقع ما لم يقصد و  
يقصد ما لا يقع - و ن حكم بالصحة له بعد نقضا. مده معدوم لزم المايق في لوقف  
وهو بطلان لاجماع وان حكم بصحة لوقف للموقوف - و ما يكون له بعد انقضاء  
مده المعدوم لزم لوقف بلاموقوف عليه ( ويمكن الجواب ) عن الاول بان المرتبة المتأخرة  
اما تلقى لوقف من الواقف فانه الذي يحمله بصير الوقف لهم - وعن الثاني بان المراد  
لواقفي لا عرة به و ظاهر الوقف على المراتب كالوقف على جماعة في عرض واحد - اما  
هو بحلال لوقف الى اوقاف عديدة - كما في بيع ما يملك وما لا يملك وما شا كل ذلك

من الموارد فطلاق بعضها لا يوجب طلاق الجميع لأن يقيد في ذاته - وعن الثالث  
 به يمكن أن يلتزم بصحة الوقف للموجود بعد انقضاء مدة المعدوم - ويحاط عن شكل  
 التعليق بأن مثل هذا التعليق ناشئ من فساد الوقف بالنسبة إلى بعض من دون أن يكون  
 إنشاء الوقف تعليقاً لا يوجب الطلاق كما ذكره في بيع ما يملك وما لا يملك من أن  
 لجهل بما يقاس ما يملك من الثمن لا يوجب طلاق إذا الشرط معلوم به الثمن المجعول  
 في بيع فكذلك يقال في المقام بالنسبة إلى التعليق - وعليه - فيكون هذا من الوقف  
 المققطع الأول فيكون صحيحاً - وفي المدة التي كان الوقف للمعدوم يكون المال  
 وما فيه له .

## في اشتراط تعيين الموقوف عليه

(٩) الشرط الثامن (تعيينه) لو وقف على أحد لشخصين و أحد لمسجدين أو  
 أحدي لعدتين لم يصح بالإجماع وعليه الإجماع كما عني العبد وعن المبسوط لدى بقضيه  
 مذهبه أنه لا يصح لوقف على مجهول - وحق القول به أن التعيين لمقاس بلاتهم و لترديد  
 اعتباره عقلي فإن المراد لا وجود له ولا تحقق وبالمعنى المقابل للمجهول كما لو كان معيلاً واقع  
 مجهولاً عند الوقف لا دليل عليه سوى الإجماع - ادعوى أنصراف أدلة الوقف وعدم المعهودية  
 - مندوعة بجمع الأنصراف - وعدم المعهودية لا يصلح مقيداً لإطلاق الأدلة - وهل يصح لوقف على  
 الجامع بين الفردين الذي يعرفه بأحدهما نظير الوقف على الأصناف الصادرة ذلك به منها  
 ولغة المراد من الوقف على مفهوم أحدهما الذي يكون في بعض الكلمات فلا يراد عليه وكذا  
 يصح الوقف على أحدهما سحر الكلي في المعين كما يصح بيعه - وما ذكرناه في  
 الفرصين الأخيرين إنما هو أن لم يكن إجماع على بطلانه - كما في سابقهما .

(٩) الثالث (اهلية التملك) فلا يصح السوقف على المملوك ولا على المرتد  
 الفطري حيث أن أمواله لورثته - ولا على الحربي لأن أمواله في المسلمين هكذا قالوا  
 ولكن قدم أن المرتد الفطري إنما يخرج أمواله الموحودة حين الارتداد وتنقل إلى

ورثته وأما المتحددة فلا دليل عليه مع أن الوقف لا ينترم لتملك ويمكن جعله مصرفاً  
فإن لم يكن جماعاً لا دليل على اعتباره كذلك أيضاً .

(٥) رابع (أناجحة مسعفة الوقف على الموقوف عليه) فلا يصح وقف آلات  
اللهو وهي كمن العادة المسعدة ولا الوقف الدنة لحمل بخمر و تخيير - والوجه في  
ذلك ظاهر فإن الوقف تحييل للأصل وسئل لمسعفه ولا يصح تسلي لمسعفه لمحرمه  
- وهل يجوز الوقف على من يعلم أنه يصرف منافع لموقوفة في المحرمات من الربا و  
شرب الخمر و زهون بل قولان - أظهرهما المحور - ويظهر وجهه مما قد ساء في البيع  
على من يعلم أنه يصرف لمبيع في الحرام كسحق العتب ممن يعلم أنه يجعله حمراً -  
وقد بسطنا القول فيه في كتاب السع و أكثر مذكر في وجه المسع في تلك المسألة حارياً  
هنا ويصاف دعوى انصراف الأدلة - وأنه ينظر القرينة في الوقف ولا يحصل مع العلم  
بصرفه في الحرام - وحيث عرفت عدم تمامية تلك الأدلة وقصر ايضاً عدم اعتبار  
القرينة في الوقف فيحصر دليل لمسع بصراف الأدلة والله العليم

## جعل الواقف النظر لنفسه

لمطلب الثالث في الواحق - وفيه مسائل - ١- لأحلاف (٥) لأشكال في أن  
(له جعل النظر لنفسه) مادام جازاً إلى مدة مسعلاً أو بالشركة - وعن المختلف الأجماع  
حبيبه - وفي الرضا وهو الوجه فيه مصافاً إلى الأصل والعمومات كتاباً وسنة خلافاً للعلوي  
فمنع عن صحة هذا الشرط وأمسك به الوقف وهو شد ومستند غير واضح انتهى وكيف  
كان فيشهد له عموم مدل (١١) على وجوب الوفاء بالشرط من مدل (٢) على أن الوقف  
على حسب ما يوقفها أهله - وفي المسائل الأصل في حق لنظر أن يكون لواقف لانه  
أصله وحق من يقوم بأصله وصرفه في أهله - فهذا ما لا كلام فيه - كما أنه لا كلام في

١- الوسائل - باب ٤٠ - من أبواب الخيارات

٢- أبواب من - باب ٢ - من أبواب كتاب الوقف والصدقات

ما إذا جعل لنظر لغيره - بامر - ولما تضمن (١) نية (ع) جعل النظر في حو نظره  
السعة التي وقعت لأمير المؤمنين عليه السلام ثم لحسن ثم لحسين ثم لأكبر من ولده - وما  
دل (٢) على شرط الكاظم (ع) لنظره في الأرض التي وقف للأرض (ع) وللتوقيع (٣)  
الشريف المتقدم وأما سبب من أمار جعل الذي يجعل لأخصاصه سلمه من قيم  
يقوم بها ويعمرها ويؤدي من دخلها خراجها ومؤوسها ويجعل ما بقي من الدخل له حيث  
فان ذلك لمن جعله صاحب الصفة بالاحوال - ذلك لغيره - ولعمركم من لأحد

أما الكلام فيما (ان اطلق) ولم بشرط النظر في من العقد الى أحد - فقد صرح  
غير واحد بأنه (كان) لتولية (الأبناء) وذكر في نسخة أخرى أنه ليس  
الحكم به على بنقال الملك فان جعله للواقف والموقوف عنه مطعما فلنظره وإن  
جعلناه للموقوف عليه ان كان معه ولله تعالى ان كان عام فالنظر في الأول لي بموقوف  
عليه ولحاكم شرعي في الثاني لأنه الناظر العام حيث لا أحد الحاص (أولاً) لولا  
تسالمهم على لزوم كون التولية لأحد وان لم يتولى بعدى له وهو بطبعه لو كان محمولا  
من قبل الواقف وتوقف تصرف الموقوف عليه على ذلك - لعل بعد التولية بعد المعنى  
لأحد وان الانتفاع بالأوقاف لا يتوقف على ذلك أحد وان لم ير الموقوف عنه التصرف  
فيه كما قال جماعة في الأوقاف العامة كالحايات الذي وقف لزوج ولزوار ومسافرين ولش  
التي حفرت لهم والمعبر على المار لعمور الناس وما شاكل - فان قصد المالك انتفاع  
الموقوف عليه كان حاصوا وعمداً - ولكن الظاهر تسالمهم عنه (وعليه) فالظاهر كون  
التولية في أمثال ذلك للحاكم شرعي - لا للواقف فيه بالوقف حرج المالك عن تحت  
سلطنته - أما ملكا أو طلبة ولا دليل على حو تصرفه به بعد ذلك - واستصحاب لجوار  
لا يجري سيما بعد تبدل الموضوع أما تبدل المدة الى عدمه - والمدة اطلاق لي غير المطلق -  
والللموقوف عليهم لمعلق حق الطول المتأخره بالمال نعم لهم التصرف في تسميته وصلاحه

١ - الوسائل - باب ١٠ - من إيراد كتاب الوقوف والصدقات - حديث ١ - ٥

٢ - الوسائل - باب ٣ من الوقوف والصدقات - حديث ٣



وبحو ذلك مما يرجع الى انفسهم به اما ولائهم على ححو ولاية المتولى لمصوب بحيث تمضي حارتهم على الطول (اللاحقة مثلا - فلا دليل عليها (ن) ، بظاهرها للحكم شرعي - وليس الوجه في ثبوتها له عموم ولاية العامة كى يدفع بعدم دليل عليه من الوجه فيه انه لاشبهة في ان القضاء المصوبين من قبل الحاكم كانوا يصدون لحدث المنصب كما يظهر من لاحتضار حو لهم فعلا ومعنى اطلاق قوله (ع) في مقوله (١) ان خطاه فاني قد جمعت عليكم حاكم وموته (ح) في صحيحة (٢) ابي حنيفة فاني قد جمعت فصيحة - هو ثبوت جميع مدعيهم و منها هذا المنصب له - وهذا ليس بممكن ان يقال ثبوت بوثية له في الاول بعامة - واما - فاعلى الادعاء بها بدون ادن الحاكم - فاعلم انهما من جهة كونهما حكام شرع في ائذ ذلك معلوم ولم تحصل مما ذكره ن التولية على الاوقاف العامة والخاصة مطلقا للحكم الا ان بعض لواقف متولى خاصا

ثم به يسمى لتسببه على مور - الاول - انه كما للحاكم شرعي يبدون غيره في التصرف في الاوقاف كذلك له ان يعرض التولية الى غيره وذلك يكون اعطاء المنصب من وظائف القضاة والمرق بين عطاء المنصب والادب في التصرف انه في صورة الاذن سموت بمجتهد سقى الاذن ولا يجوز له التصرف بعد ذلك واما في صورته اعطاء المنصب فسقى ذلك بعد موته وفيه في فرض لا يكون مائت للمدوون من شؤون منصب المجتهد فلا محالة بعدم بموته واما مع اعطاء المنصب يكون الحاكم واسطة لاثباته بحو يكون المنصب من قبل الله تعالى يجعل الحاكم فلا وجه لابعاده بموته من هو يكون باقيا .

الذي به لا يجب القول على من جعله لواقف متوليا للاصل سواء كان حاضرا مجلس الوفاء مالا - واحراء حكم الوصاية بها لا يجرح عن القيس حتى

مع المسك بالتعليق في حرها (١) بأنه لو كان شاهد فإني ن بقلها طلب غيره فانه  
في المقام ان لم يقل تكون التولية للمحاكم كمارر .. و لو قل التولية لا يجب على  
المتولين بعده قبولها فلهم الرد لمارر

الثالث ليس للواقف ان يعزل المتولي بعد قبوله مدام بقيا على الاهمية لبروم  
الوفاء بالشرط - وهل للمتولي ان يعزل نفسه فولان - اقواها - ثبوت حق  
العزل له يحتاج الى دليل والاصل عدمه و مستصحب حوار الرد لثبوت له قبل القبول  
لايجزى - لان سبق ان له ان لاغس لولاية - والمشكوك فيه سلها عن نفسه. فهم  
حكمان - وكونه في معنى التوكيل و يجوز للتوكيل عزل نفسه - ممنوع حد فان  
التوكيل ينصرف عن قبل الموكل و لمتولي صاحب منصب لولاية مستعمل في التصرف  
ويمكن ان يستدل له بعموم ( ٢ ) وجوب الوفاء بالشرط فان عد الشرط كما يكون  
للمتولي يكون للواقف ايضا - فيجب الوفاء به لذلك - و استدل له في الجواهر  
باطلاق الامر بالوفاء بالعقد من المتعاقدين و من له تعلق بالعقد - و يرده ن الشرط  
خارج عن العقد و حقيقته التزام في ضمن لبرام - و وجوب قيام مقتضى لطارة  
مع عدم الرد - وانه ليس له اربد مما شرط له من اجل من احرة عمله لايدل على  
ان ذلك من مقتضى العقد المفروض لرومه كما قد رده فذلك اما يكون مع عدم  
الرد ولادلالة له على عدم حوار الرد - ولو استدل بتدليس (٣) وجوب الوفاء بالعقد  
بان نفس جعل التولية وقبول المتولي سيما مع جعل اجرة نرائها، يصدق عليه انعقد  
د لاحقية للعقد سوى ربط احد الالتزامين بالآخر الصادق على ذلك فمقتضى  
عموم وجوب الوفاء بالعقد لرومه و عدم حوار رده كان اولي .. فالأظهر لرومه

١ - الوسائل باب ٢٣ من ابواب الوصايا باحدث ٣

٢ - الوسائل باب ٦ من ابواب الخيارات

٣ - المائدة آية ٢

من الطرفين - و بهذا ليس يظهر انه لو نصب الحاكم متوليا للوقوف ليجوز عزله مادام بقاء الاهلية .

الربح لا شك ان في انه لا يشترط العدالة في لوقف اذا جعل التولية لنفسه و لظاهر انه المشهور و ميد الربح ده فعل فيه قولين و لم اظهر مقائل الاعتراض نعم توقف فيه صاحب الحدائق ره . و كيف كان فمقتضى الاصل وعموم مدول على وجوب الوفاء بالشرط عدم اعتبارها فيه . و اما ان جعل لوقف تولية بغيره فهل يعتبر فيه لعدم ام لا ففي الرصاص ادعى السدرة لاتفاق على اعتبارها (و استدلل ) له بالاجماع و محرر (١) المحلى المتضمن صدقة امر لمؤمنين <sup>في</sup> ماله الذي في يسع حيث قيل في آخره بعد ذكر الجحش و بحسين عهدها السلام فان حدث بحسن و حسن حادث فان الاخر منهما نظر في سي على فان و حاه فيهم من برضى بهديه و اسلامه و امانته فانه يجعله الله ان شاء وان لم يرضهم بعض لدى يريد فانه يجعله الى رجل من آل ابي طالب برضى به فان و حاه ل ابي طالب فذهب كبرائهم و دووا آرائهم فانه يجعله الى رجل برضاه من سوادهم (ولكن) الحريديل على ان امر المؤمنين <sup>في</sup> شرط فيهم يجعل متوليا على ماوقفه ان يكون مرضيا و هذ لا يسلم عتباره في كل من يجعل متوليا - مع ان كونه مرضيا - نعم من العدالة - و اما الاجماع فتوته ثم تعديته محل نظر - فالأقوى مدعى لحرير و فوه صاحب الجواهر من عدم اعتبارها .

الخامس د جعل لتولية لاثني على وجه لشركة لا بعد تصرف احدهما من دون اذن الآخر و حذرة كما انه لا يجوز لهما قسمة الوقف ولا قسمة المانع للتصرف في مصدرهما بل اللزم اجتماعهما في جميع الحكم .

السادس ليس للمتولي تفويض التولية لى غيره لان اذا كان الواقف ذنله في ضمن اجراء الصيغة - اما الاول فلا صل - و اما الثاني فللمحرر المتضمن لصدقة امير المؤمنين <sup>عليه</sup> و هن يحوز له ايكال الامر لى الحاكم الشرعى مع عدم لتعذر

عليه - وجهان - نعم يجوز له توكيل الغير في التصرف اذالم يشترط المباشرة.  
 السابع - اذا عين الوصف وطيفة المتولي فهو المتعين و الا تصرف اطلاقه  
 الى مدعو المتصرف من لتعريف والاجازة و استثناء العوض و جمع الحاصل وقسمه  
 على الموقوف عليهم وبحوزتهم ولا يجوز لغيره التصدي لذلك لقوله **الشيخ** (١) في  
 الوقف شريف و اما ما سئل من مر الرجل الذي يجعل لساخيتا ضمة فسلمها  
 لى من يعوز به ويحرمه ويؤدى من دخلها حراجه و مؤنتها و يجعل ما بقى من  
 دخل لما حسا فان ذلك لمن جعله صاحب الضمة لا يجوز ذلك لغيره - وهل يعتبر  
 ان المتولي في التصرف بعد حصول الضمة و نفس ما للموقوف عليه كما عاده  
 الشهيد اشئى - م لا كما هو سبيل المروءة و وجهان اظهرهما لثبتي - الاصل بعد الشك  
 في شمول الدلس لذلك

- ٢ - (ويصح الوقف على المعدوم ثما للموجود) كما مر .  
 ٣ - (و يصرف الوقف على المر الى الفقراء و وجوه القرب) كما مر .  
 مساجد و مدارس و عتبة بحاح و ثروا و بيع طلبة العلم و ما شاكل - بل له ان  
 يصرفه في مطلق مع السمسار و ان كانوا اعساء لكونه مر ولم يدل دليل على وجوب  
 محوري لا كمال الاصل بعد صدق الموقوف عليه

## الوقف على الكافر

- ٤ - (وقف المسلم على ابيغ والكنائس) ي معابد اليهود والنصرى  
 (نظر) لوقف بالاحلاف كما صرح به واحد - لان الوقف عليهما وقف على جهة  
 خاصة من مصادح تكفر غير مشروعة لان ما يصنع فيهما عادات محرمة وكفر وقد  
 مر عسار حلية المصنعة - وبذلك يظهر انه لو وقف على الكافر نفسه لا ينافي  
 ذلك - ولكن هذا في وقف المسلم ( بخلاف الكافر ) فانه لو وقف عليهما يصح كما

هو لمشهور - أراد (١) له على ذبه مع انه لا بد له من معد . و لا شك فيه من جهة عدم  
تمكين الكافر من قصد القرية - مدفع - بعدم اعتد قصد القرية اولا - وتمشى قصد  
القرية من الكافر ثانيا وان لم يحصل له القرب - ٥ - (٩) فى وقف المسلم على لكافر  
اقوال - حدها (انه يمتطى على الحرنى وان كان رحما لا الدمى وان كان احبها)  
حداره بمصغره وهو لمحق فى شرع والباع - ثانيا - الجوار فى الرحم  
دون غيره - ثالثا - لجور فى لا يربى دون غيره - رابعا - الجوار مطلق - خامسا  
المسح كك - مقضى اطلاق ادلة الوقف و بعد لجوار مطلق - ويشهده ايضا قوله  
تعالى (٢) « لا يملك الله من الدن لم يملككم فى الدن و لم يحرقوكم من دناركم ن  
تروهم و يمسطوا اليهم » و ذل ٣ على الرعب فى البر والاحسان وجور الصدقة على  
الكافر (واستد) للمسح - بان دل الحرنى فى المسح يصح احده وبعده ولا يجب  
دفعه اليه لانه غيره لك و دل المر - الفطري ملك لورثته وقد مر اسرار عليه بملك فى  
صحة الوقف - وقرنه (٣) تعالى « لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يودون من  
جاد لله ورسوله ولو كانوا آباءهم وبناتهم (ولكن) الاول قد تقدم ما فيه عند كشرائط  
الموقوف - واما ثانيا فيرد على الاستدلال به - و لا بد ذكره جماعة من ان الهى عن  
لموثة اما هو من حيث كونه حدد الله ورسوله والاحرم اللطف والاكرم - وثالث  
انه يقيد حلاق هذه الآية لانه لا بد له صدقة صب ابى ذلك كله « وورد (٥) فى لارحم من

١ - بواطن باب ٣ - من بواب مقدمات اطلاق - وباب ٤ - من بواب ميراث

الاحوة والاجل ٢ وباب ٣ - من ابواب ميراث المجوس .

٢ - المستحقة ٢٩

٣ - بواطن باب ٣٥١ من باب نعل المعروف - وباب ٢١٩ و ٢١٥ من ابواب الصدقة

٤ - المحدلة ٢٢

٥ - النكاح ج ٢ ص ١٥٥ - باسمه ارحم

الامر بصله الرحم . وفي لا يؤين من (١) الامر بمصاحبتها في الذب معروفا . ولا يظهر هو مجرد مطلق .

## فيما يتعلق بالفاظ الوقف

٤- قد ظهر مما بيده ان شرط الوقف التي شرطها في متن العقد تكون معتبرة ولا يجوز تغييرها ولا تبديلها اذ لم تكن مخالفة للشرع ولا لمتن الوقف وعليه فيجب مراعاة ما يدل عليه اللفظ الواقع في كلامه اذ اقف من حيث العموم والخصوص . وحيث ان استكشاف المراد كما يكون بلفظ الموضع المعنى عام لا مفرية فانه يستكشف منه بحسب دون المحدورة ان المراد المعنى العام . كذا قد يكون بواسطة القرائن لحدثة والمقالة على رادة المعنى الخاص وفي مثل ذلك لوجه لملاحظة المعنى بموضوع انه من الميراث مراد الوقف وبهذا يظهر ان القرائن المستحصنة المعينة للظاهر مقدمة . ثم العرف الخاص مقدم على العرف العام . وهو مقدم على اللغة .

(٥) يبرر على هذه (يصرف وقف المسلم على الفقراء الى فقراء المسلمين والكفار الى فقراء ملته ) لان لفظ الفقراء وان كان عاما لانه جمع محبى باللام لان شاهد الحال قريبه على اختصاص (٥) لو وقف (على المسلمين) يصراف (الى المصلى الى القبلة) مطلقا . وعن لعلنا الاختصاص بالمحبين اذ اكد الوقف محقق لشهادة الحال والاصرف الى اهل مذهبه . وهو كما ترى . (٥) لو وقف (على المؤمنين او الامعية) يصراف (الى الاثنى عشرية وكذا كل منسوب الى من انتسب اليه) وعن جماعه من القدماء انه لو وقف على المؤمنين احتص بالعدول منهم لان الاستعداد من جملة من النصوص (٦) ان الايمان عباره عن الافرار باللسان و لصديق بالحنان و لعن يلازكان . و ورد عليهم بان جملة اخرى (٣) تدل على انه

عمارة عن الاقرار بالسداد والتصديق بالجنان والجمع بحمل الاولى على فرد لا كمل  
اولى من الجمع بتفيد الثانية بالاولى - ويوجه على الاستدلال وجوبه - م - مرسى  
العرف العام مقدم على اللغة ولا شبهة في ان الايمان في العرف العام للاهم - ومعه لا عرة  
بمفسره الامم في خصوص .

ثم انه لا اشكال (٩) لاختلاف في صحة الوقف (لويست الي ان) كما لو قل  
وقعت لسي فلان لاطلاق الاداة - ولخصوص مكانة (١) على بن محمد بن سليمان  
الوقوفى قال كسب الي ابي جعفر الثاني (ع) اسأله عن ارض وفيها جدى على المحتاجين  
من ولد فلان بن فلان وهم كثيرون متفرقون في البلاد - فاجاب (ع) ذكرت الارض  
التي وفيها جدك على فقراء ولد فلان وهي لمن حصر البلد الذي فيه الوقف وليس لك  
ان تنسح من كان عثا - وعليه فلا اشكال في انه (كان لمن انسب اليه بالاباء وفي البيات  
قولان) المشهور عدم دخول اولاد السات ومن قبلنا بهم اولاده (واسدلو له) بان  
الحكم المطلق على الانساب غير الحكم المعلق على الوليد والاول لا يشمل من انسب  
اليه بالسات (ولكن) الظاهر من الانساب الى الشخص بحسب المتفاهم العرفي اعم  
من الانساب اليه من طريق الابن او الست .

( ولوشرك استوى الذكور والاناث مالم يفصل ) لان تفصيل معنى لاث

لا يلزم التفصيل في هذا المقام

(٩) لو وقف على (القوم) بمعنى امة واحدة العوفا في وقعه كما لو قل وقعت  
على قومي بصرف (الي اهل لعته) على المشهور بين الاصحاب وان اختلفوا في الاطلاق  
كما في المتى او النافع وعن الديلمي - او التقييد بالذكور منهم خاصة دون الاناث  
كما عن الشيخين والقاضي وغيرهم (وحالف) في اصل الحكم - المحسنى فاحب الرجوع  
الى المعلوم من قصده مع امكانه والادنى المعروف في ذلك الاطلاق عدم موته - والحلى  
قصره الى الرجال من قبيلته ممن يطلق العرف بانه له وعشيرته دون من سواهم

(اقول) قد استدلل للمشهور بالأحماح وقد ادعاه السندس رهرة - وما عن الحلبي والتقيع انه رواه عن ثم الاحماح - ولا فالظاهر تمامة فاده الحلبي وان كان يبقى الاشكال ح في ادالم يعلم المعروف في ذلك الاطلاق عدموته ولا بعد طورية فاده الحلبي في هذا الفرص فيصرف الى عشيرته وان كانوا من من له حري سر لعمه واما التقيد بالذكور - فقد استدلل له بقوله (١) تعالى لا يسبحون من قوم عسى ان يكونوا حمرأ منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن حمرأ منهم، ويقول الشر - وما ادري وسوف حال ادري - اقوم الحصى من نساء .

(٩) لو وقف على (العشيرة) بصرف الى الحاص من قومه - وهم (الاقربون في النسب) كما عن الشعبيين ولديس والده صي والحلي - لان ذلك ينافي الى الدهن عند اطلاقه مصاد الى ما قبل من ورود ر انه بذلك - نعم لابد و يتيد به ولم يعلم من قصده الاغم او الاخص .

(٩) لو وقف على (الحجاز) فمن جماعه منهم لمحقق في النافع والمصنف في حملة من كنهان مرجع هو العرف وعن شخصي ونصبي والحسي والدامي والكندري وبي حمره و رهرة والحلي - به (لمن يلي داره الى اربعين ذراعاً) وهو مختار الماتن هنا - وعن العسة لاحماح غلبه قبل - ي رهن دار و مختاره صاحب لحدائق رة (وجه) الاول ما تقدم من به لمحكم دالم يكن للوافد عرف خاص وهذه الفرائ المعيدة لغير ما هو المفهوم من للفظ عرف (وجه) الثاني ما عن الخلاف من يسه الى روايات اصحاب واحماحهم (وجه) الثالث خصوص كثره - كصحيح (٢) حميل او حسمه عن ابي جعفر (ع) حد لجواز اربعون داراً من كل حسب من بين يديه ومن حقه وعن يمينه وعن شماله - وحبر (٣) عمرو بن عكرمة عن ابي عبد الله (ع) قال رسول الله (ص) كل



اربعين داراً حريراً من بين يديه ومن حذقه وعن جنبه وعن شماله . و يجوز هذا غيرهما .  
(ولكن يتوجه ) عني وجه الثالث مصدق لى عرض لأصحاب عن عدد مخصوص -  
ان غاية ما يدل عليه هذه انها حقة شرعية وهي معتبرة فى الأصل او ردة عن شرع .  
مثل ما دل (١) على تأكيد حضور المسجد لحجته واستصحاب (٢) حسن محو . وماش كل  
دون الألفاظ المتداولة بين من يعرف و لغة المسعفة فى محذولا - ليس كالوقوف  
و يسر و لحلف وماش كل - فان لمعار كما مر هو العرف الخاص ثم العام - وسره  
ما تقدم - وعلى وجه الثانى ان الاجماع لعله من جهة ذكره بعضهم بموافقه لغة صلى العرف  
والعادة - والروايات لم تنص لى - فلا ظهر هو الاول

(٩) لو وقف (على سبيل الله) حارسه فى (كل ما يتقرب به اليه) كما لا يجهى  
- والقول باحتصاصه بالجهاد كما عن ابن حمزة - او قسمه اثلاثاً ثبت للمرأة وثلث للمح  
وثبت لعمرة كما عن الشيخ - لادلس عليه - ولو كان له مولى عفاه لى لمولى من الاعلى  
وهو المعتق له - و مولى بعمرة المولى من الاسفل وبعمرة (٩) وقف على (الموالى)  
كان المراد به (الاعلون والادبون) .

فرع لاحلاف (٩) لا اشكال فى انه (لا ينعى كل فقير فى الوقف على الفقراء بل  
يعطى اهل البلد منهم ومن حضره) فان الطاهر من حال من وقف على الفقراء مع كونهم  
كثيرين متفرقين فى البلاد لا يمكن استقصائهم - ذلك نعم او علم من حاله انه وقف على الجهة  
كان له ان يصرفه فى عراش بلده او رادصره فيهم جازله بمخصص حصهم به ولا يجب  
تنوع لجميع - كما انه لو علم فى القرص الاول من حاله عدم رادة لعموم و ارادة الجهة  
لا يجب عليه الا الصرف فى عراش بلده من دون ان يجب عليه سح الجميع  
وكذا لو وقف على قضاء قبلة معينة - واما مكنة (٣) عسى من محمد بن سليمان

١ - مسائل باب ٢ من ابواب احكام الماخذ كتاب الصلاة

٢ - الكافى ج ٢ ص ٤٤٤ باب حق الجوار

٣ - المسائل باب ٨ من ابواب احكام الوقوف والصدقات حديث ١

لمتقدمة في ارض وقعت على المحاحس من ولد فلان وهم كثيرون متفرقون في البلاد - قال <sup>الشيخ</sup> وهي لمن حصر البلد الذي فيه الوقف وليس لثمن تسع من كان عائلاً فلان في ما ذكرناه - فان لمعروض فيها كون المحاحس من بيت لقبيلة كثيرين متفرقين في البلاد فهو قريبة على اربعة الوقف لغرائهم الموحودين في بلد ولا تدل على لزوم تسع الحاحسين في البلد - او عدمه - ولتمنع ما يشاء (و) كيف كان هذا ظهر مما استدل به في مسألة الوقف على العساة (لو) وقف على عوان عام و جهة عامة (و) صار منهم (او كان منهم حين احراء الصيغة) جاز له ان ياخذ منهم

## اذا بطلت المصلحة الموقوفة عليها

ثم انه بقي في المقام (مسائل) لا بد من العرض لها (الاولى) اذا بطلت المصلحة الموقوفة عليها) فالمشهور انه (صرف في وجوه ائمة) من احوال فيه طاهر او ن كان قول المحقق في الدفع وبين مصرف في المشرع اسرده فيه بعدم فصل في مسائل بين ما لو كان الوقف على مصلحة تنصرف على غيره عند حكم منقطع لآخر وسما د كانت مما يدوم، لما فالمصلحة المذكورة المشهورة بن ما يكون مشبه لحد في حصة عنى الى الجهتين بطر واستدل للاول (بان) الملك قد خرج عن ملك الواقف فعوده يحتاج الى دليل وليس فالاصل بقائه على الوصفة وحيث لا يمكن صرفه في المصلحة المعينة فبصرف في وجود المبر (وبان) الوقف على المصلحة في الحقيقة وقف على المسلمين وتعدرا مصرف الخاص لا يوجب بطلانه بعد ان كان قصده الصرف فيه، يكون مصلحة لهم (ويمكن) ان يوجه هذا ان الوحيان بنحو يسلطان عما اورد عليهم بان لواقف بحسب ارتكابه حين ما يوقف ما يكون ناقياً بعد فوات المصلحة الموقوفة عليها - لى الاند - فصدان تكون الغيب الموقوفة محبوسة عنى لمصلحة لمعية مع وجودها وامكان الصرف فيها و لى مصلحة اخرى من مصالح المسلمين مع عدم امكانه - وعليه فادابطلت المصلحة الموقوفة

عليها . كان لأرم قوله (ع) (١) الوقوف يكون على حسب ما يوقفها أهلها . صرفها في مصلحة أخرى (وعلى الجنة) جعل الشيء وقف إلى الأسد ووقع المالك يده عنه وحسنه مستمرا مدام كونه فيها نوجب لتوسعة في لمصلحة لموقوف عليها ويكون حسبه بالبحر الذي ذكرناه وبهذا البيان يدفع ما ورد على الوجهين المذكورين بأن المعروف من انه قصد الخصوصية فلا يبقى العام بعد فوائها ولا يمكن انتقال في الوقف على الأولادريد اذا انصرفوا انقصده كان الاصل ان لي جماعة معية ودعير يصرف الى قرية أخرى كما في مباحثات لغزوة من الفرق انحاء من قبل دوام الوقف وعدمه كما انه بما ذكره يظهر مدرك لروم مراعاة الأقرب الي المصلحة الماطلة فالأقرب .

وربه بسدل بالأخبار لمتفرقة المستفاد من مجموعها ان كل مال تغلر صرفه مما عيب صرفه فيه يصرف في وجوه البر كحجر (٢) محمد بن لربان قال كنت لي بي لحسن (ع) اسأله عن انسان اوصى به صفة فلم يحفظ الوصى لانا بس واحد منها كيف يصنع بالماضي فوقع على الاموات لديه جعلها في وجوه البر - وحجر (٣) علي بن مريده (فرقد ح ل) صاحب السامري اوصى الى رجل سر كنه فامرني بالحج بها عنه فطرت في ذلك ذاهي شيء سبر لانكفي بالحج سأأت اجمعه ورفقها اهل الكوفة فقلوا تصدق بها عنه الى ان قل فنفيت جمع من محدد علمها لسلام في الحجر الى ان قال قلت تصدقت بها قل لا تصدق لاني لا نكر يسع ما يحج من مكة وان كان لا يبيع ما يحج به من مكة فلس عندك صمدان و كان يبيع ما يحج به من مكة فاصاب ضامن وبخوهما غيرهما - ويؤيده لمصوص (٤) الكثيرة الواردة في اهداء الجارية لفككة أو الوصية به أو سدر

١- الوسائل - باب ٢- من ابواب الوقوف والمصدقات

٢- الرسائل باب ٦٦- من ابواب كتاب الرضا حديث ١

٣- الرسائل باب ٣٧- من ابواب كتاب الرضا حديث ٢

٤- الوسائل - باب ٢٢- من ابواب مقدمات الطواف - من كتاب الحج

لحرية لها، أو بوصفه دافع درهم للكفة - الدالة على أنه يباع بغيره وبصرف ثمنها على لوائح لمقطعين وكذا تصرف الدرهم عليهم - ويرى استدلالها بالمطلوب ولكن في الاستدلال بها لم ينظر وصحاحه إلا أن ذكرها يزيد كما يصححه سيد الزيد من ردها لئلا يفسد بهذا كله مع بطلان المصلحة .

وأما إذا جهل التصرف فلا يحكم بالمطلوب إلا كالأمر كان لتردد مع انحصار الأطراف يورع عليهم كما هو الشأن في المال للمرددين بشخصين وإن كان مع عدم الانحصار فإن كان للمرددين بين جماعة كان لهم انحصار على الغنم أو الروار وغيرهم جرى على منعه حكم لمال المجهول ولكنه يصدق به - وشهد به مصنفنا في إطلاق أخبار المجهول لمالك حر (١) في معنى من ارشاد قول مالك (ع) قلت جعلت ذلك لشرب ماء في حب صبي بالحق درهم فبقيت له من حرته من الأرض وقف فقال (ع) لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل العلة في ملكك دفعها إلى من أوقف عليه قلت لا أعرف لها ما قال (ع) نصيب بعلتها . وإن كان بين الجهات كان لم يعلم به أوقف على المدرسة أو المسجد أو لم ينظر . وهو ذلك من الجهات صرف في وجوه الأثر غير الخارج عن أطراف التردد .

## حكم تغيير الوقف عن هيئته

(الثانية لو شرط ادخال من يوحد مع الموجود صح) - اختلاف سواء كان

لوقف على أولاده وغيرهم (واستدل له) في المالك وغيره بأن هذا الشرط لا ينافي مقتضى الوقف فإن بقاءه على جوار ادخال من سيوجد وسيولد مع لموجود واشترط ادخال من يريد ادخاله في معناه من اصعب لانه قد يرد في معنى اشترط دخوله وقد لا يريد فيبقى لوقف على أصله فإذا جاز الأول تنافا جاز الآخر ككأنه طريق أولى ولا يصح نقصان حصصة الموقوف عليه وهو لازم في كل مورد يصح للمعدوم إلى الموجود

(وفيه) به بناء على كون الشرط خارجا عن العقد كما هو الحق - العرق بين اشرط  
لمذكور والوقف على الموقوف ومن سيوحد طامر - فيه بان شرط يعبر لوقف  
عما وقع عليه بخلاف تمت المأنة - فالأولى بان يستدل له بمصاف في عموم مدل (١)  
على وجوب بقاء الشرط - بان يقتضي اوقف لمشروط بالشرط لمذكور -  
دخول من شرط - حونه فشملة (٢) قوله (ع) بوقوف على حسب ما يوقفها اهلها -  
وان شئت فقل بان مرجح بشرط المذكور الى حد موافق لموقوف عليه - فكما انه  
لا شكال فيما اد قال وقت على اولاد الفراء - فكما انه اذا كان بعض ولده غيبا  
لم يكن د خلا في الموقوف عليهم ثم صار فمرا بشارتهم كلك في يوقف مع الشرط  
المذكور - ويحذر (٣) اني قد مر السالفي كتب جعفر بن محمد ان اسحلب بحرية الى ان قال  
ولي صبيته قد كتب من ان تصير الى هذه المرأة علي وصاها وعلي سائر ولدي علي ان  
لا امر في الزبده و لعصاها في علي وصاها وفداها بهد ولد فم الحمة في لوقف المتقدم  
ل مؤيد و وصيت ان حدث في حدث الموت ان يحرق عليه مادام صغيرا وان كبرا عطي  
من هذه الصبيحة حمله ما شئ - ر غير مؤيد ولانكر له ولالعقة بعد عطائه ذلك  
في الوقف شيء فربك عرك الله فوير حواءه يعني من صاحب الامر ارواحا فداه -  
اما الرجل الذي استحل ببحرته الى فان و ما عطائه المائتي دينار و احراجه من  
الوقف والمال كله فمن فيه راد - ان طاهره حور تعبر الوقف مع الشرط  
(ولو اطلق واقص لهم بصرح) فمرا - لا حراج او الأدهل او الشريك وعبر  
ذلك لان لوقوف على حسب ما يوقفها فيها وبعد تسمية الوقف ولرومه لا يجوز تغييره  
ولكن في خصوص لوقف على اولاده الأصاعر خلاه - فمن الشيخ في النهاية به اذا  
وقف على اولاده الأصاعر حاران بشرط معهم من نتجده من الأولاد وان لم يشترط

١ - لومائل - باب ٤ - من بواب لغير

٢ - ابو بطل - باب ٢ - من بواب كتب لوقوف والعقدان - حدث ٧

٣ - لومائل - باب ٥ - من ابواب الوهف حديث ٤

ذلك في عقد وعن القاصي ومعه شرط عده نصريحه بأرادته لاحتصاصه بسابقين  
وواقعته الشاهد الثاني - والمشهور معناه عن ذلك ومشا لاختلاف اختلاف  
النصوص - فانها طائفتان .

الأولى - ما يدل على ما هو مشهور - كصحيح عيسى بن يقطين عن أبي الحسن (ع)  
عن الرجل تصدق بماله على بعض ولده ويبيعه لهم له ان يدخل معهم من ولده غيرهم  
بعد ان اياهم بصدقه قال (ع) ليس له ذلك لا ان شرط انه من ولده له فهو مثل من  
تصدق عليه بذلك له - وطهوره في الصدقة الحرة في الوقف لاسكر -

والثانية ما يدل على ما ذهب اليه الشيخ - كصحيح (٢) على بن يقطين عن أبي  
الحسن (ع) - عن الرجل تصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يدوله بعد ذلك ان  
يدخل معه غيره من ولده قال (ع) لا بأس بذلك - وبحقه خبر (٣) محمد بن سهيل عن  
لرضا (ع) - وصحيح (٤) اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يحمل لولده شاة  
وهم صغار ثم يدوله ان يحمل معهم غيرهم من ولده قال (ع) لا بأس - وخبر (٥) على بن  
جعفر عن حماد (ع) عن رجل تصدق على ولده بصدقة ثم يد له ان يدخل غيره به مع  
ولده بصلح ذلك قال (ع) نعم يصح الوالد ان يولده ما يحب والهة من الولد بمسرة  
الصدقة من غيره .

وقد جمع الشاهد الثاني بين الطائفتين بحمل الأولى على صورة التصريح  
بالاحتصاص والثانية على صورة لاطلاق - بدعوى انه الظاهر من قوله (ع) يبيعه  
وقوله (ع) بعد ان يبيعهم - وربما يجمع بحمل الثاني على الأولى على الكراهة .

فالحق ان يقال ان صحيح اسحاق بن عمار غير ظاهر في الوقف وليس فيه ان ما  
يجعل لهم من باب الوقف والصدقة وحري على بن جعفر و محمد بن سهيل صعيدين  
سدائس في صحيح على بن يقطين - وهو أولاً غير محتص بالصغر - وثانياً اعم

من صحيحه لأول من جهة الأوصاف وعدمه - والأول محض تلك الصورة لأن ظاهر قوله (ع) أنهم بصدقة أرادوا الأوصاف فبعد طلاقه به وبذلك يظهر في الجمع المدكوريين فالظاهر ما هو المشهور

(ولو شرط نقله بالكلية أو أخرج من يراى بطل الوقف) عد الأكثرين عليهم الإجماع في كثير من الكسب والكلاء في موردين

الأول - فيما أو شرط بطل الوقف بالكنة عن الموقوف عليهم إلى من سيوجد - فقد سمعت دعوى الأجداد على بطلان الوقف بذلك - ولكن عن القواعد الأشكال فيه - وعن الدروس اختيار حوازه - وفي محكي الدكرة أو قال قد وقف على أولادى سنة ثم على المسكين صح جماع - وفيه نصا لو قال هذا وقف على ولادى مده حياتى ثم بعد مماتى للمسكين صح إجماعا لكن في المقام في البطلان - وعن جماع بمقتضى توجيه الفرق بين المسألين من الوقف في المثل الأول لم يكن على الأولاد من على الفقراء منهم فإدراك فقر سعى الموقوف عليهم فكان ذلك حاربا محريا ومنهم وعدمهم بخلاف ما دلت الوقف لهم وشرط نقله عنهم من ذلك طالع لوقف باختياره

وكيف كان فقد استدلل للطلال في هذه المسألة - أنه صادرة لمحققا في رده وحاصله أن هذا بشرط بمرحلة شرط الخيار الممسوع بالإجماع - وأخرى به شرط مذهب لمقتضى الوقف بوصفه على البراءة - ولكن توجه على الأول أن الممسوع بالإجماع اشترط أن يكون له فسخ الوقف بحيث يرجع إلى ملكه ما هذا له من الأوصاف المستلزم لحسنه على غيرهم فلا دليل على لمنع عنه - وإطلاق أدلة لشروط يوجب صحته - ويرد على الثاني أن مقتضى الوقف بدون شرط كون الموقوف وقفا على الموقوف عليهم ومع لشروط يكون مقتضاه مقتضى قوله يقع الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها تنقله إلى عمره كما لو وقف على أولاده الفقراء ثم على غيرهم فانه يتفاء الفقريتين منهم إلى غيرهم - وعلى الجملة الفرق بين اشترط الانتفال إلى غيرهم - وبين أحد عنوان في الموقوف عليهم مستلزم للانتفال غير ظاهر بمقتضى الأدلة صحة الوقف.

وبما ذكره بظهر الحال في شرط الأوصاف به يجرى به ما ذكره في هذا المورد

فلو لم يكن جماع في المورد من كان له حق هو المصلحة على لصحة

## نفقة المملوك ومصارف تعمير الاملاك الموقوفة

### على الموقوف عليه

(الثالثة نفقة المملوك) كانه لموقوفة (على الموقوف عليه) بناء على مقتضى  
لعين الموقوفة الى الموقوف عليه لِمَا دَلَّ (١) على وجوب نفقة المملوك على مالكه و  
على الواقف بقتل سقائه على ملك ارقب - ودعوى - انصارف مادل على وجوب نفقة  
المملوك على مالكه من مثل هذا الملك الذي هو مثل لاجسي مملوكه - واما  
بحروجه على ملك الواقف وعدم جوازها في هذا الموقوف عليه - كما هو الاظهر فقد  
يستدل بوجوب نفقتها على الموقوف عليه من على وجوب حفظ النفس المحترمة و لِمَا  
المحترم - وفيه اولا انه لا دليل على ذلك في غير لادمي ولد لا يجب لتعاطي لحيوان اذا  
حاف عليه (ثالثا) - فاما ان الوجوب من هذه الجهة لا يخص الموقوف عليه بل يجب  
على عامة المكللين كذلك - ويمكن الاستدلال بان اعيان امانة شرعية في يد الموقوف  
عليه فيجب حفظها وهو موقوف على تعليمها وسقائها ولا بعد دعوى كون بشرط الصحة  
في ضمن عقد الوقف ذلك

واما مصارف تعمير الاملاك لموقوفة ومؤونة صلاحها للاستعمال بها وما تحتاج  
اليه في بقائها مع عدم تمسك الواقف بكون من يملكها مقدما على حق الموقوف عليهم -  
نعم لهم ان يمتطوا عوضه من غير مرد لم يملكها لم يجب على احد - هكذا لو ولا يحصر في  
لان وجه يستدل اليه لتقديم مصارف تعمير الاملاك لموقوفة على حق الموقوف عليهم  
سوى الشرط لصحة الذي عليه بناء الواقف حين لوقف فانه اذا وقف دار ائدا على  
الفقراء و العلماء او غيرهم - لا محالة يكون المرثكر في ذمه صرف مقدر من ثمنها

١ الوسائل ج ٥ ص ١٣٥٤ و ١٣٥٥ من نواب استفتات كتاب لى كاح و ص ٩ من ابواب احكام



ومعها في تعميرها - حيث انه من المعروف انه لو لم يصرف في تعميرها لأهدمت بعد مدة قليلة  
وخرجت عن قائمة الأبنية، وكفى بذلك مدركا .

(ولو) كان لملوك عدد واقعد اعتق وكاتب يقضه على نفسه ولو جنى  
الموقوف لم يظل الوقف الا بصله قصاصا ولو جنى عليه كانت القيمة  
للموقوف عليه)  
(الرابعة لو وقف على او لاده اشرك او لاد السن و السات  
الذكور والاناث) عند المصنف وحيدة - ولكن مشهور من الاصحاب انه يصرف  
لى اولاده نصيبا يشمل ولاد الاولاد الاولاد السن ولاد الاولاد السن - وسند للاولاد  
صدق الولد على ولاد الولد مكند - وسدعه انه لا يكتفى صدوه ماله من نصيب  
اللعوى بل لمصر صدقه بما هو المعلوم منه عرفا كما مر - ومع عدم اعرية لا يبعد ان يصرفه  
ابي الصلى - نعم لو ولد وقف على ولاد ولادى كان له المساق منها الى ندهن الاعم من الطقة  
انثية وما بعدهم من النطفات وكيف كان الميراث هو اهمهم اعرفي (ولو قال من انتسب  
الى فهو لاولاد السن خاصة على قول) فندعم في مسئلة ما لو وقف على من نسب  
الى اب فرجع (الخامسة كل ما يشترطه الواقف عن الاشياء السائفة لازم للمعوم  
وحوب (١) الود بالشرط

## استحجار الارض لتجعل مسجدا

(السادسة) دعور استحجار الارض لان نجعل معدا ومصلى لسن لان ذلك  
مفعة محللة يحوز لاحد لها - وهل تصرف وقف لو وقف الاظهر عدمه امام من به  
لا يصح وقف لمعه ويسر في الموقوف ان يكون عينا - وهل يصح جعلها مسجدا  
ويصير بذلك مسجدا يترتب عليه حكمه من حرمة السجس ومكث لجنب والعائض  
وما شاكل ام لا الاظهر هو لثاني لان المسجدين من العادين لا عساريه العقلاثة المصفا

شرعا ومورد لاعتبار نفس الأرض وهي التي تشرف بكوبها، مسجدة بحيشة كوبيها بيت الله تعالى - وهذا لا يكون في المسجدة اللهم لا ادخل نفس قلبه الأرض لأن تجعل مسجدة مسجدة محطلة يقع عليها الاحارة فيجعل الأرض مسجدا - مع ان لمسجدة سم للموقوف مؤبدا كما عن جامع المقصد وذلك ما على ان عنوان المسجدة عر قبل بلر وال فالأرض التي صارت مسجدة تكون مسجدا الى الأبد - وما في مسجدة العروة تنع للمحقق الأردبلى من انه لا دليل على ان المسجدة لا يجرح عن المسجدة ابدا غير تمام .

كما ان ما افاده في عروة في كتاب الاحار من انه اذا قصد عنوان المسجدة لا مجرد الصلاة وكانت المدة طويلة كمائة سنة و اريد لا يعد ذلك لصديق المسجدة عليه ح - في غير محله ادنو اعترا الدوام في المسجدة فلا مورد للاحارة لمذكوره ولا فلاحه لا اعتبار ان تكون لمدة طويلة - ومع لأعصم عن جميع ما ذكره اشك في انه هل يصح جعل لأرض التي اسؤحرث لأن نعص مسجدة - وهل تحقق هذا العنوان بذلك ام لا - كاف في نفسه عدم التحقيق وعده برب آثار المسجدة عليها ومع ذلك فالمسألة مشكلة - والاحاطة طريق الحجة .

## حكم ما اذا شك في اعتبار قيد او خصوصية في

### الموقوف عليهم

الساعة في الاوقاف العامة اذا شك في اعتبار قيد او خصوصية في الموقوف عليهم يكون هو فاقد له كما لو شئت في مدرسه ابنه وقف على مطلق المشعش او خصوصي العدول منهم او على من لا مسكن له وبحود ذلك - فهل يجوز له ان يسكن فيها ام لا يجوز الا اذا كان واجدا لذلك القيد قولان .

قد استدل للحوار بقوله (١) (ع) كل شيء يكون فيه حلال وحرم فهو لك حلال

ابدا حتى تعرف الحر م منه بعيه مدعه وبحوه غير م - بدعوى روقف المدرسة فيه حلال وهو مالم بقيد قيد وحر م وهو ماعد بقيد معهوديه فيحكم بحوار لتصرف مالم يعلم حر مته - و . اصل عدم لأشترائط - فصل لوقف للمشغليين مثلا معلوم وتقيده بقيد مفعود فيه مرتفع بالاصل فالموضوع م - حقق بضم لو حذن بالاصل وينترب عليه حكمه وهو حور التصرف ولكن سوجه على الاول نه انه يدل على ثبوت الحليه فيما شك في حليه وحر مته فهو اصل غير محذور - ومن ثبات في محله حكومة لاصل التبريلي وهو الاستصحاب عليه وهو في المصم بقصى عدم الجور لاصالة عدم لوقف بحو يشمله - وبغيره حرى - اصالة حر مة تصرف في الاموال حتى ثبت المحذور - وعلى كنى لاصالة عدم لأشترائط لاثبت وهو - لوقف على المطلق - ادعابة ما يبدل على الاصل عدم احد بقيد في لوقف وهو - عم من وقوعه على المطلق - ودعوى العلم من العقد واقع م على المطلق لعدم فاذا انتهى ثابى ثبت لاول - مدفوعة من مشات لاصول ليست بحجة - فلا يظهر عدم حور التصرف .

وان عم ان الوقف على جماعه كالدكور من ولاده مثلا وشك في ان الوقف عليهم خاصة اومع شراك الاثاث - يكون ثبوت نصف الوقف على المذكور معلوم والنصف الاخر مردد بين ان يكون لهم وللانث فعامن معه معامه لادل المرددين شخصين وطائفتين و حكمه تنصيف بقاعدة العدل والاصف هذا اذا كان لوقف سحو لتوزيع و - كان سحو المصروف بحيث لو كان شماء للاناث حار الاقتصار على الصرف في المذكور يمكن ان يقن ان صرف المال في المذكور مبين لحوار ويشك في حوار صوره في الاثاث والاصل بقصى عدمه - فان قيل - انه في الفرص لسائق يجرى اصالة عدم الوقف على لاثاث ويترتب عليه كونه سعامه للمذكور - قلنا - ان هذا الاصل لا يثبت كون تمام المال للمذكور لعدم حجته في مثناه بل لاصل بالسنة ، الى الرد عن النصف عدم الوقف للمذكور وبما ذكرناه ظهر ما في كدمات المحقق القمي ره حيث سى على به بقسم المال على لجميع بالسوية - اللهم الا ان يقال ان مورد كلامه قد ما اداله يعلم انه وقف على المذكور خاصة -

او على الاثاث كك او به اسطق ولاده كما هو المعمود في سؤال ذكر ذلك جوابه  
 عنه وح م فده ميين لكون المال ح مردد اس طانئين ومقتضى قاعدة العدل والانصاف  
 توزيع المال بينهم بالسوية.

## في السكنى والعمرى والرقبى

حائنه - في مسائل تتعلق بالسكنى والعمرى والرقبى - وهي تاجمها ثبته  
 بالاجماع والمصوص المستفصاة لانية جسة منها - والكلام فيها في طي مسائل - الاولى -  
 (يعتقر السكنى والعمرى والرقبى الى ايجاب وقبول) بالاحلاف لا بما او اطقه  
 ولم يدره بالعمرو مدة فاحسن بمصميم ٥٠٠ م حنا حها ح الى القول ومسد الحكم  
 بالاصل عدم تنقال شيء الى ميت بعد ان يورده - واسئل لعدم لاحتياح الى القول  
 في صورته الاطلاق به ح بمعنى ارجح السكنى لجوار الرجوع فيها من شيء كما سيجيء  
 ويرده ان جوار الرجوع اليه هو بعد ان يورده لاسمى وهذا لا ينافى تنقال لسعة اليه  
 ولا يرومها قلله

وتنظر ايضا الى القيص بالاحلاف بل عليه الاجماع في جملة من الكميات  
 اما الكلام في انه شرط صحته والبروم - والمتيقن من دليل اعتباره وهو  
 الاجماع الثاني.  
 ولا يعتبر فيها قصد القرية للاصل.

الثانية (وليس باقلة) للعسل بل انما هي ثعل لسعة كما يشهد بهما المصوص  
 المستفصاة (١) المنصمة لان من جعل سكنى داره لغيره - بحسب الوراء به ورد العين بعده  
 [فيه ويجوز سعيه بعد انقضاء المدة او قبله مع اشتراط ان لا يستحق لمشتري السكنى في  
 تلك المدة ادلوكات العسل منعمة عنه بل حارسه له - وقوله جعل سكنى داره لغيره

ظاهر في تمكنها اياه لاحظ - حر (١) حمران عن السكى و لعمري فقال الدس فيه  
عند شرطهم ان كان شرطه نهى حياته و ان كان لعنه فهو لعنه كد شرط حتى يموت ثم يرد  
الى صاحب الدس - و حر (٢) بكسى عن بصادق (ع) عن السكى و لعمري فقال **لا**  
ان كان جعل السكى في حبه فهو كما شرط وان كان جعلها له ولعنه من بعده حتى يعي  
عنه فليس لهم دسعو ولا ورثوا ثم ترجع لدا لى صاحبها الاول - و صحيح (٣)  
الحسين بن يعقوب عن سي الحسن موسى (ع) عن رجل جعل دسكى لرجل بام حياته و  
جعلها له ولعنه من بعده هل حتى يولعنه من بعده كما شرط قال نعم قلت فان احدث بيعها  
قال نعم فليدفع بيع بدار السكى و ل - لانقص لبيع السكى كك سمعت ابي  
يقول ان احدث بيع لا ينقص لبيع لاحاده ولا لسكى ولكن تسعه على ان الذى  
اشتره لا يملك ما اشترى حتى ينقص السكى كما شرط وكذا الاحارة الحديث و نحوه  
غيرها - و ما عن الشيخ في لعمري من انها لا ترجع الى مالك ضعيف لا مستند له سوى  
ما عن لدروس من رواه حذر - و عنه ادناه (٤) عن السكى **لا** يرد حذر - و عمر  
عمري و لعنه **لا** هي لى مطاف لا ترجع الى الذى اعطاه - وهو مصافا الى ضعف  
سندة محجوج بما مر.

الثالث من يسكن غيره دس - نازد من السكى مده معيه كعشر سنين مثلاً و يسمى  
بالرقى - و اخرى يجعلها له مده عمر لى كك او لى كك و يسمى بالعمري - و ثالثه  
يجعلها له من غير تعين مده - و هى لكسى - ثم بهى لعمري كما يجوز تعليق لعمري على  
عمر لعمري - يجوز صدقة غيره له بحيث يجعل المدة بعده لهم مدة عمرهم و مدة  
معيه و يدل على مشروعية جميع تلكم - المصوص - ولا يهم لمحت في ان لى بين هذه

١ - الوثائق ٥ - ٢ من ب - سكى و الحسن حديث ١

٢ - الوثائق ٥ - ٣ من ب - سكى و الحسن حديث ١

٣ - الوثائق باب ٢٢ من ب - حذر حديث ٣

٤ - لتذكره ٢٠ - ٢٢ من ب - حذر

لعاوين الثلاثة عموم مطلق ما يكون السكى عامه للجبيع وح ان قبرت بالمدة بطلق عليها لرقى ايضا - وان اقبرت بالعمري مال لها العمري - او تكون السنة عموما من وجه كما عن الاكثر - لاحتفاح لسكى مع كل منهما بما لقرن تعليل لمصلحة لسكى و مشخصات احدها كالسكى مدد العمر في العمري ومدته معه في الرقى - واقترافها عن كل منهما باقتران التملك بالسكى خاصه و بقرن ان عنها تنجرد التملك عن الاسكان وتقييد العمر او المدة - فان ذلك كله امور اصطلاحية لا مشاحة فيها - بناء على ما هو الحق من عدم اعسار لفظ خاص في منشا به هذه العاوين كما في سير عاوين العقود والابقاعات - نعم - في خصوص حريان العمري و الرقى في عمر المالك - كلام يستعرض له ان شاء الله تعالى

وعلى ما مر (فان عين مدة لرب) ولا حيز - لرجوع مال الميراث المدة (ولو مات المالك قبلها) كما هو المشهور بل صرح جماعة بحية له المقتل بحلله - ويشهد به مضاعفا الى ما دل على لرواه بعد مطلق خصوص رويات تقدمت جملة منها - دالة على وجوب العمل بالشرط - وما عن الشرح والحسن من عدم لرواها كالعمرى اما مطلقا كما عن الاول ومع عدم قصد لفظة كما عن الثاني - ضعيف

(وكذا) لا يجوز رجوع (لو قال له عمر كذا) ولا سئل صوت المالك (فان مات الساكن بطلت) عند الاكثر بل عليه عامه من آخر - لما مر - وعن الاسكافى انه اذا مات المالك وار د ورثته اخرج المالك بطل الى قيمة لدار فان كانت تحيط بها ثلث الميراث لم يكن لهم حراجه وان كانت تنقص عنه كان ذلك لهم - واستند في ذلك الى ان المالك لا يثبت مفعله الدار بعد موته واما له ان حلكتها اذ لم ترد على الثلث - ولي حيز (١) خالد بن ابيع البجلي عن ابي عبد الله (ع) - ونحوه على الاول ان المالك في حال حياته يملك المصلحة المرسلة وله ان يملكها كما مر في لاجارة - وعلى الثاني انه ضعيف السند

لخالد الذي هو ابا ممي مجهول ولغيره - مع انه فيما لو جعل له مدة عمر المالك .  
(ولو قال اسكنك بمدة حياتي بطلت بموته ولو مات اسكنك قبله انتقل  
الحق الى ورثته مدة حياته) بالاحلاف وشهد به عادل على لروم العقد والصوص  
المشار اليه - وفي خصوص الحكم الثاني اذلة الارث - وصحيح (١) محمد بن قيس  
عن النضر (ع) عن امير المؤمنين عليه السلام في العسرى بها حثره لمن اعمرها فمن اعمر  
شئ مادم حياته لورثته دوني

(ولو) طلق نسكى و (لم يعين) له مدة مفومة ولا عمر - صلا صحيح السكنى  
بالاحلاف ولكن (كان للمالك احراجه متى شاء) - بالاحلاف - لموثق (٢) الحلبي  
عن ابي عبد الله (ع) في حديث - عن رجل اسكن رجلا ولم يوقته شئ قال يعرجه  
صاحب الداراد شاء - وبخوه صحيحه (٣) لاجر او حسنه .

ثم انه وقع الخلاف في انه هل يلزم لاسكان ولو في الجملة كقولهم وبخوه مما يسمى  
اسكنا في العرف والمادة ام هي ح من العقود الحثرة - سب الشهيد الثاني لثاني  
الى الاكثر - وعن المذكرة والمحقق الثاني وصاحب الكفاية حيدر الاول - وهو الاظهر  
لعموم (٤) وجوب الوفاء بالعقد ولروم وليس في خصوص باب ما يفي ذلك فانها  
تدل على انه ان يعرجه من اذله مني شاء ومن المعلوم ان الاخر ح اما يكون بعد  
الاسكان (ودعوى) ان السكنى بهذا المحو باطله للمرور والمنع من الدليل صحتها  
فهي غير مشمولة لادلة وجوب الوفاء بالعقد كفي بحكم بلرومها (مصدقة) بان  
دليل الصحة يقيد دليل معنى المرور - فهو عقد صحيح - مشمول لدليل وجوب الوفاء -  
ثم لو مات المالك والحال هذه هل تظل السكنى بالمره - لانها بعد تحقق المسمى من  
العقود الجائزة وهي تظل بموت احد المتعاقدين - ام لا تظل عية الامر لورثة  
المالك احراجه كما كان لثمة - وجهان اظهرهما الثاني - لعدم من عدم الدليل على  
هذه الكلية - اي بطلان العقد الجائر بالموت .

١- الوسائل - باب ٨ - من ايواف كتاب السكنى والعيس حديث ٢ -

٢- ٣- الوسائل باب ٤ - من ايواف كتاب السكنى والعيس حديث ٢ - ١ -

٣- المائدة آية ٢ -

الثالثة (ولواع المسكن لم تطل السكى) ان وقت مداد عمر على لمشهور لصحيح لحسين بن نعم المتقدم وهو كما يدل على عدم بطلان السكى يدل على صحة البيع - ومعه لا يصح الى ما عدا لمصنف والندكرة والقوعد من الاشكال في صحة وعن تحرير لقطع بعدمها - نظرا الى ان المقصود من البيع عوالمعة ولما لا يجوز بيع مالا معة فيه واما استحقاق المعة في عمرى محمول - يكونه جهدا في مقابل النص - مع انه في نفسه غير مودة يمكن ان يشترى العن مسوية المعة في مدة تعرض له فيها - والمبيع عن صحة البيع المحول بالمبيع - ولا يصح العلم بالمعة قطعا ولذا يصح بيع ما لا يعلم منفعة .

الاربع (وللساكن ان يسكن نفسه ومن حوت عاداته ناسكاتههم كالسولد والروجة والمملوك والخدم) لا يصح إطلاق سكى - فاما الثلاثة حيث تتعلق بالمسكن ذلك - وما عدا لهية واليدعى و من حمود من الاصل وعنى ذكر الولد والاهل - يكون مرادهم منه المثل كما فهمه لساحرون (وليس له اسكان غيره من دون اذنه ولا اجارته) عنى المشهور بقصر وما خالف الاصل على مقدار الادب والنرخيص (وعن) لحين ابيه سكن من شاء و جدرته ونقله كيف شاء معناه بانه ملك المعة بمقدار لم يحوز به التصرف فيها بطلن كما لو تمنكها بالاجارة

قول لا اشكال كما مر في ان سكى اما تكون تملك للمعة - و نكى تملك المعة نارة يكون سحو الاطلاق و اخرى يكون سملك حصصة خاصة منها وهى قابلية الدار مثلا لسكى لسكن نفسه و من يتعلق به لا يطلق سكية لدار - و على الاول وان صح نقل المعة كيف شاء ولكنه لا يجوز على الثانى - دلاممذك له حتى يملكه - و لمدعى ان ظاهر السكى هو كون نقل المعة من قبل الثانى - فان قست - ان سكى الدار بالمعنى لغائم بالسكن و ن كانت كلفة ولها حصص لئها ليس منفعة الدار و بالمعنى القائم بالمسكن الذى هو موجود بالقوة تكون حرة شح وجود



القابل فلا تغل التقييد - فلو ان الموجود بالقوة اد كان مصانعه غير معين يكون هو ايضا غير معين فبالالتقييد و مصانف مسكنه الدار القائم بها كى غير متعين لان سكى ريد غير سكى عمرو و هكذا فمسكنية الدار ايضا ككث و يقال ان مسكنيتها بالقوة بالنسبة الى سكى ريد غير مسكنيتها بالاصح الى سكى عمرو - و هذا من شان مقولة الاصح و الامور الموجودة بالقوة فكون الموجود بالقوة جبرئيا لا يفي كونه لامتيع بفعل لعيانت لخاصة ويقس منه على حاله من عدم التعيين فيكون مطلقا .

## الحبس

الحامسة - في الحبس ولم يعرض الاكثر لاحكامه مسوفا وام نعره والعهده ولا اعتبار القص فيه و ما شكل ( و ) ما ذكرنا صبط صنف من الحبس - قالوا : كلما يصح وقفه يصح اعماره كالمالك والعبد والاثاث ( و الحق يقال ان كلما يصح وقفه يصح حسه لعموم ادله لزوم لوفاء بالعقد و ما دل على صحة لوقف و لزومه بناء على ما تقدم من عدم احد الدوم في الوقف - وعليه فجميع ما ذكرناه من الاحكام و الشروط في الوقف حادثة في الحبس - والظاهر انه لا خلاف بينهم في شيء منها - ولعله لذلك لم يستوفوا احكامه في المقام و قد مر في بعض مسائل الوقف ما وصح ذلك (و) انه الكلام في المقام في مورد ريد - الاول في عمار غير الدار كما د حبس فرسه مثلا مدة عمر المالك او المحبوس له و الظاهر صحته لعموم الادلة - و لخصوص صحيح (١) محمد بن قيس عن ابي جعفر ع عن مير المؤمنين ع انه قضى في العمرى بها حائره لمن اعمرها الحديث - وصحيح (٢) يعقوب بن شعيب عن ابي عبدالله ع عن الرجل يكون له الخادم يعذبه فيقول هي لفلان تحذمه معاش

١ - الوسائل باب ٨ - من ابواب كتاب السكى و الحبس - حديث ٢

٢ - الوسائل باب ٥ - من ابواب كتاب السكى و الحبس - حديث ٢

فإذا مات فهي حرة فسادق الأمة قبل أن يموت لرجل محسن سبب أوسنة ثم يجدها ورثته اللهم ان يستحدموه قدروا اعت قال عليه السلام إذا مات لرجل فقد اعتقت - فانه يظهر منه ان عمار لجارية كان حوره مفروعا عنه و الامام عليه السلام قرره على ذلك - و مثله حمر (١) على من معذو غيره - وهل يجوز جمعه له غير موقوف الاظهر ذلك لاطلاق الادلة

الثاني في خصوص (هالو حسن) مانه غير مبدل كما لو حسن فوسه او اعلامه في خدمة يموت العباداة او في سبيل الله و شتهر به (المومنان) اعت القين (افية) وهو كثر للاجماع و اطلاق ادله الوقف - والسرة القطعة - وفي المقام روايان تمتث بهما صاحب الكفائة له - وفي سند حداه - ودلالة الاخرى تامل - لاغراض عن ذكرهما ولي - ثم انه هل ينكح محسن لمن المست ويحوه كما عن لمصنفه في لندكرة م لأبل يكون مالا مالا لك لا هم لمعرض به بعدد يرتب لانه عليه . والحمد لله اولوا آخره .

## الفصل الثالث في الوصايا

وهي جمع وصية - هي المذكورة في مشقة من قولهم وصى اليه بكذا يصيه وصية اذا وصر به و ارض وصية اي منحه لسان يسمى هذا بصرف وصية لم فيه من وصلة نفقة الواقعة بعد الموت بالميراث المتجره في الحياة فكانه وصن تصرفه في حياته بتصرفه بعد مماته - ويحوه عن جامع المقاصد - وعن لمسوط الوصية مشتقة من وصى يصى - و طاهرهم كونه مشتقة من الثلاثي بمعنى الوصل - وهي الرديص هي من وصى يصى او اوصى بوصى او وصى بوصى واصبها الوصل سميت به لما فيها من وصلة التصرف في حال الحياة به بعد الوفاة - ويحوه عن الروضة - و قريب منها ما في المعروة - و طاهر هؤلاء الرديص في ان الوصية ما حوده من الثلاثي و الرابعي - وفي الجواهر الوصايا جمع وصية من اوصى بوصى او وصى بوصى قال في الصحاح اوصيت له بشيء او اصيب اليه اذا جعلته وصيك و لاسم الوصاية بالذكر

و فتصح وصيته ووصيه ايضا بوصية بمعنى . في ذل وصيت لشيء . نكد اذا وصلته  
بهودكر غير واحد من الأصحاب . الوصية مفعول من وصى بضم الهمزة الأخير لى ا  
قال و لاولى منها من توصية بمعنى العهد

اقول بظاهر رسالته في نحو هر س صرح به جمع من ذل لغة في كتبهم كالصحيح  
والقموس و المسند - ومحصنه الوصية اسم مصدر للايصاء و الوصية لامصدر  
لثلاثى ولا سم مصدره - وانه بمعنى العهد لا غير كما يرشد الى ذلك لادات القرآنية  
- وهى قوله تعالى (١) «وصيه لارو حهم» وقوله تعالى (٢) «من بعد وصية يوصى بها او  
دين» - ومن بعد وصية يوصى بها او دين - بعد وصية توصي بها او دين - وعبر بكم من  
الآيات من اربع على ما جرد منه الوصية - فيها سعمل فى ضمن ساير مشقته فى الكتاب  
بمعنى العهد . لاحظ الآيات (٣) «ادعوه كما تدعوا» (٤) «دينكم وصاكم» . بعلكم  
تذكرون» «دينكم وصاكم» بعلكم بصير» (٥) «ولهم وصيات الدين او والكتاب»  
«ووصيت لاجل والديه حساء» (٦) . بى . بكم من لادات الكرامة

ثم انه حيث لا يكون للشارع صطلح خاص فى الوصية واما ما يلقب على التصرف  
لخاص وهو العهد فى حال الحياة - بعد الوفاة - يكون من مصداق مصادها العام -  
والصحيح ان يقال انها فى عرف الشارع - بمعنى - سرقة - عن العهد شيء من تملك  
عن او منعه او سيطر على التصرف فى حال الحياة - بعد الوفاة - واما اصعنا اليه -  
او تسيطر على التصرف فرار أعما - ورد على تعريف الشارع المسبوق الى اكثر  
لأصحاب بانها تملك عن و منعة بعد الوفاة - به يلزم خروج الوصية - لولاية على  
لثنت و لولاية على الاطفال و لمخاضين مع انها من الوصية - وعليه فليمتنع ما فى

١ - الفرة آية ٢٤ - ٢ - لى آية ١٢

٣ - الانعام آية ١٤٤

٤ - الانعام آية ١٥١ - ١٥٢

٥ - اناء آية ١٣١ - ٦ - مكيون آية ٨٦

لذكره - اضافة قيد لشرعيه لاحراج الوصيه بالبيع - انتملك الموهبة وصي  
 ثبات الوصية ما تمسكه او عهدة - وقد رده اخرى قد تكون سلك عين او مفعة.  
 وقد يكون تسلط على حق او فك ملك - وقد تكون عهد معلوم بالعر - وقد يكون عهدا  
 متعديا بنفسه كالوصية بما يتعلق بتجهيزه .

و لاصل في شرعيها بعد جماع المسند عندها كافة الايات استكاثرة فان  
 الله (١) تعالى ذكره عنكم اذ احضر احدكم الموت وترك حبر الوصية لوالدين و  
 الاقربين والصوص المتواترة - دلت على حيلة منها الاشارة - مصادق على الصوص  
 المستعصية او رده في وصلها او لامرأة بها - كصحيح (٢) محمد بن مسلم عن ابي بكر (ع) الوصية  
 حق وقد وصى رسول الله (ص) فاسعى للمسلمين - وصى - وحبر (٣) لكسبي عن الصادق (ع)  
 عن الوصية قول - هي حق على كل مسلم - وحبر (٤) سليمان بن جعفر عن رسول  
 الله (ص) من لم يعش وصيته عند الموت كلفها في مروته ونقله - والسوى (٥) لخصي  
 ما يسعى لامرأته لم يست لبلته الا ووصيه تحت رأسه - والسوى (٦) من مات بعير وصية  
 مات ميتة حادثة الى غير ذلك من الصوص - (٧) لهد قال المتدبر رده (هي واجبة) و  
 لكنها حلت على تكد الفصله - بل الظاهر عدم استعادته ردها من مجموع الصوص  
 بعضهم بعضها الى بعض - وعلى الوصية الامر الوصية كالحمس و تركه المعروضة  
 وسباني تمام الكلام فيه

## حكم القبول في الوصية

ثم ان الكلام في هذا الفصل - يقع في مطالب - لاول - في عهد الوصية وما يتعلق  
 به و فيه مسائل - الاولى - ( لا بد فيها من ايجاب ) جماعا ( وقبول ) بلا خلاف

١ - لقرة اية ١٨٠

٢ - ٣ - ٥ - ٦ - ابوسائل - باب ١ - من يوجب كتاب الوصية حديث ١ - ٢ - ٣ - ٤

٥ - ابوسائل - باب ٣ - من يوجب كتاب الوصية حديث ١

في لجهته من جهة الاحاط ع على اية - اعطاء الاحاط - فليصير مرارا من ان يات  
لشارع لافس على عدة الاعاء لالزامات ل - فليصير مرارا من ان يات  
اعتبار القوت - فليصير مرارا من ان يات - فليصير مرارا من ان يات  
حجازه بعض مخرجي لمخرجي (٢) عدة سداد في الوصية لعهدية و  
عساره في سيرة كنة (٣) عساره في مقتضى وهو مشهور (ثم ان) الفاتس  
باعساره فيها احسنو في انه حره بسب - او شرط سيرة - في وجه النقل او الكشف  
و نه لا حره في نقل المثلث - من انك محدد لموت لكنه متردد فاذ حصل  
الموت سيرة - بسب الاول لي لمجانب - اشرايع وجه ع - و بسب في انك الثاني  
لي لاكثر - الثالث محكي عن الموصى (ثم ان) لشارع من استدلالهم اردهم من  
لجرتيه والشرطية بجهة ا لشرط الوصية - و بسب في المقام قول حراحتاره  
بعض محشي العروة وهو علة اع - في حق الوصية من ان يات من لانه عات ولكنه حره  
السبب للملكية .

والحق علم عتار بموت مطلق - وذلك لوجود (الاول) صدق الوصية على اشياء  
لموصى فمقتضى طلاق انه موقوف الوصية بجهة وصيها و ترس الاثر عتار و اوام  
نقل (ودعوى) اية مة لالاحكام الوصية - حرايرها يعصرها من شرائط لموصى  
و بموصى له والموصى به رده - فليصير مرارا من ان يات - فليصير مرارا من ان يات  
فولاه ومن حاف من موث حاف - فليصير مرارا من ان يات - فليصير مرارا من ان يات  
د لاشياء دليل لعموم (الثاني) انه للاحلاف - في صحة القول بعد لموت اي موت  
الموصى ولو كان القول دحيا لايها ولم يكن الوصية من الاقاعات لما صبح ذلك فانه  
لا يعق صدق لعقد عني ربط لتمام التزامه ومخرجت صاحبه (الثالث) الموصى  
الاتية المالة على وجوب لعمل الوصية على الموصى اليه ان لم يرد او اذارد ولكن لم

يلج الموصي الرد في ذلك ساقى اعتبار القول

وقد سدد على اعتبار القول فيها مطلقا، وفي خصوص سملكة مهره أو شرط  
- أو في تحقق الملكية - بوجوه .

الأول ما هو المشهور بينهم بل عن عمرو حد دعوى الإجماع عدم كون الوصية  
المسبكة من العقود واعتبره في العدم الواضحات - ولأنه بذلك كونه حره (وقه) أن  
ذلك به في ملاحظاته فبهم من أنه يصح القول بعد الموت - من في صحته لقول  
قل لموت قولان ومن لم يلقه أن الموت قبل نقول مانع من تحقق العقد الذي  
حققه ربط أحد الأثر من الآخر - وأما ما يدعى ذكره من عبارات الوالي بين الأبحاث  
والقول مسندا إلى عدم صدق بعد مع الفصل لطويل

لثاني أن يعود الوصية سملكية خصوصا للأشخاص ماني وعده لسلطه  
على النفس وأثر بعضهم هذا بوجه أن أدلة الوصية عاينها ١ دلالة على نفوذ عهد  
الأسان عند موته فيما كان قبله تحت سلطته وأن سلطه عليه بانه د عهد فيه بامر وأما  
كونه سلطان عند موته على ما لم يكن سلطان عليه قبل ذلك كما هو قصده المدك للمهرى  
فلاتدل عليه (وقه) أن أدلة يعود الوصية ليست معادها مذكر بل مفاد يعود الوصية  
بقول مطلق - وأما قاعده السطة - فمدتها - ولا - انه مع وجود الدليل لا مانع من  
الانتماء بكم له بطر من حصول المالك للمهرى كثير - ليس الأسان يملك في دمة  
من تلف مدعوى مدله - وكذا من حتى عليه بما نوجب الدمة - ليس الأرض من ملك  
المهرى - وكذا الوقف وهكذا فلا مانع من كون المقام كك - وقد التزم الأصحاب في  
الوصي بانه لو مات الموصي قبل الرد ليس له أن يرد - وأما عن محذور اثبات  
الحق على الوصي فهنا - بانه لا محذور به مع دلالة الدليل عليه فليكن المقام كك -  
وثانيا أن الجمع بين عدة السلطة وأدلة يعود الوصية على فرض عدم تمامية مذكرناه بما  
يكون بحمل الرد مانعا ولا يوجب كون القول حره أو شرط - وما ذكرناه يظهر انذخ

ما قبل . من ادلت عدم المظهر

ثالث ما يظهر من تشييع لأصممه - وهو اتصاله عدم انقضاء لعل مع عدم القول - وبرودة له لا محال يرجوع إلى الأصل مع لئاس ووسم وجوده (محصل) ان الاظهر كونه توصية من الأديع مطعنه ان القول يتحل بقول فيها ضعف - والاحصاع المندعي عليه في تحينه حد بمسومة مدرك محققين كما ابرن - واصعب من ذلك القول بكونها من الأديع ومع ذلك تعتبر القول في تحقق الملكية لقاعدة السلطة أولان ادانة هود بوصية المتبدل سى مازها على حوا ما كان له في حيا احياء - ادلائه فعل يعود وصية وصحة - ومع ذلك لا ترتب عليها اثرها وهو الملكية وهو قدسى ماذكر في وجهه شيئاً لا قدسى عدم صحة دون القول ولولا لأحد ع و - لم الكل نفس عدم مابعية ردعها - ولكن قد للمحدث بخر بي طاهرهم لاقدى عليها - ونكرر في كلمات الشرح لأعظم دعوى لأحد ع سها - وفي لحوها الاحصاع بقسميه عليها - وكفى بدلت حجة به (ولا يحق) ادلت المسألة إلى لموصى له و لموصى ايه اى لموصى - ساني الكلام فيه

ثم ان المفسر من رسل لرد تمناع مدعة الرد بعد لموت قبل القول - هي غير ذلك يسمى على عدم المدعة توصيعة ان - ناره يكون رد بعد الموت وقبل القول - و حوى يكون بعد الموت و بعد لموصى - وثالثة يكون بعد الموت وبعد القول لكن في النص - ورابعة يكون في حال احياء - اما الصورة الاولى فظاهر من كلماتهم كون المدعة ابردها من المسلمات - واما في الثانية فظاهر عدم لحلاف في عدم مابعية - واما في ثالثة فمن الشرح و من سعيه مدعته وان الرد قبل انقضاء و اثر في الطلاق (واستدلالة) باسراط النص في صحتها لاشر كها مع الوقف و لمة في المنة المقتصة وهي لعطة المشرع بها مع ولو به المحكم في توصية من حث بها معلقة فيها بحلاف لعطيه في ليه والوقف فيها فيهم منجرة (وبه) ان لاظهر عدم اشراط القصص فيها كما هو المشهور وما ذكر في وجه اعتباره سبحانه محض لايشند

الذي يحكم الشرع (وقيل ان الوصية من عقود الرد على حكمها دعى لاجتماع  
 عليه في الحرة فكيف لا يؤثر الرد في علائقها) ان لا تنقص من رد بعد القول وثبت  
 ان حوزها بعد تمامها عقد كالتبني خلاف صلاح لآله لاوجه للالتزم به -  
 ولا يظهر عدم ناسر الرد في هذه الصور - واما في رد الموقوف الى مالو كان رد في حال  
 حياة الموصي . ولا يظهر عدم علائق ان كان موقوف على امر مفسر الان بدولة  
 فقهاء (ودعوى) لاجتماع على مطلق لاجب في جميع احوال رد وصا في رد  
 سائر العقود انه لا رد بعد لاجب من رد قبول عدة - واما بعد المصولي ليس له  
 ان يجزئه وهكذا (مقدمه) ان لاجب في المصارف من رد وصية من رد وصية  
 يكون مدرك المحدث عدم صحتها بعد على لاجب واما رد المحدث بينهما الرد  
 واما الرد بوجوب حل الاموال لاجب في رد وصية من رد وصية من رد وصية لفاصله  
 كما حق في محله . وعليه الامسح من المدا على بعدة لو قبل بعد الرد  
 هذا كونه في الرد - واما القول بان رد القول لا يرد في رد قول  
 الموت صحيح جماعة - وان قيل من رد وصية من رد وصية من رد وصية من رد وصية  
 عدم صحته - وحيث ان المحقق الثاني رد (وعليه) وصية من رد وصية من رد وصية  
 قبله كالقول قبل الوصية - وان القول اما كاشف او حرم - سبب على كل مدبر  
 يسمع اعمه قبل الموت لا لكشف عن اشياء لا تدون يتاخر عنه ويضيع ملك  
 من وفاء الموصي - وان جعل حرم سبب له منه حصول ملك من حبه وهو ضمانه يبيع  
 (ولكن) يتوجه على الاول - ان القول بعد لاجب ليس كالقول فيه - وايضا ان  
 القول ليس الا انفسه لا لاجب ود صحيح لاجب كيف تعقل عدم صحة القول - و  
 يتوجه على الثاني انه يلتزم به حرم السبب ولكنه لا يستلزم حصول ملك من حبه  
 لعدم كونه تمام السبب ولا يظهر ان القول في حال حياته وما ذكره في الرد يظهر  
 صحة القول بعد الرد كان الرد في حال حياة الموصي وبعد وفاته الا ان يكون في حال  
 الحياة والموصي يرفع اليد عن وصيته - مدبر



## إيقاع الوصية بالفعل الدال عليها والكتابة

(و) ثمة الأظهر به يكفي في تحقق الوصية كن مدل عليها من لا يعط  
لاطلاق لادله - بل (نكفي كل فعل دل عليها - حتى (الإشارة والكتابة مع قرينة  
الإرادة) ولو في حال الاحتياز .

و لا يشاء - بعض غير الكتابة فظاهر في أبواب العقود مستفادة من أن حرر  
لمعطاة و لمراد بها الإشاء - لفعل مما يفصله العقد في طلاق دالة المعاملات  
بالمعنى لأعم - من قبل أن الوصية تفعلوا على بها من يعود والعقد لا يحسن بالفعل -  
قلد - بها تست من عقود كذا - مع أن العقد من من موثقة المعطاة هو من مقولة  
المعنى وحقيقته ربط أحد الأمر من - الآخر - انعط كب لفعل مبرر له لانه  
مصادق له .

و اما لأشياء بالإشارة فلازم فيه أصبح من الإشاء - بسر الأفعال ولا يسمى  
لتوقف في صحة إشاء الوصية بالماضي بل وجوده ان العقلاء في مقدم تفهيم مراداتهم  
من الأمر والنهي وغيرهما سرور بها بالإشارة - وليس لأشياء لا يرز الأمر لنفسه  
بدعى تمسك العقلاء والشارع ذلك لأمر - وليس هي كالأعطاء داو حوه كي يقول بها  
فأصبره عن افادة المصنوب و عليه فمقتضى العمومات قيام مقام لنعط وصحة الوصية  
بالإشارة حتى على لقول بعدم صحة الإشاء - بفعل (ه) (لا يرى في ذلك من (التعذر لفظاً)  
و تتمكن منه - فمافي تمتن وعبره من لفسد المعدل - وبعد القدرة على التوكيل  
لاوجه له - ومعن جامع المقاصد من به مع مكان الخط لا تكفي لإشارة لأتقاء دليل  
الصحة كما ترى فيه يتم لو كان دليل الإكفاء بها لإجماع و ما حيث سرفت انه العمومات  
و لاطلاقات فلا تتم

و ما لكناية اذا علم كونه بعنوان الوصية - فبدل على لاكتفاء بها العمومات  
على مامر (ودعوى) أن لكناية نسب مصداق في العرف والعادة لعنوان عقد وانما

فبب آية لايجاد عنوانها كما عن محقق النسي ر (مدحه) بن عبوس نفوذ  
والايقاعات امام الامور الاعتراف بالمدسة والقصد كمد مقوم مقامه مرر لذلك وعليه  
فكما يصح الاحذر بالكتابة كتحصيح لاثباتها لعدم يفرق بينهما من هذه الجهة كما  
حقق في محله - ولا فرق في ذلك بين العاخر عن سكتكم كالأحرص وغيره

ثم ن في المقدم حرر سند له رد لقول بالصححة - و حرر لقول بالطلال  
وثاته - بتفصيل من ما د عن ثورثه بعض لمكتوب فلهذا - و عن به - وبين  
ما د لم يعمو بعضه فلا يردون - است الى استبح في نهاية ورقة لتفصيل  
بن الولد وعنه من ا.و.ث. - وهو حرر (١) برهم بن محمد بنهما في دل كست  
اني بن الحسن بن رجل كست كمد بحظه وسفل له - ثم هذه وصي ولم حل بن  
قد اوصيت لانه كست كمد - و وصي - هل يجب على ورثته اقيام بما في  
الكتابات بحظه ولم - مرهم بذلك فكس بن اكار به لا يهدون كل شيء يهدون  
في كتاب - هم في وجه - وغيره - وس لذكره - و به هكذا ان كان له ولد يهدون  
شيئا منه وحب عليهم بن نفوذ كل شيء - و سند به لاصحة - انه يدل على الصححة  
بالسنة الى الولد - فعند لقول بتفصيل ثبت في عره - و الطالان انه يدل على ان  
لتفصيل كك من خواص الولد بطرد وماء اتصاله و الصوم يدل على عدم صححة  
الكتابة المحددة عن القون فعندة بعمومات - و بتفصيل لأول ظهور الفل الثاني  
فيه - والثاني منه بان منطوقه يدل على صححة الامة به - و الولد و مهبومه يدل على  
عدم الصححة بالسنة الى عره من وثقة - و ربما فاش فيه بن حيث السد

اقول مسنده فظاهر اعترافه باب الصدوق برويه عن احمد بن ر د بن حمير  
لهمداني عن علي بن رهم عن ابن رهم بن محمد لهمداني - و احمد بن  
زيد ثقة - وعلي بن رهم من الاخلاء - و به مقول بتحديث بل مر الثقات - وكذا  
ابن رهم (وامرأته) والذي يظهر لي منه انه يدل على الكتابة المحددة من دون ان يكون

هناك فريضة تشهد بكونها موصية - ولو صفة ونداعى اثباتها لانتكون حجة على الوصية إذا من الخاتمة به إنما كتب ذلك لظرفه ثم وصي بعد ذلك وهذا لا يربط بهما هو محل الكلام بل هو الذي قاله لمصنفه - بقوله ( و لا يجب العمل بما يوجد بخطه ) نعم إذا عمل الولد ببعض الوصية كان ذلك اعترافاً منه بالمعصية وصلى بذلك فيؤخذ باعتباره - وعليه يمكن قول بدلالة على صحة الأشياء بها ولو لم تصح لما كان وجه لأخذ الولد باعتباره - ولا يحسن الاحتصاص - بل قد يرد على الأشكال .

## إذا أوصى بغيرين وقبل الموصي له أحدهما

لأنه - المعروف بين الأصحاب أنه وأوصى له بشيئين بإيجاب واحد فضل بوصى به أحدهما ورد الآخر صحيح فقل و نزل فيما روي كما لو وصى له بشيء قبل بعضه مشاعاً و مبروراً و ردعه لآخر - و سئل له جماعة منهم لشيوخ الأعظم رد بحلال العقد على العمل به في عقود معتدلة كالحلال العقد لمشروط في ذلك و لذلك صحح بعض تصديقه كصح العقد مع قوت وصف الصحة وعبره من لشروط في حسن العقد - و ورد عنه أنه يبرأ من الإيجاب و القول و هي مفقودة في المقام - و حسب عنه صحح لغيره من أنه بان الوصية ليس من العقود المشتركة المستندة لحقوق من العقد ليس هو الإيجاب و قبول ذلك بالإيجاب بها - و جرى في الوصية له مصدر من الموجب غير تعلق قصد الانشاء بكل منهما من غير تدخلية لأحدهما و بغير دهما . ولعله إلى هذا يرجع ما افاده لمحقق الثاني أنه من أن الوصية إنما كانت سرعاً محضاً لم يرتبط آخر فيها بمصدر فكيف يصح قبولها جميعاً يصح قبول بعضها .

أقول ما على المحتزم من أن الوصية من الأيقاعات فالأمر ظاهر فإن الوصية قد تمت بالإيجاب عدية الأمر أن الموصي له رد الوصية فكما أن لغير الكل له رد البعض -

وكذلك على قول من يقول من قبيل الشرط لآخره لعدم (ودعوى ١٨ لا إطلاق  
 لشمال الوصية ببعض لأن كل جزء من كان موضوعا للوصية لكنه في حال اجتماع  
 ولا يشمل حال لأفراد فلام صوح دليل الصحة و يعود (فيها) ولا نقص ما اذا  
 اوصى بما يريد على الثلث فم على الورثة فإنه لا اشكال في صحة الوصية بالنسبة الى  
 ثلثه فكشف من ذلك شي من الوصية للوصية بالمص - و زانيا اجل بان  
 الوصية شيش وصية بكل منهما لأن الوصية نوع عنهما فكل منهما يصف الوصية  
 فان اوصيه من قبل او حوز فكما انه و حد شيش في محارح او الذهب تصح ان  
 يقال له او حد كلاهما كك في الوجودات الأربعة فكل من شيش على الوصية  
 فيشبهها اطلاقا دلة لصحة - و على قول من يقول جزء انعقد بعد انحلال  
 العقد في عقد من يكون قول خلهما اهداء لأحد ولم يدل دليل على اعتبار  
 المطابقة من القول و محمد - ع - شأنه واجب واحد - ولذلك ما على صحة البيع  
 مع بعض الصفقة والآخر في جمع ذكرناه من عدم من حال عدم قصدية في اجتماع اد  
 بعد في الاشياء عن الاشياء في من الاشياء بشرط في الاشياء حرقية البعض  
 وان كان عرصه لاجتماع

لراعة وانما تصح بوصيه في مانع) ولا تصح في المصية كمساعدة لظالم  
 في ظلمه - بلا خلاف حدودية ويشهده الآية الكرمة (١) ومن حاف من موص خلهما  
 او ثما « وفي خبر (٢) محمد بن حوقلة عن الدارقطني عن قول الله تعالى فمن بذله بعد ما سمعه  
 الآية فقال <sup>١٨</sup> يحجبها التي بذله فمن حاف من موص خله او ثم قال معنى الموصى  
 به من حاف من الموصى اليه في ثمة فيما وصى به اليه مما لا يوصى الله عز ذكره

من خلاف الحق فلا ثم عليه اي على الموصى ليه ان يرده الى الحق والى ما يرصى الله  
 عروحل فيه من سبل بحير وفي لرسن ( ١ ) المصمر ان الله تعالى اطلق للموصى  
 ليه ان يدير توصيه دالم يكن بمعروف وكاف فيه حيف و يردحا الى المعروف لقوله  
 عروحن فمن حاف من توص حيف و ثمة لانه - - امر من السبلين في الحيرين لا يدي في  
 المطلاق لان المر د تدس توصيه بصرف المال في المحرم الى صروفه فيما هو حلال  
 او تدس الوصية حار رعي لثنت الى لثنت معده لمطلاق فصار دغله كما هو وصح  
 ويمكن يستدل له لصلها بصرف ديه الوصية عنها فهي باقية تحت صوته لسمع  
 و لعدم امكان تفديده فهي الوصية غير المقدور اذا لمسمع شرعا كالممنوع عالا  
 (فلو اوصى المسموم بمائة كسبة لم تصح ) .

## جوارحوع الموصى في الوصية

بحامسة ( و به ) الى لمرصى - بر جمع ( فيها ) وفي الوصية من شاع في مرض  
 وصحة بلا خلاف احد فلو مصرح عروحدو يشهد به بصوص كثره - كموثق ( ٢ ) يريد  
 لعلى عن ابي عبد الله ( ٣ ) لصاحب توصية ان بر جمع انها و محدث في وصية ما دام حيا و  
 صحيح ( ٣ ) ان ممكن عنه - في وصى من المؤمنين ( ٤ ) ان لمدير من لثنت و ن للرجل ان  
 يفتض وصية غير تدفد و يقر منها لم يمت - وصحيح ( ٤ ) محمد بن مسهم عنه ( ٤ ) للرجل ان  
 بر جمع في ثلثة ان كان اوصى في صحة أو مرض - و حير ( ٥ ) عيين درارة عنه ( ٤ ) للموصى  
 ان يبر جمع في وصية - ان في صحة أو مرض و يجوزها غيرها ( ثم انه ) لا اشكال فيما لو  
 رجع فولا او فعلا مع قصد الرجوع به - وكذا لا اشكال فيما اذا كان فعلا موجبا لعدم

١- الويل لزياد ٣٨ من ابواب الوصايا حديث ٢

٢- ٣- ٥- لرحل - ٥- ١٨ من ابواب كتاب الوصايا - حديث ٤- ١- ٣

٣- الويل لزياد ٣٨ من ابواب الوصايا - حديث ١

مكان بقا الوصية كما لو نوح ما وصى به أو وجهه أو ماله كل مما يوجب خروج المال عن ملكه فينتفي بذلك موضوع الوصية.

١- الأشكال فما لو تصرف في لموصى به تصرفا حرجه عن مساهة - من دون  
 ن يقصد به الرجوع - كذا أو وصى طعاما فطخه أو بدقيق فخبه أو خبزه - فمن غير  
 واحد بحقق الرجوع به نظرا إلى أن الموصى به هو المسمى باسم خاص فبيع الثمن  
 بعدم موضوع وصية وهو مقصود لطلابه - وإلى أن الوصية على ما فهم منها تقتضي  
 عدم التصرف النهائي وبعد أمن على حاجة كما نقل ذلك في الدر المنثور كما لو بدر  
 ن يعطى ذاهرا أو بدرى ولد أو فكاه بدرى نبقى إقرار إلى ما يعطى ربحا - وعليه  
 فكما أن التصرف النهائي كاشف عن رجوع الموصى به الوصية كذلك التصرف المعبر  
 للعين كاشف بوعى عن رجوع الموصى به الوصية والآراء الوجه الأول المطالب حتى مع  
 العلم بعدم قصد الرجوع - وإن كان الموصى به غير قصد الرجوع

وهو ظاهر لما قد شهد الشئ من عدم بطلان الوصية بوقوع المعبر للاسم  
 لمصلحة العين لدفع الدور عنه - بخلاف ما ذهب إليه من أن ميثاق البطلان الوجه الثاني  
 دون الأول - فربما ذلك على الوجه المذكور

وعلى ما ذكرناه من أن الموصى وصية سم بالاشارة وبخلاف ما ذكر فيه  
 الاسم ثم تصرف في الموصى به تصرفا معبر - فحدث أن الوجه الأول لا يجرى هنا  
 ويحصر الوجه في الثاني فلا غم من قصد عدم الرجوع لا تنطل الوصية بذلك وإلى  
 هذا نظر المصنف في محكي المذكور - لا ما يوجهه المحقق والشهيد الثانيان - من به  
 يفصل بين الوصية بالمعين والوصية لمطلق وأنه يصح الوصية بالمعين ولا تصرف الاسم  
 بخلاف الوصية بالثمن والوصية بطل بحدود غير مبيحة من إقراره أو كماله - من  
 هذا شيء لا يمكن أن يفهم به مبيحة فصلا عما هو في نصف الأول من الفقهاء المحققين  
 وأنه في الوصية بالمطلق أن يكفي لا ينطل حتى مع التصرف لمتلف لا فرد بعدم كون  
 التصرف وإراد على ما هو متعلق الوصية - وهذا من الموضوع يمكن .

ولم يأت الموصى به فهل يورثه الرجوع بالمقتضى الموصى به أم لا - الظاهر انه ليس لهم ذلك اما على المختار من كون الوصية من الاقارب - فهو صحيح - وما على القول باعتبار نقول فيها - فلا رفع للمدعى الوصية بسقوط الموصى ولم يدل دليل على جواز ذلك لورثته - قيل - نحن الرجوع من مائة الموصى به او اثاره - فماله لم يثبت كون ذلك من حقوق بل بعده من قبل الحكم فلا يورث - مع ان المقتضى الثابت هو رجوع الموصى فلا يكون ذلك مما تركه السبب بل سببه بل هو لا يستند موضوعه نعم يمكن ساء على هو ان تصرفهم فيه ظاهرا مالم يتكشف بعقب القول بنظر السبب استصحاب عدم القول بساء على حرمانه في الامور - لا - فماله - ولا يجوز ذلك على ما خبر به لان استصحاب عدم برد على المحضا يقتضى عدم رجوع التصرف وكون المال للموصى له فتدبر .

## من شرائط الموصى البلوغ

لمطلب الثاني في شرائط الموصى - ذكره له سرود (٩) فجميعه لمصنف به في قوله (يشترط صحة تصرف الموصى) وبعبارة ذاتية يعتبر فيه امور - الاول النوع فلا يصح وصية عرل بالغ بالاحلاف وحيد الاحداع في الحملية - ولعله من القطعيات كما صرح به بعضهم - بادل على - فع لفظه عنه وعدم حوا امره وعدم صحة تصرفاته من لكتاب (١) والسمة (٢)

بما لكلام في وصية البالغ عرل - فالمشهور - انه تصح وصيته اذا كان عاقلا في وجوده المعروف وعن الحلوى والمصنف في المختار والمحقق الثاني في جامع المقاصد والشهد الثاني في المسالك عدم الصحة واسد للاول بحملة من الموصى

١ - ساء آفة

٢ - لوسائل باب ٤ من ابواب مقدمة العبادات حديث ١١ - و باب ٣٦ من ابواب

القصاص في نفس حديث ٢ - و باب ١٤ من ابواب عقد البيع وشروطه و باب ٢ من ابواب الحجر

كصحيح (١) رزارد عن أبي حمزة جلا الله عنه في الكلام عشر سنين فانه يجوز به في ماله ما اعتق أو تصدق أو وصى على خدم معروف وحق فهو حار وصحيح (٢) لصري عن أبي عبد الله (ع) ادالغ الكلام عشر سنين جرت وصيته وموثق (٣) منصور عنه (ع) عن وصية العلامة هل يجوز - (٤) دكان ابن عشر سنين حار - وصيه ومثله موثق (٥) لصري عنه - وموثق (٥) بي نصر واني يوب عنه في الكلام ابن عشر سنين وصي فل (ع) اذا اصاب موضع الوصية حارب - وصحيح (٦) محمد بن مسلم عنه (ع) ان الكلام د حيرة لموت فوصي ولم يدرك حارب وصيه يدوي لأرحام ولم تعز للغير - وصحيح (٧) أبي نصر عنه (ع) ادالغ الكلام عشر سنين وصي ثلث ماله في حق جارت وصيه - وموثق (٨) جميل بن جندب (ع) يجوز طلاق الكلام اذا كان له عمل وصيه ووصيه وان لم يحتج - ومثله، نو (٩) محمد بن مسلم عن احمد (ع) والكلام في سبعة من هذه المصروف في جهات

وهي : شتم بعض هذا المصروف على بعض - وصيه على لعشر سنين - ومقتضى الجمع بين قصص شرطت من مائة سنين - مع وحده الحرة - الباء على سنة كل من الشرطين - ومائة اخرى بعد ثلاثين - شرطت - من لعطف - ولا تنفذ اطلاقه لمقابل لعطف - وان كان حق في محله في الأصل - ولكن لم كان يعقل معسر جماعة لم تنفذ اطلاق ما تضمنه العشر المبدل لعطف - ولو لم تنفذ - دلت في شرطية الاخرى مثلا يكون شرط العشر مائة فتنكون اربعة عشار لأمري معاني العقل و بلوغ العشر سنين .

ومما انه في بعض الأحبار ذكر الحد المعروف والحق وفي آخر اصابة موضع

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

حديث ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

٨ - أبو داود ١٥٠ - من كتاب الوقوف والصدقات حديث ٢

٩ - التهذيب باب وصية النبي و أصحابه وغيرهم - حديث ٨



الوصية والظاهر من الجميع ارادة ان يكون الوصية عنه لا فيه و فعه في محله، فيعتبر كون  
وصية في وحوه المعروف

ومنها ان صحيح محمد بن مسلم من ضمن لاختصاص حور و وصية ما كانت الارحام  
و انه لا يجوز الوصية للبراءة - كما ان صحيح ابن نصر من قوله و اذا كان ابن سبع  
سبعين فاقصى من ماله - لا يفي حق حارب وصية ولكن لعدم عمل لاصحاب بهما  
بمقتضى عن الحجة - فالمستحصل مما ذكره يتردد بعضصوص في بعض والغاء  
ما عارض عنه المشهور كون لصحة ما ذكره المشهور . وقد ظهر مما قدمناه ان الامر  
عليها بهي مخالفة بحيث لا يمكن الجمع العرفي بينها فتأب بحكم المخالف للأصل  
بها بشكل ما ذكره الشهيد الثاني - غير ان مع بطلان عدم امكان الجمع بينها تعين  
لرجوع الى حمار الترحيح والمحرر لأطرح التصريح كما انه لا ينبغي مع ما قدمناه  
مورد لما عارض لمختلف قال وهذه الروايات - كانت مطابقة والأقوال مشهورة لكن  
لا حوط لعدم اتفاق وصية مختلف حتى لمع لعدم مطابقة المصروف في أصل عنه

ثم ان في تقدم رويته اخرى وهي رويته (١) لحسن بن راشد عن العسكري  
(ع) اذا سمع العلام ثمانية مائة فحاضر مائة في ماله وقد وجب عليه الفرائض  
والحدود و اذا سمع للمحاربة سبع مائة فكلت مائة كما ذكره بمحقق شدة - ومخالفة  
لاحكام بسلامس لانها تدل على حصول النوع بذلك فليس له ربحها وان عمل به  
ابن الحيد في المقام .

الثاني العقل - فلا تصح وصية المجنون والاجماع ولحديث رفع القلم المتقدم  
آبها - وعدم قصده - نعم تصح وصية الادوارى مهاد كانت في دور افاقته لانه ح عاقل  
فلا مانع واطلاق الأدلة شمهه - ولو اوصى ثم جن لم تطل لعدم الموجب له حتى  
عسى القول بها من العقود لحائره والقول بطلان العدد لحائره المجنون - فان ذلك  
يبيد بطلان الموت لافي مثل الوصية لى لان تطل به قطع بل هو ملزم لها - فالاجماع

عنى بطلان بعد الجائز بالجور لا يشمل المقام .

الثالث الا حياز فلا يصح وصية المكروه الا اذا احتار بعد رفع الاكراه  
 - جماعا - لحدث (١) عني الاكراه . . . على المحار من كونه رعا لجميع الاحكام  
 لتكليفية الوصية . . . وعندها يستشهد به الامام (ع) في بعض (٢) لاحراز لمصلحة  
 الرابع لرشد - فلا تصح وصية السفيرة عشرة جماعة منهم ابن حمزة المصعب .  
 ره في محكي لتحرير وطاهر الفواعل والمحقق ثانيا في حرم المقاصد - ولكن  
 المشهور عني ما عرفت به غير واحد عدم اعتداده وتصح وصيته في البر والمعروف  
 أو مطلقا من طاهر اذ لا يمنع على ذلك . . . وسند في حواضر للاعتبار فاقاد مع  
 لمقاصد - بموم اذ لا يحجر عنه . . . بل دعوى حصصها في حال الحياة وصحة  
 المبيع - ولكن سوجه عليه انه من ذلك عني مع السعة عن كل تصرف وما دل  
 على لمع عن تصرفه في ماله وطهره . . . في مقام الامساك عنه اثلا ذهب ماله  
 هدر فلا تشمل التصرف فيه في مقام الترخيص المبيع حرمة عن الادعاء بماله  
 اللهم الا ان يقال به يبرم من ذلك صحته تصرفه في ماله في حيز حذاته وكان سعة  
 ولم ياتروا به فالعمود على خلاف ذلك المبيع . . . في ذلك في الوصية المتعقبة بماله  
 واما في غيره فلا منع عن مودعه . . . فلاق اذ لا الصحة منبى بناء عليها .  
 وما المفلس فلا ظهر حواضره لعدم مراعيتها الحق المرماء لتقدم الدين عليها  
 الخامس الحرية .

السادس ان لا يكون قاتل نفسه و سبني الكلام فيه عند تعرض لمصنفه  
 لهذه المسألة .

## الوصية بالولاية على الاطفال

سأله - لاحلاف في انه يصح لكل من الاب و الجد الوصية بالولاية على

الأطلاق مع هذا الآخر - وفي الحوهر نعيه الإجماع بقسميه والمسند جمعة من الأخبار - كمؤثق (١) محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام عن رجل أوصى إلى رجل بولده وسأل لهم واذن له عند الوصية أن يعمل بالمال وإن يكون لرجل فيه وسهم فقال عليه السلام لا بأس به من أجل ذلك ما قد دللنا على ذلك وهو حق - وحسن (٢) سعد بن سماعة عن أبيه عن الرضا عليه السلام عن وصي أبيه يدرك ثمنه معرض عليهم أن يأخذوا الذي لهم فينون عليه كيف يصح قال عليه السلام يرد عليهم ويكرهم عليه ويحوها غيرهم

ثم إن المشهور أنه لا تصح الوصية بالولاية من أحد من مع وجود الآخر بل الظاهر عدم الخلاف فيه - وهو المنع - فإن دونه الوصية بالولاية لا إطلاق لها تشمل صورة وجود أحد الوصيين - وأما دلة ولاية الوصي كإنه هو الأب أو الجد فلا لها على ولانته على الصغير بالوصية إلى ما بعد موته حتى مع وجود الآخر عرطهرة والثبوت فيها كاف في البدء على عدم - وبهذا لا يظهر أنه لا تصح الوصية من الحاكم الشرعي أو الوصي بالولاية عليهم أو الحاكم وإن كان له الولاية على الأبناء لأنهم من شئون العصاة والحكام وقد جعل (٣) الحاكم قصاصا وحكما ولازم ذلك شرب جميع ما سلفه من الحكام له لأنه لم يثبت له ولاية نصب الولي به - والمرجع أصالة عدم ثبوت الأثر - والوصي بالولاية مجعولة من قبل الموصي والمفعول ولاية نفسه لا أن يكون له ولاية على نصب الغير .

و ربما يستدل على أنه ليس للحاكم الوصية بالولاية بالولاية على الصغير ثابتة للصنف لا لفرد فإذا عدم فرد فرد آخر مما هو فيه طبيعة للصنف مقامه (وفي) إيراد فرض أن له الوصية بالولاية في نفسه هذا الوجه مردود فإنه إذا ثبت لولاية للصنف جاز لكل فرد منه القيام بها - ومع قيام واحد منهم بها ليس للآخرين مراحمته وعليه فإذا عين أحد الأفراد

١ - لوسائل باب ٩٢ - من بواب كتاب الوصايا حديث ١

٢ - الوسائل باب ٤٧ - من بواب كتاب الوصايا حديث ١

٣ - الوسائل باب ٦١ - من بواب صفات القاضي

شخصا للتصديق بعد وفاته فكيف تصدى للامر نفسه فلس للآخرين من رحمته فالعمدة ما ذكرناه .

والاولا في ذلك اللام على المشهور وفي الجواهر بالاخلاف معتد به - الاصل بعدم دليل - وعن ابن الجبدين لها الولاية بعد الالاب ذاكات - شيدة - ولا يصحبت بقواعه العتوى دون الدليل ولم يظهر ما يمكن استدلال به له

## في الموصى له

لطلب الثالث في الموصى له - قالوا - و بشرط (وجود الموصى له) حال الوصية طواوصى لميت ولمن طى وجوده فان مبتدا عد الوصية لم تصح - وكذا لو اوصى لمتاحمله لمرته في الزمان المستقل - وليس يوجد من اولاد فلان بالاخلاف احده في شيء من تلكم بل عن يهيج لنحو والذكره الاحماع عليها كداني الجواهر (وعلاوة) بان الوصية تملك عن اوصفة كما سلف من تعريفها والمعدوم غير قابل للتملك (ويرد) عليهم اولان ذلك لو تم لافصى وجود الموصى له حين موت الموصى لاجب الوصية من طرف لملك هو حين الموت واما قوله دليل بان على ملك الموصى - وثانيا - انه لانم فيما اذا اوصى بشيء لمن سيوجد سحو تعلقي التملك عن وجوده ودعوى انه يلزم بقاء الملك من حين الموت الى زمان وجود الموصى له بالمالك - فيها - انه لا محدود في ذلك وكما هو بالمالك فليكن هدامها عاية الامر من جهة تعق الوصية به لا يكون من قبيل المساحات الاصلية كى يكون لكل احدا ان يملكه - وثالثا - ان لملكية من الامور لاعتبارية ووجودها عين الاعتبار العقلاني - فكما ان المملوك قد يكون كليا - والمالك ايضا كذلك لاسع من الالتزام بملكية الميت - وان اعتار الملكية له تنقله منه الى ورثته.

وفي لجواهر استدلال له بان اطلاقات الوصية في الكتاب والمسة منصرفة الى

الوصية للموجود (وبوجه) عليه لا وجه للانصراف سوى لعبة وهي غير صالحة لان تكون شيئاً للانصراف المقيد للاطلاق - وهذا دليل على ذلك سوى الاجماع وتسام الاصحاب عنه - وعليه فلا بد من انصرافه على الغير لمقتضى وهو لعدم حين موت الموصي والوصية للملكية وان وصية لعهدية لى ليس في الوصية انشاء تملك فيها - كما لو وصى الميت في اعطاء شيء او وصية وبوجودك لمر يتولد من ريد - فلا احد منها عن صحتها كما صرح به في الجواهر - و اطلاق شرط الاصحاب الموجود في الموصي له من المعروف ما في كتبهم من تعيين على الملكية

ولا يعبر في الموصي له لان يكون - و في حوز الوصية للوارث كما حوز للاخيبي اجماع حكماء جماعة - وشهد به مقتضى دليل حلال دلة الوصية من كتاب ولادة الآية الكريمة (١) - كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيراً بوصية لوالدين والاقربين بالمعروف حذ علي - له من - ولو لاداء يكون وارثين وان تخلف ذلك في الاقربين على بعض الوجوه الا ان يكون لاداء مجموع من الارث بكم وبوجه و لفظ اعم منه وشمل موضع لراغ - وحمله من الموصي - كصحيح (٢) محمد بن مسلم عن باقر عليه السلام الوصية للوارث لا س بها - و موقفه (٣) الاخر عنه عليه السلام عن الوصية للوارث فقال (ع) تحوزون له لاداءه الا انه ان ترك خيراً - لانه وصحيح (٤) بن ولاد الحائط عن الصادق (ع) عن الميت بوصية للوارث بشيء ولا يتم اوقال حذر له - وبوجه غيره وام حذر (٥) بن بصير عن حدهما (ع) في لانه الشريعة كتب عليكم ان يحضر احدكم لموت ترك خيراً الوصية للوالدين والاقربين (ع) هي مسووعة بسحتها آية لرائص التي هي المواريث - فمحمول بمرسة مؤني محمد بن مسلم لدى استدلال الامام (ع) فيه بهذه الآية على حوز الوصية للوارث - على مسح الوجوب يمكن ان يقال انه لا يستغاده اريد من

ذلك من جهة في طهر الالة هو الوجوب وقد مسح ذلك بآية المورث فلا يفي لحوار  
 دل الاستصحاب - ثم من لأصحاب حملوا الحر - باره - على التقية - و أخرى - على اردة  
 الكافر من الوالدين وغير الوارث من الأقارب - وثالثه - على اراده انها مسموحة مما  
 يتعلق بالوالدين خاصة واما حر (١) القسم من مسلمان عن ابي عبد الله (ع) عن رجل اعترف  
 لوارث بدين في مرضه فقال (ع) لا تجوز وصية لوارث ولا اعتراف له بدين - فهو  
 لا يصلح لمعارضته المصوص المتقدمه فطرح او يحمل على نفسه - او على ما زاد  
 عن الثالث .

## في اعتبار التكليف في الوصي

المطلب الرابع في الوصي (٩) بشرط فيه امور - الأولى (التكليف بالبلوغ  
 والفعل فلا تصح الوصية لى وصى بحيث يتصرف حال صباه مطبقا ولو كان لى لئاع  
 مبصرا ولا لى مجنون كك - بلاحلاف في شىء منكم في الحمله من عليها لاجماع  
 وتفصيل القول بالبحث في موارد :

١- لا تصح الوصية الى وصى بان يتصرف حال صباه واستدل له بقصوره بالصبا  
 السالب لأقواله وفعاله عن منصب الوكالة فصلا عن بوصية التي هي اعظم منها  
 باعتبار كونها ولاية بخلافها (ومنه) اولاما تقدم من الوصى ليس مسؤول القول والفعل  
 و ساهو ممنوع عن التصرف مستقلا - وعليه فاذا اوصى اليه بان يتصرف بادن وليه  
 لا يرى في ذلك محدورا - وثابا - الوصية بان يتصرف بمعمليا مستقلا او بالولاية  
 على اولاده وان كانت لا تصح - اما لاول فلكونه ممنوعا عنه - وام الثاني فلاه  
 لا ولاية له على نفسه فكيف يمكن ان يكون له الولاية على الغير وما في غير حديث  
 من التصرفات والامور التي يوصى بها - مما الموجب لعدم صحة جعله وصيا فيها -  
 هو اوصى بان يصلى عليه ساء على شرعية عباده - او يصدى لتجهيره - او يكون هو

لمحرم للصحة في المعاملات الواقعة على ثلث ماله مثلاً - أو صرف الثلث في مصرفه و ما شاكل - لا يوجب توجه المربور عدم صحتها (وربما) يستدل له بان الوصاية نوع ولاية لا يصلح لنصي لصديه واللس به (وفيه) بالاعتراعها بالولاية حتى ياتي هذا المحدود ومجرد ان له ان يصرف كالموكل لا يكون ولانه اني هي اعتبار عقلائي حصص مشالاثار - فالحق انه لا دليل على المسع عنه مطلقا سوى الاحماع.

٢- المشهور انه يصح الوصية لى نصي موصيا الى بالغ وانه لا يتصرف الصغير قبل الملوغ فاذا بيع صدر شريك والبالغ الا - قلال في التصرف اذام صغير - والاصل في هذه الاحكام حر (١) على بن نطفين عن ابي الحسن (ع) عن رجل اوصى لى مرثه واشرك في الوصية معه صاحب عقل (ع) بجور ذلك وتمضى الميراث الوصية ولا تنتظر نوع النصي واذا بلغ النصي فليس له ان لا يصي الا ما كان من تدبير او تغيير وانه ان برده الى ما اوصى به لم ي - ومصحح (٢) الصغار كست الى ابي محمد (ع) رجل اوصى لى ولده وفهم كافر قد دركو او فهم صغيرا بجور للكفر ان ينفذ وصيته ويقضوا دينه من صحيح على بسبب شهود عدول قبل ان يدرى الاوصياء لصغار فوقع (ع) نعم على لا كافر من تولد له ان يقضوا دينهم ولا يحسوه بذلك ويخوفهم غيرهم وفي خبر (٣) ردا عن ابي جلال - من ظهر منه عدم جور الوصية لى نصي قبل بلوغ خمس سنين - ولكن لم يعمل به الاصبحاب .

٣- وقع الخلاف بين الاصبحاب في وقت اعتبار النوع على قولين نقلهما الشيخ في محكي المسوط - أحدهما - انه يعتبر حال الوصية وهذا بقول اصحاب الشيخ وابن ادریس وسبب الى الأكثر وظاهر المحقق اختياره - ثانيهما - ان الميراث محل الوفاة (واستدل) الاول - بان النوع اذا كان شرطا لزم تقدمه على المشروط ولو بان ما اذا كان شرطا للصحة الوصية ولم تكن موجودة حال انشاؤها لم يكن العقد صحيحا لانتهاء الشرط المقتضى لانتهاء المشروط و بانه مهى وقت الوصية عن التفويض

الى من ليس بالصبغات واليهي لمتوجه الى ركن المعاملة يقتضي ضرورة - وبانه يجب ان يكون الوصى بحيث لو مات لموصى باق له تصرف مشملا على صفات الوصية وهو هـ . متف ( ولكن ) لجمع مصفا الى ما مر كما يرى مصدرة على المطلوب اذ كون بلوغ شرطاً مقارباً الوصية ول الكلام وكذا كونه معها وقت الوصية عن التفويض وكذا اعتبار كونه مشملاً للصبغات باق له تصرف حين الوصية (علاطهر) القول لثبي

نعم لو قلنا ان الوصية من العقود و نقول الوصى حره بقدر انحه عند كون الوصى قابلاً للمعاهدة حال الوصية وواحد للشرط (لا) لما فاده جمع من المحققين من ان مناط المعاهدة و المعاهدة لا يحق بغير ذلك او بمعاهدة مع غير تقضي كونهما معك في حال الایجاب و القول ديمه المذهب بما هي معة شاعر ملقت اي ما لزم لتعويضه لغير له والافلا قدح قصد لحدی في نفس العاقد في المعاهدة مع من هو كالعذر او كالحمار وعليه بانه لا يصح لمعاهدة معه فعلا (فهو يرد عليه) دعوان العقد المندرج على الآخر من الورود على مورد واحد وليس منطبق على لايجاب خاصة و يشاء الموجب هو لاسرام لتمام و ابراره وهو بما يكون باقيا ما لم يرفع اليد عنه فاذا كان باق حين له ول وانتم بعد الال لئلك حين القول فقد ارتبط الآخر بالامانة و حقق عنوان العقد - مع - انه لا يصح دليل العقود و هو بالعقود (س) لانه عند ما لا ريب في انه يفسر في ترتيب لعقلاء و بشارع الاثر على الاثر المسمى ان يظهره لمن هو مدبره في المعاملة و كان لطرف غير قاب للمعاهدة فالأظهر له كلا طهر فلا حل ذلك يفسر فالبه نقاب للمعاهد حال الانجاب (اللهم) الا ان يقال انه لو تم ذلك في سائر العقود لم يتم في الوصية التي يصح ايجابها في حال يكون القاب نائما غير ملقت و عثا فو كانت من العقود لانكون على حدسائر العقود - ولكن لدى يسهل الخطأ ما مر من عدم كونه من العقود - فلا اشكال في عدم اعتبار البلوغ حين الوصية .



## اعتبار العقل في الوصي

٤- يضر في الوصي العقل - فلا يصح الانصاف الى محبون مطع و دوار في دور حنونه - والكلام في اعتبار العقل كالكلام في اعتبار النوع والدليل له سوى الاجماع و لغير الانبياء - نعم المحبون الذي يكونون قد اقبلوا قصدو غير مميّز لا شكال في بطلان الوصية ليه لعدم صحة تصرفاته وعدم صلاحه للوكالة - ومثلها الوصاية من هي اعظم منها - بل لو طرأ المحبون على الوصي فالورا بطلت وصيته - فهي حرة (١) دعائم الاسلام عن علي بن ابي طالب لابن الوصي الادهاب عقل او ارتد او تدير او حنونة او ترك سعة و السلطان وصي من لا وصي له والمطر لمن لا مطر له - وهن تعود الوصية تعود لعقل حرم المصنف ده بعدم و يردد في لدروس - وعدم العود اظهر لعدم المقصود للعود - ولو كان المحبون يتوهمه ادوار اقل في محكي بدروس لا قرب الصحة و نحمل على اوقات الافاقة قل والفرق بينه وبين ما دبراً بمحبون تصرف الوصية في ابدائها الى وقت الافاقة و يضر به هناك الى دوم عقله لدى يم يدم - وهو حسن

(و) الثاني - من الشرائط (الاسلام) و يظهر به لاجلاف في اعتباره (في الوصي) اذ كان الموصي مسلماً فلا يصح وصية المسلم الى الكافر ولو كان رحمه بل ربما يدعى عليه الاجماع ولا دليل له - على ذلك سوى دلالة آيتين على ذلك حداهما - قوله تعالى (٢) «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً» ثابتتهما - قوله عز وجل «لا يجعل» (٣) المؤمنون الكافرين ولياء من دون المؤمنين و من بعض ذلك هيبس من الله في شيء «لكن يتوجه على الاستدلال بالاولى - ان طاهر الابيه بقربة

١ - ذكر صدره في المستدرك باب ٤٩ من اوصيها حديث ٣ - و ذيله في باب ٤٢

مها حديث ٩

٢ - النساء آية ١٤١

٣ - آل عمران آية ٢٨

مات فيها متى جعل في الأخره - مع به قد ورد في خبر (١) الهروي ان المراد من الآية  
 متى سبيل الحق - مع - ان السبيل طهره لسلطه والوصي لسلطه له على الموصي  
 وسوجه على الاستدلال بالثابة انه لا يباح للموصي الوصي ولـ واما جمعهم وصي بعد  
 موته - فالأصناف لا دليل على المسع سوى لاحصاع الموصي بعد العدالة في الوصي و  
 ان لم يثبت فالأظهر الجواز .

ثم انه على القول بالمسح المتفق منه احرمة التكليفية دون بطلان الوصية  
 واما وصيه الكافر لمثله فلا اشكال في جوازها ان لم يفسر العدالة في وصيه

## في اعتبار العدالة في الوصي

ثم انه ذهب جماعة مهم الشرح في نقاضي وابن حمزة و لدمي وابن زهرة الى  
 اعتبار العدالة في الوصي وعن العدة عليه اجماع الامامة  
 واستدل له - بان الوصية اسم على مال لاطفال ومن يحري مجراهم من الفقراء  
 والمجتهدين لئلا يبر عنها لذلك واليه سبب اهل الاسلام على هذا الوجه و  
 ان كان هلال الوكالة له جوب ثبت عند خبره - و - ان - الوصية تنص في الركون  
 باعتبار فعل ما اوصى به من معرفة المال و به و صرفه في الوجوه الشرعية و  
 القاسق طلم لا يجوز الركون له نقله به الى (٢) ولا يركن الى الذين ظلموا ويؤدون  
 الوصية اسماء على مال الغير لاعلي مال الموصي لانقاله عنه بعد موته و ولاية الوصي  
 انما تحصل بعد الموت فيشترط في اديب بعد له كوكيل لوكل بل اولى لان تفسير  
 وكيل الوكيل مجبور بظن الوكيل و لموكل بخلاف الوصي و به لا يشاركه فيها  
 احد عالم ولا يسع افعاله - و بالمصوص (٣) الزوده في من مات و به اموال و ورثة

١ - آية الاحكام للعلامة لجر ترى عن عون الاحبار

٢ - سورة هود آية ١١٣

٣ - الوسائل - باب ٨٨ - من ابواب كتاب الوصايا

صغار و لاوصى له حيث اشتركت عدالة المولى لذلك - حيث انها تدل على ان  
المولى لا يرث الوصاية لانه من العدالة ولا فرق بين تعين الموصى و لحاكم شرعى  
ويكن يتوجه على الاول ان المسم محل للامانة كما في الوكالة والاستيداع و  
بمع كون الفسق مانعا دا لم يكن له دخل في حفظ المال - مع ان لموصى انما  
يعينه في التصرف فيه - فكما انه لا يعتبر في تصرف نفسه لعدالة كنه في من يعينه  
للتصرف - ودعوى - ان المار يخرج عن حصاره بالموت - مدفوع - بان ثلثه تدل تحت  
اختياره - ووجوب التمسك عند حره لم يظهر لي رتبته بالدليل مع انه دائر تحت نقل  
قوله انتهى عن انتهاء المؤمن - وعلى الثاني ر الوصاية ليست ركونا - و مع التسليم  
فالمسوغ الركون الى خصوص الظالم من لعاسق لاطمئنا و كل فاسق و ان كان  
عادلا لنفسه - لان ظاهر لانه يركون الى من ظلم غيره - وعلى الثالث ولا تقدم  
من كونه اسديا على مال الموصى - وثالث انه لا دليل على منع عن استديا لعاسق  
على مال لعريفه انه لا يسب عنه حد واما وكيل لو كبل فجميع اعتبار العدالة فيه  
من الامور شاع دن لموكل او ما تقتضيه مصلحة - وعلى الرابع ان موضوعها نولي  
عدول المسمى الذي هم احدا ولما مع هذا لحاكم ولا يطلها سب بوصاية والوصى  
و اعتبار العدالة في لولي لاستلزام اعتبارها في الوصى

فالمستحصل مما ذكرناه اوائيه ما ذكره جماعة منهم الحلبي و المحقق في دفع  
و المصنف في بعض كنه من عدم اعتبار لعدالة للاصل و طلاق الأدلة - و يؤيده ما ورد (١)  
في وصاية الاولاد و فهم كثر و صعد و ان المصن يصير وصيا بذلك عند بلوغه و قبله  
و لتصرف عدالو - و ما ورد (٢) في وصاية المرأة لني من الغالب عدم عدالتها -  
و ما ورد (٣) من وصية لكظم (ع) جماع ولده و منهم عبر العدل و جعل الولاية بيد  
على (ع) لا يجدي على القول بالمنع من وصية لعاسق - الى غير ذلك من الاحار التي

٢ - ١ - لو سائل باب ٥٠ - من بواب كتاب الوصايا حديث ٢٠١

٣ - او سائل باب ١٠ - من بواب الوصايا و صدقات حديث ٥

لا يكره ظهوره في عدم اعتبار العدالة .

ثم انه لو تمت دلالة صريح على اعتبار العدالة فهي اما تدل على اعتبار العدالة  
لأعلى ما يعنى العسق - كما في لمالك حتى يصح سفيحاح عدم العسق فتصح الوصية  
الى مجهول الحال - واما ما افاده سيد الرضا نعا للتذكرة و لروضة من ان هذا لشرط  
اما غير ليحصل الوثوق بفعل الوصي وبمن حره به لافى صحة الفعل في نفسه فهو  
اوصى الى من طاهره العدالة وهو حسن في نفسه فعلم مقتضى الوصية فالظاهر يعود  
فعله وحروجه عن العهد ويمكن كون طاهر العسق ايضا كذا لو اوصى اليه فيما بينه  
وبين الله وفعل مقتضاها بل لم يفته كذا لم يعد لصحة وان حكم طاهر بعدم وقوعه  
وصحبه ما دعى فعله ومرحمه الى يكره شرطية العدالة - وعينه فلا وجه للحكم  
بصحته بعد ما دل الدليل على ان الامس لا يهه - وكيف كان فالظاهر عدم اعتباره  
العدالة فيه .

ثم انه على القول بعدم اعتبار لعدله اسد - قد يقال انه لو اوصى الى عدل  
ثم ظهر فسقه بعدم موثوق الموصى بطلب وصانه ووجوب عرله (وعن) لمجيب الاحتجاج  
له بن الظاهر ان الباعث اعنى احسار العدل مع حوار الوصية الى عره اما هو عدالته  
والوثوق بامثله فاذ اخرج عن حد العد لافاق باعث وخرج عن الاستيمان او الظاهر  
به لو كان حيا لاستدله (وبه) اولاه من الحائر كون الباعث له على جعله وصيا - فربته  
او موثوق لعدالته - وعنه فمجرد الاحتمال لا يكفي في الحكم بطلان - وثاب  
ان المدار على الاشياء اعلى من نفس الموصى فذا جعله وصيا لا ينعون به عدل لوجه  
لطلان وصيته بظهور العسق او عروصه وان علم ان الباعث له على نفسه وصا كونه  
عدلا - فان الاثر لوصية نزع الاشياء ولا ترتبط بها في النفس من الترجمات - ولذا  
اشهر ان يوجب المودعي في باب المعاملات لا يوجب الحذر .

ولا يعتبر في الوصي ان لا يكون ورثا - ولا الذكورية - ولا الوحدة - جماعا

لإطلاق الأدلة ولحمله من الموصى (١) في لأول وحصر (٢) على من يقطين في الثاني  
 - وأما حصر (٣) السكوبي عن حمير بن محمد عن به عن آتته عن أمير المؤمنين عليه السلام  
 المرثية لأوصى الله لأن الله تعالى يقول لا تؤتوا السفهاء أموالكم - فلا عر من لأصحاب  
 عنه ومعارضته بخبر عني بن يقطين لا بد من طرحه وحمله على ما لو قد بعض الشرائط  
 لسابقة كما يشعر به التعليل -

### في الموصي به وما يعتبر فيه

لمطاب الحامس في الموصي به وهو ما عني أو مفعله وحقق من للفعل (٩)  
 المعروف صحته الوصية في الجمع لعمومات الصحة والعمود .  
 ثم ن لأصحاب قالوا به أن كات الوصية بمال و مفعله يعتبر (الملك في  
 الموصي به) فلا تصح الوصية بمال المر - ولا بمال الملك - ولا بالمهرات .  
 أما الأول فعند حواضر الضرر في مال غير كات الوصية تملكه أو عهدة وح  
 فان أوصى بمال الغير بأن علق التملك على موت ذلك ندر وأحار ذلك الغير صححت  
 الوصية لا ما لأحد من نصير الوصية صبه لمحجر ومستهة وهو يصدق الوصية من المالك  
 كما في ما ورد في أصولي ما عني ما هو الحق من صحته له فصولي على القاضه و ن  
 أوصى بمال الغير بأن علق التملك على موت نفسه فأجده ذلك غير لم تصح لأوصية  
 ولا تملك - ما لأول لأن الوصية عرف عده عن تملك المال معلقا على موت المالك  
 لا على موت غيره فهو قال ذلك بعد موت استك لا يكون من الوصية - وأما الثاني فلتعلق  
 المجمع عني مطلقه بعمود أو أفاعب سوى الوصية - وبذلك يظهر بطلان ما لو وصي  
 بماله لأريد مات عمره

١- لومائل - باب ٤ - من بواب كتاب الوصية -

٢- البوابين باب ٥ - من باب كتاب الوصايا حديث ٢ -

٣- لومائل - باب ٥٣ - من بواب كتاب الوصايا حديث ١ -

واما الوصية بما لا يملك فان كانت على وجه المليك فطلاتها طاهرة - وما اذا كانت على وجه المهد و لتخصيص وكاتب فيه فثبوته لو نادر فسخو تصحيح التخصيص فالأظهر صحتها الآن فرض كون الشيء مما له فائدة ولو نادرة مع عدم فائده للتملك لا يصوره عا حلال وان لم يكن فيه فائدة لا تصح الوصية لتميكة ولا عهدية ولا تخصصية .

واما الوصية بالمحرمات كالخمر والحرير - فان كان المبحوط في الوصية الممنوعة لمحرمه مثل لشرب في الخمر والعب وآلات لهو ومشاكل ولا شيكال في لطلان كمار - و اوصى بصورتها ملكا وفرض عدمه يسهل لملكه فطلان طاهر ايض - وما ان اوصى بها للاسراع به ممنوعة محللة كما لو اوصى بالخمر للطنى والسراج او لسحبيل او بخودك من الغواني محبسه فالطاهر صحة الوصية بها على نحو لتخصيص وان شئت قلت انه لو وصى به على حق لا يورثه ان يتركه الى الموصى له وعليه فتصح الوصية بالكحول الذي لا يشرب واسماله فوائد اخر

## حكم وصية القاتل نفسه

المطلب السادس في الاحكام - (٩) فيه مثل - (١) - (ولو حرج) للموصى (نفسه بالمهلك) وشرب سداو بخودك (ثم اوصى لم تصح) وصته على المشهور ومن لا يصاح يسته الى الاصحاب مشعرا للاحكام عليه - وللمسند صحيح (١) ابى ولاد حصص بن سالم قال سمعت ناعدا الله (ع) يقول من قتل نفسه متعمدا فهو في درجاتهم خالدا فيها قلت (قيل له حل) ارايت ان كان اوصى بوصية ثم قتل نفسه من ساعته تمعد وصيته قتل فقال ان كان اوصى قبل ان يحدث حدثا في نفسه من جرحة وقيل حيرت وصيته في نفسه وان اوصى بوصية بعدما احدث في نفسه من جرحة او قتل لعله يموت لم تجز وصيته - وما

افاده لحى من به لايجوز تخصيص القرآن بحر لو حد و حيث به حى عاقل مكلف  
و وصى بوصية وقد دل الفراء على نفوذ وصية كل حى عاقل وانه لايجوز تنديب نفسه  
على صحته وصيته معنى - برده ما حى فى محله من ان عدم بر آى بحصص بحر الواحد  
لو احدث شرائط المحبة - ومن اعرب ما عن المختلف قال - قول ابن ادریس لا بأس به -  
وعن الروضة انه حسن - وعن النعماني لو قيل بالهون مع تنقي رشه بعد الحرح كان  
وجه - مع ان بناء المصنف به والشهد لثاني عني تخصيص الكتب بحر الواحد  
والصحيح مصفا الى حجه فى نفسه معمول به بين الاصحاب سيما ان المصنف به فى  
محكى المختلف على عدم القول بوجوه اخر من دلالة فعله على سفه - و عدم  
استقرار حياته ليكون فى حكم المذبذب - وان الدليل يجمع من المبررات لغيره فيجمع على  
نفسه و يهون وصيته نوع ارتثله - و ان كانت هذه الوجوه سه لضعف .

ثم ان الحر محقق بمن حرح نفسه لعمه يموت لالعرض آخر - وما لو كان ذلك  
عني وجه العصيان لقوله فهو فى بازحهم - وما اذا كان فعل ذلك عمدا - وما لو مات من  
ذلك وبالصوبة فى ماله لقوله فى نفسه - وعليه فلو اوصى بما يتعلق بالتجهيز ووجوه مما لا  
تعلق بالمان ففعل ذلك سهوا وخطئا - او لعارض آخر - او عني غير وجه العصيان كما  
فى لجهاد فى سبيل الله - او عني ثم وصى - صحب الوصية فى جميع تلكم لعموم  
ادلة الوصية .

ولو جرح نفسه برحاء ان يموت واوصى ثم عوفي من صحب وصيته - لاطلاق  
دلة الوصية بعد اختصاص النص بما ادا مات بمثل السب - ام لا تصح كما افاده  
صاحب الجواهر به قال لا يخلو من نظر مع فرض عدم تجديد اثناء تطليق و لدالو  
سأه ولم يجددها لم تعد على الاقوى - وجهان وجهها الاول كما لا يحمى هذا فيما  
كانت الوصية بعد ما حرح نفسه بالمهلك (و) ان ( لو تقدمت الوصية ) فلا اشكال  
فى انها (صححت) من غير فرق بين ان يكون حين الوصية باق على ان يحدث ذلك

بعدها - وما لو لم يكن بابا عليه - لأطلاق الصحيح لمتقدم

## الوصية للحمل

٢ - لأحلاف سهم (٩) لا اشكال في انه تصح الوصية للحمل ( الموجود

حين الوصية وان لم تحله لحده و لوحة في ذلك ان على ما ذكرناه في شرط لموصى له - من المفتضى القعدة صحة الوصية للمعدوم و سهم يلزم بها للاجماع فظاهر واما معنى لقول الآخر «لوحة فيه ان الحمل ليس معدوم صر» لا يقبل الملك بعد كون الملك من الامور لا اعتبار بقوهي جميعه المؤونه بوصى به و ن مات الموصى قبل ان يولد .

اما لكلامهما طعنت به كلما بهم من انه انما تصح الوصية (شرط وقوعه حيا) و على ذلك ان الحمل لو لم يولد حب لا يقبل لا يملك لعدم ترتيب اثره فيمكنه - و يقاس الوصية على الارث - فانه لو حة على الاول - البعض بما لو ولد حب و مات في ساعه - والحل ما مر في الوصف من انه دملت و سقطت بعد ولوح لروح فيه يكون ذلك ارثا لورثته - و على الناسي ان لا يموت ، ليعيش هذا لامدرك لا غير هذا الشرط سوى الاجماع .

ثم انه على المحذر من كون الوصية من لا تقاعات عادة الامر للموصى له رد الوصية لاشكال فماسقط حدودات من سعته - و معنى لقول بابها من العقود و يعتبر فيها القبول - فقد اشكن الامر على القوم انه من يقبل هذه الوصية قال في المسالك و لكن يعتبرها قبول الوارث لامكانه في حقه واما اسقطا اعتباره عن الحمل لعدده كما سقط عساره في الوصية للجهات العامة ووجه سقوطه عن لوارث تليفه لملك عن المولود بمالك لها دون لقول والمتجه اعتبار القبول في الوصية للحمل مطلق فقبل ولبه



انشاء او وارثه ها انتهى (اقول) اما اعتبار قول الوارث فلا وجه له صلاحيان لو ارث يتلقى املك من مولود وثوب الملكية القهرية له بحكم ادلة الارث مما لا كلام فيه فيمكنه تنويع عني ملكه للمولود - فلو توفقت الملكية له على قبول الموارث ارم لدور مع انه لا وجه لاعتبار قول غير من هو طرف المعاملة - واما قبول الولي باعتباره ايضا لا يمكن تطبيقه على الادلة اذ مادام حملا لدليل على ولابنه عليه بحيث يصح له عه الهبة والسع وبحوهما خصوصاً قبل ولوح الروح وبعد ولولاده وان كانت ولابنه ثابتة عليه لان طهر الفتوى لمتنصه استقرار الوصية بفصله حد بابي ذلك - فالمتحج عدم اعتبار القول في هذا المورد ايضا .

## الوصية للكافر

٣ - في الوصية للكافر قول «هاها في محكي التفتيح في الدمى خاصة الى سبعة اقوال - ولكن العمدة منها في لدمى ثلاثة - لجوار مطلقا احتشاره الشرح في الخلاف و بحلى والمحقق والمصنف وغيرهم - عدمه كك هو قول القاضي - . التفصيل بين كونه رحما واحسبا فتصح في الاول دون الثاني - وكذا في الحربي غاية الامر يختلف لقائس .

(و) لدى ذهب اليه جمع من الاساطين هو وصية الوصية (للدنمى دون الحربي) اما الوصية للدمى فيشهد لجوارها مصفا الى اطلاق ادلة الوصية و قوله ( ١ ) تعالى « لا تسهاكم الله عن الدين لم يقا تلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم بالموداة يوم ادل (٢) على الترعيب في البر والاحسان وحوار لصدقة (٣) علي

١ - الممتحنه آية ٨

٢ - انوار البدر ٣ من بواب من المعروف كتاب الجهاد

٣ - الوسائل باب ١٩ من ابواب الصدقة كتاب الزكاة

لكافر - حملة من النصوص - كصحيح ( ١ ) محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام عن رجل وصى بماله في سبيل الله فقال شيخنا اعطه لمن اوصى له وان كان يهوديا او نصرانيا ان الله تعالى يقول فمن بدل بعد ما سمعه فاما ثمه عني لئن بدو به -- وقريب منه صحيحة ( ٢ ) الاخر عن احمد بن محمد بن سلام - وصحيح ( ٣ ) الرضا بن شبيب عن ارضا بن ابي قلابة قلت له ان احبتي اوصت بوصية لقوم بصري وارتدت ان صرف ذلك الى قوم من اصحابنا مسلمين فقال شيخنا مص لوصية علي ما اوصت به و قال الله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه الآية .

واستدل لعدم لجواز بقوله تعالى ( ٤ ) لانحد فوما يؤمنون بالله و يوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم و بناتهم و اقربانهم لايه متوالة للارحام وغيرهم و الوصية لهم مودة - وجمع في الحديث من لايه و النصوص لمنفعة - يحمل ذلك النصوص على ارادة صحة الوصية وفاء لايه على طاهر من عدم الحوار - فنكون الوصية له كالبيع وقت ابداءه ( ولكن ) رد على الاستدلال بالآلة - او لاماد كرد جمعة من ان النهي عن المودة بما هو من حيث كونه حاد لله ورسوله - و لا لرم حرمة اللطيف و الاكرام - وثانيا انه يقيد اطلاق هذه الآية بالآية المتقدمة . وثالثا مع كون العطية سيما اذا كانت مكافاة او تأليفا مودة اصفا الى تلكم ماورد ( ٥ ) في الارحام من الامر بصنتهم وفي لا يوبن ( ٦ ) من الامر بمصماحتها في الدنيا معروف - ويتوجه على صاحب الحديث انه مصفا الى ما تقدم الاحكام طاهر اعني

١ - ٣ - لومائل باب ٣٥ من يوبن لوصيا حديث ١٥٥

٢ - لومائل باب ٣٤ من يوبن لوصيا حديث ١

٣ - لمجدلة آية ٢٢

٤ - اصول الكافي ج ٢ ص ١٥٠ عطية طهران

٥ - سورة لقمان آية ١٥ - اصول الكافي ج ٢ ص ١٥٧

، فتلازم بين الأمرين مع انطواء النصوص الحوارية الكلية ايضا فيقيد بها طلاق الآية -  
ولا شكال في الجواز للذمي .

وما للحري - فقد استدلل بعدم جواز الوصية له بالاجماع - وبانصراف دلة  
الوصية إلى الوصية غير المحرمة وهذه مقلدته فهي عن لسوادة - فممنوع منها اصاله  
عدم المشروعية - وبأنه الحري لا يثبت وصيته في المسممين وقد تقدم انه بشرط في  
الوصية قاله الموصي له بالذمي (وسوجه) على الأول عدم ثبوته أولا - وعدم كونه تعديا  
كاشه عن رأي المعصوم - ما دعى كذا - مع حرمة الوصية بكفره لا دليل لها سوى الآية التي  
عن الموادة - وقد عرفت حالها - اصف له ان حرمة الوصية لا تسفرم فساده وانصرف  
ادلتها عن الوصية لحرمة ممنوع - وعنى ثالثا بعبارة المبرم من عبادة يجوز هذه  
ولا يجب السلم اليه وهذا لا يوجب بطلان الوصية وعدم كونه ممكنة له بل تصح الوصية وبصير  
لموصي به ممكنة له بترتب عبادة حكمة - فلا كلام - فالأظهر صحة الوصية له ايضا لاطلاق دلة  
الوصية - ويمكن القول بشمول طلاق نصوص الخاصة للمقدمة له من اليهودي او  
المصري قد يكون دماؤه يكون غير ملتزم بشرط الذمة وحري - ودعوى - انصرافها  
إلى الذمي لامثالها سواء علمه وهي لا تصلح مستثناة لانصراف - وما في الردص من نه  
لاعموم فيها لكونها مكررات في مسائل الأئمة لاعموم فيها لغفل مطلقين بصرفان بحكم  
التدور إلى المبرم منها بشرائط لزمه - في ان المطلق حجه كعدم - وصره ممنوع  
لمنفع التبادر .

ثم ان المصنف زده ذكر حجه من فروع الوصية للملوك فعلى ما سبق عليه من العاء  
لمباحث المتعلقة بالاماء والعبيد لانصرافها

٢ - (ولو اوصى للذكور واناث تساوا والاعم التفضيل وكذا الاعمام و  
الاخوال ولو اوصى لقرآنته فهم المعروفون بنسبه ) عن مري بنوف و العشيرة  
والحبر ان السيل والبر والمقراء كالوقف )

## حكم مالومات الموصى له قبل الموصى

٥- (ولومات الموصى له قبله) أى قبل الموصى (ولم يرجع كانت) الوصية (لورثته) كما هو المشهور بين الأصحاب - وعن ابن الحبيد - والمصنف فى المختلف بطلان الوصية بموته قبل لقوله - وقيل بالتفصل من ما د علم ان عرض الموصى خصوص الموصى له فطل ويبى غير هورثته - وعن دروس ان تفصل لمدكور حق وبه يجمع بين الموصى - لقول مقصى القاعدة هو الطلان - ادعى المحترم من عدم اعتبار القول وكون الرد من فلان الموصى له لا يملك المدعى فى حياة الموصى كى ينقل عنه الى ورثته واستقل الموصى به الى الموصى له بعدموت الموصى وان كان ممك كإدانة الآن دلة الوصية لا طلاق لها من هذه الجهة ولا تدل عليه - ويبى ان كون المال حدث ينقل الى الموصى له بعدموت الموصى من الحقوق فتقل ذلك الى ورثته لأن ما تركه الميت من ماله او حق فلو رثه ولازم ذلك - وورثته بموته من لورثته كما عن جماعة فى حق القبول - قلنا - انه موقوف على صغرى وكبرى - توضيح ذلك ان الحق المقابل للملك والحكم بحسب الاصطلاح عبارة عن اعتبار السلطة على شيء او شخص فى جهة خاصة مثلاً حق اختيار عبارة عن السلطة على الفسخ والامضاء وحق الشفعة عبارة عن السلطة على ضم حصص الشريك الى حصته بملكه عليه فها - ولكن ليس ذلك حقيقة شرعية له اذ موقوف على عدم الدليل عليه كثير اما يستعمل الحق فى الاخبار فى الحكم وعنده فتشخيص كونه مورد خاص من قبيل الحكم او الحق بالمعنى الذى ذكرناه يتوقف على ملاحظة الخصوصيات والقرائن والاستعداد ذلك من مجرد اطلاق الحق عليه

ثم ان اشيع الاعظم رجعل للحق اقساماً (الاول) ما لا قبل المعاوضة بالمال اى لا قبل النقل ولا الاسقاط كحق الحصاة والولاية (الثانى) ما قبل الاسقاط ولا قبل النقل كحق الشفعة والحصاء (الثالث) ما يكون قابلاً للنقل والانتقال والاسقاط كحق التحجير والمصنف رجعل ما يصح نقله واسقاطه فسمي - حدهما - ما يصح ذلك فيه بالعوض و

مجاناً - شيه - ما لا يصح ذلك فيه الامحاء كحق القسم من بكل من لا رواح بقفه الى ضرته واسطه لا به ليس لها احد لئلا يار ذلك وعنى هذا حيث لا تعلم بما اشير اليه من قسم الحق او الحكم - وعنى فرض كونه من قبل الاول من ي قسم من قسم الحق - قد نقول المرور صبرى وكبرى و صح

و ما على القواباع - نقول فيه - فاستلان وصح ادمصفا لى مدكر باه بشبه لئان المعروف بالايجاب محتص بالموصى له وح - قبل لوارث لمسه لم عدم مطقة الايجاب والنول واقبل لسو - فهو ليس وكلا عنه ولاولب عليه الا بدم السه عى البطلان - هذا بحسب القاعدة .

وما لموصى لخاصة فهو طه ان لوى مدلل على المشهور لاحتياط بحسب (١) محمد بن قيس عن ابي جعفر بن محمد بن فضال عن امير المؤمنين (ع) فى رجل اوصى لآخر والموصى له عتق فهو للموصى له الذى وصى له قبل لموصى له (ع) الوصية لوارث لدى الوصى له قال ومن وصى لاحد شهده كان او عاتق فهو للموصى له قبل الموصى له الوصية لوارث لدى وصى له الا لا يبرح وعرضه من موته (ر و د) عنه الشهد لثانى وقلة المصنف روى محكى لمصنف بن محمد بن من مشرط من جماعة خدعهم صعب ولعله راوى لغيره وسقط عن لحمدة (و د) انه لا به كما ذكره الشرح فى نهجست وعنه من لمحققين على ما حكى بن الذى يروى عنه مصنف بن محمد هو الحللى ثقة فلا اشكال فيه سدا - وثاب - انه لو كان فى سده شىء كان محررا من الاصحاب وقد ذكر من هذه الطائفة - حران آخران احدهما حر (٢) محمد بن عمر لسان طلى (لأعلى حل) عن ابي جعفر (ع) عن رجل وصى الى وامرى ناعطى عماله فى كل سنة ثمانين درهم فكسبوا عطاء ورثته ولكنه غير مربوط بمسألنا واسا هو فى الوصية بالخيار فى كل سنة ويكون ايجاب التملك من الوصى وهو موصى بقاعدة فى تلك المسألة انما لطلان والحجر لجهة

رويه لأبصار مسند للصحة. تأليفه حبر (١) لمشي من عند إسلام عن الصدوق (ع) عن رجل أوصى له توصية فمات قبل ان يقصها ولم يرثه عبد قال (ع) اظنه ورثا ومولى يدعها اليه فمات فان لم اعلم له وليا قال (ع) جهد على ان تقدر له على ولي فان لم تجد وعلم لله منك ان تجد صدق بها وهو في خصوص مورد عدم نقص وظهر في وقوع القول فلا يدل على هذا القول - فالمسند خصوص صحيح محمد بن قيس - لثالثه - ما يدل على بطلان الوصية كصحيح (٢) محمد بن مسلم وابي بصير جميعا عن بي عبد الله (ع) مثل عن رجل أوصى لرجل فمات الموصى له قبل الموصى قال (ع) ليس بشيء - ومثني (٣) منصور بن حازم عنه (ع) عن رجل وصى لرجل الوصية حدثت حدثت الموصى له قبل لموصى قال (ع) ليس بشيء

ولكن الطائفة الثالثة غير ظاهرة في بطلان الوصية ويمكن ان يكون المراد بقوله ليس شيء ان لموت ليس شيء فادح في الوصية لان الانصراف ليس شيء - فلامعروض لصحيح محمد بن قيس وعلى فرض البرل فعامة الامر ظهورها في ذلك والجمع بينها وبين صحيح بن قيس يقتضي حملها على ارادته لموت ليس شيء اذ حمل الظاهر على النص او لا يظهر جمع عربي - و ثابت الاعين ظهورها في بطلان الوصية بحول لا يصح حملها على غير ذلك فهي معارضة مع صحيح بن قيس ويقدم هو للشهرة التي هي اول المرجحات - فاصل الحكم مما لا شك فيه

اما الاشكال في مورد ما ان فقد يدعى اختصاص الصحيح بما اذا لم يعلم عرض لموصى خصوص شخص لموصى له على وجه التقيد به اذ اعلم ذلك يرجع الى القواعد المقتضية للبطلان ولم يذكر او وجها للاختصاص سوى الانصراف وذلك هو المتيقن منه - اما لانصراف فلا يري له مشأا واما كونه هو المتيقن فلا يمنع عن المسند بالاطلاق اذ ثابت في محله ان وجود القدر المتيقن في مقام التعاطف ليس مانعا عن الاطلاق فصلا عن المتيقن من الخارج - فالظاهر عدم الاختصاص

ومنها انه لومات الموصى له قبل الموصى (فان لم يكن له وارث) هل لوصية  
(لورثة الموصى) كما في المس وعن غيره ام لا وجهان اوجههما الاول فان  
النص وان كان في وارث الموصى له - ولكنه يدل على ان وصية موروثه للوارث  
مقتضى اطلاق اذلة لارث موته لوارث الوارث نصا .

ومنها انه من يستقل الموصى به بموت الموصى الى الميراث ثم لم يولد له وارث او  
ليه انتهاء من الموصى قولان - اسدلت لكبي بان الميراث لم يدرج في الميراث  
وللاول - انه لا اشك في انها تقسم على حسب فصة الموارث و او كانت متقدمة لى  
الورثة من الموصى لم يكن لذلك وجه . وتوجه على الاول ان ملكة من الامور  
الاعترية ولا حقيقة لها وراء الاعترية ولذا لم يدرج في الميراث كليا - وقد يكون الميراث  
كث - وعليه اعترية الميراث لا محدودية اصلا بل طاهر الادلة الدالة على تناف  
الميراث لعمال ذلك - وقد مر تفصيل لقول في ذلك في المباحث المتقدمة . وعلى الثاني  
بما الميراث من كون تعيين وصية في المقام بحكم الميراث من هذه الجهة يدر على  
ذلك دليل - والحق ان يدل ان طاهر لم يصح كونه لوصية موروثه للوارث لا لعمال  
فبعد ابدال الوصية اليهم اذ اعاد الموصى يستقل الميراث منه اليهم كما في سائر الوصايا .

ومنها - انه هل الميراث على الوارث حين موت الموصى له او الوارث حين موت  
الموصى وجهان - اظهرهم الاول بناء على ما عرفت من انتقال المال من الموصى الى  
لورثة وانه يستقل لوصية لى الورثة فان الوارث حين موت الموصى له ح يورث  
لوصية ولا يبقى شيء حتى يرثه لوارث حين موت الموصى - نعم لو قلنا ان الورثة  
لا يرثون لوصية بل يرثون المال و انه استقل المال من الموصى الى الموصى  
له ومنه لى ورثته كان الاوجه هو الثاني فان لمدار على لوارث حين انتقال المال .

ومنها انه اذا وصى له بارض فمات قبل القول فهو يرث روجه منها والا - وجهان  
مبين على ان المستقل الى الورثة هو المال او الوصية - فعلى الاول لا يرث - وعلى  
الثاني يرث - يدل دل على محرومينها عن الارض لاعت ما يؤدى الى ملكية الارض

ودلالة الدليل على كونها على نحو لارث وما يجب ان تقسم على نحو قسمة لميراث  
لاتستلزم ترتب الحكم لخاص بموروث خاص على اوصية بذلك الموروث - كما  
هو واضح - وحيث عرف ان لاظهر ان الوصية تورث والده ان جعل من الوصى لى  
بورنة - فلا وجه ان يرتبها .

ومما بهل يحتص ذلك الوصية المتسكة . اذ يجب للعهد بان وصى لى  
وصيه ان يعطى ريداً مثلاً لاظهر هو الاول لاحصاى نص بالتمسكة - وقدر  
ان حرر الساطى وادل على ان هذا الحكم فى العهد - الا انه ضعيف ليدعبر  
مجبور بالعمل .

## الوصية بالعمل

٦- (وتصح الوصية بالعمل) بلا خلاف وكذا ما تحمله الدالة والشجرة  
من غير فرق فى حوار الوصية بالمتحد من تصوط بمدة كالمحدد فى هذه المسألة  
وعشر سن او عدد كاربعة ولا فى التصوط بمدة من مصل بالموت والمتحر كالمسألة  
تعلانية من المحدد كل تلك لا تلاق ذلك الوصية - ودعوى ان العمل المتحد بعد  
موت الوصى اما هو اورثته المكف - حتى - لا - لا يفسى بالوصية بسكنى  
للمدة مستعمله - وثالث - ما حل وهو ان املك كما يملك لعن الحاربه ملكية  
مرسلة غير محدودة زمان كملك سبع ملك لعن - معبر بمرسلة غير المحدودة فه  
ان يوصى بها كيف ما شاء

٧- (ويستحب الوصية للقريب) وان كان وارثاً، وقدر لكلام بهى شرائط  
الموصى له كما به قدم لكلام فما افاده قوله (٩) ان الوصى الى عدل فمصدق بطلت  
وعرفت انها لا تطل (١٠) ما ذكره به (يصح ان يوصى الى المرنه و) قدر ايضا صحة  
جس (الصبي) وحب (شرط الصمامه الى الكامل والى المملوك بادن مولاة  
فيتمضى الكامل الوصية الى ان يبلغ الصبي ثم يشتر كان ولا يقص بعد بلوغه



ما تقدم مما هو سائق ( و ) ص قد تقدم انه ( لو اوصى الكافر الى مثله صح ) بل عرفت صحة وصية المسلم اليه ايضا .

## حكم ما لو اوصى الى اثنين

( ولو اوصى الى اثنين ) فلا يخلو اما ان يشترط اجتماعهما ( و ) اما ان يجوز لهما الانفراد . و اما ان يطلق ( ان شرط الاجتماع او اطلاق فليس لاحدهما الانفراد ) بل عليهما الاجتماع فيه بمعنى صدور عنهما وبطريقهما وان باشره احدهما بالاحلاف في الاول بل عليه لاحماع عن السفيح وعلى الاظهر في الثاني وفي الرأى بل عند عامة المتأخرين . فامع شرط لاحماع فظاهر لان ولايتهما لم تثبت لعل هذا الوجه . و ما مع لاطلاق فان كان المفهوم عرفا من الاطلاق اذاده الاجتماع فكذلك والآن حصل الاشتباه في المراد فنوت ان اولاه لهما محور الاجتماع معلوم وثبوتها لكن واحدا من مراد مشكوك فيه والاصل يقتضي عدمه . و يمكن ان يستدل له مع ذلك بصحيح ( ١ ) الصمار كثبت لي ابي محمد عليه السلام رجلا كان وصى لي رجلاين ان يجوز لاحدهما ان ينفرد بنصف التركة والاخر بنصفه . فوقع عليه السلام لاسعى لهما ان يحالفا الميت وان يعملوا على حسب ما امرهما بشعائنه تدعى . وفي قول عليه السلام لاسعى طاهر في الكراهة فهو يدل على جواز الانفراد . فدل ان لفظ لاسعى وان لم يكن في نفسه طاهرا في الحرمة . ولكنه لا يكون طاهرا في الكراهة . وفي المقام ردد منه الحرمة قطعا بقرينة قوله ان يحالفا الميت اذ لا ريب في حرمة مخالفة الميت لتوصيته عليه السلام المهي عنه كتنا وسه وقوله عليه السلام وان يعملوا على حسب ما امرهما . و قد يدل على حمل الاطلاق على امره بالاجتماع ومع امره به لا اشكال في عدم جواز الانفراد .

ودهب الشيخ في حد قوله و منعه الى حوار . فردد كل منهما مع الاطلاق واستدل لهم بموثق ( ٢ ) بربيع معاوية بن جلامات و وصى الى والي آخر . والي

رجلين ففان احدهما حد نصف مبارك و عطى لنصف مبارك فاقى عليه الآخر  
فستوا اذ عبد الله <sup>عليه السلام</sup> عن ذلك فقال ذلك (دال على) و لكن الاسد لال به يتوقف على  
رجوع الاشارة الى القسمة و يصير لمحرور الى الطالب مع به يحتمل رجوع  
الاشارة الى الاناء والصمير الى المظنوب بل لعل هذا اولى كما عن الشرح في التهذيب  
والنصف ذه في المختلف وغيرهما - لم يرد مرجع لاشارة - فهو بعدا يدل على  
عدم جواز الانفراد (واما) في المسائل من ان الاشارة بدلت الى العدة وحمله على القسمة  
انطب باللفظ (فيه) ان المحكى عن نسخة تكافي و نفعه عدم وجود كلام مع الاشارة  
واما في موحودة في نسخة الشرح - وبعد دوران الامر من الزيادة والنقصان وان كان  
لاصل مقتضيا لفساء على الثاني لانه في المقام ما ان لشرح حد لحر من الكافي -  
فالاول لولم يكن اظهر لارتب في - وفي الاحكام فيكون المحر محملا من هذه  
الجهة - ومع لامراض عن جميع ذلك وسلم دلالة على ما سدد به له - فحيث يقع  
التعارض سهو بين صحيح الضمير - وذلك ان الجمع العرفي بينهما يحمل الظاهر  
على النص ولاظهر بقضى حمل لمرئى على رادده الجمع عن الانفراد كما فهمه  
لنصف ومن بعده - ولا يردم الصحيح للشهرة بل هي اول امر حجاب ولا رجحة  
السد الى هي ثاني المر حجاب - فلا شك في انه ليس لكل منهما الانفراد

(و) على هذا و (يحترهما) الحاكم على الاحتماع لو تشاحا) وتعارض اقرار  
احدهما نوع من التصرف ومنه الآخر من غير يستدل بهما مع الامكان لان المعروف  
ان الميت جعل لهما وصية فلا ولاية للحاكم فيه و بماله لاحراز لانه ولي الممتنع عن  
داء حق الغير اذ ذلك شأن من شئوا القصد و لحكام فيكون ثانيا له (فان تعدو)  
لاحراز ولم يمكن جمعهما (استندل) الحاكم بهما - لانهما منسجمان عن الاحتماع  
المشروط بحكم العزم للحاكم بل نصيب ميا من قده و قد يقال انهما بالتعسر و  
التشاح يفسقان فخرجن عن لوصية للحاكم نصيب لامين و ان يمكن حازهما -  
و لكن يرد عنه مصدا الى ما من من عدم اعتبار العدل في لوصى ان تشاح و

كان مستندا الى اعتقاد واحد من آرايه بحسب لمصلحته لا الشهي و المعصية  
لا يوجب العقاب

(ولو عجز احدهما) عن تمام ما يجب عليه من العمل «اوصية بمرض  
ومحوه صم اليه) «حكم من بعده - فيكون الطرح لثلاثة باحلاف لاعن الشهيد  
في المرض وانه ذهب الى انه يصم الحاكم الى الاحر لاني لاحر لاني لاحر فيكون الطرح  
لثنين - وتوجه عليه - انه حر بمحوه عن تقدم تمام ما يجب عليه من العمل بالوصية  
بمرض ومحوه لا يخرج عن الوصية لحوار بوصية الى الاحر كذا ابتداء اجتماع -  
فكذلك في الاسناد - وبوعجز احدهما عن الفداء به صلاמות وجوب - فمن الأكثر انه  
يسقط لاحر في تصرف وفي الدفع وعن قواعد ولارشاد والمحرير والفجر  
والشهادين وجماعة به يصم الحاكم الى الاحر من طرفه - رحمه الاول به مع وجود  
الموصى لأولايه للحاكم - و يصف بأنه باعتراده لم يعمل وصي والموصى لم يرض  
برأيه معرد واما جعلهما معاوصا فلاوجه بفرده بالتصرف ، وح فيمكن ان يقال  
لو لم يكن حلاف الاجتماع يسقط لاحر عن الوصية رأيا اذ الولايه المحموله له بها  
كانت ولايته ولصاحبه فمع تعدد المحرم يسمى لكل مرجع الامر الى الحاكم وله  
ان يجعل امرا من قبله - وح له ان يعمل الاحر باستقلاله وبه - ودعوى ان الموصى لم  
يرض برأيه على الافراد فليس للحاكم بتفويض جميع الامر اليه والامر لسنتين  
المهي عنه في الشريعة - مدونه ان الموصى لم يرض برأيه في الوصاية لني جعلها  
ولاخره بنظره فيما يحمله الحاكم - فالظاهر ان ذلك كذا ان له تفويض الامر الى غيره  
هذا كله مع شرط الاحتياج او لاطلاق

(ولو شرط الانفراد جاز تصرف كل واحد منهما) مفردا - باحلاف ولا  
شكل لان كلامهما وصي مستقل ( ويحوز ) لهما (الاقتسام) بالتصريف و  
لقدوت ان لم يمنع عنه الموصى ولم يحصل تقسمة ضرر ولكن ليس هذه القسمة  
حقيقية فيحوزنكل منهما لتصرف في نصب الاحر لا كلامهما وصي في المجموع

- وهذا كله مما لا اشكال فيه - وما الاشكال في انه من يجوز لهما الاجتماع ح  
م لا اذالم بشرط عليهما عدم لاحد - مثلاً لا شكل ان اجتماع مقتصص صدوره  
عن رأى كل واحد منهما وشرط الأفراد يقتضى لرضا برأى كل واحد وهو حاصل  
ان لم يكن هناك اكد ومعاينه للشرط - والحق ان يقال انه انهم من شرط الأفراد  
بواسطة لقرائن الرخصة لا التصيب لا اشكال في الجوار - ون فهم التصيب ولا اشكال  
في عدم الجوار وان لم يظهر شيء فظاهر عدم الجوار لأن ثبوت الولاية لهما من ردين  
معلوم وثبوتها لهما ممنوعين مشكوك فيه فراجع الى صيانة الاءاء -

## حكم رد الوصية

٩- لاختلاف بين الاصحاب في به كما ان للموصي ان رد الوصية - كذلك للموصي  
ان يرد بوصاية مادام الموصى حياً - كان قد قبلها - الا ان الصدوق فيما اذا كان  
الموصى اب او كان الامر محصور في الموصى اليه فم يجز الرد فيهما وعن المحقق  
الميل اليه وفي الرضا وهو كذلك ان لم ينفذ الاجماع على خلافه ولا يمكن دعواه  
باعتبار اطلاق عبارة الاصحاب بجواز الرد لعدم تنازع المقام بين هذا وجه الاول  
اطلاق النصوص لانه .

واستدل الصدوق لعدم جواز الرد في المورد الاول - بمكانه (١) على من  
الريان الى ابى الحسن (ع) رجل دعاه والده الى قبول وصية هل له ان يمتنع عن قبول  
وصيته فوقع (ع) ليس له ان يمتنع - وابراد سند الرضا عليه بانه قاصر لسد سهل  
عريب منه في كثير من الموارد صرح بان حر سهل يعتمد عليه - ولعدم جواره في  
المورد الثاني - بصحيح (٢) لفصل عن من عداقه (ع) في رجل يوصي ابه قال (ع)  
اذا بعث بها اليه من يد فليس له ردها وان كان في مصر يوجد فيه غيره فذلك اليه -

١ - الوصائل - باب ٢٢ - من ابواب كتاب الوصايا

٢ - الوصائل - باب ٢٣ - من ابواب كتاب الوصايا حديث ٢



من الموصى لمشار إليها - بحمل لعبة والحضور كدية عن بلوع برد اليه وهو حي وعنده بقرينة لتعلن في حرم موصور والاجماع على عدم مذحبة ذلك - نعم ذهب الشهيد الثاني في المسالك وسيد الرصاص فيه الى انه بشرط مع بلوع الموصى الرد امكان قيامه وذهب غيره بعموم العلة المصنوعة و الانقضاء العتده بدونه فعلى هذا لو كان حيا ولكن لا يمكنه نصب حد ولو بالاشارة لم يصح الرد - وهو حسن - ويرد صاحب الحواهره عليهما بكون المصدق من المعلن ارادة بان وقع فهو شبه الحكمة لان المراد من لعلل قصد اذرة الحكم مداره ضرورة عدم لزوم طلب غيره اذ قد لا يريد وصية غير هذا الذي رده - عرورد لان طاهر التركيب كونه عنه لمحكم - والعلة تمكنه من نصب غيره لانصب حارحا فلان في كونه علة بدور الحكم مدارها عدم لزوم طلب غيره

وكيف كان فلو مات الموصى من ارد الوعدة ولم يسمعه لم يكن للرد اثر وكانت الوصية لازمة للموصى اليه وان لم يقبلها صلا على المشهور في صورة عدم القول وجماعا في فرض القول ثم ارد - وشهد به مصافا الى الموصى لمنقذمة صحيح (١) لاصيل بن يسار عن ابي عبد الله (ع) في رجل اوصى انه اذا مات بها اليه من بلد فليس له رده وان كان في مصر يوحذ فيه غيره فحدث اليه - وحسن (٢) هشام ان سأل عنه (ع) في رجل يوصى الى رجل بوصية فبكره ان يقبلها فقال ابو عبد الله (ع) لا يبعد له على هذه الحال (واورد) عليها المصنف ر، في محكي المختلف والتحرير ومن اليه في المسالك بعدم صحتها في المظنوب لاحمال حملها على الاستصحاب او سبق القول او بخود ذلك مما لا بأس بحملها عليه فائبات لحكم العظيم المعدد الاصول لشرعية ولعله يمثل ذلك مشكل - ورد ان اثبت حق على الموصى اليه على وجه ههري وتعليق الموصى على اثبات وصيته على من شاء مخالف

١ - الوسائل - ج ٥ - ص ٢٣ - من ابواب كتب الوصايا - حديث ٢

٢ - الوسائل - باب ٢٣ من ابواب كتب الوصايا - حديث ٤

للاص - مصاف الى استلزام ذلك للحرع العظيم والصرر لكثير في اكثر مواردنا و  
 هما مفيد بالاية (١) والرواية (٢) (ووه) ان عدم الصراحة لوصى لا يوجب عدم  
 لعمل بالاحار بعد كونها ظاهرة في المطلوب وكون اكثر الفقه ثابته بالظواهر -  
 واثبت حق على الموصى انه على وجه قهرى و كان محالها للعاعدة المألوفة (٣)  
 لكنها كسرت لقوة عد لشرعة قاطبة تلفسد فما المانع من تفسدها بالصوص المتقدمة  
 ولاحكام الصريرة و حرحة وان كانت مرفوعة الا ان المدار على صرر او الحرع  
 الشخصى لا النوعى - فالأظهر عدم حوز لرد الا اذا استلزم الصرر او الحرع فيرتفع  
 ح حرمة لرد كسابر الاحكام الشرعية -

## الوصية تبطل بخيانة الوصى

١٠ (ولو حان) الوصى (استبدل به الحاكم) من - سلا خلاف فيه بل في  
 لم يثبت انه يتوقف عزله على عزل الحاكم لو لم بشرط عدالته فللمحك  
 ان يعزل الحاكم مرعاه لحق لأحصل واموال لصدقات وبحوها واما اذا شترط  
 عدالته فانما يعزل بنفس الفسق و ن لم يعزله الحاكم - وهو مبين ولكن عرفت عدم  
 اشتراط بعد لة (واستدل) لجوار عزل الحاكم من وطأه حفظ موال لقاصرين  
 وحقوقهم واموال الصدقات وبحوها (ووه) ان عده من نفسه ذلك منع الحاكم له  
 عن استقلاله بالتصرف بل يحمل عليه باطر مفيد للوصية معه على وجهها - وما  
 دعوى انه يهيم من الموصى اشراط وصايته بامانه - وانه متى حان لم يكن وصي  
 فيرده ان الآثار الوصية تابعة للانشاء و لا ترتبط بما فى النفس من الترجمات فالاولى

ان يستدل له بحج (١) دعائم الاسلام عن علي (ع) لايربيل الوصى الاذهاب عقل و ارتداد وتدمير احيائه او تركه والسلطان وصى من لاوصى له والى طريقه لا يطره و ضعف سنده مجبور بالعمل - ولوثاب وزحج فالظاهر عدم عود الوصاية لعدم الدليل عليه والاصل عدمه .

وكيف كان و (لايصمن الوصى الا مع التقرب) او محايه شرط الوصية - بلا خلاف كذا في المسالك - والوجه في ذلك به اس و يكون اسبلاء يده على المال باذن ملكي و شرعي والاس لا يصمن لامع القمدي او اشترط كما سبق - واما ما ذكر من المصوص بطلانه على ايمان - فمحمول على ذلك - واما المصوص لدالة على صديقه بالتدليل فمستعصمة منها - صحيح (٢) محمد بن مردع عن ابي عبدالله (ع) عن رجل وصى لى رجل و مره لم يبق عنه سبعة ستمائة درهم من ثلثه فطلق الوصى فاعطى الستمائة درهم رجلا يحج به عنه فقال (ع) ارى - مره الوصى ستمائة من دله و يدخلها فما وصى لميب في سمة

ثم به قد يستشكل على لغوم شرط درهم في هذه المسألة ان عاده ما يوجه البعض و لتعريف و حوت ايمان عده مع بقاءه على الوصية بل هو مستبعد من الصحيح ولا يوجد ذلك عده مع ايمانهم صرحوا في المسألة السابقة للحد ثم لا يعرفه .. ويمكن دفعه من كلمات الاصحاح في تقدم ما هو شرط الايمان خاصة ولا نظر لهم الى عزل الوصى وعدمه - واما الاصحاح فلم يعرض فيه بحية و لعله كان قلة جهلا سخيلا انه اجمع للميت بل ظاهره ذلك .

## استيفاء الوصى دينه من مال الميت

١١- ولو كان للوصى دين على الميت و (لأن يستوفي دينه) مما في يده

١- ذكر صدره في المستدرج باب ٦٩ من باب الوصايا حديث ٣- ودينه في باب ٦٢

منها حديث ١

٢- الوسائل - باب ٣٧ من ابواب كتاب الوصايا حديث ١



بلا خلاف في بعض الصور - توضيح ذلك ان الوصى تارة يكون وصيا على ولاء الديون او ما شمله - اخرى يكون وصيا على غيره - وعلى التقديرين تارة يمكن له اقامة البيعة على حقه و اخرى ليس له حجة عليه .

اما اذا كان وصيا على ولاء الديون فالظاهر انه يجوز له استيفاء ديهه وان امكن له اقامة البيعة - اذ هي اما تحجب لاثبات الحق والمفروض انه نائب عنه - و لى ذلك نظر القوم حيث ادوا ان فائدتها احتمال كذب المدعى والمفروض عدمه - وحيث انه مجبر في جهات القضاء فلا اشكال في ان له قضاء ديهه - كما ان له ذلك لو علم بدين الاحصى - واما موثق (١) يريد معاونة عن ابي عبد الله (ع) قلت له ان رجلا اوصى لى فسلته ان يشرك معى داراة له فعن وذكر بنى اوصى الى ان له قبل الذى اشركه في الوصية خمسين وما نه درهم عنه ورهن بها حرام من قصده فقلت الرجل اشأ اوصى يدعى ان له قبله كرا حطه قل (ع) ان اداء لبيته والافلاشء له قال قلت له ابجل له ان يحد مما في يديه شيئا قل (ع) لا بجل له قلت ارأت لو ان رجلا ادا عليه واحد ماله فقدر على ان ياحد من ماله ما احدث كان ذلك له قل (ع) ان هذا ليس مثل هذا - فالظاهر كونه حسبا عن المقام ان المفروض في مورد ان الوصى شخصان و اناطة حوا - تصرفانهم بغيرهما معا ومن المعلوم بالاحوال لغير الدين ان يؤدي الدين الا مع ائنة عنه - وبعبارة اخرى ان الكلام في صورة ثبوت الدين عند الوصى وفي فرض المحر لم تثبت عند حدهما - فلا ربط للمخبر بما هو محل الكلام .

واما اذا لم يكن وصيا على ولاء الديون وحيث ان الدين اما يجرى من الأصل فمحرج الدين غير لمال الذى بيده فالظاهر انه ليس له ان ياحد منه مقاصة - وان شئت قلت ان المقاصة و ان كانت جائزة الا انها عبارة عن احدى ديهه من مال المدين مع اجتماع الشرائط والميت بموته يتقل ديونه الى امواله والثالث والارث اما يتعلقان بامواله بعد احوالهما في هذه متعلق بالميت و ديهه اما يكون على الاموال الاخر

النبي بيد الورثة فليس مورد للمعصية - والى ذلك اشار الامام (ع) في الموق - و  
 حاد كرماء يظهر ما في الاستدلال لجوز - بانه محس باستمه عديبه و«ما على» (١) المحسبين  
 من سبيل »

ثم به قال المصنف رد بعد قوله له ان يتوهم دينه - (او يقتصر مع العتلة  
 او يقوم على نفسه وياخذ اجرة العتلة مع الحاجة) فهذه احكام - الاول - ان  
 للوصى ان يشترى من نفسه لنفسه ما عدا رولاته على المال الذي يرثه شرائه بالوصاية  
 كما هو المشهور ووجهه ان المعروف من مبادئ في هذه المعاملة والتدبير المعتبر في  
 العقود من الوجوب اعمال يكفى لا عسارى منه ولا يعسر العسر الحقيقى - فاطلاقات  
 دلة لامضاء تدل على صحته - وشهد بها ايضا خبر (٢) يهدى الى المعسر صفة عمل  
 الاكثر قال كنت مع محمد بن يحيى هل للوصى ان يشترى من مال الميت دمع فيمن  
 رد يردودا حد نفسه فقال يفتح يجوز ان يشترى صحيحا - وعن خلاف و لعل عدم  
 الحوار واستدلاله بوجوب العرس الموجب و ثمان وهو موقوف ، ولاحضار (٣)  
 المصلحة من شراء لو كمن لنفسه بدى هو سمره الوصى - ومعنى ان مسعود - ولكن الاول  
 قد عرفنا مفعله والاحضار لمفعله عن شره - الوكيل لنفسه قد عرفت في باب الوكالة انها  
 محمولة على الحكم التبرهى بدوع لهمه ولا بدع من لا يرم بهى المقام ايضا وقول  
 ان مسعود ليس بحجة -

الثانى - ان للوصى ان يقرض من مافى يده مع العتلة و لمستند لنصوص (٤)  
 الدالة على جواز الافراض من مال المتيم الذى تحب بالامان مع العتلة - وقد مر  
 النصوص في بانه - واما لافراض من مال الذى عين لمصارف خاصة من علم من

١ - لتوبة آية ٩١

٢ - وسائل باب ٨٩ من باب لو ياحديث

٣ - الوسائل باب ٤ من ابواب آداب التجارة

٤ - الوسائل باب ٧٤ من ابواب ما يكتب به

الوصية الادن فيه فلا كلام ولا يمكن استعادة حكمه من ثلث لنصوص الواردة في  
الاقتراض من مال التمس ميماون موردا كثيرا كونه وصيا عليه .

## اخذ الوصى اجرة عمله

الثالث ان الوصى احد اجرة المثل مع الحاجة للاحلاف فيه في الجملة و  
محض القول في هذه المسألة . ان الوصى نارة يكون وصيا على الايتام و يكون  
امو لهم تحت يده ويعمل لهم فيها . و حرى يكون وصي على صرف مال الوصية في  
الموارد المقررة

اما في المورد الاول - فبعد انقضى اصحاب على حوار احد الوصى اختلعا  
فيما يؤخذ على قول (احده) انه ان باخذ اجرة المثل من بطره في ماله - احتار الشيخ  
في احد اقواله والاسكافي والمصنف رده في محكي التواعد والمحقق وغيرهم بن عن  
مجمع البيان في الظاهر من رواية محمد بن (نسخه) انه باخذ قدر كفايته ذهب اليه  
الشيخ في قوله الآخر والحنفي ( ثالثها ) انه باخذ قل الامر بن فان كانت كفايته اقل  
من اجرة المثل فله قدر كفايته دون اجرة المثل وان كانت اجرة المثل اقل من الكفاية فله  
لاجرة دون الكفاية اختار جماعة

ثم ان هؤلاء بين من قد لاحد بالحاجة ومن قال انه يحوز الاحد ولو كان غنيا -  
والحق ان يقال ان مقتضى القاعدة والاية الشريعة - والنصوص هو اخذ اجرة المثل -  
اما لقاعدة مظهره - والاية - وهي قوله (١) تدعى «ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف»  
فلان الظاهر ان السرمد من الاكل فيها هو السمك وجميع التصرفات حتى المتوقفة على  
الملك - وليس المراد منه معناه الموضوع له كما في الايات الاحرق قال الله تعالى (٢)  
« بالدين باكلون اموال التامى ظلما » وقال عز وجل (٣) «ولانا كلوه اسرافا وادارا»

وقد عرفت ان (١) ولا يكون موكم سكران طلقا لى غير ملككم من الامانات المتضمنة لهذه الكسفة وبالحكمة لاشبهة فى لا اكل ارضه معناه بكنائى وهو ما ذكر - وما المعروف فظهره رارده وهو المتعارف بين الناس - وعنى ذلك فذلك لانه الكرامة على انه يجوز لمن يصدق امر الايتام لا يحدد من موالهم ما هو لصعروف حده بل لمن ولس هو الا حره المثل - فالاستدلال بالانة للقول الثانى فى غير محله - واما النصوص فهى طائفتان الاولى - ما يكون طهرافى حوار احد حره المثل - لاحظ صحيح (٢) هشام بن الحكم عن سى عبد الله (ع) قال سألته عن تولى من السيم ماله لا يأكل منه فقال (ع) سطر الى ما كان عمره يقوم به من لاجرهم فما كل بقدر ذلك - و يحوه غيره - وظهور هذه النصوص فى اردة حره المثل لاسكر الشفعة لا يكون كك لكنه قابل للحمل عليه كصحيح (٣) عبد الله بن سنان عنه (ع) عن القم للتمامى فى الشراء لهم والبيع فيما يصلحهم لانه ما كان من امولهم فكان لا بأس ان يكون من امولهم المعروف كما قال الله تعالى فى كتابه - و اسلوا التامى حتى داسوا لتكاح من آسستم منهم رشدا فادفعوا اليهم امولهم ولانا كلوا مما سرفا وادرا ان يكبروا ومن كان غيبا فليصعب و من كان فقير فليكل المعروف - هو القوت وانما عنى ذلك المعروف الوصى لهم والقيم فى موالهم وما يصلحهم - و صحيحه (٤) الاخرعه (ع) فى قول الله عز وجل - فلياكل المعروف - قال المعروف هو القوت وانما عنى الوصى أو القيم فى موالهم وما يصلحهم ويحويهما معا - وهذه لنصوص قاطعة للحمل على احره للمثل بناء على ان احره المثل بحسب العاقل بالنسبة الى

١- النساء آية ٢٩

٢- التوشل - ٢٢٧ - من بواب ما يكتسب بعض كتاب لنجاده حديث ٥

٣- نهديت ج ٩ ص ٢٤٢ لطفة ثمانية

٤- لوسائل - باب ٧٢ - من بواب ما يكتسب به حديث ١

من جعل حرفته ذلك لا يراد على نفوسه جعل عليها والشاهد على هذا الحمل الآية  
لنصوص الاحرة - هي حرة (١) اي انصاح عنه يجب وان كان له مال قليلا فلا يكن منه شئ - وفي  
حرة (٢) رددة عن لبق (ع) في الآية - شئ عنها فقال ذلك د حسن نفسه في اموالهم  
ولا يحترف لنفسه ولي كل بالمعروف من ماله في حمله (٣) من لنصوص ان من تولى  
بل الايتام او مواشيهم - ان له ان يصيب من له - وبالحمل على تعدد النصوص بعضها  
الى بعض يظهر ان المراد من الجميع احرة لمثل - وبؤده ان لمن للايتام مختلف كثرة  
وقلة وعناير زياده المال وقلة - كذلك فوت الاشخاص مختلف سيما اذا قل بان المراد  
فوته وفوت عياله - فلا ترد في ان المراد حرة المثل

ثم نطهر الآية بقرينة (٤) ومن كان عبدا فليستعفه - عدم جواز احدى الاحرة  
مع عدم الحاجة - كما عن الحنفى وفي المسالك والرباع - وشهد به مصافا الى ذلك -  
موثق (٥) سمع عن الصادق (ع) من كان بلى شئ لسمى وهو يحتاج ليس له ما يقيمه  
فهو يتقاضي اموالهم ويقوم في ضمهم فكل بقدره ولا يرف وان كان صحتهم لا تشفعه  
عما يعالج بنفسه ولا يبرأ من ماله شئ (٦) عن الشيخ والاسكافي ولصغيره في  
بعض كتبه من جواز لاحد على كرهه (غير تام) ونعمه لا تكون طاهرة في الحوار كى  
توجب صرف ظهور الامر في لوجوب (ثم ن) ما في بعض لنصوص من انه لو كان له مال  
قليلا او كان صعبهم لاشتمه عما يعالج نفسه او بعمه لو كان يحفظ لدرهم والديار  
فلا يحد شيئا - فاما هو من جهة ان هذه الافعال لاحرة له في العدة

## حكم ايضاء الوصى

١٢- (٩) يجوز للوصى (ان يوصى) بالوصى به الى الغير (مع الاذن)

١ - ٢ - ٣ - ٥ - لوسائن - باب ٧٢ - من ابواب ما يكتب به حديث ٣

١٠- ٢- ٣- كتاب التجارة.

٣- النساء آية ٦

من الموصى بلاحلاف لاطلاق الادلة . و (لا يجوز له) بدونه (لاحلاف ابصم مع السمع  
 بن عليه الاحماع كما عن غير واحد ووجهه ظاهر - واما الخلاف فيما اذا اطلق الموصى  
 صم ياذن ولم يسمع - فعن المعبد والتقى وابن زهرة والحلى واكثر المتأخرين بل عدمتهم  
 به لاتصح الوصية - وعن الاسكافى والنهاية والقاضى الحوار والكلام تدرع مع قطع  
 النظر عن النص الخاص واخرى ملحاطه .

اما الاول فقد استدلل للحوار (بان) الموصى اقام الوصى مقام نفسه فيثبت له من  
 الولاية ما ثبت له ومن ذلك الاستئانة بعد الموت (وبان) الاستئانة من جملة التصرفات  
 التى يملكها حيا بالعموم كما يملكها بالخصوص لورود النص به - ويضعف الاول ان  
 الموصى اقامه مقام نفسه فى فعله مادام حيا - ولم يقم مقامه فى حمل القائم مقام نفسه  
 بعد موته - والثانى ان الاستئانة فى حال الحياة الموجبة لكون لفعن من الوصى غير  
 الاستئانة بعد الموت عبر المستندة اليه وايضا الاستئانة فى حال الحياة تكون دائمة  
 للوصى الرجوع فيها بخلاف الاستئانة بعد لموت - و ان شئت قلت ان الوجهين  
 لا يخلوان عن المصادرة - بل لاظهر بحسب القاعدة عدم الجوار لعدم ثبوت ولاية له  
 بعد لموت على ذلك والاصل يقتضى عدمها - بل قيل ان امتداد من استأنته مباشرة  
 بنفسه او بوكيله الذى هو بمنزلة ومحور عمله بظنه ومدرج فى وصايته دون الايصاء  
 لى الغير المشتمل على الولاية بعد موته .

واما الثانى هى المقام رواية استدلل بها كل من لطريقين - وهى صحيحة (١)  
 الصغار كست الى ابى محمد (ع) رجل كان وصى رجل فمات واوصى الى رجل هل  
 يلزم الوصى وصية لرجل الذى كان هذا وصيه فكذب (ع) يلزمه بحقه ان كان له قله  
 حق اشء الله (استدل) بها للقول بالجوار تقريبا ان المراد بالحق هالحق الايمان فكانه  
 قال يلزمه ان كان مؤمنا وفاته لحقه بسبب الايمان فانه يقتضى معونة المؤمن وقصاء  
 حوائجه التى اهمها انقاذ وصيته (وفيه) اهمى المحتمل ان يكون المراد بقوله بحقه

الوصية إليه أن يوصى وصير حقه يرجع إلى الموصى الأول والمعنى أن الوصية تمنح الوصى الثاني بحق الأول أن كان له قبل الوصى الأول حق أن يكون قد أوصى إليه وأن له أن يوصى فقد صدر له قبله حق الوصية فإذا أوصى به الموصى الثاني - ومع هذا الاحتمال يصير العبر محتملا لا يصح الاستدلال به .

وربما يستدل بهالعلم الحوار بما مر وهو إيصاء غير طاهر قال في الرياض وأما على ما يظهر منها بعد تعمق النظر فيها من أن المراد بالسؤال أن الوصى وصى إلى الغير فيما يتعلق به وحقه وصيا لنفسه فهل يدخل في هذه الوصية وصية الموصى الأول فيلزم الوصى الثاني العمل بها إيصاء أم لا فكتب الجواب نعم وصى فلا وجه إيصاء للاستدلال به لكونه على هذا التقدير إيصاء محتملا ومقتضاه أن كان للوصى الأول قبله أي قبل الوصى الثاني حق من جهة وصية لموصى الأول لزمه الوفاء به أولا فلا و يكون المراد بالحق حق الوصية إلى الوصى الثاني أن صرح له بالوصية فيرجع حاصل الجواب إلى أن وصية الأول لا تدخل في إطلاق وصية لموصى لثاني لأن بصرح به وهو كما ترى غير مورد الرأع وطلابه وإشمله إلا أنه لا عبرة به على ظهور وروده بيان حكم غيره فيكون الخبر دالسا على مورد الرأع من جوار وصية الوصى إلى الغير فيما أوصى به إليه الموصى وعدمه محتملا محتملا لاحتصاص الحكم به بالحوار مع الشرط - للموضع المتفق المجمع عليه وهو صورة الأدب فيها لا مطلقا انتهى وأما نقله بطوله من جهة أنه أول ما نظرت في الرواية قبل مراجعة كلمات القوم فيها خطر ذلك دلي فزيت أنه قد تعرض له وبينه باحس بيان - ولذلك اكتفيت بما ذكره -

(و) كيف كان (لا يتعدى) الوصى (المأذون)

(و) يقول الحاكم من لا وصى له لو كان له أطفال ولم يكن عليهم ولي من الإحداد أو كان له وصايا أو حقوق أو ديون - فلا خلاف لأن ذلك من شئون القضاة وقد جعله

المشارع الأندلس (١) وكلا وقصا فشت له جميع ما للعصبة من لوطائف منها ذلك -  
ولأنه من الأمور الحسية التي يريد لشارع الأندلس وجودها وقد مر في محث  
الولايات انه تعين بصدى لحاكم لهذه الأمور - وبه يظهر به مع فقد تولاها عدون  
المؤمنين

## لاتصح الوصية بما زاد على الثلث إلا بإجازة الورثة

١٣ - (وتمضى الوصية بالثلث فما دون ولورادت ) لا يكون ماضية من يريد  
و (وقف الزايد على إحداه الورثة ) لا خلاف في شيء من تلكم لأعن عنى س. وبه  
من يهوده مطبق - وحدث ن كلامه عبر ظاهر في ذلك ودعوى مني بخلاف فيه بل الإجماع  
عليه في محله - وفي الحوهر من الإجماع - رحمه الله - في لوائح بل عنه جماع العلماء  
كما صرح به في لغة والسمع و لذكره

ويشهد به أحاد صحاح مطبوعة - كعبر (٢) محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع)  
في رجل أوصى بأكثر من الثلث و عرق منه - كنه في مرضه فقال (ع) ان كان أكثر من ثلث  
رد إلى الثلث و حذر العنق - و عمر (٣) حمزة بن عمار (ع) في رجل وصى عند موته وقال  
اعتق فلان وفلان احبى ذكر حمزة فافار في ثلثه فانه مع ثلثه ثمان و ثمان مائة المالك الحمزة الذي  
امر بعتقهم قال لا يملك بغير الى نفس سمعهم و يدع عنهم فقومون و ينظر الى ثلثه فبعث  
منه اول شيء ذكر ثم الثاني والثالث ثم الرابع ثم الخامس فان عمر لثث كان في الدين  
سمى احباً لأنه اعتق بعد مبيع لثث - لأنك فلا يجوز له ذلك - ويحرمه عبرهما  
من النصوص المستقصاة او لعنوا ثلثه لآتيه جملة منها في ضمن الفروع لآتيه

وذكر ثلثها بصوص كموثق (٤) عمار بن أبي عبدالله ع في رجل أوصى بثلثه

١ - الوسائل باب ١١ من أبواب وصايا الفقهاء حديث ١ - ٤

٢ - أبواب ثلث - باب ٤٧ - من أبواب كتب الوصايا حديث ٢

٣ - لوسائل - باب ٤٦ - من أبواب كتب الوصايا حديث ١

٤ - لوسائل - باب ١١ - من أبواب الوصايا حديث ١٩



مادام فيه الروح د اوصى به كله فهو حائر - وموثق (١) محمد بن عديس وصى رجل بتركه متاع وغير ذلك لابي محمد بن علي فكسب له رجل اوصى لى بجميع ما حلف لك وحلف لى احب اهل بيتك في ذلك فكسب (ع) لى مع ما حلف وبثته الى محمد بن عديس به انه فكسب (ح) لى فلو وصل ويحوم ما غيرهما (لكنها) لا عراض الاصحاب عنها ومعارضتها بالنصوص الاولى لمشهور من لاصحاب ائمة هي كثر عدد او اصبح سند بتعين طريقه ولا مورد لماد كره لاصحاب في مقدم الجمع من الطائفتين من حمل هذه على محمد بن عديس ما حقق في محله من ان ما مشهور من ان الجمع مهما يكن اولي من الطرح لا يصلح في غير الجمع العرفي

## اجازة الوارث الوصية بما زاد على الثلث

ثم ان تمام الكلام في هذه المسألة من مور (احده) انه لا شك في صحة الوصية بما زاد لو حذر الورثة بماد فاه لموصى وفي الجوهري به جماع ائمة - وشهد به صحيح (٢) احمد بن محمد كتب احمد بن اسحاق الى ابي الحسن في ان ذرة بنت مقاتل توفيت وتركته صفة شديدة في مواضع : وصفت لبيد في شفقتها بما يبلغ اكثر من الثلث ويحق وصيتها واحب اليها ذلك الى سندا فان امرنا بمصدا بوصية عني وجهها امصده وان امرنا بغير ذلك جهد لى مرة في جميع ما امر به لسان الله قال فكسب لى بخطه نسري حبها في تركتها الاثلث وان يعصم وكنتم لورثة كان حائرا لكم ان شاء الله وليس لهم الرجوع في احوالهم لان الوصية بالاحاد بعدت فطلانها بالرجوع يحتاج الى دليل .

وماد احوال الوارث في حصة الموصى هي بقوده قولان (الاول) ما هو لمشهور وهو النعود (الثاني) ما عن الحقيقة والمراسم والمرائر والوسيلة للجامع والايضاح وشرح الارشاد وهو انه لا عذر بالاحاد حال الحياة وفيه نقل قولان آحران لم اطعم

بقائلهما - أحدهما - لتفصيل بين كون إجازته حل مرض الموصي فتصح وحل صحته فلا تصح - الثاني - التفصيل بين عا الوارث فتصح إجازته بلا استدعاء وبين فقره أو استدعاء من الموصي فلا تصح - والكلام نازة فيما يستعد من الأدلة مع قطع النظر عن خصوص العا - و أخرى لملاحظها

والأول فقد استدلل المصنف به للعود بوجوه وسبعة غيره - منها - عموم قوله تعالى (١) «من بعد وصية يوصي بها ودين» بتقريب من معصي عموم صحة الوصية مطلقا - حرج عنه ما وردت على الثلث وأم بحره الوارث وبقي الباقي - وأورد عليه بأنه مع الشك يرجع إلى عموم مدلول على عدم صحة الوصية بما زاد على الثلث الذي هو أحسن من عموم صحة الوصية - ولكنه ضعف بأن خصوص عدم صحة الوصية بما زاد على الثلث قيد طلائها بمدلول على صحتها مع إجازة الوارث فالتسك بعمومها في صورة الشك تسك بالعام في الشبهة المصداقية - فدر - ومنها - أن الرد حق للورثة فإذا رضوا بالوصية سقط حقهم كما أوصى المشرى بالعب - وأورد عليه بأنه لم يثبت الحق للورثة حال الحياة فلا معنى لاسقاطه وإدريد ثبوته بعد الموت فسقطت حال الحياة من قبيل سقط ما لم يجب - وفيه - أن سقط ما لم يجب أن كان سحوا لاسقاط على تقدير ثبوت لا محذور فيه - ومنها - أن الأصل عدم عتار إجازة الوارث لأنه تصرف من المالك في ملكه لكن مع من الزيادة على الثلث وفقا للورثة فإذا رضى الوارث زال المانع - وورد عليه أن رول المانع إنما سمع على بعد استمرار رضا الوارث أما إذا ردد ذلك فالرافاق به يقتضي عدم صحة الإجازة لسانة والفعال على رد - وفيه - من الكلام فعلا كمدية الإجازة في حال الحياة - ومنها - لو رد بعد ذلك هل يؤثر رد أم لا فهي مسألة أخرى سيأتي الكلام فيها - ومنها - أن المال الموصى به لا يخرج عن ملك الموصي والورثة لأنه إن برع كان لمال له وإن مات كان للورثة فإن كان للموصي فقد أوصى به وإن كان للورثة فقد إجازوه - وأورد عليه أن موضوع الكلام صورة الموت فالتسك يكون للورثة

لكه بعد نموت لافله ولا حارة قله احاره من غير المالك - وجه - ان حارة عبر المالك  
التصرف على تقدير ملكه لامع من تأثرها

وما لص الحاص منه صحيح (١) محمد بن مسلم عن م عبد الله بن عبد الله بن رجل  
وصى بوصية وورثته شهود فاجازوا ذلك فلما مات الرجل تقض الوصية هل لهم ان يردوا  
ما اقروا به فقال لا ليس لهم ذلك والوصية حائرة عليهم اذا اقروا به في حياته وبجوه  
صحيح (٢) منصور بن حازم - وعنه ودلاله على نفوذ الوصية طاهرة - ومع ذلك  
كله فلا يصح الى ما عن المرائر من الاسدلال لعدم النفوذ ما بها اجازة في غير ما  
يستحقونه بعد ولا يلزمهم بحال .

## اجازة الوارث تنفيذ عمل الموصي

ثانيها - به هل يكون اجازة الوارث تنفيذ عمل الموصي ولا يعتبر فيها شيء مما  
يعسر في لهة وسفل المال من الموصي الى الموصي له او بتداء عطية من لورث تنفيذ  
صحتهم الى القصد من القول ايضا - وستقل المال من لوارث الى موصي به وجهان  
لمشهور هو الاول - وفي المسالك هو مذهب الاصحاب لان تحقيقه خلاف بينهم واما  
بذكر الآخر وجه او حتمالا واما هو قول العامة - والمرجح عندهم ما حرمناه ايضا  
بهي وقد استدلل لكل من القولين بوجوه اصحابية

و لحق نيفل به نارة يبحث في مقام الثبوت واخرى في مقام الاثبات - اما في مقام  
الثبوت فلامع من الالزام بنفوذ وصية الموصي و انتقال المال منه الى الموصي له  
امالان لماله حتى بعد موته عبدة الامر بالنسبة الى ثبته يكون مشروطا بوصية و  
بالنسبة الى مراد عليه يكون مشروطا بهامع حاره لورث - وماله و كان لمال  
للورثة لكن كما يجوز تمليك مال الغير بوجه بعد ما صدر ملكه كك يجوز تمليكه من اول  
م يكون المقتضى لدخوله في ملكه موجودا - فعلى التقديرين لامع من الالزام بانتقال

المثل من الموصي الى الموصى له وما في مقام الائتات فالموصي اما بشأ لتعليك و ليس من الوارث بشأ لتعليك وانما كان منه احوار ذلك الاشياء فهي تكون تفيداً لذلك لا ابتداء لتعليك والموصي ايضا طاهه في ذلك لاحظ - قوله **يقطع** والوصية جائزة عليهم ذرواها في حياته ، به كالصريح في ان المملك هي الوصية التي اقروا بها لا الاقرار - ولا شكال في بها تفيد للوصية لا ابتداء عطية .

ثالثها (ولو) كانت الوصية زايدة عن الثلث و (احار) ما (بعض) الورثة (مضى في قدر حصته وذاصر لبعض الاخلاف وظاهر كلماتهم المعروعية عن حور ذلك وهي كك - للمعومات - وعليه فتم ما افاد صاحب الجواهر - هل و كذا الوارث الجميع البعض و البعض لان اتحاد الجميع في المدرك انتهى - و ذكر وامثالا للتوزيع في ما لو احوار بعض لورثة - وهو به مرض الركفة وكان الموصي به ثلاثة فتريد الوصية على الثلث بسدس المجموع فاذا كان السدس اس وبت كان هذا السدس مشتركا بينهما الثلثا و لو احوار لان فقط صاحب الوصية في ثلثي السدس و بطلت في ثلثه فصح الوصية في اثني وثلثين من الثلث و باحوار الست فصحت الوصية في ثين وثلث من الثلث .

ثم به كما يصح الوصية (ولو) رادت الوصية عن الثلث ان (احار و اقل الموت) كما مر كذا (صح) نواحر البعض و البعض

ربعها - لا خلاف ولا اشكال في انه (يطلت) الموصى له . (الموصي به بعد الموت) من غير فرق بين ما لو ردت الوصية على الثلث و حار الوارث او كانت بقدره و مدون (9) ما يوقف المسكبة على (القبول) وعدمه فدمر الكلام فيهما معصلا عند القول في شرطية القول وراجع .

## حكم الايصاء بالواجب وغيره

حسبها - (9) لو وصى بواجب وغيره (يقدم الواجب) فيخرج (من الاصل)

كان الواجب ما لياك الدين والحب - عديا كالصوم والصلاة كما تقدم في كتاب الحب معصلا وعرفت ان الواجب يحرج من الاصل مطلق الاطلاق الدين عليه في الاحبار ودلالة المخصوص على ان كل دين يحرج من الاصل - والايصاء به لا يوجب صرفه الى ثلث - بالاخلاف في ذلك وشهدته صحيح (١) معاوية بن عمار عن الصادق (ع) في رجل توفي وصي وصي وصي عقال (ع) ان كان ضرورة فمن جمع لثلاث بمسئلة الدين الواجب و كان قد جمع من ثلث الحديث وبحوجه الموثق (٢) وهما كما يرى صريحا في ان الوصية للحج لا توجب حر حرم ثلث بل يحرج من الاصل مطلقا - وما فيهما

من لتعمل طاهر في العموم لكل ما هو بمسئلة الدين فشملا جميع الواجبات

(٩) يحرج الباقي من الثلث ويبدأ بالاول فالاول في غير الواجب

حتى يسوي ثلث وسط فما اراد عنه ان لم يحرج الورثة - بالاخلاف فيه - وشهد به حبر (٣) حماد بن ابي جعفر (ع) في رجل اوصى عديمته وقال عني فلانا وفلانا حتى ذكر خمسة فطرق في ثلثهم يطلع ثلثه اثمانا فبما لم يملك الخمسة الذين امر بمقتهم قال (ع) يظن بي الذين سماهم وبدأ بمقتهم فيقومون ويظنوا الى ثلثه فيعتق منه اول شيء ذكر ثم الثاني والثالث ثم الرابع ثم الخامس فان حرج ثلث كان في الدين سمي حبر لانه عتق بعد جمع الثلث ما لا يملك فلا يحرج له ذلك - وصعفه محجرا بالشهرة وبرواية ابن ابي محبوب لمجمع على تصحيح ما نصح عنه عن موجه - ومورده ان كان خاص الا ان التعليل طاهر في العموم

(ولو جمع) ما وصي به من لو حب وغيره في الثلث ان صرح به حرجه منه (تساوي في الثلث) عملا بمقتضى الوصية وح ان كان الثلث فيها للجميع فلا كلام والاقصد بالواجب ولو حرج في الذكر بالاخلاف طاهر - والتعليل في الصحيح (٥)

١ - ٢ - الوسائل ٢٥٥ من ابواب وجوب الحج وشرطه حديث ٢ - ٤

٣ - الوسائل ٢٤٤ من ابواب كتاب الوصايا حديث ١

٤ - الوسائل ٢٤٥ من ابواب كتب الوصايا حديث ١

ان امرأة من اهلى ماتت واوصب لى ثلث مائها وامرت ان يعتق عهده وبتصدق ويحج عنها فطرب فيه فلم يبلح فقال **يَا بَلْحَجَّ** ابدأ بالحج فانه فريضة من فرائض الله عز وجل واجعل مابقى طائفة في المتق وطائفة في لصدقة الحديث طاهر في ذلك مصافها في اولوية الواجب عن غيره مع حصول ثبوت برائه الوصى بصرفه عنه بخلاف ما لو صرفه في غيره .

ثم نه ن اوصى بالاريد او بتمام تركه ولم يعلم كونها في واجب حتى تنفذ الا حتى يوقف لرايد على اجاره الورثة وقد يقال كما عن سيد لربص بالاول حيث انه وجه كلام ولد اصدوق اظهر في كون جميع الوصايا من الاصل بان مراده ما اذا لم يعلم كون الموصى به راجح او لا واحذر جماعة من لمحققين منهم صاحب الجواهر راء وسيد العروة وغيرهما الثاني .

واسند الاول - يحمل مدول من الاحذر على انه اذا اوصى بماله كله فهو جائز وانه احق بماله مادام فيه الروح على ذلك - ومن مفنصي عمومات وجوب العمل بالوصية خروجها عن الاصل حرج عنها صورة العلم بكونها بديية - وبانه اذا كانت الحالة السابقة هو الوجوب كما د علم وجوب الحج عليه سابقا ولم يعلم انه انى به م لا يجرى الاستصحاب و يحكم بالخروج من الاصل - و باصلة الصحة في الوصية (ولكنها) جميعا ضعيفة - اما الاول فلما مر من ان ثلث الموصوص لابد من طرحها لاحملها على خلاف ظاهره - و اما الثاني فلان الحرج عن عمومات وجوب العمل بالوصية الوصية بغير الواجب فيمار اد على الثلث فالتمسك بالعمومات ح تمسك بالعلم في الشبهة المصدقية وهو لا يجوز - و الثالث فلان استصحاب بقاء تكليف الميت لا يمنع في تكليف الورث لان تكليفه بالاحراج فرع تكليف الميت حتى يتعلق لحق باصل التركة وثبوت تكليف الميت فرع شكه و جرائه الاستصحاب لاشك الوارث وحاله الميت غير معلوم انه متيق باحد الطرفين او شك - ولا نقاس لمقام ما لو شك في نجاسة يد شخص وهو دئم مع العلم بنجاسته سابقا - الذي لا اشكال في جريان الاستصحاب في بقاء مع ان

حال لئانم غیر معلومه اذ فی القیاس علیه لا یتوقف الحكم بحاسه بالنسبة لی هذا الشخص علی ثبوت بحاسه عنده واما فی المقام فوجوب الاحراج من الاصل مع ثبوت تکلیف المیت و شغل دمه بالنسبة له من حیث هو - واما الرابع فلان المراد من اصاله الصحة ان كان اصاله صحة الوصية وصفا لا اساس لهذا الاصل وان كان المراد ان الاصل عدم تصرف الانسان فی مال عبره - فیرد هذا الاصل لا یحری فی المقام بعد عدم کون الایضاء بما للوارث معصية - فالمتحصل عدم تمامية شیء مما ذکره فی وجه الحروح من الاصل -

وقد استدلل لئانی ای عدم القعود ما لم یثبت کونها بالواجب بظهور النصوص فی ذلك لان لظاهر منها انه یقف بقعود الوصية علی اعادة الورثة بمجرد شتمال الوصية علی الارید من الثلث و مدحرج عن ذلك ما لو علم کون ما وصی به واحدا - وبسبب احرى ان المستند منها بالحکم بعدم بقود الوصية حتی یعلم ان صدور هاهنا سبب من الاسباب الی توجب الحروح من الاصل عملا بظاهر ما دل علی تعاق حق الوارث بالراید من الثلث حتی یلم خلافه واصله القعود فی الوصية علی تقدير تسليمها اتماما حیث لا تعارض حق العبر ذکره صاحب الجواهر ره (وبینه) ان ما دل علی توقف بقود الوصية بالازید من الثلث علی اعادة الورثة اتماما فی مقام بین الحكم لوقعی و خرج عنه الوصية بالواجب و هو فی المقدم مشکوک فیه فالتمسک بذلك الدلیل العام تمسک بالعام فی شبهة المصدقة وهو عر حائر - واشکل منه استدلاله بظاهر ما دل علی تعلق حق الوارث بالراید من الثلث حتی یعلم خلافه - اذ ان تعاق علی ذلك الدلیل المعین بالعابة المشار الیهما و اصعب من الجميع دعواه فی دلیل کلامه ان ادلة صحة الوصية بما زاد علی الثلث مع وجود السبب المقتضى تعارض ادلة رد الوصية فیما اراد علی الثلث والنسبة عموم من وجه وتقدم الثانية اذ الطائفة الثانية احصى مطلق من الاولى فتقدم علیها لذلك ولكنه لا یصح الاستدلال بها فی المقام لئان - فالحق ان یقال ان کون ما وصی به واجبا غیر معلوم والاصل عدمه وهذا الاصل الموضوعی یدخل فی الاخبار الدالة علی عدم صحتها اذا كانت ارید من الثلث اذا عارض منها کونها بالواجب

## إذا اجاز الورثة ثم ادعوا الظن بقلة المال

سادسها - لو اوصى بما يريد على الثلث وجاز الورثة ثم ادعوا ظنا انه قليل فيه اقوال - الاول - انه ان كانت الوصية بمقدار من المال مشاع في التركة كنصف ماله مثلاً قضى عليهم بما طوبوه وعليهم لحلف على الرايد فهو لو اطمأنا به الف درهم من الف دينار قضى عليهم بثلاث لآل ف دينار بالوصية وسلمت الالف درهم بالاحارة وان كانت بعين معينة كدار مثلاً لم يمتنع لى دعواهم - ذكره جماعة من الاصحاب وفي لجواهر لا أحد فيه خلافاً صريحاً - الثاني - التسوية بين المسائل في القبول - حكى في لجواهر الميل ليه من الدروس وجعله في محكي لتحرير وحها وعن اقواعد احتمالاً وفي المسائل لعله الاوجه - الثالث التسوية بينهم في عدم القبول اختاره صاحب لجواهر وتعه سيد العروة وجميع من محشياً .

واستدل الاول به انه يعمل قولهم في المسألة الاولى لاصدقة عدم العلم بدير يد مصافاً الى ان المال مما ينبغي علماً - ولان دعواهم - لكن ان تكون صادقة ولا يمكن لاطلاع على صدق طهم الا من قبلهم لان الظن من الامور المتعادية فوام كتف فيه بالمعنى لرم الضرر بعد اقامة الميتة على دعواهم . ولا ضاله عدم لاحارة - وانما لا يفضل في الثانية لان الاحارة هي مصمت معوما وهو لدر مثلاً

واستدل الثاني بالنسبة الى عدم القبول في الاول بعمام - ولعدمه في الثانية بان لاحارة وان وقعت على معلوم وهو بدير في مثال لكن كونه مقدار لثلاث او مائة مما نسب معوما فيه مجهولاً ولا يعرف الا بمعرفة مجموع لركة ولاصل عدمه - ولكن لاصول المشار اليها لا اثر لها في لمقام اصلاً وذلك لان الخلاف في المقام ليس في ما تعلق للاحارة به - به معلوم في كلتا المسألتين وانما المجير يدعى انه تخيل فله ما يجيزه .

وعليه فالحن ان يقل انه لا بد من لساء على عدم الاعتناء بما يدعيه - وذلك لانه



قد تكرر ما في هذا الشرح ان الآثار الوصية لا تنفع في النفس من الترححات ولا تأثير فيه على إنشاء فهو اشترى شيئاً لعرص من الاعراض ولم يتحقق ذلك في الخارج لا يبطل الشراء ولا يثبت له الحياز وهذا هو الفرق بين لاثار الوصية والتكليفية فان الآثار التكليفية تنفع الترححات لمعانة و على ذلك هي المقام بما ان الوارث حاز الوصية لواقعة في الخارج و كونه طاماً بقلة لموصى به من قبل الاعراض و لدواعي فتحله لا يؤثر شيئاً فان من ايه يكفى في رفع اثر لاجرة حديث لا صرر قبل ايه به على ما تقدم من ان المال الموصى به من رد على الثلث يتقل من الموصى لى الموصى له لو احاز الوارث يكون ذلك من قبل عدم لفع لا الصرر فلامورد لحديث لا صرر - فالمحصل ان لاظهر هو عدم لقول في كمال المسائل و الله العالم .

## المدار في الثلث على حال الوفاة

سابعها - لاختلاف من الاصحاب في ان المدار في اعيان الثلث على حال الوفاة الموصى لاحال الوصية وعن الخلاف الاجماع عليه - ونقصه ظهور الادلة بل صراحة بعضها ولا يحتمل ان في المقام مسألة اخرى خلطت بها هو عنوان هذه المسألة - وهي انه لو قال لموصى اعطوا الثلث مالي لريد او بضعه او ريعه او ماشا كل او دل ملكك هذا المقدار ريداً وقرصاً انه رد ماله بعد الوصية قبل الوفاة - وهذه غير مسألة انشأ هو مال الوصى بشئ ثم مات وكان ذلك الشئ اريد من ثلث ماله حين الوصية ونقدته او اقل حين الوفاة والحكم في ما هو معقول في المقام ما ذكر - وما في هذه المسألة ان كانت الريدة متوفعاً حصراً لها فقد رى بقاء الموصى قصده له ايضاً والظاهر انه غير قاصد له بل طاهر الحمل ارادة حال الوصية كما في سائر الموارد التي يحتمل فيها العنوان على ما يكون حال الخطاب - مثلاً ان قال فقه على ان تصدق بصف مالي فالمراد حال المدرك لا ما يتجدد بعده والى هذا ينظر المحقق الثامن قلده حيث قال بعد ذكر ما هو محل الكلام ان لمدار على الثلث حال الوفاة هذا يستقيم فيما اذا اوصى بقدر معلوم اما اذا اوصى بثلث تركته و

كان في وقت الوصية قللاً من جدد له مال كثير لا يرث الوصية أو بالاكتمال هي تلقى الوصية بثالث المتجدد مع عدم العلم بآلية الوصية للموجود وقت الوصية و المتجدد نظر ظاهر مشأه قرائن الاحول على ان الموصي لم ير ثلث المتجدد حيث لا يكون تجدده متوقفاً - و قد تقدم الاشكال فيما لو وصى لأقرب الناس إليه وله ابن وابن ابن وابن بنت وابن بنته من حقائق ابن الابن لها لا يخلو من تردد انتهى -

و محصل لفرق بين المسائل انه فيما هو عنوان لمبحث يكون العود بمقدار الثلث حكماً شرعاً غير مشأ للموصي فالسبع فيه الدليل و قد مر ظهوره في الثلث حين لوفاة - و ما في هذه المسألة فالثالث هو مورد اشاء الموصي وفيه لا بد من رعاية اشائه ولا ريب به يكون مشأاً لثلث ما سجد اذ لم يكن متوقفاً حصوله - نعم لو احتسب حصول او شأ لث ما هو داخل في ملكه حين الوفاة لا شكال ح في ان المدة رعية ايضاً الا به غير ما هو موقوف في المسألة الثانية - ولا يراد على المحقق لثي ما فاده سيد العروة به يرم العمل باطلاق الوصية الا اذا كان هناك قرينة قطعية على عدم ارادته الريادة المتجددة - و يصح ما اورده اولا ما عرفت من انه في مقرر من جامع المقاصد القرينة القطعية على عدم ارادة لريده لم توجد موحودة وثاب انه يكفي في رفع اليد عن الاطلاق وجود ما يصح لقرينته ولا يعتبر القرينة لقطعية هذا ما يفهمه القاعدة .

ولكن في المقام بصوصاً خاصة تدل على ان المال المتجدد ايضاً يلاحظ في مثل هذه الوصية - لاحظ صحيح (١) محمد بن موسى قتل لفرجل و عني لرجل بوصية من ماله ثلث اربع و قتل الرجل خطأً يعني الموصي قتل (ع) بخار لهذه الوصية من ماله و من دينه و حجر (٢) الكوسى عن ابي عبدالله (ع) قال امير المؤمنين (ع) من اوصى شئ ثم قتل خطأً فان ثلث به داخل في وصيه و نحوهما غيرهما فان الظاهر ان الحكم بجوار الوصية من دينه لثي هي مال لم يكن يتوقعه - من جهة كونه ماله لا لخصوصية في الدين - وعليه فالتاء على ان المدار في هذه المسألة ايضاً على القدر المشاع في

مجموع المال الموجود حال الوفاة ووجهه وبما ذكره يظهر أنه لا فرق في احتساب الدية من التركة وخروج الثلث منها بين ما إذا كان القتل خطأً أو كان عمداً أو صلح أوليائه فأناله على الدية - بواسطة المصوص الدالة على أن تلك الدية إيصاء بحكم مال الميت لاحظ - حبر (١) عبد الحميد عن أبي الحسن الرضا (ع) عن رجل قل وعليه دين ولم يترك مالا واتحد أهله الدية من فأنله عليهم أن يقصودوه - قال (ع) بهم فقت وهو لم يترك شيك قال (ع) أما أخذوا دية فعليهم أن يقصودوه - ونحوه خبر يحيى (٢) الأزرق عن أبي الحسن (ع) فإن اطلاقهما شامل للعمد - وحبر (٣) أبي بصير عن أبي الحسن موسى بن جعفر (ع) قال قلت فان هوقن عبد وصالح وليائه فأنله على الدية فعلى من الدين على أوليائه أم من الدية أو على إمام المسلمين - قال (ع) بل يؤدوا دية من دينه التي صالح عليها أوليائه فانه أحق بدينه من غيره .

## حكم الوصية المبهمة

١٢ - في الوصايا المبهمة (ولو أوصى بحرق ماله) ولم يكن هناك قرينة من عرف أو إعادة على تعيينه (٤) فيه قولان (أحدهما) ما عن الحميد والاسكافي والديلمي والقاسمي وابن زهرة والمصنفين جماعة - وهو أنه كان الموصى به (السبع) وهو المنسوب إلى أكثر من عن ابن زهرة لأجماع عليه (ثانيهما) كونه العشر ذهب إليه الصدوق والطوسي في كتابي الأحبار والمصنفين في المختلف وولده والشهيد في الدروس واللمعة و - المحقق الثاني - ومنشأ الاختلاف اختلاف المصوص فيدل على الأول مصوص كصحيح (٥) الرضا عن أبي الحسن (ع) عن رجل أوصى بجزء من ماله

١ - ٢ - الوسائل - باب ٢٢ - من أبواب الدين والقرض - حديث ١

٣ - الواسع - باب أوصياء الحج من أبواب الفعاض ج ٢ - ص ١٩٢ -

٤ - ذكر في صدره في الوسائل - باب ٥٤ - من أبواب الوصايا - حديث ١٢ وذيله في باب ٥٥

فقال واحد من سبعة ان الله تعالى يقول له سبعة ابواب لكل باب منها حرة مقسوم -  
 فنتارجل اوصى بسهم من ماله فقال (ع) تسهم واحد من ثمانية ثم قرأ اما الصدقات..  
 الح ومثله صحيح (١) سماعيل بن همام وبحرهما غيرهما - وشهد لثاني روات كثيرة  
 مستفيضة كادت يبلغ التواتر كحبر (٢) عبد الله بن سنان عن عبد الرحمن بن سيار قال ن  
 امرأة اوصت لي وقالت ثنى فقصى بهدى وحرره منه لعلان فسات بن بى لبنى فقال  
 ما ادرى ما الحرء - فسألت ابا عبد الله (ع) عن ذلك فقال كذب ابن ابى لبنى لها عشر  
 الثلث ان الله تعالى امر ابراهيم فقال اجعل على كل جبل مهن حرء وكانت الجبال  
 يومئذ عشرة فالحرء هو لعشر من لثنى - وفي معناه حبر (٣) معاوية بن عمار عنه (ع)  
 ومثله (٤) حسن ابن سنان عن ثعلب عن بى جعفر (ع) وحبر (٥) ابى نصر عن ابى عبد الله (ع)  
 وغير ذلك من الاخبار وهذه وان كانت اكثرها ضعيفة - الا ان فيها الحسن بل  
 والصحيح ان المصنف رده فى محكى المصحف ذكر ان حديث ابن سنان صحيح  
 ولم يذكر فى سنده ابن سنان بل جعل الراوى عن الامام عبد الله بن سنان بلا واسطة  
 وقد رواه الشيخ كذا فى الاستبصار فيكون صحيحاً - وكذا شهد فى محكى  
 الدروس جمعه صحيحاً - فالظن ان متدرسان - وحدث ان كلا من القولين مشهور  
 بين الاصحاب فلامورد للمرحح الاول من مرجحات باب التعرض فيتعين الرجوع الى  
 ثابى المرجحات وهي صدرت الراوى - وهي تقتضى تعديم التصوص الاولى لاصحية  
 سادها - فالمتجه انه السع .

(٥) لواوصى (السهم) كان الموصى به هو (الثمن) على الاظهر الاشهر بل  
 عليه عامة من تحركما فى الرياض و التصوص (٦) دالة عليه - كصحيح الرطشى  
 المتقدم وغيره - وعن لصدوق والشيخ وابن زهره انه السلس للرصدوى (٧) و

١-٢-٣-٤-الوسائل باب ٥٢ - من ابواب كتاب الوصايا - حديث ١٣-٢-٣-٤-١٩

٦-الوسائل باب ٥٥ - من ابواب كتاب الوصايا

٧-الاستدلال باب ٢٢ - من ابواب الوصايا حديث ٣

العامي (١) وقول (٢) ايسر من معونه - ولكن كما ترى (و) لو اوصى (ب) الشيء (ع) من ماله كان هو (السدس) بلا خلاف والنصوص (٣) هيامة .

(ولو اوصى بمثل نصيب أحد الورثة صحت عن الثلث فان لم يزد او اجاروا كان الموصى له كآحدهم) عانه لامرهم يرثون المال بالارث وهذا بالوصية - (فلو اوصى بمثل نصيب ابنه وليس له سواه اعطى النصف مع الاجازة والثلث بدونها ولو كان له ابنان - فالثلث ولو احتلما) كما لو كان له ابن وبنت وقال اعطوا زيدا كحد ولدى - (اعطى الاقل الا ان يعين الاكثر) لان ذلك هو المتيقن و لو اريد شكوك فيه هذا هو المشهور بين الاصحاب. ومحصله ان الموصى له يكون بصلة وارث آخر فيصاف الى الورثة ويساوى الموصى له والورثة ان تساوا وان تفصلوا حمل كنفهم نصيبا (وعن) جماعة من العامة انه يعطى مثل نصيب المميين ومثل نصيب احدهم اذا كانوا مساوين من اصل المال - ونظم الباقي بين الورثة - ان تعددوا لان نصيب الورث قبل الوصية من اصل المال فادا اوصى له بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد فالوصية بجميع المال وان كان به اثنان فصصة - وان كانوا ثلاثة فنشئة (ومال) اليه المصنف رحمه محكي الخبر وجعله قريب من لصواب ثم رجع مذهب الاصحاب وجاب عن حجتهم - ان التماثل يصح شيئين لو ارث لا يستحق شيئا الا بعد الوصية الدفعة بالوارث الموصى له بمثل نصيبه ولا نصيب له لا بعد الوصية فتح يجب ان يكون مال الموصى له مماثل لنصيبه بعد الوصية وعلى ما ذكره من ان الوصية مع الواحد بالجميع ومع الاثنين بالنصف ومع الثلاثة بالثلث لا يكون هناك نصيب للوارث مماثل لنصيب الموصى له وهو خلاف مدلول الوصية فيكون تدبلا لها والصابط عندنا ان يعتبر نصيب الموصى له بعد الوصية فيقدم فريضة الميراث ويراد عليها مثل سهم الموصى بنصيبه وعند ذلك الباقي يعتبر نصيب الموصى له بنصيبه لو لم يكن وصية - انتهى

## حكم نسيان مورد الوصية

٥- (١) اوصى بوجوه (نسي الوصى وحها) منها او كثر صرف المسمى في وجوه البر - وكذا الوصى جميع الوجوه - او كان وحها واحدا فسيب - ولم يعلم به من الاول او غير ذلك مما تعدد الصرف في مصرفها كما هو المشهور بين الاصحاب - وعن الشيخ قده في بعض فتاويه والحنلي والمصنف انه ؛ (رجع ميراثا) يشهد للاول حبر (١) محمد بن الرين كنت لي ابي الحسن <sup>عليه السلام</sup> سألني عن ابي اوصى بوصية فلم يحفظ الوصى لانايا وحدا كيف يصح في الثاني فوقع <sup>بفتح</sup> <sup>بفتح</sup> الابواب البقية اجعلها في البر - وحبر (٢) ابن ابي عمير عن زيد البرسي عن صاحب النجاشي اوصى الى رجل شر كنه فمري ان حج بهاده فطرت في ذلك فاذا هي شيء يسير لا يكفي للحج فسألت ابا حنيفة وقتها اهل الكوفة فقالوا تصدق بهاده لي نعل فقلت جعفر بن محمد - عليهما السلام في الحجر - الى ان قال فقال ما صنعت قلت تصدقت بها قال (ع) صنعت الا لا يكون يبلغ ما يحج به من مكة فان كان لا يبلغ ما يحج به من مكة فليس عليك صمد وان كان يبلغ ما يحج به من مكة فاستصام - وبعبدهما النصوص الكثيرة لو ردة في بطائر المسئلة لاحظ ماورد (٣) في المنذور للكمة - وماورد (٤) في اوصيه بالعمودهم لها - قال الصدوق روى (٥) عن الاثمة عليهم السلام ان لكمة لانا كل ولا تشرب وما حمل هديا له فهو لرواها - وقريب منه غيره ووجوه ماورد في غير ذلك المورد - فان المستعد من تلكم النصوص ان كل ما اوصى به لوجه نسي ذلك بالكلية - وتعد صرفة فيه بصرف في وجوه البر على هذا لا يصحى الى ما استدل به لقول الآخر بطلان الوصية بامساع القيام بها - مع ان الملازمة ممنوعة - وايضا فان المال خرج عن ملك الوصى فلا موجب لرجوعه ميراثا .

١ - الوسائل باب ٦١ من ابواب كتاب الوصايا حديث ١

٢ - الوسائل باب ٣٧ من ابواب كتاب الوصايا حديث ٢

٣ - ٢ - الوسائل باب ٢٢ من ابواب مقلات الطوائف من كتاب الحج

ثم ن ذلك كله مما لو اوصى لجهة من الجهات او لطائفة من الطوائف غير المعلومة او لشخص مرددين اشخاص غير محصورين - وام لو اوصى لشخص وتردد بين شخصين او اشخاص محصورين فخصص للمعدة غير شاملة له - اما غير الاول منها فواضح - وام الاول فلا مودة عدم حفظ الوصى بقول مطلق فلا يشمل مالهو حفظ في الحملة - وفي مثل ذلك لا بد من الرجوع الى لقاعه في المال المردد بين شخصين او اشخاص وهي تقصى الورع والى لوبة كما امر الكلام في ذلك غير مرة

## حكم الوصايا المتضادة

١٤٠ - لاجلاف ( و ) لا اشكل في انه ( يعمل بالاحتر من المتضادين فان ثم يتضادا عمل بهما ) ان لم يرد على الثالث ( ولو قصر الثالث بدأ بالاول فالاول ) وتحقق بقول سيد مور .

لاول انه يتحقق التضاد باتحاد الموصى به و خلاف الموصى له كما لو وصى بدار معينة لزيد ثم وصى بها عمرو . او وصى بمبلغ معين لزيد ثم قال ما وصيت به لزيد فهو لعمرو - والظاهر انه لا اشكل في انه يعمل بالاحيرة من الوصيتين لان الثانية تحكون رجوعا عن الاولى ولكنه يتم مع عدم بيان الاولى واما مع سدها والدمول عنها فلا يكون مدهرجوها عن الاولى .

الثاني انه لو كانت كل من الوصيتين مطلقة كما اذا اوصى لزيد مائة ثم اوصى لعمرو مائة - او اوصى لزيد بدار ثم وصى بدار آخر لعمرو وادتا على الثالث - صحت الاولى وتوقفت الثانية على الاجاره كما مر لكلام فيه - وعرفت ان ما ورد من النص في العلق بواسطة ما فيه من التعميل يدل على ذلك .

الثالث انه لو اوصى بثلاثة لواحد وبثلاثة لآخر - فهل هي وصايا متضادة فيعمل بالاحيرة - ام لا فالاولى - قال الشهيد في المسالك ان كلام الاصحاب قد ختلف فيها اختلاف كثيرا وكك لغتوى حتى من لرجل الواحد في الكتب المتعددة بل الكتب الواحد

انتهى - وملخص القول فيه - انه يقال كما عن الحلبي والمحقق الشيخ علي - ان الاصل في الوصية ان تكون نافذة يجب حملها على ما يقتضي لعود بحسب الامكان وانما تكون الثانية نافذة اذا كان متعلقها هو الثلث الذي يحوز لعرض الوصية به فيجب حملها عليه كما يجب حمل اطلاق بيع لشريك النصف على استحقاقه حمالا للبيع على معناه الحقيقي وح فيحقق المصد في مثل ما لو قل اوصب ثلث لزيد وثلث لعمرو ويكون الثاني ناسخ للاول فقدم واولى منه ما لو قال ثلث مالي (ولكن) يتوحد عبيهما - ما فاده في المسالك قل ان الاطلاق في الوصية وعبرها من لعود اما بحمل على الصحيح ما اما فاده بحيث لا يترتب عليه مسح بوجه ولا اعسا - بقطعا لا ترى ان الوصية بجميع المال توصف بالصحة ووقوف مراد على الثلث على لاحاره ولا يقول احداها ليست صحيحة الى نقل لان جميع لركة مستحقة للموصى حال حياته اجماعا فقد اوصى بما يستحقه ومن ثم حكموا بصحة وصية من اراد على الثلث وصحة منه له وان توقف على اجارة الورثة انتهى وان شئت قلت ان اطلاق الوصية اما يقتضي ارادة معنى متعلقة به واما الصحة والفساد شرعا بمعنى المود لعدم المانع او عدمه لمانع او لفقد شرط فخارجتان عن مدلول الوصية بحيث ان الوصية الثانية تعلقت بما احرجه قبل ذلك عن ملكه فهي مقرونة بالمانع ولا تصح الامع لاحاره والى ذلك اشار الامام (ع) في الصحيح المتقدم لانه اعتق بعدم منع الثلث بالاملك فلا يحوز له ذلك - نعم - لو قال لزيد ثلثي ثم قال ثلثي لعمرو كان الثاني فسخ للاول ومصادا معه اظهارهما انه وصى بشيء واحد مرتين - فتدبر حتى لا يشبه عسك الامر -

### ما يثبت به الوصية

١٧ - (وثبتت الوصية بالنال شاهدين عدلين وبشاهد وامرأتين وبشاهد ويمين واربع ساء وتقبل الواحدة في الربع والاثنان في النصف والثلث في الثلاثة ارباع ولا تثبت الولاية الابرحلين بلا حلال ظاهري في شيء من تلكم وقد



اشعنا الكلام في جميع بل وفي شهادة اهل الدية بها وفروعها في كتاب الشهادات -  
وسيمر عليك فلا يرى وجهه لاعاده مذكرا

١٨ - (وتصرفات المريض عن الثلث وان كان معجزة) عبد المصنف ره  
وجماعه وقد مر في كتب الحرة تفصيل الكلاء في ذلك وعرفت ان الاظهر كون صحرات  
المريض من الاصل لاس الثلث

## حكم اقرار المريض بالدين

(واما الاقرار) في حال المرض الذي يموت فيه (٥) في احوال - احدها - انه  
بعد من الاصل مطلقا وهو مذهب النجاشي والجلي مدعي عليه لاجماع - ثانيا - انه  
(ان كان متهمًا) فمن الثلث والله اشر المصنف ره بقوله (فكك) والافصح الاصل  
وهو مذهب الشيخين والمصنف ره والمحقق ولاكثر - واصناف جمع منهم فبدأ آخر  
لمخروجه من الاصل وهو كونه عدلا - ثانيا - انه ان كان الاقرار لاحصى فالتفصيل بين  
كونه متهمًا من الثلث وغير متهم من الاصل وان كان للورث فمن الثلث مطلق  
وهو مذهب المحقق في نافع - رعاها - نعمه لحكم لاحصى بكونه من الاصل وتفيد  
ذلك في لو اريت بعدم التهمة بطله في الحدائق ولم يذكر فائله وهناك احوال اخر وقد  
ابهاه بعضهم في سبعة - و تكلام نارة فما يقتضيه لقواعد و اخرى فيما يقتضيه  
لمصوص الخاصة - والقواعد هي تفصيل حروجه من الاصل مطلقا - لعموم ما دل على ان (١)  
اقرار لعقلاء على انفسهم حائر - ولما قيل من به ما قراره يرد انراه دمه من حق عليه ولا  
يمكن التوصل اليه الا بالاقرار ولو لم يقل قراره بقب دمه مشعولة وبقي المقر له  
مموها من حقه وكلاءه مفسدة و تقتض - لحكمة قول قوله - والابراد على لثاني كما  
في الحدائق و لرياض - به كما يحتمل ان يكون الاقرار لمذكره محتمل ان يكون لمجرد

حرمان الوارث و منعه وإن دمه غير مشعولف - تندفع بما احترقه من كون مجرات المريض من الأصل فلو كان قصد ذلك كان له التوصل إليه بالهبة وغيرها - وإما التخصيص الخاصة فهي طوائف - منها - ما يبدل على أن الإقرار أن كان للوارث يعصل بين كونه منهما فمس الثلث وغير منهم فمن الأصل - كصحيح (١) - مصورين حذرهم عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى لبعض ورثته أنه عليه دين فقال عليه السلام أن كان الميت مرضيا فأعطه الذي أوصى له أو منه غيره - والمراد بالمريض ليس هو كونه عدلا بل ظاهره ما يقبل كونه منهما - و منها ما يبدل على هذا التفصيل بالنسبة إلى الأقرار لللاحق كصحيح (٢) أن مسكان عن العلاء بن السمرى عن أبي عبد الله عليه السلام عن امرأة ستودعت رجلا مالا فلما حضرها لموت قالت له إن المال الذي دفعته إليك لعلاء فو ماتت المرأة فأتني أوليائها الرجل فقالوا له أنه كان لصاحبتنا مال ولأراء الأعدك وحيف لنا ماله فبلك شيء أفيحلف لهم فقال عليه السلام أن كانت مأمومة فيحلف لهم و أن كانت منعمة فلا يحلف و يصح الأمر على ما كان فإما لها من ماله ثمة - و هذان الطائفتان لا تعرض بينهما - و منها ما يبدل على أن المقر به للوارث مطلقا يحرح من الثلث كصحيح (٣) سماه بن جابر عنه عليه السلام عن رجل أقر لوارث له و هو مريض بدن له عليه قال عليه السلام يجوز عليه إذا أقر به دون الثلث - وفي المالك أن يظهره غير مراد لأنه اعترى نقصان المقر به عن ثلث وليس ذلك شرطا أجمعا - وفيه - أن الظاهر منه إرادة الثلث فما دون فقد وقع التعبير بمثل هذه العبارة في جملة من موارد الأحكام وعليه حمل قوله (٤) تعالى « فإن كن نساء فوق اثنتين » أي اثنتين ففوق فلا إشكال من هذه الجهة - لكنه أعم مطلق من الطائفة الأولى في قيد إطلاقه بها - و منها ما ظهره الإحراج من الأصل

في الاقرار لو رث كصحيح (١) ابي ولاد عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل مريض اقر  
 عبد الموت لو ارث بدين له عليه قال يجوز له ذلك لحديث - وهذه الطائفة ايضا اعم  
 مطلق من الاولى فيقد اطلاقها بها - ومنها ما يدل على رد لاقرار مطقة - كقبر (٢)  
 نسكوبى عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام به كان يرد النحلة في الوصية - و ما اقره عبد  
 مونه بلائث ولا يسه رده - فان الظاهر ان المراد من قوله يرد النحلة في الوصية انه  
 يجعلها من قبلها فيكون بخار والمحرور متعلقا بردد - وقوله وما اقره - الخ حيلة  
 اخرى و دة على رد لاقرار مطقة - ولكنه حيث لم يعمل بطهره احد فنداحمله لشيخ  
 على اردة رده من الاصل و ان اخرج من لثا - فيقيدح اطلاقه بالطائفتين الاوليتين  
 ومنها ما تضمن التفصيل بين كونه ملك وغيره - كصحيح (٣) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام  
 عن رجل اقر لو ارث بدين في مرضه ايجوز ذلك قال عليه السلام نعم اذا كان مليا ونحوه  
 صحيحه (٤) لاخرعه عليه السلام والصغير الذي يكون اسم كان يحتمل رجوعه الى الوارث  
 والغرض من ذكر ملأته كون ذلك قريبة على صدق المقر له - ويحتمل رجوعه الى  
 المقر و يجعل ذلك كناية عن صدقه واماره - وعلى التقديرين يتحد مصداقهما مع مفاد  
 الاولى - واما بعض الملائة كناية عما ذكر من جهة عدم القائل بظاهاها - فالمتحصل  
 مما ذكرناه ان المسفاد من مجموع النصوص بعدد بعضها الى بعض انه ان كان  
 المقر منهما فيخرج من اللثا - ولا من الاصل - ثم انه لا يهما لبحث في ان العدالة و  
 عدم الاتهام متساويان بحسب المصاديق و ان العادل غير متهم و العاسق متهم كما من  
 التذكرة - ام تكون السسة سهما عموما من وجه قرب عادل بحسب الموارد  
 الظاهرية متهم - و رب فاسق موثوق به من هذه الجهة كما هو الاظهر بعد كون المدار  
 على الاتهام وعدمه وان الظاهر من كونه مرضيا كونه غير متهم لاعادلا .

١ - ٢ - لوسائل - باب ١٦ - من ايراد كتاب الوصايا - حديث ٢ - ١٢

٣ - ٢ - لوسائل - باب ١٦ - من ايراد كتاب الوصايا - حديث ٧ - ٥

ثم ان الماحوذ في بعض النصوص - لاقرار عند حصول الموت و في بعضه الاقرار وهو مريض - ومقتضى الجمع بين الاحبار هو الساء على ان لموضوع هو الاقرار في مرض الموت بشرط كونه قريب منه عره (٩) اما ما قاله المصنف رده ان (هذا الحكم يتعلق بمطلق المرض الذي يحصل به الموت وان لم يكن مخوفا) مراده لاطلاق من حيث كون المرض مخوفا وغير مخوف لاسيما حيث ما يتناول مدته بعد الاقرار وغيره - فعلى هذا لو اقر في ابتداء السل و قد لم مرضه الى ان مات لا يكون اقراره مشمولا لهذا الحكم - و لى هذا نظر لمصنف رده في محكي التذكرة حيث نقل في السبل اقول لا مشاهاة ليس بمخوف في ابتداءه وان كان مخوفا في آخره لان مدته يتناول ابتداءه لا بحاف منه الموت عاجلا فاذا انتهى خيف .

## احتساب ارض الحباية والديعة من التركة

١٨- ( ويحتسب من التركة ارض الحباية والديعة ) متعلق بهما لديون والوصايا وسائر ما يتعلق بالتركة - من غير فرق في لدية بين دية الخطاء ودية العمد - ويشهد بذلك لنصوص (١) الكثيرة الواردة في الانوار المصرفة وقدمر الكلام في الدية في آخر المسألة الثالث عشرة - وانه يظهر حال ارض الحباية مع ان النص الخاص بالعليه - وربما يقال ان الحكم فيها موافق للاعتبار لان الميت احق بنفسه من غيره ووجهه بعض الاساطين بانه لما كان المقتول عمدا او من اورد عليه الحباية هو الذي ملك نفس قتله عوضا عنه او ملك ابراء الحباية بمثل ما اورد عليه وكانت الولاية على ما ملكه عموا او استيفاء اوائلا بالمال لوليّه فلو صالح القاتل بالدية - والجاني بالارض تندرج هي في ملكه لا في ملك الولي فيكون سيلهما سبيل ساير امواله - وكيف كان لنصوص الخاصة تعينا عن هذه الوجوه الاعتراضية .

١- الوسائل باب ٢٢ من ابواب الدين - باب ١٤ - ١٦ من ابواب الوصايا وبواب

١٩ - وتصح الوصية على كل من للموصى عليه ولاية تصرف كالأب ولو انتصت صحت في اخراج الحقوق عنه) ودمر الكلام في هذه المسألة في ذيل المطلب الثاني في شرح نظام الوصى وعرفته انه يصح وصية الأب ولجده بالولاية على الصغار ولا تصح وصية الحاكم والوصى به وعرفت حكم وصية الأب أو لجدهما مع وجود الآخر كما عرفت حكم الوصية باخراج الحقوق وما شاكل .

بقي الكلام في ما يتعلق بخصوص هذه لعازه فان قوله يصح الوصية على كل من للموصى به يدخل فيه وصية الأب مع وجود الجدة فيه بصدق ان الموصى له عليه ولاية - مع ان المشهور لمصوّر - ليس له جعل لولاية للغير مع وجود الجدة ثم انه لو اوصى في حرج لحقوق ابى عمر الورثة وكانوا كبارا ليس للموصى التصرف في تركه لأجل ذلك الا انهم اما لانهم شركاء في المال - اولان تمام المال لهم - على القولين في استحقاق التركة منهم بالموت مطلقا - بمقدار لا يقاس للموصى به والدين والادب فلا كلام والاخرهم على الاداء من المال او من اموالهم الاخر فان لم يمكن ذلك رفع امره الى الحاكم لفرمهم باحد الامرين - وان لم يمكن ذلك ايضا حذره ان يسبق من التركة ما يقضى به الوصية ويولى به الدين

## حكم الوصية باخراج الولد من الميراث

٢٠ - (ولو اوصى باخراج بعض ولده من الميراث لم تصح) باختلاف فيه في الجملة بل عليه الاجماع اذ لم يحالف في المسألة بكتبتها غير الصدوقين والشيخ والاولان لربما بالصحة في الولد الذي قد احدث الحدث المذكور في العصر الاخير - والشيخ لترم بهاقبه في الجملة حملا للغير الا انى على انه قضيه في واقعة - وعلى ذلك فالاجماع على عدم الصحة في الجملة ثابت - وكيف كان فيشهد البطلان مضاف لى ذلك - والى بها مخالفة لكتابات المسنة وتلمو - والى انها من الخيف في الوصية الذي

ورد فيه (١) انه من الكبائر - خبر (٢) لسكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليهم السلام ما بالي اصردت بولدي (بورثني حل) اوسرفتهم ذلك المال - وخبر (٣) مسعدة عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام من عدل في وصيته كان كمن تصدق بهافي حياته ومن جار في وصيته لقي الله عز وجل يوم القيامة وهو عرصر - وصحيح (٤) سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام في رجل كان له ابن يدعيه فده و اخرجه من الميراث وانا وصيه فكيف اصنع فقال عليه السلام لزمه الولد لاقراره بالمشهد لا بدفعه الوصي عن شيء قد علمه .

وبارء تلکم - ما رواه (٥) الصدوق والشيخ عن وصي علي بن السري قلت لابن الحسن موسى (ع) ان علي بن السري توفي واوصى لي فادله فقلت وان ابيه جعفر وقع على ام ولد له فامرني ان اخرجه من الميراث فقال (ع) لي اخرجه ان كنت صادقا فيصبيه حل قال فرجعت فقدمي الى ابي يوسف الدمشقي فقال له اصلحك الله انا جعفر ابن علي السري وهذا وصي ابي فمره فيدفع الي ميراثي من ابي فقال لي ما تقول فقلت له نعم هذا جعفر بن علي السري واما وصي علي بن السري قال فادفع اليه ماله فقلت اريد ان اكفك فقال عد وديوت حتى لا يسمع احد كلامي فقلت له هذا وقع على ام ولد لاسه فامرني ابو داود واوصى الي ان اخرجه من الميراث ولا اورثه شيئا فاثبت موسى بن جعفر بالمدينة فاحترته و سأله فمرني ان اخرجه من الميراث ولا اورثه شيئا فقال الله ان نال الحسن امرك فقلت نعم فاستحل علي ثلاث ثم قال انك ما امرك بالقول قوله قال الوصي فاصابه الحبل بعد ذلك (ولكن) وصي السري الراوي للمحرر مجهول الاسم و الوثاقة

١- الوسائل - باب ٤٠ - من ابواب جهاد النفس

٢- الوسائل - باب ٥٠ - من ابواب الوصايا - حديث ١

٣- الوسائل - باب ٨٠ من ابواب الوصايا - حديث ٢

٤- ٥- الوسائل - باب ٩٠ - من ابواب الوصايا - حديث ١-٢

ولا يعمل بخبره وإيضاً في طريقه العلوي وهو مشترك بين الثقف والصغير مدع - بالأصحاب  
اعرضوا عنه وهو معارض بما مر فلا سبيل إلى العمل به .

ثم إنه على نقول بعدم الصحة وفتح الخلاف في أنها تطل برأس كما عن الأكثر -  
أم تكون هذه الوصية جارية مجرى الوصية بجميع ماله لمن عدا الولد فتعصى في  
الثالث خاصة أن لم يحر الولد ويكون للمخرج نصيبه من الباقي بموجب الوصية وهو  
مختار المصنفه في محكي المختلف وعن الحراساني أنه استظهره (وجه) لأول أن  
إخراجه من الميراث أعم من الوصية لئلا يباقي الورثة وألزم رجوع الحصص إليهم  
إلا أن ذلك ليس للوصية بل لاستحقاقهم التركة حيث لا توارث وربما لا يعم حين  
الوصية من يرثه ولا يحظر ماله لادلالة في اللفظ مطابقة ولا تضاماً ولا التزاماً (ولكن) يرد  
عليه أنه كما لو أوصى بإخراجه من الثلث لا اشكال في الصحة ويكون ذلك وصية بصرف  
الثلث قس عليه فكأن في المقام فإنه لا يعتبر في الوصية سوى المهد بما رآه ولا يعتبر  
فيها قصد عوان الوصية وعلى ذلك فالأبصار بإخراجه من الميراث إحصاء بصرف  
المال كله في باقي الورثة فيترتب عليها حكمها فما أعاده المصنف رد أوجه

## كتاب الشفعة

الذي ذكره المصنفه في آخر كتاب المناجر - ولكنا حيث اكتفينا بكتابتنا  
منها ج الفقاها في شرح المكاسب للشيخ الأعظم ره - الذي هو أربع مجلدات و  
استوفينا البحث فيما يرجع إلى المناجر من المساحات - عن شرح كتاب المناجر للتصويرة  
فأبنا أنه بقي المسائل المتعلقة بالشفعة التي نعرض لها المصنف ره فاجبنا إدراجها  
في المقام - لثلاثي فوات عدايات من أبواب الفقه - لم يكن في هذا الشرح .

وكيف كان فهي عبارة عن استحقاق أحد الشريكين حصص شريكه سبب انتقالها  
بالبيع - والأصل في شرعيتها بعد الإجماع المحقق والمحكي مستفيض - النصوص  
المتواترة التي ستمر عليك جملة منها في ضمن المسائل الآتية - فلا شك في أنه

(اذا باع احد الشريكين حصته في ملكه كان للاحقر الشفعة) عليه الامر (بشروط)  
- وتقيح القول فيه في مقامات -

### ما ثبت فيه الشفعة

الاول فيما ثبت فيه الشفعة لأحلاف بين الاصحاب كما نقله عمر واحد في ثبوتها  
في العقار ثلاث لقابل للقسمة كالاراضي والمسكنين والمسكن وفي الشرايع  
والنافع والمسالك وغيرها لأحماص عليه وفي لجوهر عليه الاجماع فسميه  
بل المحكي مهما مستبعض او موثر - كالنصوص من الطرفين - وانما الخلاف في غير  
ذلك من الاموال وفيه احوال كثيرة - ذهب اكثر المتقدمين وجماعة من المتأخرين منهم  
لشيخن وابن الجبير وابو الصلاح وابن دريس الى ثبوتها في كل مسع منقولا كان  
ام لا وبلا للقسمة ام لا - وفيه احوال - ( ان يكون الملك مما يصح قسمة ) - وعن  
جماعة وهم اكثر المتأخرين اختصاصها بغير المبيع عادة مما يقبل القسمة و منشأ  
الاختلاف اختلاف النصوص - وتقيح القول بالبحث في موردتين - أحدهما في  
اختصاصها بغير المنقول وعدمه - الثاني في هل تختص الشفعة بما يصح قسمته  
ام نعم غيره

اما الاول فشهد لثبوتها في كل مسع منقولا كان او غير منقول مرس (١) يوس  
عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام عن الشفعة لمن هو وفي اي شيء هو ولمن تصلح  
وهي تكون في الحيوان شفعة وكس هي فذل عليه السلام الشفعة حائزه في كل شيء من  
حيوان او ارض او متاع اذا كان الشيء من شريكين لا غيرهما فباع أحدهما نصيبه  
فشريكه احق به من غيره وان زاد على لائين فلا شفعة لأحدهم - ورواه الصدوق مرسل  
الا انه قال الشفعة واجبة - وهذا الخبر دلالة واضحة - وسنده قوى على الاظهر



اذلا موهم لعدم اعتباره سوى رسالة ووجود محمد بن عيسى بن عبد في طريقه وشي  
 مهملا لا يوجب وهذا - اما رسالة فلان المرسل من من اجتمعت العصابة على تصحيح  
 ما يصح عنه - ومحمد فلان وان صعبه جماعة لان الظاهر ان سنا بصيف هؤلاء  
 تصحيح الصدوق - والصدوق صعبه تصحيح ابن الوليد كما صرح به مرارا ، وتصحيح  
 ابن الوليد اما هو ليكون اعتقاده انه يصر في الاحارة ان يقرأ على الشيخ ويقرأ الشيخ  
 عليه ويكون السامع فاهما لما يرويه وكان لا يفتقر الاحارة المشهورة بان يقول احرت  
 لك ان تروي عني وكان محمد بن عيسى صغير السن ولا يسمعون على فهمه عند القراءة  
 ولا على احارة يوس له - ولكنه كما يرى ولد قال المجاشي ود كرا ابو جعفر بن بابويه عن  
 ابن الوليد انه قل ما تعذر به محمد بن عيسى من كتب يوس وحديثه لا يعتمد عليه - و  
 رأيت اصحابا يذكرون هذا ويقولون من مثل بن جعفر محمد بن عيسى سكن بغداد -  
 مع ان جماعة من ائمة الفن وثقوه - فلا اشكال في سد الحر - اصعب الى ذلك كله ان  
 العمل به مشهور بين القدماء و الشهرة من مذهب صحابة ، ووجب جبرو هن  
 المخبر لو كان فاحصر من حيث لسد معسرو من حيث الدلالة صريح في المطلوب - فلا  
 توقف في الحكم

ويصده النصوص الدالة على ثبوت الشعبة في المملوك كصحيح (١) الحلبي  
 عن ابي عبد الله (ع) انه قال في المملوك يكون من شركاء في بيع حدهم نصبه فيقول صاحبه  
 انا حق به انه ذلك قال (ع) نعم د كان واحدا - ومثله صحيح (٢) ابن سنان عنه (ع) - و  
 اصنافي ذيل لصحيح الأول خيل له في الحيوان شعبة قل (ع) لا - ومثله حر (٣) سليمان  
 ابن خالد عن ابي عبد الله (ع) ليس في الحيوان شعبة - فمحمولان على عدم ثبوت الشعبة  
 في الحيوان مع تعدد الشركاء بقية مرواه (٤) الصدوق باسناد عن الرطبي عن ابن سنان

عنه (ع) في حديث انه قال لا شفعة في الحيوان الا ان يكون الشريك فيه واحدا - ولعدم قول احد من اصحاب التفصيل بين المملوك لاسي والحيوان في ذلك الامس مختلف المصنفه - وايضا يفصده حسن (١) هارون بن حمزة العموي عن ابي عبدالله (ع) عن الشفعة في ادورأ شيء واحد للشريك ويعرض على الحار فهو احق بهما من غيره فقال (ع) الشفعة في السور اذا كان شركا فهو احق بها باليمن - بناء على كون العبارة كما ذكر - ولكن قد ذكر في بعض النسخ في البيوت بدل في السور .

وقد استدلل لاحصائها بغير لمقول - باصالة عدم التسلط على مال لغير الا بطريقه - خرج منها لمجمع عليه في الدعي - ومادل على بعضها عن الحيوان والسعية وطريق - وبحر (٢) جابر عن ابي الحسن (ع) لشفعة الامي ربع وحائط - وبالتصو في الآتية لدالة على اختصاص الشفعة بما لم يقسم بدعي ظهورها في كون مورد الشفعة ناقصا للقسمه بخلاف الحيوان ونحوه بل ذكر الارف لى هي علامة الحدود في بعضها في قسمه الاراضي مشر بان موردها مخصوص الاراضي - وبمرسل (٣) لكليبي قل - وروي ايضا ان الشفعة لا تكون لامي الارض والدور فقط - وبهر (٤) عفة حاله عن ابي عبدالله (ع) قصي رسول الله ﷺ بالشفعة بين الشركاء في الارضين والمساكن وقال لا ضرر ولا ضرار وقال اذا ردت الارض وحدثت الحدود فلا شفعة - قل المصنف في محكي المختلف بعد قل لحر وهو يدل معهومه على انتفاء الشفعة في غير الارضين والمساكن اما ولا فلتعليق الحكم عليها - وما ثابا فلقوله (ع) لا ضرر ولا ضرر

ولكن المجمع كما ترى - ان الاول فلاه بحسب الحروح عن الاصل بالدليل وقد تقدم - واما الثاني فلما عرفت من عدم بعضها عن الحيوان - واما فيها عن السعية والطريق

١- الوسائل باب ٢ من ابواب كتاب الشفعة حديث ١

٢- المستدرکات ٥ من ابواب الشفعة حديث ٦

٣- الوسائل باب ٨ من ابواب كتاب الشفعة حديث ٢

٤- الوسائل باب ٥ من ابواب كتاب الشفعة حديث ١

مسياني الكلام فيه - واما الثالث فلانه مرسل لا يعتمد عليه - واما الرابع فمضاف الى ماسياني من عدم لاحتصاص بما لا يقسم ان قابلية القسمة اعم من وجه من المقول واما الخامس فلصعته بالارسال - واما السادس فمضاف الى صعته بمحمد بن عبدالله بن هلال المهمل - ١٠ انه لا يدل على لاحتصاص لأن تطبيق الحكم عليهما لا يدل على نفيه عن عرهما الاعلى بقول بمفهوم الوصف - واما لتعليل فالظاهر انه للحكم بثبوت الشععة فيهما لانهما عمدهما - وعليه فالمراد بالصرر الصرر الذي ابطله وجه الحكمة في ثبوت الشععة لاهدر نعى سلطه المالك عما ملكه كما عقله المصنف ره - فالرواية حجة بعمومها المسند من لتعليل فيهما عليه اكثر القدماء كما افاده سيد الرياض فالأظهر ثبوتها في كل مبيع -

### ثبوت الشععة فيما لا ينقسم

و ١٠ مورد الثاني - ومن جماعه من قدماء لطائفة ثبوت الشععة فيما لا يقبل القسمة ايضا كالعصيد و نكاكين و لجماعات المصقة و لهر و الطريق الصيق و ما شاكل - ومن اليه الشهيد الثاني في المسالك وجمع ممن تبعوه قواه سيد الرياض - وعن الشيخ و سلاوي و حمزة و لراح و المصنف ره و لمحقق و الفخر و الشهيد انها لا تثبت فيه وفي المسالك انه لمشهور خصوصاً بين الساحرين و عن التذكرة ستة الى كثر علمنا و انقال صاحب الحدائق الشهرة ان وقعت بعد العلامة - وجه الاول اطلاق الأدلة .

و استدلل للثاني بحبر (١) السكومي عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لا شععة في سبعة ولا في يهر ولا في طريق - وليس المراد الواسعين اتفاقاً فيكون المراد لصيقين - و حرره (٢) الآخر بحوه و راد ولا في رحي ولا في حمام - و يحصر (٣) طلعة

١ - ٢ - الوسائل - ٨٧٥ - من بواب كتاب الشععة حديث ١ - ٢

٣ - الوسائل - ٨٧٥ - ٣ - من بواب كتاب الشععة - حديث ٨ -

ابو زيد عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قسمي بالشععة مالم تورف يعني تقسم - ومثله خبر (١) جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الشععة في كل مالم تقسم - باعتبار ان لم لا تدخل الاعلى ما يمكن قسمته ويصح اتصافه بها ولو وقتا و لدا لا يصح ان يقال السقف لم تقسم وانما يصح لا تقسم فاللهي بها ح معنى عدم الملكية لا معنى لسلبه وبالأخبار الدالة على اختصاص الشععة بما لم تقسم كمرس (٢) جميل عن احمد بن محمد عليه السلام الشععة لكل شرك لم يقاسم وبحو حو حو ناعدا ظهور يقاسم ولا يقاسم في ذلك - وبان عرض الشارع بالشععة دالة صررا، ذلك بالقسم لو رادها المشتري وهذا الصرر مستفاد فيما لا يقسم فلا شععة فيه - وبما صله به لعل على ملك مالكة وانما الشععة مخالفة له فيفتقر الى دليل.

و لكن توجه على الاول انه بما رصهما - حسن (٣) منصور بن حازم قلت لابي عبد الله عليه السلام دار بين قوم السموه فاحد كل واحد منهم قطعة وسأها وتركوا بينهم مساحة فيها ممرهم فجاء رجل فاشرى بصبب بعضهم انه ذلك قال عليه السلام نعم ولكن يسديانه ويبيع ما الى الطريق او يرسل من فوق لتست ويسديانه فان اراد صاحب الطريق بيعه فانهم حق به والا فهو طريقه يبيع - حتى يجلس ذلك الباب ويحوه الموثق الا في - فان قيل انه محض بالطريق - قلنا لا يصح ذلك بعد اجماع المالك على اعموم وماء الاستدلال بالخرين على ذلك - وعنى الثاني - اولامنع ظهور لم تقسم في عدم الملكية وثانيا ان ما يدل على الاختصاص بذلك هو السوى الضعيف وحر طلبة لا يدل على اختصاص الاعلى القول بمفهوم لوصف مضافا الى ضعف صده - وعلى الثالث - انه لا اشكال في ظهور يقاسم ولا يقاسم في ذلك لان الكلام في اختصاص الشععة بما يقل القسمة ولو كانت دالة الشععة محتصة بهذه الخصوص ومثلي لقل بالاختصاص - وكذا لو كان لها مفهوم دالة به على الاختصاص ولكن الاطلاقات موجودة وهذه

١ - المستدرک باب ٣ من شععة حديث ٨

٢ - الواسع - باب ٣ من بواب كتاب الشععة - حديث ٣

٣ - الواسع - باب ٤ من ابواب كتاب الشععة - حديث ٧

الأحار لأمهوم بها - وعلى الرابع - انه لم يذكر الضرر علة لهذا الحكم في شيء من الأحار نعم صرح على من عنه مشعر بذلك - مع ان منطقي لضرر فيه غير معلوم ومن المحتمل ان يكون هو سوء الشريك . ومن الشركة لحديثه بل يقال ان هذا اظهر مما ذكر في الاستدلال - ولذا استدلال السيد المرتضى قدوة وتتمه غيره بهذا الوجه لثبوت الشفعة في لمساواة قائلان المفتضى لثبوت الشفعة وهو ازالة الضرر عن الشريك قائم في غير المقسوم بل هو اقوى لان المقسوم يمكن التحصيل من ضرر الشريك بالقسمة بخلاف غيره - وعلى الخامس ان الاصل لا يرجع اليه مع دليل - فالتحصيل مما ذكرناه ثبوت لشفعة فيما لنفس نفسه

## اعتبار انتقال الحصة بالبيع

لمقام الثاني في الشرط لعدمه في ثبوتها (9) في مور - احده (ان ينقل الحصة بالبيع) فلاشت لو اشتد به أو صبح أو صدق أو صدقة أو فر - كما هو المشهور وعن غير واحد الأجماع عنه وفي الجوهر ولعله كث لأن خلاف من الجديد في ذلك حيث نسبها في لمة عوض وعبره عن قاذح في محصل لاجماع فصلا من محكية وفي المسالك بعد الأعراف ما هو لمشهور بين الأصحاب من كاذب يكون اجماعا قال وليس عليه دليل صريح ودعا بصحة الروايات ذكر السبع وهو لا بد في ثبوتها غيره ومن ثم حالف ان لحيد قائنته بمطلق النقل حتى بالهمة عوض وغيره لما اشربا اليه من عدم دليل يقتضى التخصيص ولاشتراك الجميع في الحكمة لئلا على ثبات لشفعة وهو دفع الضرر عن الشريك ولو حصصه بمقدود المعاوضات كان اقله - وتبعه غيره .

فمحصل ما يستفاد من عبارته في وجه ثبوت الشفعة في غير البيع امران - أحدهما - عدم دليل يقتضى التخصيص - ثانيهما - اشتراك الجميع في الحكمة (ولكن) الاول يصعب بان عدم الدليل على التخصيص لا يكفي في الحكم بالعموم بعد اعتراضه بتخصيص

للموضوع بالبيع اذ لا تعدى عنه يحتاج الى دليل من خارج او طلاق وعموم في الاحبار  
يشمل غير البيع والمعروض عدمها ويدون ذلك يكون المرجح صلاحه عدم السلطة  
ويضعف الثاني - ولا ان الحكمة لاتصلح وحها للتعدي فاندك شأن العلة المصنوعة  
لا الحكمة فصع لاعراف - يكون مادكر حكمة كيف تعدى عن موردها - وثانيا - ما تقدم  
من عدم معلومية الحكمة فكما يحتمل ان تكون ما ذكر كك يحتمل ان تكون ما  
يفسده عن السيد المرتضى ره - اصف الى ذلك ضعف سند ما تضمنها كما مر فهذا  
القول ضعيف .

ويشهد لعدم ثبوتها في غير البيع مضافا الى ما مر مارواه (١) بوس هي بعض  
رحاله عن ابي عبد الله (ع) الشعة حائرة في كل شيء من حيوان او ارض او متاع اذ كان  
الشيء بين شريكين لا غيرهما فباع احدهما بخصبه فشريكه احق به من غيره - فانه  
بمعهوم الشرط يدل على عدم ثبوت الشعة في غير البيع ساء على ما هو الحق من انه  
لا فرق في ثبوت لمعهوم للشرط بين الشرط الواحد والمتعدد - وما افاده سيد الرضوي  
من ان هذا لمعهوم محتمل للورود مورد العنة - يدفعه ان الطاهر من احد كل قيد في  
الموضوع دخله في الحكم والحمل على لعله بحث الى قربة معقودة في المقام - ويؤيد  
ذلك - مفهوم قوله عليه السلام في حس (٢) لقوى الشعة في لبوع - وانما لم يستدل به  
لاختلاف السبع في لفظ - البوع - وفي بعضها - البوت - ويؤيده ايضا ما استدل  
به لهذا القول المصنف ره في محكي المختلف والشهد الثاني فقه في المسالك لعدم  
ثبوت الشعة في غير المعاصات وهو - صحيح (٣) ابي بصير عن الباقر (ع) عن رجل  
تزوج امرأه على بنت في دار له وله في تلك الدار الشركاء قال عليه السلام جائر له ولها ولا شعة  
لاحد من الشركاء عليها - وجه الثاني ادعائه بان بعضها من جهة كونها صداقا لا من

١ - الوسائل - باب ٧ من ابواب كتاب الشعة حديث ٢

٢ - الوسائل - باب ٢ من ابواب كتاب الشعة حديث ١

٣ - الوسائل باب ١١ من ابواب كتاب الشعة حديث ٢

جهة تعدد الشركاء - فالمتجه اختصاص الشععة بالسبع فلا تثبت مع انتقال الحصص  
بغير المبيع .

## في اعتبار اشاعة المبيع

(٩) ثانياً : ان يكون المبيع مشاعاً مع الشفع حال البيع او يكون شريكاً

في الطريق او النهر او الساقية ) على المشهور شهره عطية - وعن غير واحد من  
الاساطين بسببه الى مذهب الاصحاب الالعماسي - ولم يستثني بعضهم - ما عديم الاعتناء  
بمحدوده - ولا ان كلامه قاس لتحمل على ثبوت الشععة في غير المشاع اذا كان شريكاً  
في الطريق - وكيف كان فيشهد لاعتبار الاشاعة - وعنده ثبوتها مع تمييزها لقسمه -  
بخصوص كثيرة كصحيح (١) عبدالله بن مسعود عن الصادق عليه السلام لان تكون الشععة للشريكين  
ما لم يندسما - وقوى (٢) السكوبي عنه في حديث لاشععة للشريك غير مقاسم -  
وحبر (٣) محمد بن مسلم عن الدور في ان اذا وقع السهم رتعت الشععة - ويحويها  
غيرها - بل يشهد به ما دل على عدم ثبوت الشععة للجار واحتج بها بالشريك - كحسن (٤)  
المروى عن ابي عبدالله عليه السلام عن الشععة في الدور شيء - وجب على الشريك - ويعرض  
على الجار فهو احق بها من غيره فقال في الشععة في السور (٥) حل اذا كان شريكاً  
فهو احق بها بالثمن - وحبر (٥) لم يبق عنه في الشععة لان تكون للشريك ويحويها  
غيرهما - واما السوى (٦) المروى من طرق العامة - ان الجار احق بالشععة - او بشفعة -  
فله صفه وعراض الاصحاب عنه لا يمد عليه

١-٢-٣- لوسائل باب ٣ من ابواب كتاب الشععة حديث ١-٢-٣

٤- الواسائل باب ٢ من ابواب كتاب الشععة حديث ١

٥- لوسائل باب ١ من ابواب كتاب الشععة حديث ١

٦- اخرج ابو داود في ٢٧ كتاب السور ٧٢ باب في الشععة حديث ٣٥١٨ كذا

واما ثبوتها مع عدم الاشاعة اذا كان شريكاً في الطريق والمهر أو لداوية فقد استدل له ناخبر  
 منها صحيح (١) منصور او حسبه عن الصادق ربح عن دار فيها دور وطرفتهم وحدث  
 عرصة الدار فباع بعضهم مبرته من رجل من شركائه في الطريق ان يأخذوا بالشفعة  
 فقال لا، ان كان باع الدار وحولها، الى طريق غير ذلك فلا شفعة لهم وان باع الطريق  
 مع لدار فلهم الشفعة ولو اياه يقبل اطلاق ما دل على عدم ثبوت شفعة مع عدم اشركة  
 (وفيه) انه يدل على ثبوت شفعة مع تعدد الشركاء ولم يعمل به لأصحاب. وليس المحرم مصمماً  
 لحكمين أحدهما ثبوت شفعة مع تعدد الشركاء، والآخر ما ثبوت شفعة مع الاشتراك في الطريق  
 كى يقال ان عدم العمل ببعض المحر لمعارض قوى لا موجب طرحة، لشمه الى ما لمعارض له  
 بل هو متضمن لحكم واحد وهو ثبوت الشفعة مع تعدد الشركاء في ما كانت الشركة في الطريق  
 فبدر. ومنها حسن (٢) منصور عنه (ع) عن درة قوم اقساموها فاحد كل واحد منهم قطعة  
 وبها وثروا كوا بينهم ساحة فيها معمرهم فباع رجل من شريكتهم بعضاً من ذلك قال لا  
 نعم ولكن يمدانه وينتج بان في الطريق وبطل من ذلك البيت ويسدانه من اراد صاحب  
 الطريق بيعه فابهم احق به والا فهو طريقه حتى حتى يجلس ذلك الباب وقريب منه  
 لموثق (٣) استدلال بهما المصنفه في محكي لذكره (وورد له) ما ورد غير واحد  
 من ان ظاهرهما ثبوت شفعة في بيع الطريق خاصة ولا معرض فيها لسع الدار مع  
 الممر - ناداً لا دليل له سوى لاجماع - وهو الحجة في ثبوتها مع الاشتراك في شرب  
 والادلاحار غير مترجمة له (ثم) هل يختص الحكم بصورة شركة سابقة على القسمة  
 في ذات الطريق كما عن ظاهر جماعه م يعم غيرها كما هو ظاهر الاكثر لاستدلالهم  
 للثبوت بالنسب غير المختص بها - وجهان - اظهرهما الاول على ما مر به من عدم امرك  
 فهذا الحكم سوى الاجماع فان المنقضى من معقده ذلك



## في اعتبار ان لا يزيد الشركاء على اثنين

(٩) ثالث الشروط (ان لا يزيد الشركاء على اثنين) كما هو لمشهور شهرة عظيمة كادت تكون اجماعا بل هي ككث كذا في الجواهر بل عليه الاصح في الاستصار و لسر ثر والتفيع كما في الربص (وعن) اس الحسد ثوبها مع الكثرة مطلقا وقواه لمصنفه في محكي المختلف بعد دعائه الى مشهور وخطا اس ادرس في دعواه لاحماع (وعن) لعفيه ثوبها مع الكثرة في غير لحيوان (وفي) الشرايع نقل المحقق قول آخر وهو ثوبها في الارض مع الكثرة وعدم الثوب في العبد الا لا واحد ولم يذكر قائله ولا طهره غيره .

ومشا الاختلاف خلاف لاجدار . منها ما يدل على عدم الثوب مع كون الشفع ريد من واحد . كصحيح (١) عند الله من سدد عن لصادق (ع) لا تكون الشععة للشريكين ما لم يتقسم . ودا صاروا ثلاثة فليس لواحد منهم شععة . ومرسل (٢) يوس بمقدم عنه <sup>عليه السلام</sup> اذا كان الشيء بين شريكين لا عبرت فاع احدهما نصيبه وشريكه حق به من غيره فان راد على الاثنين فلا شععة لاحدهما ونحوه غير هذا . ومنها ما يدل على ثوبها مع تعدد الشعاع . كحبر (٣) السكوني عن جعفر عن به عن آبه عن عبي عليهم السلام الشععة على عدد الرجال . ومثله حبر (٤) طلحة بن زيد . وصحيح (٥) منصور بن حازم عن الصادق <sup>عليه السلام</sup> عن دار فيها درر وطريقهم واحد في عرصه لدار فاع بعضهم مائة من رجل هل لشركائه في الطريق ان واحد . والشععة فقال <sup>عليه السلام</sup> ان كان فاع الدار وحول ماها لى طريق غير ذلك ولا شععة لهم وان فاع الطريق مع الدر فلهم الشععة . ونحوه في ذلك حسه (٦) - وموثقه (٧) - وحبر (٨) عفة بن خالد عن ابي عبد الله <sup>عليه السلام</sup> قصي

١-٢-٣-٤- لوسائل - باب ٧- من ابواب كتاب شععة حديث - ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧

٥-٦-٧- لوسائل - باب ٣- من ابواب كتاب شععة - حديث ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧

٨- لوسائل - باب ٥- من ابواب كتاب الشععة - حديث ١

رسول الله (ص) بالشفعة بين الشركاء - وقيل الجمع ثلاثة - ومنها ما دل على اختصاص الجمع عن الثبوت مع تعدد الشركاء بالحيوان - وهو خبر (١) عبد الله بن سنان عن مملوك بين شركاء اراد احدهم ان يبيع نصيبه قال **يُؤْتَى بِسَعَةٍ** قلب فابهما كان اثنين فاراد احدهما بيع نصيبه فلما افقده على البيع دل له شريكه اعطى ذلك (ع) هو حق ثم قال بالشفعة في الحيوان لان يكون الشريك فيه واحداً قال الصدوق ومفهوم هذه الرواية ثبوتها في غيره اذ كان اكثر .

و لحق في المقام ن يقال اما حراس سدد فلا يدل على لتفصيل الذي ذكره الصدوق ادلا بمفهوم له كى يدل على ثبوت الشفعة في غيره اذ كان اكثر لاعلى تقدير نقول بمفهوم اللقب - واما الطائفتان الاولتان فتدحج بهما في المسالك بقوله ابرواية ابن سنان التي هي عمده روايت لدب لاصرا حة فيها حيث نه اثبتت الشفعة لشريك باللام المعقدة للاستحقاق او مالى معده والمطلوب لا يتم الا اذا رد ثبوتها من شريكين لالهما ثم قل ولا ينافيه قوله ولا ثبت لثلاثة ادلا قائل بفرق من الاثنين والثلاثة لحوار ارادة عدم استحقاق كل واحد من الثلاثة بخصوصه دون لآخر وهذا وان كان خلاف الطاهر الا ان فيه طريق الجمع (وهو) ان قوله في صحيح ابن سنان - ما لم يتدسما كالصريح في ارادة ثبوت الشفعة بين الشريكين - وقوله لشريكين بما هو غنار فرصع كل واحد من الشريكين حصته ثم قوله في تلوثات فاد اصاروا ثلاثة - الصريح صريح في عدم ثبوتها مع التعدد والمحمل المذكور في كلامه له عملا مورده عند العرف .

واما الجمع بين الطائفتين بحمل الجمع في مصوص الثانية على الاثنين فهو وان تم في جملة منها الا انه لا يتم في احاد مصوص لان الجمع فيها بالاصابة الى من ياحد بالشفعة فكون اقل الجمع اثنين لا يعنى شيئا فاما حاج تدل على ثبوت الشفعة للشريكين دون ع ثالثتهما حصته فالاصاوى تعارض الطائفتين وتعين الرجوع الى المرجحات والترجيح للنصوص الاولى لانها اشهر بين الاصحاب والشهرة ول المرجحات

واما في المسائل من ان الرجوع للثمة لان حصر مصور صح طريقا (فعيه) ان  
اصحية السند اما تكون في المرتبة المتأخره عن الشهرة ومع الشهرة لان حصره في تقديم  
احد المتعاضدين على الآخر - مع - ان اصحية طريق حصر مصور من حصر عبد الله بن مسان  
غير معلومة - فمع الاعراض عن الشهرة - تكون النصوص الاولى مقدمة لمخالفتها للعامة  
فلا تظهر عدم ثبوتها مع زيده الشراكاء على اثنين

## اعتبار قدرة الشريك على دفع الثمن

(و) رابع الشرائط (ان يكون الشريك قادرا على الثمن) بالاحلاف و طاهر  
للمالك بل صريحها الاتفاق عنه - فان شهيد في شرح قول لمحقق - الشئ مع كل شريك  
بخصه مشاعه قادر على الثمن - هذا تعريف للشئ باعتبار يوده لمنفق عليها انتهى  
وفي محكي مجمع لمرهان دلل اشراط القدرة هي شهقة على الثمن ... يمكن ان  
يكون اجمعا .

وكيف كان فيمكن الاستدلال له بحدث (١) في الصور والصرار حيث ان  
احد الشئع بالشهقة وهو عاخر عن دفع الثمن صدر عن النابع وهو رفع الاحكام  
الوصفية كالتكليفه سيما هذا الحكم الذي حكمته الصور - وقد يستدل له بحسن (٢) على  
بن مهربا رسالتا جعفر ثنى <sup>١٢٧</sup> عن رجل طلب شهقة ارض فدعيت على ان يحضر  
لعمال فلم يصح فكيف يصح صاحب الارض ان ارادتها بيعها او ينظر معي شريكه  
صاحب (شهقة - قال (ع) - ساكن معه لمصر فلينظر به ثلاثة ايام فان اتاه المال والا  
فبيع وطلت شهقته في الارض وان طلب الاجل الى ان يحمل لعمال من بلد الى آخر فينظر  
به مقدر ما يسافر لرجل الى تلك المدة ويصرف ورياده ثلاثة ايام اذ انهم قد وده والا  
فلا شهقة له (واورد عنه) بان مورده لشهقة قبل البيع وان الذي ينظر به هو شريك الذي

١ - الوسائل - باب ١٢٧ - من ابواب احياء الموات حديث ١

٢ - الوسائل - باب ١٠ - من ابواب كتاب الشهقة حديث ١

يريد ان يسيع لا المشتري وهو خارج عن محل البحث وهو الشععة بعد البيع (وعيه) ان  
 ساس هذا لا يراد على كون المراد بصاحب الارض هو المالك الاول دون امشترى -  
 وهو غير ظاهر بل من المحصل ان يكون المراد به صاحبها بعد البيع وهو المشتري و  
 يؤيد هذا الاحتمال بل بعينه اطلاق لفظ الشععة التي حققناها كما مر الاستحقاق بعد البيع -  
 وعليه فممكن ان يكون المراد من طلب الشععة لاحدها كما يشعر به قوله وطلبت شععته  
 وان كان لواقى على معناه لتحقيقي لما كان قد حاق في الاستدلال - اصف الى ذلك ما  
 افاده سيد الرضا قل مع احتمال ان يكون اللاحق على تقدير صحة ما ذكره من باب  
 تنقيح لمبدأ القطعي لا لقياس الحقى - وعنى الجملة قاله سعد من بحس ان الشيع  
 اذا كان غير قادر على دفع الثمن بعد ثلاثة ايام فلا شععة له فى الحقيقة تكون لتحديد بثلاثة  
 ايام لتحديد عدم القدرة القادح فى الاحد بالشععة -

## في فورية المطالبة مع المكنة

المقام ثالث فى الاحكام وهذه مسائل - ١ - (٩) يجب ( ان يطالب على المورد  
 مع المكنة ) كما عرفت لشع فى كنه الثلاثة والقصى وان حمزه والطرسى و لمصنف  
 فى كنه والشهيدى وعامة المتحريين وعن لذكراته المشهور وعن الشيخ الاحم  
 عليه - وذهب المرتضى و لاسكافى ووالد لصدوق والحلى والحلى الى انها عسى التراخى  
 لا تسقط الا بالاسقاط -

استدل الاول بان لاص عدم ثبوت الشععة عدم التسلط على ملك الغير بغير رضاه  
 ومقتصر فيها على وصح المورد - وبان التراخى فيها لا ينفك عن ضرر على المشتري فانه  
 لا يرغب فى عماره ملكه مع علمه بتأخره واسفله عنه فيؤدى الى تعطيل ملكه وذلك ضرر  
 عظيم وبحس على من يهردر المقديم وتقريب الاستدلال به كما فى محكى المختلف  
 انه <sup>لشع</sup> حكم بطلان الشععة بعد مضي ثلاثة ايام ولو كان حق شععة ثابت على التراخى  
 لم تطل شععته بل كانت تثبت متى حصل الثمن لانها تثبت كك وان لم يطالب فلا تؤثر

لمطالبة بها التي هي احدا سب و جودها في عدمها - وبالسوى (١) لشعة كسقط العقل اى  
اذالم يشرف اب كالمير يعقل عقله - والآخر (٢) لشعة لمن واشته -

ولكن بتوجه على الاول ان مقتضى اطلاق دلة الشععة اى اطلاقها الرامى ثبوتها  
على نحو لتر حتى ومعها لامحال للرجوع الى الاصل - وعلى الثانى انه كان لمراده  
الضرر المالي فهو محصور بالارشاد اذ ارع اوسى ان قلناه - و كان المراد بالضرر  
عدم رعة المشتري في التعبير مثلا لاحمال الاحد منه - فهو مردود بما عن الانتصار من  
انه يمكن ان ينحدر المشتري من هذا الضرر بان يعرض لمبيع على الشيع وبذل السليم  
ليه فهو بين مريين اما ان يسلم ويترك الشععة فيرول الضرر واذ فرط في ذلك فهو المقدم  
على الضرر - مع ان ذلك لا يعد ضرراً عرفاً - اصعب اليه به مع عدمه بالشعة لشريكه  
يكون مقدما على ذلك - وعلى الثالث به بما تدعى ان لثريث د احدب اشعة - ولم  
يخص لثمن بتفتر ثلاثة ام لم عرف من ظهور طلب الشععة في احدها ولا قل من احتمال  
ذلك وهذا غير مربوط بمصالح هذه من فوريه الاحدب عدمها - وعلى الآخرين بها عدم  
ضيقان غير محجرين بالاستناد

وبما ذكرناه يظهر مدرك القول بالترجيح - واسدله مصداق الى ذلك بمسألة  
عدم الفوريه - وان المبيع حسب في استحقاق لشعة والاصل ثبوت الشيء على ما كان اى  
ان يثبت لمري - وبانها حق من لحقوق لئالة والاصل فيها ان لا يسل بالامانة طلبها  
(ولكن) بصعب الاول - انه ان ريد بالاصل الاستصحاب فيقول لى لشيء - وان ريد به غيره  
فلا اصل له - بل لاصل يقتضى الفوريه كما مر - والثاني بان الصحيح عدم جريان لاستصحاب  
في الاحكام الكلة وان شئت قلت ان عدمه على فرض عدم الاطلاق لدليل ثبوت الشععة  
من مصداق المسألة المعروفة وهي به اذ ادل دليل عام على ثبوت حكم لجميع الافراد نظير  
ما دورد تحريم فعل بمعدون العموم وخرج مفرد خاص من ذلك لكن وقع الشك في ان  
ارتفاع الحرمة عن ذلك الفرد محض بعض لارمة او عدم لجميعها - و لحق في تلك

المسألة هو الرجوع بعدمضى زمان اليقين الى عموم لعام لا الى استصحاب حكم لحاص  
في المقام دل الدليل بعمومه على عدم التسلط على مال الغير حرج عنه اول ازمة العلم  
بيع الشريك بعدمضى زمان اليقين - شك في بقاء التسلط وعدمه يرجع الى عموم العام  
لا الى استصحاب حكم لحاص - و ما ثالث فيردن المدعى اما هو كون ثبوت الحق في  
ره ناقص وانه بعضه يسقط لانه امد لا ان ترك المطالبة من مقتضات الحق الثالث في نفسه  
فحصل ان القول بكونها على الفور و التراجي ينسب على وجود اطلاق لادلة ثبوتها  
وعده فهي الاول تكون على نحو التراجي وهي الثاني تكون على نحو الفور.

ثم على القول بالفور لا اشكال في ان ذلك في صورة عدم كون التاجر لعذر والا  
كما لو كان في السهر ولم يطلع على بيع الشريك حصه واطلع ولم يتمكن من الاحد  
بالشفعة مباشرة او بالوكيل فيه وعاش كل - ثم تطل شفعة بالاحلاف ومرسل (١) ابن  
محبوب الدل على ثبوت الشفعة على الغائب بعد حضوره يشهده وقد احتلفت كتمانهم  
في يدي لصابط لما لا يجعل بالفورية وايضا احملوا في بعض المصديق - ولعله احسن  
ما قيل في المقام هو انه - كما كان لتاجر لعرض صحيح وعذر معتبر لا يجعل بالفورية -  
و لوجه في ذلك ان اطلاق ما دل على كونه احق من غيره بعدمى عدم الفورية مطلقا ولا  
اطلاق لما اسدل به على الفورية و المتيقن منه صورة الاهمال في لاحد بالشفعة دون  
الاعداد التي يتعلق بها غرض العقلاء .

ثم ان وجوب المبادرة على القول به ليس هو وجوبها بكل وجه ممكن بل المرجع  
فيها العادة والعرف فكيف يشبه الى امشترى للاحد بها بالمعتاد و نقدر على الرادة  
وانظار الصبح لو عزم ليلا ولا يمنع من ذلك ايضا نصلا داخضا وقتها وكذا مقدماتها  
ومعناها لواحدة والمدونة التي يصادها وانظار الجماعة وتحرى الرفقة حيث يكون

الطريق محو فإلصحتهم هو أو وكيله وبحود ذلك بل المسفاد من حسن على بن حمزة بالامر  
أوسع من ذلك فانه وإن كان فيما لواحد بالشفعة ولم يصح التمس لكن لما كان العرض  
لأصبي هو واحد لشمس والأصحرد قوله أحدث بالشفعة ليس موضوع الأثر فتشقق لمساط  
يستفاد جواز التأخير إلى ثلاثة أيام .

وبما ذكرناه يظهر ما في كلام الشهيد الثاني في المسالك فانه بعد بيان حيلة  
من لأعداد قال هذا كله إذا كان عشا امام حصور المشتري فلا بد شيئا من هذه عند الان  
قوله أحدث بالشفعة لاسمى شمس ذلك - فان محل الكلام لمورد سوى الفقهاء بجور  
الماحير وعدمه اما هو لقول المبرور مع دفع التمس لأندونه فلا عورة بالممكن منه مع  
عدم التمكن من دفع التمس فالمدار على الدفع لأعلى القول المبرور

## ثبوت الشفعة في الوقف

٢- (ولو) كان الوقف مشاعا مع مطلق فاع الموقوف عليه الوقف على وجه  
يصح ثبت حق الشفعة لصاحب المطلق بالأحلاف ولا اشكال لوجود المقتضى وانته  
المابع هكذا قالوا . وسيأتي الكلام فيه وإن يعكس - فان ( فاع صاحب الشقص  
الطلق نصيبه ) فانه اقول ( حدها ) ما اختاره المتأخرين وهو انه ( حار لصاحب  
الوقف الاخذ بالشفعة ) وطاره جور الأحدث بها للموقوف عليه ولعله يكون نظره  
إلى ما عن أكثر المتأخرين من ثبوت حق الشفعة للموقوف عليه مع وحدته - واما لو  
كان الوقف على الجهات أو على الأصناف فلا شفعة فيه ( ثانيها ) ما عن جماعة بل  
سبه الحللى إلى الأكثر وهو عدم ثبوتها مطلقا ( ثالثها ) ما عن السيد المرتضى ره  
وهو ثبوتها مطلقا وجور للإمام وحده المطالبة بشفعة الوقوف لى ينظرون فيها على  
المساكين أو على المساجد ومصالح المسلمين وكك كل ناظر بحق في وقف من وعسى  
أولى - واستدفيه إلى الإجماع .

و الحق ن يقال ان فلما بعدم انتقال الوقف إلى الموقوف عليه فلا يصح التوقف

في عدم ثبوت الشفعة لعقد الشركة المشترطة في ثبوتها اتفاق فتوى ونص ولازم ذلك عدم ثبوتها في عكس لمسألة وقد اتفقوا على ثبوتها فيه - وإن سبغ على انتقاله إليه فإن كان لسوقه عليه متعلدا فلا شفعة لعقد شرط عدم تعدد الشركاء - وإن كان واحدا في الوقف على الجهة على القول بمالكة الجهة - لاشفعة لانصراف المصوص إلى مال مشترك بين فردين - وإما في الوقف على الشخص أو الصنف مع انحصاره في فرد فالظاهر ثبوتها لأطلاق الأدلة - ودعوى انه ملك بقص بالحجر على المالك في انصرف - فيها بانقص الملك لم يدل دليل على مسعه عن ثبوتها ومن ثم يثبت لغيره من يعجر عليه - وحيث ان الاظهر عدم انتقال الوقف إلى الموقوف عليه - فالوجه عدم ثبوت الشفعة أصلا وعكسا .

٣ - (ولا يثبت للذمي) نسبه (على المسلم ويثبت للمسلم عليه) بلا خلاف . من عليه الإجماع عن الاستنصار والمسوط والسرائر والممالك وغيرها - ويشهد به قوى (١) لسكوني عن أبي عبد الله عليه السلام ليس لليهودي والنصراني شفعة - ومثله خبر (٢) طلحة بن زيد والمراد عدم ثبوتها لهما على المسلم للإجماع على ثبوتها لهما على غيره كما في المسالك .

٤ - (ويأخذ الشفع بمواقع عليه العقد) أي بما مثله ( وإن أبراه ) لبيع (من بعضه) لأطلاق النص والأبراه من بعض بعد البيع كالهبة إياه لأدخل له بالمعاملة التي يأخذ فيها الشفعة - كما انه لو كان قسمة لشخص ارتد أو اقل بأحد الثمن الذي وقع لعقد عليه ولا يلزمه ما يعرفه المشتري بنسبه من دلالة وجرة نافذ ووزان وغيرها إذ ليست من الثمن .



## ثبوت الشفعة مع كون الثمن قيميا

(٩) ولولم يكن الثمن الواقع عليه لعقد (عقليا) بل قيميا كالجوهر و لثياب والمسعة و بحق وماشاكل (اخذ بضمه) على الاظهر لاشهر - بل لعله عليه عامة من تاجر الامن بدر من تاجر عن تاجر وفاقا للمعبد والمسوط والحلى كذا في الرياض وعن الخلاف وابن حمزة والطبرسي والمختلف به تسقط الشفعة وحده لاول اطلاق الادلة وعمومها واستدل لثبتي برويات

منها صحيح (١) ابي بصير عن ابي حمزة عن رجل عن رجل تروح امرأة على بيت في دار له وله في تلك الدار شركاء فلحايير له وله ولاشفعة لاحد من الشركاء عليها (وفيه) انه يمكن ان يكون وجه عدم ثبوت الشفعة عليها كون ما قبل بيعها غير البيع او تعدد الشركاء وقدر عسار وحدة الشفع وكد عسار كون الانفال باسع

ومنها حسن (٢) العوى عن ابي عبد الله عن شفعه في لبوع د كان شريك فهو احق بها بالثمن - استدله المصنف به تقرب ان الاحقية بالثمن امانته تحقق في المثل لان الحقيقة غير مرده جماعا فيحمل على قرب المجازات الى الحقيقة و هو المثل (وفيه) ان المراد بالثمن ليس ما جعل عوضا في البيع - بل الظاهر ان المراد به العوض الذي يعطيه الشفع - فالمراد به باحق بها ولكن لامجاها بل بعوض والتعبير عنه بالثمن يلحظ ما هو المعروف من التعسر عند بيعه المشتري في البيع بالثمن - براء المبيع المعسر بالثمن - مع انه لو سلم ان المراد به ما جعل عوضا في البيع يكون المراد حسن لثمن الشامل لمثله اوقيته - ولعله اليه شار الشهيد الثاني - حيث قال ان اقرب المجازات الى الحقيقة بحسب الحقيقة فان كان مثليا فالاقرب منه وان كان

١ - الوسائل باب ١١ من ابواب كتاب الشفعة حديث ٢ -

٢ - الوسائل باب ٢ من ابواب كتاب الشفعة حديث ١

قيما فالاقرب اليه قيمته .

ومنها صحيح (١) على بن رثاب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى دار برقيق ومتاع وبروحه قال عليه السلام ليس لاحد فيها شععة (و ورد) عليه تسعة ضعف السدالان في طريقه الحسن بن سماعه و هو واقفي - و اخرى بانه مروي عن كشف الرمور - هكذا - رجل اشترى درهم برقيق او متاع - فهو يدل على عدم ثبوت الشععة في غير الاراضي فلا ربط له بالمقام - وثالثة بان معنى الشععة اعم من كونه نسب كون النمن قيميا او غيره فلم يدكر ان في لدار شريكا فجارى معنى الشععة لذلك من الحار وغيره اولكوبها غير قائمة لنفسه ولغير ذلك وبالحصه من المبيع عن الشععة غير مذكور واسباب المبيع كثيرة فلا راحة لعمله على امتناع اصلا (ولكن) يتوجه على الاول - اولا به مروي عن قرب الاسناد بسند صحيح ولد عبره عنه بالصحيح - وثانيا ان المحقق في محله حجية الحر الموثق ولا يعتبر في الحجية كون الحر صحيحا - وعلى الثاني ان ما في كشف الرمور لا يصح ان نقاوم له في الجوع مع العظام وكتب لغروع - وعلى الثالث ان اسباب المبيع وان كانت كثيرة الا ان مقتضى قاعدة التطابق بين السؤال و الجواب ان المبيع لمخصوص ما ذكر في السؤال وليس هو الاكون النمن قيميا - اللهم لان يقال ان المذكور في استئصال امران - احدهما ما ذكر - ثانيهما كون المبيع دارا ظاهرة في ارضه المجموع لانهما المشاع ولم يذكر في الجواب ان المبيع للاول و الثاني - غاية الامر انه لو لم يكن دليل آخر لقضاء اختصاص المبيع بما د اجمع العوانان ولكن لو حوده بسى على ان المبيع لكلى دون الاول (وما) في الجواهر من ظهور لخبر في ان المسقط للشععة كون النمن المذكور قيميا و يحكون بالاعلى المطلوب الذي هو معنى الشععة لو حصل مسها بالشركة في الطريق او الشراو لبعض او الجور او غير ذلك لان المراد ولو بقرينة الجواب ان السائل لما سئل عن الشععة في الدار المشتراة بالنمن المربور اجاب الامام عليه السلام ان لاشععة لاحد فيها على كل حال من حيث ان ثمنها ما ذكره السائل (تصعب) بانه لو كان ذلك مذكورا في الجواب كان

ما قيدت ما - ولكنه لم يذكره و بما هو مذكور في السؤال عن قضية شخصيه فيها عوائد - والامام <sup>عليه السلام</sup> كفى في مقام الحو ب بيان معنى الشمعة ولا يعلم دخل كون الثمن قيميافي بيها صلا - فالانصاف ان يخر غير طاهر في المبيع ، فصلا عما فاده المحقق الثاني رد وصاحب الحواهر رد من كونه نصا في ثاب - ولمسجه ثبوتها مع كون الثمن قيميا

ثم هل العبرة بالقيمة حال العقد كما هو لمعروف بينهم - أو حال الاحد - أو اعلى القيم من حال العقد الى حال لاحد - أو اعلى من يوم العقد الى وقت الدفع كما في الابصاح وجوه (وجه) الاول انه وقت استحقاق الثمن و لعين منعدرة فوجب الانتقال الى قيمة (وجه) الثاني انه يجب على الشفيع في ذلك الحين قيمته فبسته وقت الوحو ب حيث يتعذر العين (وجه) الثالث به احد قهرى كالعصب (وشوجه) عني لاول ان حال العقد و كان وقت استحقاق الثمن بمعنى انه ان احدا بالشمعة يجب عليه رد الثمن ولكنه مالم يفسح لاستحقاق الثمن - فوف سحقات ثمن حسن الاحد بالشمعة - وكذا وقت لوجوب دفعول الثاني اظهر ( و سوجه ) على الثالث به و ان كان احدا قهرىا لكنه باذن من له الولاية على الجميع ففاسه بالعصب مع تفارق - مضاف الى ما مر في كتاب لعصب من منع ذلك به ايضا ولذا جعل هذا القول في محكي غايه المراد مما لاوجه له .

## حكم مالو ادعى الشفيع غيبة الثمن

٥- (ولو ذكر) الشفيع (غيبة الثمن) و معروف بينهم به (احل ثلاثة ايام و ينظر لو كان في بلد آخر بما يمكن وصوله اليه مع ثلاثة ايام مالم يستنصر المشتري) بل لا حد خلاصتهم في ذلك .

اما التاجيل المبرور فيشهد به حسن (١) على من مهرير بالهدى سألت ابا جعفر

الثاني **يطلب** عن رجل طلب شفعه رضى فذهب على ان يحضر المال فلم ينص فكيف يصح صاحبه الارض ان يار ديبها نسفها أو ينظر محي شريكه صاحب الشفعة قبل **يطلب** ان كان معه بالنصر فيسطره ثلاثة ايام فان اتى به المال ولا فليبع وبطلت شفعته في الارض وان طلب الاخر الى رحمن المال من بدالي آخر فليسطر به مقدار ما يسطر الرجل الى تلك المدة ويصرف ويرد ثلاثة ايام د فمضى و ما دوا الا فلا شفعة له (والاير د) عليه انه ظاهر في الشفعة قبل البيع كما في الحدائق - فدمر جوا به عند ذكر شرطية القدرة على الثمن - والمستعاض من هذا الحر انه سطر الشفع ان لم يكن له مال وكان وماطل في دفعه ثلاثة ايام وان ادعى كونه في بلد آخر يضاف الى ثلاثة ايام مقدار من زمان يمكن وصوله اليه ورجوعه فان دفع الثمن والاطقت شفعه وليس في لغير ما يشهد باحتصاصه بصورة المحر بل طلاق قوله لم ينص الثمن شامل لصورة المعاوضة ايضا - ثم بظاهره كما مر الاحتصاص بما لو احدث شفعه وكان المحر في دفع الثمن - ومع عدم الاحتياط قدم انه لا وقت للاحد بل يعود له لتزحى .

وما يقيد الحكم بما اذا لم يصدر للمشرى فهو وان كان مشهورا وفي الرياض ظاهرهم الاطلاق عليه لكن لم اجد من يمكن ان يستدل به - في مقابل اطلاق النص اذ لم يذكر او سوى مدل (١) على معنى الضرر والضرر مؤيد باطالة ثبوت الشفعة بنفى الضرر فيسمى ان يكون حيث لا يار من وجه آخر لانه مع التعارض يسعى الرجوع الى حكم الاصل وعدم الشفعة لانه يمكن ان يوجه عليه بان الضرر المالي غير متوجه - والضرر في تحجير دفع الثمن ملازم لجوار انما حر والضرر احص مطلق من دليل على الضرر فيقدم عليه فتأمل.

## ثبوت الشفعة للغائب والقاصر

٤- (وثبتت) الشفعة (لغائب) وان طالت عيبه (و يطالب) بها (مع حضوره)

ولم يمكن من الاخذ في لعبة نفسه و بوكيفه بالاخلاف فيه - ويشهده مصدا الى  
 طلاق لادله غير المعارض بعدن على الفور علي لقول به د قد مر به على القول - لفور  
 في الاخذ يكون ذلك فمدين للشفع مدري في الاحر فلا شفع المقام - فوي (١) السكوي  
 عن امي عبدالله عليه السلام ليس لليهودي والمصري شفعة وقول لاشفعه لا لشريث غير مقاسم  
 وقال قات امير المؤمنين عليه السلام وصي يتم ميرله به ياخذ به شفعه اذ كان له رعة وقال (ع)  
 للعائش شفعة.

(و) كد شب الشعبة (للشعة والصبي والمجنون) بالاخلاف لا طلاق  
 لادله - وهم ولولي عنهم (المطالمة) وما ن (بظالمون مع دوال الاوصاف او)  
 يطالب (الولي عنهم) من روايته - مط بهم مدلول لاوصاف لان احذر لاحد  
 يكون عن عدول لا شفعه من من على لقول بخوار لاحدها لولي او قصر لولي  
 ارم سقوطه - على المعروف من سقوط حق شفعه بالمعصر في الاحد - فله  
 ان يصير لولي لا بوجوب سقوط حق لولي عليه من من طاهر لادله ثبوت الحق  
 بعد العقد - وثبوت بعد الكمال بخارج لى دليل آخر - فالحق - للعاصر من  
 حين لعقد عامة الامر مدد مصر ا كبر - لاحد حائر لولي و بعد الكمال ياخذ بنفسه  
 فليس الحق محدد عند الكمال بل هو مستمر من حين العقد واما المجدد عليه لاحد  
 ودليله مع ما دل على رفع البيع بالكمال - و ما حور مطالبة الولي قبل زوال الوصف  
 والاحدها لان ذلك كمانر بصرفه من بيعه وانفع لفتح عبه وما شاكل بدل  
 عليه ما دل عليها مصدا الى حر السكوي المتقدم في خصوص الصبي الملحق به  
 المجنون لعدم القول بالمصل - ولا شتر اكم مع لصي في الاحكام بحسب العائش كما  
 يشهده الاستقرار

## حكم مالو اورد المشتري نقصاعلى مورد الشفعة

٧- (و الشفع ياخذ) الشقص المبيع (هو المشتري) لان مال ينقل اليه وهو يملكه ولاسلط له على احده من الباع هكذا استدلو له ويرده انه بعد الاحد بالشفعة يكون الشقص لمبيع ملكا للشفيع فله احده من كل من وجد مال له عنده ويحب عليه تسيمه - ولاظهر له احده من كل منهما (بعم) اذ كان المبيع سلمه الباع الى المشتري الاول ليس للشفيع مطالبه من الباع لمامر الظاهر ان مراد المشهور من انه ليس له الرجوع على الباع - هو هذه الصورة فلا يراد عليهم

(و) متى كان كذا (دركه عليه) اى على المشتري - لو ظهر اسحق الشقص ويرجع عليه بالثمن ويعبر منه على ما فصل - ولا فرق في ذلك بين كونه فى يد المشتري او يد الباع بان لم يكن اقصد - ثم به اذا اورد المشتري بقصاعلى المبيع من تلف بعض الاجزاء او وصف من الاوصاف ونقصت قيمته بذلك - فلا اشكال في ان للشفيع باحده بالثمن - كما هو مقصود طهرا احدا الاخذ بالشفعة مصدا الى المرسل لاني

انما الكلام في انه هل يكون المشتري صامما للشفيع بالمقدار الذي كفا هو المشهور او كان لتلف بعد المطالبة - ام يكون صامما اذا تلف من الشقص شيء يقابل شيء من الثمن - ام لا يكون صامما لشيء بل لشفيع محير بين احده بالثمن - او تركه كما احتاره جمع منهم الشيع في المتوسط سيد الراس - ووجه (وجه) الاول ان الشفع منحق بالمطالبة احد المبيع كاملا وتعلق حقه به فاذا انتقص بفعل المشتري صممه له (وجه) الثاني ان يجاب دفع الثمن في مقابلة بعض المبيع ظلم (ولكن) الاول يبنى على القول بملك الشفع الشقص بالمطالبة دون الاحد وهو غير ظاهر بل اظهر انه يملكه بالاحد لظهور الأدلة والاصل - وسرد الثاني انه لا يجب دفع الثمن في مقابل بعض المبيع بل هو محير بين ذلك ويبيى تركه رأسا فلا ظلم (فلا يظهر) عدم الصمان لان المشتري تصرف في ملكه تصرفا حائرا فلا يكون مصونا عليه .

و وبى بذلك ما لو كان البقص بأفة سماوية فإنه يدل على لأحد بضم التثنية وعدم  
الصمان المرسل (١) المصحح بعمل لأكثر - كتب الى الفقيه يُبيح في رجل اشترى من  
رجل نصف دار مشاع غير مفسوم وكان شريكه الذى له النصف لأخر عائدا فمقتضاها  
وتحويها نهضت الدار وجاء من حصارق فهدمها وذهب بها فباعه شريكه العريب  
فطلب شفعة من هدا فدعاه لشفعة على منعه ماله كمالا الذى يقدر في ثمنها فقل له  
ضع على قيمة الساء فان لساها فدهم وذهب به الخيل - الذى يجب في ذلك دفعه فوق الثلث ليس  
له الا لشراء والبيع الاول انشاء الله .

## حكم اشتراء ما فيه الشفعة بثلث مؤجل

٨- (ولو كان الثمن) الذى اشترى به فيه الشفعة ( مؤجلا ) فيه قولان  
أحدهما - ماعن الخلاف والمسقوط والاسكافي والضرعى وهو أن الشفع بالبيع  
بين الأحد بالثمن عدلا وليس الناحير الى الحلون وحده بالثمن وقت حصوله - ثانيهما  
ما عن العيب ولشع في الهبة والغاصى والحلى و نصف واكثر المصحح بل  
عامتهم وهو - ( اخذ الشفع في الحال - والزم كقبلاذا ) ارده لمشتري و  
( ثم يكن ) وبى ( عليا على إبقاء الثمن عدلا لاجل ) .

واستدل للاول بى محكى الخلاف والمسقوط بان الشفعة قد وجبت بنفس لشراء  
والدمم لانسأوى فوجب عليه الثمن حالا و يصر الى وقت الحصول فطلب بالشفعة  
مع ثمن ( واجب ) عنه بأنه لا يلزم من عدم تساوي الدمم ثوب أحد الأمرين لمذكورين  
لامكان التخلص بالتكفل ام مطعنا او مع عدم الملائة - وبأنه يستلزم عدم محدودين اما  
اسقاط الشفعة بعد ثبوتها ان احر الى حلول لاجل للاجل بالقرية المستلزم لطلابها  
او الرام الشفع بزيادته ووصف في ثمن ان أحد بالشفعة و عمن الثمن لاد تمجيلة زيادة

وصف فيه من غير موجب

و سدل الثاني بما مر من الجواب لشيء عن تعديل لنقول لأول ولكن يتوجه عليه ان الفورية لا دليل على اعتبارها كما مر فاحذر الأحذ بالشعة لا يستمر بطلانها ومع التسليم فذكر انه مما اذا لم يكن الحيز لعرض عقلائي ولعدو ولا فلا بموجب سقوطها حتى على القرب بالفورية والتحيز في المقام اما هو لمراعاة حال المشتري وثمنه عن الذهاب فتاحذر الأحذ بالشعة لا محدود - واما تعجيبه بتمن حال فان الرم بذلك لم يراوده وصف في ثمنه وحل المصارف فلا يلزم لا محدود - ثم ذكره مع ان تعجيل الثمن لا بموجب عدم صدق لاحد بتمن لشيء هو انه محدود في الاحراز وان رادته حكمية لانما في صدق لعنوان (فلم تحصل) مما ذكره ان الاظهر هو كونه بالمحصار من لاحد بالثمن عاجلا وبين الحيز في لحلوله وس لاحد به في الحال وتأخير الثمن الى الاحل مع الكمبل - ودعوى - انه احداث قول ثالث - فهو - لا محدود فيه في مثال هذه المسألة المسببة على لهواعد ولم يردده بعض خاص

## حكم الاختلاف في قدر الثمن

٩ - (٩) لو اختلف المشتري الشفع في ثمنه لشيء وقع عليه لعدد بعد تقاضاه على وقوع لشراء فادعى الاول انه لف مثلا - والثاني به خمسة مائة فالمشهور من الاصحاب ان (نقول قول المشتري مع يمينه في كمية الثمن اذا لم يكن للشفع يمينه) واستدل له به لدى سرع الشيء من به - وبانه اعرف بمقدرة - وبانه ذو اليد - وبان الذي يترك لو ترك هو الشفع اذا لا يملكه المشتري للاحد بالشعة فيما يدعيه - وبان المشتري لا دعوى له على الشفع لا يدعى شيئا منه ولا يحتد به واما الشفع يدعى استحقاق ملكه بالشعة بقدر الذي يعرف به والمشتري بكمه ولا يلزم من قوله اشتريت بالاكثر بان يكون مدعى عليه وان كان خلاف الاصل لانه لا يدعى استحواذه اياه عليه ولا يطلب تفريجه ياه



اما الوجه الاول فقد استدلل به الفقهاء في موارد عددهم بها لو شاهد عينا في زمان سابق على العقد عليه، فوقع العقد ثم ادعى المشتري تغييرها - قالوا بعدم قول للمشتري لانه الذي يتزعم منه الشمس ولا يسرع منه لاسبه تعوم عليه او قراره - ولكن يصعب ذلك في المقدم ثبوت حق لانتزاع الشمع قطعا واسم الخلاف فيما يجب دفعه ولو تم هذا الوجه لم تقدم قول للشمع لانه الذي يتزعم منه الشمس واما الثاني فيصعب بانه لاختلاف في العقد، بل وقوعه متفق عليه واما الخلاف فيما وقع عليه لعقد وكونه اعرف به مبروع مطلقا وعلى فرضه لا يوجب هذه الاعرفية تقديم قوله .

ويتوجه على الثالث ان حجية قول ذي لدعي بالنسبة الى الاور السابقة على البدعي رتبة - كما ان حجية قوله فيما حرج من تحت يده غير ناسية فلا دليل على حجية قوله - لنسبة الى الشمس ولا بالنسبة الى من ماسده - وعلى الرابع ان الشمع لا يترك لو ترك فيه، هو محل الدعوى وهو قدر الشمس وليس الرابع في لاحد بالشمعة - واما الوجه الخامس فبرده ان مدعيه الشمع من استحقاق ملكه بالشمعة لا يراعى فيه - وبالنسبة الى القدر الذي محل لرفع تكون الدعوى للمشتري على الشمع لانه مدعى اربدة (وطاهر) لمساك احكام القول قول الشمع لان الاصل معه في ما هو مورد النزاع وهو قدر الشمس لاحد به عنه لزيادة فيكون الشمع مذكرا والمشتري مدعي في محل في عموم ما دل على ان (١) التمس على من انكر (واور دعليه) بان اصابة عدم الرابدة لاتصلح لاثبات كون الشمس هو الناقص (وقبه) انه بعد ما لا يبرم في الاحد بالشمعة دفع الشمس والا - لو حذب لشمعة نشاء هذا بنقل اليه المبيع على كل تقدير ونست الشمس في دمه فصفة عدم الرابدة تصلح لاثبات عدم اشتعال دمه، يريد من مدعيه الشمع هذا القول اطهر -

## لاتورث الشفعة

١٠- (٩) قد وقع الخلاف بينهم في أن (الشفعة) هل (تورث كالإموال) أم لا تورث ذلك لمعبدوا المرتضى وأبو علي والشيخ في بيع بعلان والحنى والمصنف والشهيدان وغيرهم على ما حكى عن بعضهم إلى الأول وفي المصنف ستة إلى الأكثر - وعن الشيخ في الهدى وموضع من الخلاف والمصنف والعنصرى أنها لا تورث بل تبطل بموت الشفع و عن المسعودي ستة إلى كثير الأصحاب

و استدلل الأول بأنها حق للميت فتورث لظاهر لقراءت (١) و لسة (٢) و للسوى مانر كه (٣) لميت من حق فلو ارثه - ولكن مصافا إلى عدم التورث على السوى ان الاستدلال بالكس والسة يهد الحكم بتوقف على ثبوت مريض احدهم كونه حقا قبل الاستدلال لاحكاما شرعا كحوار الرجوع في الهبة وسير المقود الحثرة بالحكم لشرعى لا تورث - ثانيا كونه حقا لا يكون وجود الشخص ولا حيدته مقوما له والا فلا يصدق عليه بحق منوروك - وشيء من الأمر لم يثبت دلم يدل دليل على انه من الحقوق وقدم مصداق الحق والحكم في كتب لوصة و عرفت انه حتى لو اطلق الحق على شيء في الاحار لا يكون ذلك داعيا إلى حق مصطنع فصلا عن ما اذا لم يطلق عليه كما انه لا دليل على بقائه بعد الموت - ولا استصحاب لاجرى بعدم حريته في المعقول لشرعى الكلى - اصفا إلى جميع ذلك ورود نص خاص دل على انها لا تورث وهو - حبر (٤) طلحة بن ردد عن جعفر عن يه عن علي عليهم السلام في

١ - سورة البقرة آية ١٨٠ و سورة النساء آية ٧

٢ - الوصائل باب ١٠ من موجبات الارث

٣ - لم يتر على هذا الجرح في كتب احدث من العامة والخاصة و ان سيدا للنفاء

به في الكتب لعقبة كمتح الكرمه والرياح والحواهر والمصنف وغيرها

٤ - الوصائل باب ١٢ من ابواب كتاب الشفعة حديث ١

في حديث ابن رسول الله ﷺ قال لا تورث الشفعة. وقيل انه ضعيف لسند لطلحة -قليا-  
اولا به وان قال جماعة به عامي وقال اخرون انه شوي الا انه دل في محكي لفهرست  
دكانه معتمد وعن المجلسي الثاني انه كالموثق و اذا انضم الى ذلك رواية صفوان  
بن يحيى عنه وعمل اكثر المتقدمين بحره هذا كما عن المسوط لا يبقى شئ في الاعتماد  
عليه ولا ظهر انه لا تورث

ثم انه على القول بانها تورث وقع الكلام في كيفية ارثها و ما ذكره في كيفية  
رث الحبر جار في المقام. فلاحاجة الى الاعاده

## مستقطات الشفعة

١١- احتجبت كلمات لاصحاب في امور بها من تسقط الشفعة ام لا - بعد

تفاهم على انها تسقط بالاستقط بعد البيع

(و) الاول ( لو اسقط الشفعة قبل البيع ) فلا شك في الشبح والمحقق في  
النابع و لمصنفها وفي جملة من كنه وولده والممدد و لكركي و لشهيد الثاني و  
لعاضل بحر ساسي على محكي عن بعضهم على انه ( لم يقط ) وعن لارشد لساء  
على لسقوط وان قال على رأي وهو طهر عانة لمراد و مجمع البرهان - وفي لشرع  
فيه تردد ( وجه ) لسقوط ان الحق له فاذا سقطه سقط كما لو اسقطه بعد البيع ( واسدل )  
للاول - بعموم لآده - وانه اما يستحق المطالبة بعد البيع ولاحق به فله فاذا سقط  
فيه فقد اسقط بالسلب ومحذر الرصد بالسلب لا يكفي في سقوط الحق فلا يسير لي  
القول انه لبقاء الرضا به بعد البيع يكون سقطا لها ( وجه ) انه لو اسقط حقه مجرا  
كان ذلك اسقاطا لم يلزمه بوجوب اما لو اسقطه معلقا فلا محذور فيه الا التعليق وعدم الحرم  
الممنوع عنه في العقود فصلا عن الادعاءات - وهو هنا لا يصح ادالمبقى من دليل المص  
كما مر في كتاب نبع التعليق على ما لا يتوقف تحقق مفهوم الانشاء عليه - اما في

المقام و أمثاله - كإراء ما حمل استدلاله به - وطلاق مشكوك لروحيه ومشكوك  
فلا مبيع منه - لأن مبيع العدا والبيع مطلق عليه في الواقع من دون تعليق المشكوك  
والأظهر هو السقوط .

ثاني ما أشار إليه المصنف - بقوله ( بخلاف مالونارك ) للمشتري أو لمبيع  
فقل بارك لله تعالى لكما في البيع أو هو مارك لكما أو نحو ذلك فإن فيه أيضا قولين  
و ادعى سيد الرضا أن كل من قل بالطلاق والسقوط في الموضع الأول قال بهما  
و كذا من قاعدهم لطلاق قال به في هذا الموضع - إلا المحقق في النافع و المصنف  
رغمنا ومحكي الارشاد .

وكيف كان فقد استدلل لسقوط الحق به - بتقصيه الرضا بالبيع و حسنة  
العورية ( ولكن ) موافقه على الأول أن الرضا بالبيع ليس مقطوعا و لعله يرصيه به لياخذ  
بالشععة - وعلى الذي مامر من عدم اعتبار العورية - مع أن القول المربور لأبوابها  
والأظهر عدم السقوط به .

وبمذكره يظهر الحق في الموضع الثالث وهو ما لو شهد على البيع - ادلاله على  
سقوط الشععة سوى دلالة على رخصه بالبيع وقد عرفت عدم كونه مقطوعا - فتحصل - أن الأظهر  
به لو بارك ( أو شهد ) لا يسقط الحق - فلا وجه له في المنع من البيع على سقوطه مع أحدهما  
و انقل ( على اشكال ) هذا تمام الكلام فيما يتعلق بمباحث الشععة - وبذلك يتم المحللات  
من كتابنا في ( الفقه - واما آخر هذا الجلد في الكتابة عن المحللات - اللاحقة له  
بمحتوى ترتيب الكتاب لاني كنت محموسا بمد مدة طويلة - ولم يكن كتب الحديث والفقه  
عندي - وكان تحصيلها صعبا - فكنت أكتب كل ما تمكنت من العثور على الكتب المربوطة  
- بذلك الباب - ولذا آخر هذا الجلد عن المحللات الأخر - وقد وقع الفراغ منه  
في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٣٨٩ من الهجرة النبوية - في قرية  
ميگون - وما دريت ما ميگون - والحمد لله أولا وآخر وبتلوه في طبع الجزء السابع  
عشر في النكاح .

# فهرس الجزء السادس عشر من كتاب

## فقه الصادق

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
الفصل الثاني في الرهن	٣	اسارع في كون شيء رهنا ووديعة	٢٩
جريان لمعاينة في الرهن	٤	الفصل الثالث في الحجر	
في اشتراط القص في رهن	٥	لصغير ممنوع عن التصرف في ماله	٣٢
حكم رهن الدين والمضعة	٩	علامات البلوغ	٣٦
في غنار امكان نص لموقوف	١٢	محرمات المرض نحر من لاص	٢٦
في اعتبار امكان لسع	١٣	الفصل من اسباب الحجر	٥٣
الحق الذي يحوز حد الرهن عليه	١٤	حكم تصرف المفلس بعد الحجر	٥٦
رهن لحامل لس رهنا للحص	١٨	مشركة المقر له مدس لسابق مع	
الراهن والمرتهن ممنوعان من		العرصة	٥٧
التصرف	١٩	احتصاص العزم بمال	٥٩
اشتراط وكالة المرتهن في لسع	٢١	عدم جواز مطالبة المصغر	٦٢
المرتهن امين لاصمن	٢٣	في ارم القدر لتكسب	٦٣
حكم لاحلاف في القيمه	٢٥	عدم ارم لمفلس ببيع دار سكبه	٦٤
حكم بيع المرتهن الرهن	٢٦	نقل على لمفلس من ماله الى يوم القسمه	٦٥
حكم مالو حاف جحود الوارث للدين	٢٨	يقسم المال على الدينون الحالة	٦٦

رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة	العنوان
	الكفيل محبرين دفع المكفول أو		الفصل الرابع في الصمان
٩٨	ماعليه	٦٨	في اعتبار صدور الصمان من اهله
٩٩	اطلاق العريم من يد صاحب الحق	٦٩	في اعتبار رضا المصنوع له
	الفصل الخامس في الصلح	٧١	في اعتبار رضا المصنوع عنه
١٠١	دليل مشروعية الصلح	٧١	في اعتبار لشخص في الصمان
١٠٢	حكم الصلح مع الانكار	٧٢	عدم اعتبار لعدم مصدر لدين
	حكم الصلح المحلل للحرمان أو العكس	٧٢	انتقال المال الى ذمة الصمان
١٠٤		٧٥	صمان الحال و لمؤخر
١٠٦	عدم اعتبار العلم بالمقدار	٧٨	رجوع الصمان على المصنوع عنه
	وقوع الصلح من الشريكين على كون	٨٠	حكم ضمان الاهبان
١٠٧	الربح والخسران لاحدهما	٨٢	حكم عقد التامين
	حكم مالو ادعى احدهما درهمن و	٨٣	الصمان المستحدث
١٠٩	الاخر احدهما	٨٤	صمان المهددة
	حكم من اودعه اسان درهمن و آخر		الحوالة
١١٠	درهما		في اعتبار رضا المحلل والمحال و
١١١	حكم اشتاء الثوبين	٨٦	المحال عليه
	الفصل السادس في الاقرار	٨٨	الحوالة عقد لازم
١١٣	اقرار العاقل على نفسه جائز	٩١	بعض فروع التاراع
١١٤	بيان مانه يحقق الاقرار		حكم مالو احال لمشتري بالتمس ثمرد
١١٦	حكم مالو علقه شرط	٩٢	لبيع
١١٧	حكم مالو قال ان شهد فلان فهو صادق	٩٣	الحوالة المستحدثنة
١١٨	بيان ما يعتد في المقر	٩٥	الكفالة
			شرائط الكفالة

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
بيان ما يصير في المقره	١١٩	عدم حوار الوكيل بغير اذن الموكل	١٥٥
بيان ما يعتد في المقره	١٢١	وكالة الكافر عن مسلم	١٥٦
حكم لاقدير المجهولة	١٢٢	في اختلاف الموكل ولو كئل	١٥٧
تعقيب لاقرار بما ينافيه	١٢٤	بين مانه تثبت الوكالة	١٦١
لاستثناء لمتعقب للاقرار	١٢٥	كتاب الهبات	
حملة من فروع الاقرار	١٢٩	بيان حقيقة الهبة المعوضة وغيرها	١٦٢
في لافر ربا الولد ولسب	١٣١	حكم هبة مء في الدمة	١٦٣
المصل السابع في الوكالة		الهبة من لعقود	١٦٧
دليل مشروعيتها	١٣٩	الهبة قسم من الهبة	١٦٨
وكالة من لعقود	١٣٧	القصر شرط في صحة الهبة	١٦٩
عتبار لتجبري لوكالة	١٣٨	عدم اعسار الادن في انقص	١٧١
اعتبار العلم بها	١٣٩	ثبوت دلالة لقول والقض للاب	١٧٢
الوكالة جائزة من الطرفين	١٤٠	حكم الهبة من حيث للروم والحوار	١٧٣
اشراط الوكالة في العقد للارم	١٤٢	حكم الهبة لدى الرحم ومن حد	
بين ما به تبطل الوكالة	١٤٣	الروحين لآخر	١٧٥
بما تصح فيه الوكالة	١٤٦	لرم الهبة بالتصف	١٧٦
عدم حوار تعدى الوكيل المادون	١٤٨	التصرف المسقط للرجوع	١٧٨
ما يقتضيه اطلاق الوكيل	١٥٠	الهبة المعوضة لارمة	١٨١
اعتبار اهلية التصرف في الموكل و		في الصدقة	١٨٢
الوكئل	١٥١	في الوقف	
حكم كراه الوكيل والموكل	١٥٣	جريان المعاظة في الوقف	١٨٥

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
شروط القبول والقرب والافاض		عدم اعسار لمذلة في المولى	٢١٧
في الوقف	١٨٧	في الوقف على الكافر	٢١٨
بطلان الوقف بسوء الواقع من		بين معاد بعض اقطار الوقف	٢١٩
المقص	١٩١	حكم ما اذا طلب المصلحة لموقوف	
اشتراط نقص في اوقف على		عليها	٢٢٤
الجهات العامة	١٩٢	حكم نزع الوقف عن هيئته	٢٢٤
عدم اعتبار التنجيز - والدوام - في		نفع المملوك ومصرف نفعه لأملاك	
الوقف	١٩٤	على الموقوف عليه	٢٣٠
حكم الوقف على النفس	١٩٧	استجار لأرض لتعمل مسجدا	٢٣١
حكم ما لو شرط اوقف شرطه	١٩٩	حكم ما اذا شك في اعتبار قيد قس	
في بيان صور امكان انتفاع الواقف	٢٠٠	الموقوف عليه	٢٣٢
شرط عود الوقف ملكا	٢٠١	في السكس والرقس والعمرى	٢٣٤
حكم الوقف على من يفرص عالا	٢٠٣	في لحس	٢٣٩
في اعتبار كون موقوف عا معه		الفصل الثالث في الوصايا	
ومملوكة	٢٠٥	بيان حقيقة الوصية	٢٣١
شروط الواقف	٢٠٨	حكم القبول في الوصية	٢٣٢
حكم اوقف على من سيوجد	٢٠٩	حكم الرد في حال حياة الموصى	٢٤٤
اشتراط تعيين الموقوف عليه	٢١٢	ايقاع الوصية بالفعل والكتابة	٢٣٧
جعل لواقف النظر لنفسه	٢١٣	حكم ما لو وصى بامرئ وقتل لموصى	
المولية على الاوقاف لعدم لحاكم		له احدهما	٢٤٩
الشرعى	٢١٥	جواز رجوع الموصى في الوصية	٢٥١
ليس للواقف عزل المتولى	٢١٦	يا ابا يعشرفى الموصى	٢٥٣



رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة	العنوان
٢٩٧	اجرة مورث تميد لعمل الموصى	٢٥٦	لوصية بالولاية على الاطفال
٢٩٨	حكم لايضاء الواجب وغيره	٢٥٨	في الوصية للمعدوم
	حكم ما ادى حار لورثة ثم دعوا الظن	٢٥٩	لوصية للاقارب
٣٠٢	قطة لعل	٢٦٠	في اعتبار التكليف في الوصى
٣٠٣	المدار في الثلث على حال الوفاة	٢٦٤	عدم عتار العدالة في الوصى
٣٠٥	حكم الوصية المبهمة	٢٦٧	في الموصى به وما يعتبر فيه
	حكم الوصية لاجنى بمثل نصيب	٢٦٨	حكم وصية القتل بمه
٣٠٧	احد الورثة	٢٧٠	الوصية للحمل
٣٠٨	حكم نسيان مورد الوصية	٢٧١	لوصية للكار
٣٠٩	حكم الوصايا المتضادة		حكم المومات الموصى له قبل
٣١٠	ما ثبت به الوصية	٢٧٤	الموصى
٣١١	حكم اقرار المرص بالدين	٢٧٨	الوصية بالحمل
	احساب ارش الجنابة والدية	٢٧٩	حكم ما الوصى الى اثنين
٣١٢	من التركة	٢٨٢	حكم رد الوصى الوصية
	حكم الوصية باخراج الوالد من	٢٨٥	بطلان الوصية بخيانة الموصى
٣١٥	الميراث	٢٨٦	استيفاء الوصى دينه من مال الميت
	كتاب الشفعة	٢٨٩	احد الوصى اجرة عمله
٣١٨	ما ثبت فيه الشفعة	٢٩١	حكم ايضاء الوصى
٣٢١	ثبوت الشفعة فيما لا ينقسم		عدم صحة الوصية بما راد على الثلث
٣٢٥	اعتبار انتقال الحصة بالمبيع	٢٩٤	الامع الاجارة
٣٢٧	اعساران لا يريد الشراكة على ثنين		

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
اعتبار قدرة لشريك على دفع ثمن	٣٢٩	حكم ما لو اورد المسترئ بفصا على	
في فورية الاحد بالشمعة	٣٣٠	مورد الشمعة	٣٤٠
ثبوت الشمعة في نوع	٣٣٣	حكم اشترى مدية الشمعة شمس مؤجل	٣٤١
ثبوت شمعة مع كون الشمس فيما	٣٣٥	حكم الاحلاف في قدر الشمس	٣٣٢
حكم ما لو ادعى لشبيع غيبة انفس	٣٣٧	الشمعة لا توثرت	٣٣٢
ثبوت لشمعة للمائب والمقاصر	٣٣٨	مقطعات لشمعة	٣٣٥

## جدول الخطاء والصواب

ص	س	خطاء	صواب
٦٧	٢١	النصب	النصب
٧٤	٢٠	مشاهدة	شاهدة
٩٢	١٨	الحوالة	الحوالة
١٠٥	١٨	مودعو	موجود
١١٦	٨	تدعيه	يدعيه
١٦٠	٢٠	الحكاكم	الحاكم
٢٠٦	٢١	المعة	المعينة
٢٥١	١٥	ينقر	ينقص
٢٦٣	٢	تصح	يصح
٢٧٥	١٢	الوصى	اوصى







FEB 29 1980

FEB 29 1980

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882591